



الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية

الدكتور باسل البستاني

الإنسانية

في مواجهة النيوليبرالية



مركز دراسات الوحدة العربية

الإنسانية
في مواجهة النيوليبرالية

الدكتور باسل البستاني

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

البستاني، باسل

الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية/ باسل البستاني.

٢٣٨ ص.

ببليوغرافية: ص ٢٢٥ - ٢٣٤.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-812-1

١. النيوليبرالية. ٢. النظام الاقتصادي الدولي الجديد. ٣. التنمية البشرية.

٤. الرأسمالية. أ. العنوان.

330.122

العنوان بالإنكليزية

Humanity Confronting Neoliberalism

By Basil Al-Bustany

Email: albustanybasil@yahoo.com.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ - لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

الإهداء

والدي

طيّب الله ثَراكَ وذِكراكَ

هنيئاً لرُوحِكَ الطاهرة

في جنّاتِ النّعيم حيث تُقيم

المحتويات

قائمة الجداول

مقدمة

نلتقي مع هذا الكتاب في رحاب موضوع يفيض بالحيوية والشمولية والأهمية. إنّها قضية إنسانية تجد نفسها في أتون النيوليبرالية، لتواجه ظرفاً تطويه المعاناة ويسمو بالتحدّي في آن. هي سيرة البشرية في هذا الزمان يحتويها مخاض في كل مكان. جوهر سماتها أنّها ملحمة صراع بين كيانين: **الأول**، يتشبّث في البقاء رغم شحّته في العطاء؛ **والثاني**، وقد تمكّن من بلورة جهوده، لكنه لمّا يزل يتلمّس مرتكزات وجوده.

أيّهما لا ينقصه بلوغ لمرحلة نضْج، ولكن بفارق حاسم؟ **فـالأول** يبقى دائم الحرث في الضلال لكي يعزّز الغنيمة؛ **والثاني**، رغم غرسه في الحق، ما يزال يفتقد زخم العزيمة. تلكم مواجهة واقعية جسيمة، ممكنة التبلور في كلا الاتجاهين، ولكن دون أن تبلغ في الحسم مداها. فكّل طرف فيها يسعى إلى تدعيم وتعميق بنائه الذاتي. وفي ذات المساق، كلاهما يُعلن الفراق عن طريق الإمعان في كشف محدودية غريمه تثبيتاً لموقعه، وترويجاً لفكره وتطلّعه.

الأحداث المتتابعة في مسار التيارين، مثلّت نقلات نوعية حكمت منهجية العرض في هذا الكتاب، من حيث توقيتها وطبيعتها وحصاد نتائجها. وقد تجلّى ذلك واضحاً في ترتيب فصوله؛ إذ جاءت في مجموعتين أساسيتين: **الأولى**، تشكلّت من الفصلين الأول والثاني، فيهما البيان الواسع لكينونة النموذج النيوليبرالي في مختف أبعاده؛ أما **الثاني**، فقد تضمّن الفصول الثالث إلى الثامن مغطّياً بذلك أهم النماذج والمواقف التي جسّدت شكل المواجهة الإنسانية لطغيان النيوليبرالية. وهذا السياق يشمل التتابع الحدثي للوقائع منذ انطلاق بدايتها الفعلية في مطلع الثمانينيات الذي مثّل فجر هيمنة النيوليبرالية. أما الفصل التاسع والأخير، فهو يقدّم جرداً للمواجهة في خلاصتها وحصيلتها، لينهي بموقف فيه الإشارة إلى احتمالات مآل مستقبلها.

نبدأ بالفصلين **الأول** و**الثاني**؛ فكلاهما يرد تحت عنوان «أتون النيوليبرالية» ولكن في بعدين متتابعين في ترابطهما؛ **الأول**، ورمزيّته «زخم التيار»، فيعرض لبناء الكيان الفلسفي والفكري.

أما **الثاني**، فرمزيتّه «احتكار القرار»، حيث يسعى إلى بيان القواعد السلوكية للنموذج في مسار هيمنته وممارساته الفعلية.

ينطلق الفصل **الأول** من التشديد على نقطة الارتكاز الفلسفية للكيان النيوليبرالي برمَّته والمتشكلّة من الاعتقاد بحيوية وثنائية الترابط بين الكينونة الأنوية الفردية، وبين الكينونة المحيطيّة المتمثّلة بالسوق الحرة. فلقاؤهما الاندماجي هو الذي يؤسس لـ «القانون الطبيعي». كما أنه ينبغي، من أجل ترسيخ قواعد هذا اللقاء التفاعلي، أن يكون الفرد حرّاً في حركته لإنعاش دوافع مصلحته الذاتية، وأن يدعم هذا كلّه ظروفٌ تضمن حقوق الملكية الخاصة. وينتج من دينامية هذه الركيزة اعتبارات حيوية أهمها: أن السوق الحرة التنافسية هي الحاضنة المحورية في النموذج، أو «اليد الخفيّة» المطلوبة لضمان تحقيق العقيدة النيوليبرالية. إن النظام كلّه يتحرّك ويتفاعل تطبيقيّاً من خلال الالتزام بمعايير خماسية أساسية، وإنه في إطار هذا التحرّك تحصل عملية إعادة تشكيل دور الدولة في النموذج. بالإضافة، ولكون إطار النموذج في جوهره اقتصادياً، فقد أدى ذلك وبشكل حاسم إلى تهميش القطاع الاجتماعي بما فيه قضايا عدالة التوزيع والمساواة.

يقدم الفصل **الثاني** عرضاً واسعاً لممارسات وسياسات النموذج، الأمر الذي جعل محور رمزيته أن يكون «احتكار القرار». فهذه الرمزية تعبّر عن هيمنة السلطة النيوليبرالية على مسار السياسات الدولية بحكم الهيمنة على مواقعها، وبالتالي الوطنية تبعاً لذلك. لقد اعتمدت النيوليبرالية استراتيجية شاملة انعكست في أجندات ومشاريع متتابعة يتمثّل أهمها بـ: توافق واشنطن؛ برنامج التكييف الهيكلي؛ التنافسية؛ والحوكمة الجيدة. بالإضافة، يبرز هنا دور الحاكمية الاقتصادية الدولية بكونها «المظلة» الفاعلة في التنظير والتدبير والتقرير للنموذج. ويحتضن كلَّ هذا الكيان آليتان تتناغمان في تناسق أوركسترالي عجيب مع الحاكمية الاقتصادية الدولية وهما العولمة الطاغية التي اخترقتها واحتوتها العقيدة النيوليبرالية، تحرسها جميعاً شبكة إعلامية رهيبة لا قرين لها في قدراتها وجبروتها.

يحتضن الفصل **الثالث** البشرى للولوج في منهل هو الحياة ومسراها: إنّه نهج «التنمية البشرية المستدامة». فمن خلاله، نكون قد بدأنا التعرّف إلى أعظم تحدٍّ يقف في مواجهة جموح وطموح وجنوح المدّ النيوليبرالي. لهذا كانت رمزيّته هي «مواجهة المسار». وكما ثبت، فقد أصبح هذا «معياراً» تسترشد به كل الإسهامات والمواقف المتدفقة تحت لواء التنمية البشرية وكنيتها الإنسانية. ولقد انتشرت في روابي هذا الفصل مقتطفات تطال مفهومي التنمية البشرية والاستدامة، كشذى الزهور في ربيع الحياة.

أما الفصل **الرابع**، فيعرض لتقرير نوعي في أول صدور له تحت عنوان «الثروة الشاملة» في ٢٠١٢. فلسفة وفكر هذا التقرير، إن هي بقيت أمينة على جوهر ما أدركه نهج التنمية البشرية المستدامة. إلّا أنه من ناحية ثانية، تناول القضية بإطار واضح في تميّزه، توسيعاً وتعميقاً وتنوعاً، فاستحق بدوره رمزية «تعزيز الاستمرار». فهو إذ يناجي تقرير التنمية البشرية المستدامة رقيّاً، فقد تهادى في رحاب مفاهيم «رؤوس الأمـوال»، بوصفها ما يشكّل في مجموعه ثروة الأمم. تلك هي

ثلاثية الأبعاد المتكونة من رأس المال المصّنع في البعد الاقتصادي، ورأس المال البشري في البعد الاجتماعي، ورأس المال الطبيعي، في البعد البيئي، وجميعها يلتئم ويندمج في أحضان الاستدامة التي هي معيار استقامتها. فضـلاً عن ذلك، فإن هذا النموذج قد ابتدع مقياساً جامعاً للثروة الشاملة، وقام بتطبيقه. هذا التوجه، احتواه وزاد إليه نوعاً وكمّاً تقريره الثاني في ٢٠١٤.

الفصلان **الخامس** و**السادس**، كلاهما يأتي في توجيهاته ومحتواه وأغراضه امتداداً، منطلقاً من نهج التنمية البشرية المستدامة. كل هذا يأتي في إطار عرض أجندة «الأهداف الإنمائية للألفية»، باختلاف الأولويات. فالفصل **الخامس**، يهتم بكلية بناء الأجندة كبرنامج لمحاربة الفقر من طريق خفضه إلى النصف. لهذا جاءت رمزيته حول «احتواء الآثار» التي أوجدتها ممارسات النظام النيوليبرالي بصورة أساسية. يتشكّل كيان جوهر هذه الأجندة من ثمانية أهداف تحكمها قاعدة «تقسيم العمل الدولي». فالدول النامية، تأتي مسؤوليتها الأهداف (١ - ٧) وهي الأهداف التي يمثلها الفقر وارتباطاته. بالمقابل، تقع مسؤولية الدول الغنية في إطار الهدف (٨) المتضمن «الشراكة التضامنية الدولية للتنمية». تشير خلاصة النتائج هنا إلى حقيقة أن «الشراكة التضامنية» المعلنة في رحاب الأجندة، بقيت في أحسن أحوالها مرهونة بقرارات الدول الغنية التي جاءت في معظمها شحيحة، كما هي دوماً. لهذا لم يكن حصاد الدول النامية إلّا تطويقاً للنمو الاقتصادي، وبالتالي تعجيزاً في إمكانات الإيفاء بالالتزامات والعقود رغم العهود. جاءت رمزية الفصل السادس في محتوى «تعميق الحوار»، الذي اتخذ أبعاداً ثلاثية المستوى: العام والمحدّد والملتزم. وتشير النتائج المرصودة هنا إلى أن الأداء والإنجاز في تطبيق الأهداف جاء في أحسن الأحوال محدوداً ومقيداً. فإن الأساس الذي أقيمت عليه «الشراكة التضامنية الدولية» كان في غاية عدم التوازن، وبالأخص في ما يتعلق بوفاء الدول الغنية لالتزاماتها تجاه الدول النامية. تكمن الخلاصة في حقيقة أن رمزية «احتواء الآثار» التي اجتهد الفصل الخامس في أن تطبيق الأجندة كان يحدوه نور الأمل. ولكن ما اكتُشف من استعراض رمزية «تعميق الحوار» في الفصل **السادس**، أن رنين الأصداء قد احتواه الفشل. لقد تحوّلت بذلك الأجندة كليّة من خطوة انتعاش ميمونة، إلى آفاق غير مضمونة. وقد كان هذا الظرف الذي حكم بوجود خلق البديل الدافع لتعويض قرينه المتراجع.

شهد الفصل **السابع** هذه الولادة، فغمرها بأجندة جديدة هي «أهداف التنمية المستدامة». لم يكن الاستخلاف هنا مجرد حدثٍ روتيني، إنّما انتفض فتحاً مبيناً على صعيد التنمية الدولية في كل أبعادها. لقد كانت تلكم البشرية التي غطّاها الثناء، من بعد طول عناء. من ناحية ثانية، ونظراً إلى حداثة عمر هذه الأجندة، ورغم غزير محتوياتها، فإن العرض في معيّتها قد تضمّن ثلاث قضايا ذات علاقة بضمان مستقبل مسيرتها وهي: ملامحها العامة، ارتباطها مع نهج التنمية البشرية والاستدامة، وإصلاح الحاكمية الاقتصادية الدولية بخاصة.

جاءت صناديق الثروة السيادية من حصة الفصل **الثامن**، الذي استعرض جوانب فعاليات هذه الصناديق كافة، بضمنها ماهيّتها وتطورها ووظائفها وأنواعها ومصادر تمويلها واستراتيجية

استثماراتها والتحدّيات التي تواجهها. ما جاء في الأولوية من هذا المسار الغني كلّه هو ما يتعلق بدور هذه الصناديق السيادية أثناء الأزمة الائتمانية والمصرفية، وبخاصة في انطلاقها من الاقتصاد الأمريكي في ٢٠٠٧، وانتشار آثارها أوروبياً من بعد ذلك. ابتداءً، شهد تطور هذه الصناديق نمواً متسارعاً خلال سنواتها وبخاصة منذ مطلع هذا القرن، حيث أضحى سجلّها المرموق فيه مصدراً لإثارة حفيظة العديد من الأطراف العاملة داخل الأسواق المالية الدولية، وحتى خارجها.

كادت أن تؤدي تلك الأزمة إلى انهيار النظام الائتماني والمصرفي الأمريكي برمَّته، وبالتالي النظام الدولي، لولا دينامية هذه الصناديق وسلوكيتها، وقيامها بالدعم المالي الهائل للعديد من المؤسسات المالية والبنوك الأمريكية والأوروبية الكبرى. ولكنه بدلاً من أن تحظى هذه الصناديق بالثناء، فإنها واجهت حملة عنيفة من الاتهامات لسياساتها الاستثمارية بخاصة، بما فيه الادعاء بمحاولاتها للاستحواذ والسيطرة على مرافق اقتصادية حيوية أمريكية وغيرها. ورغم ثبوت عدم صدقية هذه الادعاءات، فقد اتجه التحرّك الرسمي الأمريكي ثم صندوق النقد الدولي بفرض شروط «طوعية» عليها، تمثّلت بقواعد صارمة للحوكمة الجيدة شكّلت في مجموعها بحق «كماشة تطويق» لا سابق لها، تعميقاً لهدف نيوليبرالي لا يرى في الاختيار سبيـلاً إلّا هواه ومبتغاه.

أما الفصل **التاسع**، الممثّل لنهاية فصول الكتاب، فقد سعى إلى تقديم عرض ملخّص ولكنه شامل لأهم مواطن الضعف والسلبيات في النموذج النيوليبرالي السائد، دافعاً إلى الحاجة إلى استبداله، من هنا جاءت رمزيّته «إزاحة آثار الدمار»، وفي ذلك مؤشر لحتمية المواجهة. فالمسار النيوليبرالي، من بعد تراكم تجارب وترصين مواقع، وجد ضالّته في منظومة ركيزتها الكبرى «الحوكمة الجيدة»، فركن إليها قلعته. لا تتعلق القضية المركزية هنا بالحوكمة الجيدة بحدِّ ذاتها، فتلك وسائل وأدوات مطلوبة في كل مجتمع واقتصاد فعّال؛ وإنما لأنها قد استُغلت واستُخدمت بفاعلية لتحقيق مآرب النيوليبرالية، كما حصل للعولمة الدولية. في المقابل، توسّع قواعد الجبهة الإنسانية وهي الأشمل، إذ باتت ركائزها تتعدد أيضاً ولكنها جميعها تُسقى من بحيرة عطاء واحدة وهي نهج التنمية البشرية، تحدوها الاستدامة سنداً مكيناً.

في **الخاتمة**، ترد القناعة حالياً مؤشرة إلى أن الوقائع تؤكد اتجاه مواقع النيوليبرالية نحو الانحسار، بحكم تراكم محددات البقاء وارتباك ممارساتها التطبيقية. ورغم ذلك، تبقى حالة «توازن التناقض» قائمة: النيوليبرالية تمتلك الهيمنة والسلطة ولكنها تفتقد العقلانية، يقابلها نهج التنمية البشرية المستدامة الذي يطفح بالخير والاستقرار ولكنه يفتقد ممارسة موقع القرار. ومهما يكن باقياً من عثرات وعلل، فذلكم للإنسانية قدر وأمل، وما تحتاجه لمعانقة الآفاق إلّا الإصرار والعمل. فلا مجال للفشل من بعد كلّ ما بُذل.

وفي نهاية كتابة هذه الرواية الحياتية، تجيء غاية محاولتنا في الجُهد لرصد أحداثها، وتحليل تفاعلاتها، واستنتاج حيوية وقائعها، سعياً إليها توثيقاً لمقامها: فتلكم هي ملحمة العصر ولا ريب.

الفصل الأول

أتون النيوليبرالية: زخم التيار (الكيان الفلسفي والفكري)

التاريخ الطويل الذي ارتبط بمفهوم الليبرالية والتطورات التي رافقتها، جعلته موضوعاً جدليّاً بامتياز، شكلاً ومضموناً. هذا الأمر لم يختلف كثيراً حينما أُعيد إحياء القضية منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي بلبوس مبتدع آخذاً صورة النيوليبرالية، حيث رُفعت راياتها صواري في الدول الغنية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب الأوروبي، التي ما زالت وإلى حدٍّ كبير هي للمسار حافظته، ومصدر تغذيته ومؤئله.

ابتداءً، نقدم بعض الملاحظات ذات العلاقة للبيان، وفي مكنونها ربط للزمان والمكان:

- النيوليبرالية ظاهرة انفتاح لنظام الرأسمالية المعاصرة في أقصى صورها، وتتابع حلقات نضجها، الذي ما زال عنيفاً في مساره، رغم تفاقم عيوبه وأخطاره.
- يأتي مسار النظام في معظمه حلزونياً في حركته، وتصعيدياً في اتجاهاته. يبرز هذا واضحاً في الترابط العضوي بين ثلاثية مواقع تأثير سياساته وتداعياتها الفردية والوطنية والدولية.
- تولّدت هيمنة زخم النيوليبرالية، كعقيدة ونظام، من ذاتية تأثير تطوراته في تعدد دوله وتنوّعها، الذي أفرز بدوره دفعاً جارفاً لتطور أغلبية المجتمع البشري. إنّها بالفعل القوة التي تريد أن تُعيد كتابة شكل التاريخ البشري الحديث ومحتواه، وتحكم ماهيّته وفعالياته التي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- هذا التأثير الشمولي يصيب فعلياً كليّة الدول، الغنية منها والنامية، ولكن بفارق حاسم: **الأولى** تُلقّن، و**الثانية** تُذعن.
- تشكّل دينامية الرأسمالية في صورتها النيوليبرالية كينونة ذات إبداعات متتالية مستهدفة تحقيق ثنائية جامحة. فمن ناحية، تعمل على تعزيز مواقعها الفكرية والتطبيقية وتثبيتها، ومن ناحية ثانية،

تسعى بحرصٍ شديد وكثيف إلى مواجهة التحدّيات واحتواء كل فكرة قد تهدد مقامها ومصالحها. إنّها بالفعل دينامية تدميرٍ وخلقٍ في آن واحد، أو التدمير الخلّاق (Creative Destruction).

• تمكّنت هذه الدينامية لحدّ الآن من إبقاء زخمها فوّاراً ومستمراً، بحكم قدرتها على بناء شبكة هائلة في الحجم والتنوّع من الرعاة والداعمين، ملحقة بها ماكنة إعلامية لا تضاهى، تحفظ لها ديمومة أداء، ومصدر إغناء، وإصرار على بقاء.

أولاً - الماهيّة والأهمية

إذا كانت هيمنة النموذج النيوليبرالي في عالم اليوم تعبّر عن مدى أهميته، إلا أن مسألة تعريفه واكتشاف حقيقة ماهيّته بدقّة لا تأتي بذات السهولة والانسيابية. يعود السبب الأساسي في ذلك إلى حقيقة تنوع المفهوم والمضمون وتبدلهما منذ بداية تطوره بلوغاً لموقعه الحالي.

لقد تكاثفت عوامل عديدة وتراكمت منذ الثمانينيات أدت إلى تعاظم موقع النيوليبرالية دولياً، نذكر أهمها في الآتي:

• الموقع الحاكم في الاقتصاد الدولي وسياساته للولايات المتحدة الأمريكية، التي هي الحصن الأقوى الداعم لأجندة النيوليبرالية. بدأت معالم هذه السيطرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، واستمرت في ذلك رغم تعرّض مسيرتها إلى بعض تقلبات من التلكؤ المرحلي.

• النجاح الاقتصادي الذي حققته دول الغرب المتقدمة، شكّل داعماً ومكمّلاً لنجاح النيوليبرالية في موقع حاضنتها.

• انهيار الاتحاد السوفياتي وتفتّت نظامه جاء تأكيداً لمحدودية حصاده، وبالتالي فشله كنظام منافس للرأسمالية العالمية.

• تراجع إنجاز أغلبية الاقتصادات النامية التي تبنّت أسلوب إدارة الدولة للتنمية والتطور، إضافة إلى أسباب داخلية وخارجية أخرى.

بالمقابل، تأتي قضيّة تقرير ماهيّة النيوليبرالية أكثر صعوبة لتعدد ما عُرفت فيه، وتنوّع ما أنيط بها من ملامح وخصوصيات، كما يبدو واضحاً من دفق الآراء في هذا الخصوص:

• رغم انتشار مفهوم النيوليبرالية، فإن استخدامه من قبل الأكاديميين يشكّل لغزاً، وأن تطبيقاته بعيدة عن التناسق [١].

• النيوليبرالية فلسفة اقتصادية محافظة [٢].

(١) Taylor C. Boas and Jordan Gans-Morse, «Neoliberalism: From New Liberal Philosophy to Anti-Liberal Slogans,» Studies in Comparative International Development, vol. 44, no. 2 (June 2009).

(٢) Thomas I. Palley, From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics (London: Pluto Press, 2004).

• توجّه للاقتصاد والسياسات الاجتماعية الذي فيه تتحوّل السيطرة على العناصر الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص (٣).

• النيوليبرالية هي إنعاش لليبرالية، لها بُعد أيديولوجي متميّز، امتداده سياسي، والتوجّه فيه للتغيير الإصلاحي في الإدارة القانونية والدستورية باتجاه الحرية والديمقراطية (٤).

• هي نظرية ممارسات في الاقتصاد السياسي الذي يعرض أن الرفاهية الإنسانية أفضل بما تتقدم فيه هو ظرف تحرير الفرد وليعمل بحسب مهارته، ضمن إطار مؤسسي سماته حقوق الملكية الخاصة والأسواق والتجارة الحرة (٥).

• النيوليبرالية هي الرأسمالية المتأخرة التي أدركت ذاتها، وامتدت إلى أقصى حدودها، وتركت آثاراً أكثر وضوحاً (٦).

• النيوليبرالية أيديولوجية ونموذج للسياسة يؤكد قيمة المنافسة في الأسواق الحرة (٧).

• النيوليبرالية بناء للنظرية الاقتصادية وموقف للسياسة (٨).

• هي مجموعة من السياسات الوطنية والدولية التي تدعو إلى هيمنة الشركات وقطاع الأعمال على الشؤون الاجتماعية كافة مقابل معارضة مجتمعية ضعيفة (٩).

ثانياً - الخلفية التطورية

حينما بدا واضحاً قبيل نهاية سنوات الحرب العالمية الثانية أن هزيمة المحور باتت محتّمة، شهد عام ١٩٤٤ حدثين مهمين وضعا في ولادتهما بصمات دافعة على المسار المستقبلي للعالم. المسار الأول، كان استراتيجياً سياسياً، ركيزته تحرّك الولايات المتحدة الأمريكية في بناء طوق رمزه «الستار الحديدي» لاحتواء امتداد الاتحاد السوفياتي، إيذاناً ببدء الحرب الباردة بين المعسكرين والتي امتدت لفترة خمسة عقود متتابعة.

أما المسار المقابل فقد كان اقتصادياً، تجسّد أساساً في اتفاقية بريتون وودز (Bretton-Woods Agreement) والتي أنشأت كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن بعد ذلك جاءت

(٣) «Neoliberalism,» Investopedia, 9/2015, <http://www.investopedia.com/terms/n/neoliberalism.asp>.

(٤) The Oxford English Dictionary (Oxford: Clarendon Press; Oxford; New York: Oxford University Press, 1989).

(٥) David Harvey, A Brief History of Liberalism (Oxford: Oxford University Press, 2007).

(٦) Sherry B. Ortner, «On Neoliberalism,» Anthropology of this Century, no. 1 (May 2011).

(٧) Rajesh Makwana, «Neoliberalism and Economic Globalization,» Neoliberalism and Economic Globalization (23 November 2006), <http://www.stwr.org/information-centre/articles/neoliberalism-and-economic-globalization>.

(٨) David M. Kotz, «Globalization and Neoliberalism,» Rethinking Marxism, vol. 12, no. 2 (Summer 2002), and William Colenman, «What was New about Neoliberalis,» Economic Affairs, vol. 33, no. 1 (February 2013).

(٩) Robert W. McChesney, «Global Media, Neoliberalism, and Imperialism,» Monthly Review, vol. 52, no. 10 (March 2001).

الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الغات)، التي شكّلت في مجموعها ركيزة الحاكمية الاقتصادية الدولية بريادة أمريكا وتابعها أوروبا.

هذا التطور أفرز معسكرين تباينا في الفلسفة والوجود، يرافقهما نظام آخر جديد لدول عديدة حصلت على استقلالها السياسي ولكنها كانت في حاجة إلى الدعم كيما تبدأ في مسارها التنموي. بالنسبة إلى هذه الدول حديثة العهد، وهي الدول النامية، جاء اختيارها بطلب العون الدولي محصوراً في النموذجين القائمين. **الأول**، ليبرالي وهو غربي الفلسفة والبناء تقوده الولايات المتحدة الأمريكية؛ **والثاني**، ويقوده الاتحاد السوفياتي، تجيء فلسفته اشتراكية المعتقد وتخطيطية البناء بريادة الدولة.

هذا النمط من التقسيم الثلاثي الدولي المتكون من الدول الغربية والاشتراكية والنامية، والمستمر في وجوده للفترة ١٩٤٥ - ١٩٩٠، أفرز العديد من الملامح في مساره الطويل، تلك التي يمكن اختصارها في الآتي:

• إن ميزان الموارد والإمكانات كان يميل بصورة كبيرة نحو المعسكر الغربي، بشرياً ومادياً ومالياً واستراتيجياً.

• هذه الصورة العامة انعكست بدورها على طبيعة الأداء وآلياته. ففي الحين الذي كانت فيه معظم أقطار الاتحاد السوفياتي مطوّقة بالحصار الاستراتيجي، كانت ملامح التقدم الاقتصادي والتقني الغربي تتعاظم في مسارها التصاعدي.

• تراجع التأثير الفكري للمنظومة الاشتراكية جاء واضحاً، حينما بدأت معالم الفشل والإحباط تتفاقم في نماذج التنمية التي تقودها الدول المدعومة من قبل الاتحاد السوفياتي. وقد أدّى ذلك إلى إضعاف وشائج الصداقة والتعاون بينه وبين الدول النامية، ما رجّح الميل فيها نحو الجانب الغربي.

• يدعم هذا التوجه الليبرالي المسيطر على مؤسسات الحاكمية الاقتصادية الدولية، التي وقفت حارساً أميناً، ومنفذاً مطيعاً للنموذج النيوليبرالي، فلسفة وتطبيقاً.

وهكذا، وخلال تلك الفترة حيث الاشتراكية تراجعت، ومنافستها النيوليبرالية انتعشت. وحينما حان الظرف الحاسم في ١٩٩٠، كان نصيب الاتحاد السوفياتي كدولة تفككت، وأقطارها تشتّت، وفي اندحارها النيوليبرالية بالزهو أينعت وفي عالميتها هيمنت.

تلك هي نهاية البداية لقصة فلسفة بدأت تتفتح لعقود، ثم احتواها بعض ضمور، لتعود مرّة أخرى في زخم جسور. نورد أدناه لمسات من أهم محطات مسيرتها الهادرة، منذ بداية تبلور فكرتها الظافرة:(١٠)

---

(١٠) Susan George, «A Short History of Neoliberalism,» paper presented at: Conference on Economic Sovereignty in a Globalizing World, 24-26 March 1999, <http://www.calculemus.org/lect/07pol-gosp/dyn-cyw/materialy/anti-lib.htm>; Harvey, A Brief History of Liberalism; Pierre Bourdieu, «Non-liberalism, the Utopia (Becoming a Reality) of Unlimited Exploitation,» in: Pierre Bourdieu and Richard Nice, Acts of Resistance: Against The Tyranny of the Market (New York: The =

١٩٣٨ - ولادة جذور النيوليبرالية كانت في اجتماع عقد في باريس لبعض المفكرين الليبراليين لبحث التحديات التي تشكّلها الأنظمة الاستبدادية في أوروبا، وكذلك أنظمة التخطيط الاقتصادي، بما فيها انتشار الكينزية (Keynesianism) في بريطانيا، «والصفقة الجديدة» (New Deal) في الولايات المتحدة الأمريكية على عهد الرئيس روزفلت في الثلاثينيات.

في هذا الاجتماع، اعتُمد مصطلح «النيوليبرالية» (Neo-Liberalism) ليكون تحديثاً لعقيدة الليبرالية التي سادت في القرن التاسع عشر، وذلك من طريق تقدم دور الحكومات كحامية لـ «الأسواق الحرة» تحت مظلة «حكم القانون».

١٩٣٩ - ١٩٤٥ انتشار مفهوم النيوليبرالية من طريق هجرة المفكرين النمساويين الأوائل، تحت ضغط النازية، إلى الخارج وبخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وأهم الأسماء هنا تضمنت فريدريك حايك (F. Hayek) وميلتون فريدمان (M. Friedman) ولودفيغ فون ميزس (L. Mises).

١٩٤٤ - صدور كتاب **الطريق إلى العبودية** (The Road to Serfdom)، للفيلسوف والمفكر الاقتصادي فريدريك هايك، الذي اعتُبر أحد المرجعيات المهمة لفلسفة وفكر النيوليبرالية.

١٩٤٤ - ١٩٤٧ ولادة منظومة الحاكمية الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة)، التي كتب لها أن تصبح قلعة حصينة فكرية وتنفيذية لرعاية وتوسيع نفوذ النيوليبرالية.

خلال هذه الفترة، زادت الفكرة انتشاراً في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي ثنايا هذا التدفق خلقت شبكات مؤسسية وإعلامية وأعمال وأكاديمية للدعوة وتعميق الفكرة. وقد شكّلت هذا التيارات «مراكز فكرية» تقف بالضد من الكينزية القائمة وسياسات تدخل الدولة.

١٩٧١ - تعرّض نظام بريتون وودز لهزّة عنيفة عندما عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فكّ الارتباط بين الدولار والذهب، وهو ما أدى إلى تحوّل قاعدة تقرير أسعار العملات وتبادلها من نظام السعر الثابت (Fixed-Rate System) إلى نظام التعويم (Floating Foreign Exchange System).

١٩٧٩ - ١٩٨٩ مجيء مارغريت تاتشر (١٩٩٠ - ١٩٧٩) إلى بريطانيا، ورونالد ريغان (١٩٨١ - ١٩٨٩) إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبداية مرحلة التطبيق الأيديولوجي الأول للنيوليبرالية كنموذج للاقتصاد اليميني في الدول المتقدمة وأجندته المتمثلة بمبادئ «توافق واشنطن» (Washington Consensus).

١٩٨٢ - أزمة المديونية الخارجية التي انطلقت فيها بداية تطبيق برامج التكييف الهيكلي (Structural Adjustment Programme) في البلدان النامية، وبخاصة في اقتصادات دول أمريكا اللاتينية ابتداءً، وهي الدول الأكثر مدينة في العالم للمصارف التجارية الدولية.

= New Press, 1999), and Elizabeth Martinez and Arnoldo Garcia, «What is Neoliberalism?,» CorpWatch (1996), <http://www.corpwatch.org/article.php?id=376>.

١٩٨٩ - إعلان الصورة الرسمية لمبادئ توافق واشنطن كوثيقة تاريخية.

١٩٩٥ - بداية تطبيق قواعد «الحوكمة الجيدة» (Good Governance) على دول الاتحاد السوفياتي السابق، ومن بعدها تعميم النموذج على أغلبية الدول النامية.

٢٠٠٧ - انفجار الأزمة المالية الدولية، وبدء مؤشرات حاسمة تؤكد ارتباك المرتكزات والقواعد الفكرية والسياسية والتطبيقية للنموذج النيوليبرالي.

- ترافق ذلك مع بدء مرحلة جديدة من أجندات النيوليبرالية بمبادرة وريادة صندوق النقد الدولي مرة أخرى، ممثلة بأجندة التنافسية (Competitiveness) في إطار تعاوني مع المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum).

ثالثاً - «بانوراما» الهيكل الكياني

اختصاراً، يشكّل هذا الهيكل المكوّنات الأساسية لنموذج النيوليبرالية، التي تأتي على صعيد مراتب مترابطة ومتتابعة، نعرضها اختصاراً كبداية (انظر الشكل الرقم (١)) قبل الدخول في تفاصيلها.

١ - المنطلقات الفلسفية

الفرد والسوق الحرة يمثلان هذه المنابع التي ترقى إلى مستوى «القيم العليا» وتتضمن:

- الفرد: مركز الكون موقعه.
- المصلحة الذاتية: منبع دوافعه.
- العقلانية: خصوصيته.
- الحرية: رغبته.
- السوق الحرة: حاضنته.

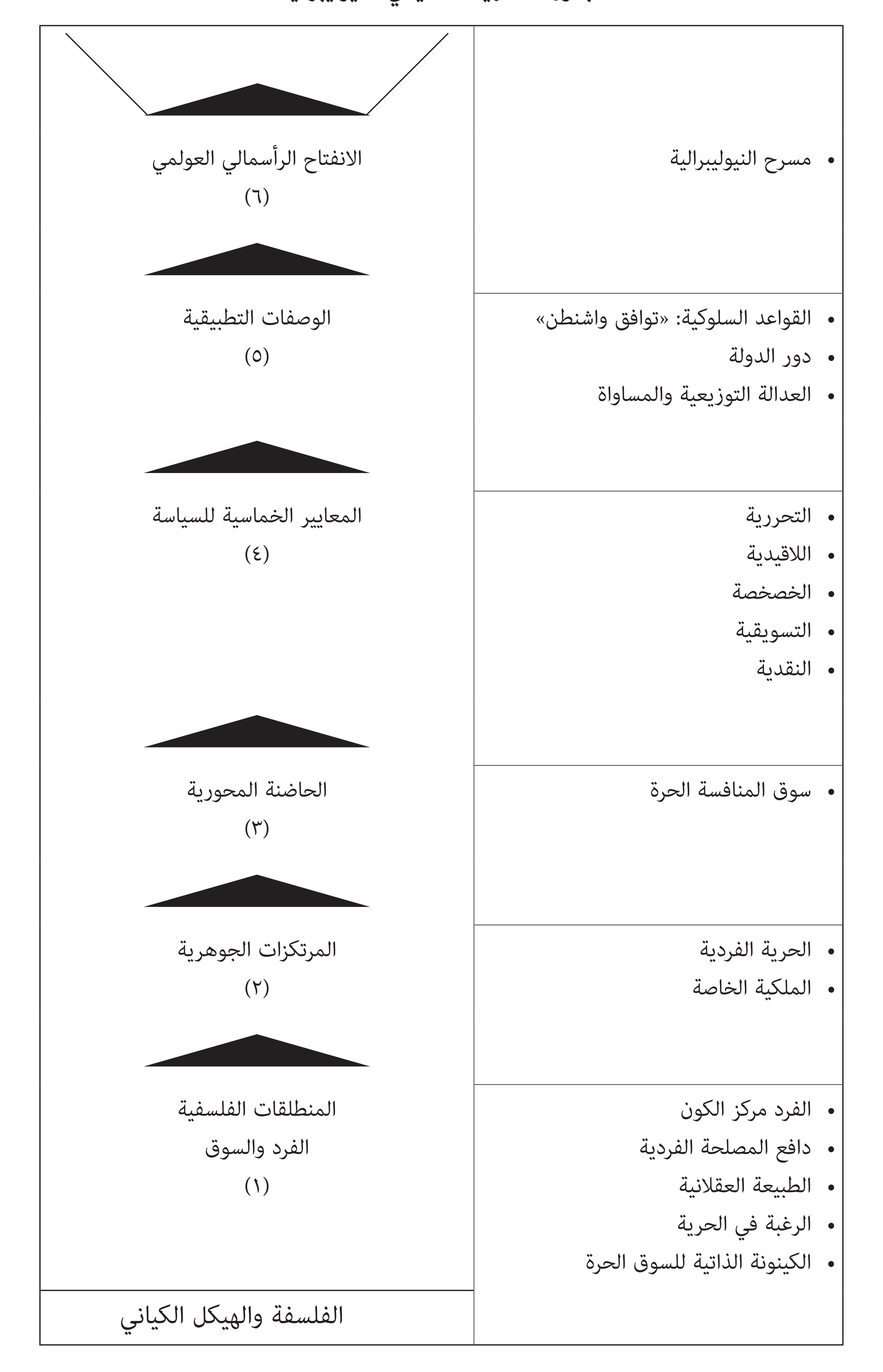
٢ - المرتكزات الجوهرية

وتتكون من محورين يمثلان التجسيد المباشر لفلسفته، وهما:

أ - الحرية الفردية	هي التعبير عن موقعه الأسمى، الذي يؤطّر معيار حركته وأبعادها. هي كينونة جوهرية تحرّك دوافع «المصلحة الذاتية» (على الصعيد الاقتصادي بخاصة).
ب - الملكية الخاصة	هي التجسيد لإنجاز المصلحة الذاتية، المتمثلة بتراكم حصاد الجهد المبذول ومنافعه من قبل الأفراد وإليهم. إنها باختصار رمز الإنجاز.

الشكل الرقم (١ - ١)

«بانوراما» الهيكل الكياني للنيوليبرالية



٣ - الحاضنة المحورية

تنصب هذه الحاضنة على الموقع المتميّز لسوق المنافسة الحرة في النموذج، كما يمثّله دورها الثنائي. فهي تشكّل إحدى أركان فلسفة النظام، وفي ذات الوقت البيئة الملائمة لتفعيل وممارسة مكونات النموذج وتحقيق أهدافه.

٤ - معايير السياسات

تتكون هذه من الأُطر العامة التي توّجه حركة وتطبيق السياسات العامة للنموذج، وتتضمن:

أ - الليبرالية	(Liberalism)	حرية التجارة ورأس المال والاستثمار.
ب - التخاصّية	(Privatization)	تحويل موجودات الدولة إلى القطاع الخاص.
ج - اللاقيديّة	(Deregulation)	وتشمل أسواق المنتجات والعمل بخاصة، بهدف تقليص معوقات الأعمال.
د - التسويقيّة	(Marketization)	وتتضمن هذه تحويل كل السلع والخدمات إلى أشياء يتم التعامل فيها بالسوق الحرة (Commodification).
هـ - النقدية	(Monetization)	التركيز في السيطرة على التضخم وديناميات جانب العرض (عوامل الإنتاج).

٥ - الوصفات التطبيقية

تشمل هذه الوصفات المبادئ الأساسية لمحتويات مسارات تطبيق السياسات. أهم بنودها ومنطلقها يجسّده «توافق واشنطن».

٦ - الانفتاح الرأسمالي العالمي

يتضمن هذا الانفتاح انفلاق النموذج النيوليبرالي بحكم سرعة انتشاره في الأقطار الغنية والنامية. وبتوسعه تصعيداً وامتداده يصبح معانقاً للعولمة في تواؤم الفلسفة بينهما، وبالتالي الغايات والطموحات.

رابعاً - المنطلقات الفلسفية: الفرد والسوق

الثنائية الحاسمة التي يستند إليها الكيان الفلسفي للنيوليبرالية برمّته يحتويها محوران:

الأول، الأنانية «الأنويّة» التي هي القانون الأساسي لسلوك وطبيعة الفرد، وبالتالي كليّة المجتمع. تلك هي «الكينونة الفردية» (Individualism).

الثاني، الأسواق الحرة التنافسية التي تمثل «النظام الذاتي» (Spontaneous Order). وهذه هي الكينونة المحيطية.

وحيث إن البعد الاقتصادي راسخ في الجانبين، فإن الوجود الذي يتولّد من التحامهما لا بد وأن يأتي بصيغة «اقتصاد تبادلي» (Exchange Economy). إن الانسجام الذي ينبثق من هذا التلاحم هو الذي يخلق حالة اندماج الذات البشرية مع محيطها تحقيقاً للدينامية الوجودية: إنه «القانون أو النظام الطبيعي» (Natural Order/Law).

إن حيوية هذا النظام لا تستوي إلّا بوجود الظروف الملائمة لحصول توافق بين الخاصيتين، الفردية والمحيطية. بالنسبة إلى الفرد، هي الفردية في ذاته التي تعبّر عن طبيعته الجوهرية وعمق دوافعه التي تمثلها «المصلحة الذاتية» (Self Interest)، مقرونة بـ «الملكية الخاصة» (Private Property) التي تجسّد تحقق الإنجاز وتراكمه. في المقابل، فإن هذا لا يحصل إلا في البيئة الملائمة التي توفرها السوق الحرة. حينها فقط يحصل الاندماج، وبالتالي استيفاء أركان النظام الطبيعي الذي تحكمه التبادلية.

إن تحقيق ذلك الاندماج واستمراره هو الذي ينتج عنه الإغناء والرخاء في حياة كل فرد، ومنه وخلاله إلى بقية أعضاء المجتمع. أما إذا حصل انفصام بينهما، حينها يختل النظام الطبيعي ويفقد توازنه. إنها بحق «قدرية» الوجود وحتميته: الفرد يتفتّح بكل قدراته ومواهبه من خلال «الحرية الفردية»، ويحصد أعظم مردود يقدر عليه، كما تجسّده «الملكية الخاصة»، في محيطه الذي تحتضنه وتغذيه «السوق الحرة التنافسية».

باختصار إذاً، الفرد الذي يملك الحرية التي يعشقها، والمتحرر من كل قيد يطوّق فكره وسلوكه، المدرك لمصلحته الذاتية، الذي ينشط في بيئة حرة تنافسية، لن يكون هناك ثمّة ما يمنعه من الاحتفاظ بحصاد ما يجنيه مجهوده. ذلكم هو «الفرد النيوليبرالي»، الإنسان المثالي خَلقاً وخُلقاً. فمن ثنايا مكنون هذه الفلسفة الفردية تنطلق جملة من القناعات والمضامين التي تطوف في فضاء الزهو والسمو بالفرد والسوق، صنوان لا يفترقان في صيرورة النجاح وإدامته.

خامساً - المرتكزات الجوهرية: الحرية الفردية والملكية الخاصة

المنطلقات الفلسفية، بحكم طبيعتها، تأتي بصورة كينونة فوقية تجريدية. وباعتبارها قضية أيديولوجية اجتهادية، فهي تحتاج إلى قواعد تمثيلية ساندة على مستوى الواقع. هنا، كل من مفهوم الحرية الفردية والملكية الخاصة يأتيان تعبيراً أولياً للتجسّد الواقعي للموقف الفلسفي الأيديولوجي. بالإضافة، ولكون الاثنين ينطلقان من نبع واحد، أصبحا عاملين بالضرورة متفاعلين عضوياً، فكراً وتطبيقاً. فمن ناحية، الحرية الفردية هي عملية البلورة الواقعية لعقيدة الفردية. يقابلها الملكية الخاصة التي تسعى إليها الفردية ذاتية المصلحة والسلوكية العقلانية كهدف مركزي. هنا، يصبح

حقل الممارسة هو السوق الحرة التنافسية، حينها تلتئم البوتقة الاقتصادية لتحقيق الهدف الأسمى المطلوب.

هكذا هو أمر النيوليبرالية. فمن وجهة نظرها أن الأفراد يشكّلون المجتمع الذي يسعى إلى أولوية تحقيق المردود الاقتصادي (١١). هؤلاء الأفراد وحدهم بحكم حريتهم هم المسؤولون عن نتائج أعمالهم. كل واحد منهم رائد في السوق وعليه بالتالي أن ينشط منافساً، وإن لم يفعل يكون حينها أقرب إلى الفشل (١٢). والشخص الجيد والصالح هو الذي يستطيع الدخول إلى الأسواق ذات العلاقة ويقوم بوظيفته مستجيباً لتغيراتها (١٣)؛ فالاقتصاد الحر لا يتضمن فكرة الاختيار للأفراد فقط، ولكن أيضاً أداءً اقتصادياً يعود إلى الكفاءة والنمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التقدم (١٤).

- الفرد وليس المجتمع هو أفضل قاعدة للقرار والاختيار بين البدائل، وبذلك يسهُل دمج السوق وتوسعه وحماية الملكية الخاصة (١٥).

- إن أغلبية القرارات الاقتصادية تصدر من الأفراد وليس المجاميع من المنظمات أو المؤسسات (١٦).

- تحليل كافة الحقائق الاجتماعية - الاقتصادية ينطلق إبتداءً من تعظيم سلوكيات الأفراد (١٧).

- باعتبار النيوليبرالية فلسفة متكاملة، فلديها أجوبة لنموذج أسئلة فلسفية: لماذا نحن هنا، وماذا ينبغي أن نفعل! (١٨).

- النيوليبرالية نظرية في ممارسات الاقتصاد السياسي التي تقترح أن الرفاهية البشرية أفضل ما يمكنها أن تقدّم هو من خلال تحرير الأفراد الروّاد ودعم حرياتهم ومهاراتهم في إطار مؤسسي خاصيته وجود حقوق للملكية الفردية (١٩).

- البشر موجود لأجل السوق فيجب أن ينافس، ومن لا يفعل يفشل (٢٠).

---

(١١) Candace Smith, «A Brief Examination of Neoliberalism and its Consequences in Sociology,» Sociology Lens (2 October 2012), <http://www.sociologylens.net/topics/political-economic-sociology/neoliberalism-consequences/10869>.

(١٢) Paul Treanor, «Neoliberalism: Origins, Theory, Definition,» in: Liberalism: The Ethics of Free Market Index (2005).

(١٣) Dag Einar Thorsen and Amund Lie, «What is Neoliberalism?,» University of Oslo (2007), <http://folk.uio.no/daget/What%20is%20Neo-Liberalism%20FINAL.pdf>.

(١٤) Kotz, «Globalization and Neoliberalism».

(١٥) Guy C. Z. Mhone, «Neoliberalism,» in: Maryanne Cline Horowitz, New Dictionary of the History of Ideas (New York: Charles Scribner's Sons, 2005).

(١٦) Wikipedia, the Free Encyclopedia (2015).

(١٧) Rémy Herrara, «The Neoliberal «Rebirth» of Development Economics,» Monthly Review, vol. 58, no. 1 (May 2006).

(١٨) Treanor, «Neoliberalism: Origins, Theory, Definition».

(١٩) Palley, From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics.

(٢٠) Treanor, Ibid.

- التوجه الفلسفي للنيوليبرالية فيه فرض في التفكير مفاده أن المشاكل الاجتماعية تُختزل في كونها أخطاء فردية، واعتبارات للسياسات التي تُقرر أنها قضايا تتعلق بوجود انحراف في الشخصية وليست من فعل المجتمع وظروفه (٢١).

- من وجهة نظر النيوليبرالية، الأفراد يشكّلون المجتمع الذي يسعى إلى أولوية تحقيق المردود الاقتصادي (٢٢).

- الاقتصاد الحر لا يتضمن فكرة الاختيار للأفراد فقط، ولكن أيضاً أداءً اقتصادياً مثالياً يعود إلى الكفاءة والنمو الاقتصادي وتحقيق التقدم (٢٣).

- الفرد وليس المجتمع هو أفضل قاعدة للقرار والاختيار بين البدائل، الأمر الذي يُسهّل دمج السوق وتوسيعها وحماية الملكية الخاصة (٢٤).

يشجع هذا التوجه الفردي المشروع الحر، والمنافسة الحرة، وبتفاعلهما يتم ضمان حرية الرأسمالي في تكوين أرباح لا حدود لها، إذا رغب في ذلك. وفي الحصاد النهائي، يقع اللقاء بين الحرية والعقلانية والثروة: الملكية الفردية هي شرطه الضروري للتوجه، والسوق الحرة هي شرطه الكافي للتحقق، وبينهما يثبت الإنجاز للفرد، ومن خلاله لعموم المجتمع.

سادساً - الحاضنة المحورية: السوق الحرة التنافسية

السوق الحرة التنافسية هي الحاضنة المحورية للبناء الهيكلي للنيوليبرالية. يحقق وجود هذه السوق المرتكز الثاني للمنطلقات الفلسفية. وهكذا، فإنه حينما يجتمع الفرد بكل صفاته المثالية، والسوق بكل قدرات آلياتها الاستثنائية، نكون حينها جاهزين لتجسيد معجزة النيوليبرالية. وهذا يؤكد العلاقة العضوية بين الشرط الضروري والشرط الكافي لتثبيت قواعد النظام التبادلي الاقتصادي المنشود. كل ذلك يُبرز ثنائية الدور المركزي للسوق في النموذج النيوليبرالي: فالسوق هي قيمة عليا في الافتراض الفلسفي، وهي في ذات الوقت الحاضنة الفاعلة للفرد باعتبارها آلية التحقيق. هنا يكمن جوهر ماهية السوق في كونها «اليد الخفيّة» لضمان تحقق نبوءة العقيدة النيوليبرالية.

متابعة الأدبيات حول أهمية موقع السوق الحرة في بناء النموذج، تأتي تصديقاً لدورها الاستثنائي لترسيخ الهيكل الوجودي للفرد وبالتالي للمجتمع. ومن خلالها، يتدفق الخير طافحاً كجني حصاد قائم في ربيعه الدائم.

---

(٢١) Henry A. Giroux, Neoliberalism War on Democracy (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014).

(٢٢) Smith, «A Brief Examination of Neoliberalism and its Consequences in Sociology».

(٢٣) Kotz, «Globalization and Neoliberalism».

(٢٤) Mhone, «Neoliberalism».

- حكم السوق يقضي بأن تحرير المشروع الخاص من أي قيد تفرضه الدولة، بغض النظر عن مدى الدمار الاجتماعي الذي ينتج من ذلك (٢٥).

- آلية السوق هي الأفضل والأكثر كفاءة في تخصيص الموارد، وضمان تحقيق الرفاه الاقتصادي (٢٦).

- بالنسبة إلى العقيدة النيوليبرالية، وجود السوق الحرة حتمية تطلبتها طبيعة هذه العقيدة. هي كشكل من التنظيم الاجتماعي: ليست تلقائية أو مستوطنة للبشر، ومحاولة إلغائها من طريق تدخل الدولة، يعني محاولة إطاحة هيكل اجتماعي مركزي (٢٧).

- السوق الذاتية التنظيم هي افتراض مركزي في النيوليبرالية (٢٨).

- آلية السوق هي الطريقة المثالية لتنظيم كل حالات تبادل السلع والخدمات (٢٩).

- إذا لم توجد السوق، فيجب خلقها من قبل الدولة إن استدعى الأمر ذلك (٣٠).

- إن الحياة البشرية ذاتها تستمد قيمتها من السوق (٣١).

سابعاً - المعايير السياسية: الخماسية (٣٢)

تتشكل هذه الخماسية من جملة من معايير أو مبادئ مركزية تحتويها كتلة متكاملة ومتفاعلة عضوياً، تقوم بدور المظلة التي تحتضن السياسات العامة. وظيفة هذه المجموعة تأطير توجهات الوصفات السياسية النيوليبرالية والمحافظة على سياقاتها وتناغمها تأكيداً لفاعلية النموذج وديناميته. بعبارة أخرى، هي كتلة كليّة تتحول عن طريق ممارسة السياسات إلى عمليات بعضها يدعم بعضاً، تجسيداً لغايات النموذج في تطبيقاته العملية.

تتضمن هذه المعايير الخمسة: التخاصيّة؛ تقليص القيود؛ التحريرية؛ التسويقية؛ النقدية.

نقدم أدناه عرضاً مختصراً لمحتوياتها كالآتي:

---

(٢٥) Martinez and Garcia, «What is Neoliberalism?».

(٢٦) Mhone, Ibid.

(٢٧) Treanor, «Neoliberalism: Origins, Theory, Definition».

(٢٨) Ronaldo Munk, «Neoliberalism and Polities, and the Polities of Neoliberalism,» in: Alfredo Saad-Filho and Deborah Johnston, eds., Neoliberalism: A Critical Reader (London: Pluto Press, 2005).

(٢٩) F. A. Hayek, The Road to Serfdom (London: Routledge, 1944), and Milton Friedman, Capitalism and Freedom (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1962).

(٣٠) Munk, Ibid.

(٣١) Treanor, «Neoliberalism: Origins, Theory, Definition,» and Michael Peters, «Neoliberalism, Hayek and the Austrian School of Economics,» in: Encyclopedia of Educational Philosophy and Theory (University of Auckland, 1999).

(٣٢) Ortner, «On Neoliberalism;» Kean Birch and Vlad Mykhnenko, The Rise and Fall of Neoliberalism (London: Zed Book, 2010), and Jan A. Scholte, The Sources of Neoliberal Globalization (Genève: UN Research Institute for Social Development, 2005).

١ - التخاصيّة

تشكل التخاصية (Privatization) العمود الفقري لمجموعة الكتل لأنها تحقق في بنائها هدفين أساسيين. **الأول**، تثبيت دور السوق الحرة في الفعاليات الاقتصادية. **والثاني**، أنها تحدد محاور تحرّك الدولة، التي تتضمن أساساً: خفض الدعم، وخفض ما توفره الدولة من سلع وخدمات، وتقليص القيود التنظيمية. باختصار، هي عملية استبدال فعاليات الدولة الاقتصادية بالسوق الحرة. المضمون هنا هو الإيمان بكفاءة السوق، وإن كل فعالية لا تتم خصخصتها هي غير كفوءة: إن السوق هي نبع المنفعة والحلّ لكل شيء.

٢ - تقليص القيود

يتضمن تقليص القيود (Deregulation) هنا تقليص أو إلغاء القيود المفروضة على أسواق العمل والإنتاج بهدف إزالة المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال. ولا يقصد بهذا إلغاء الإجراءات التنظيمية المفروضة من قبل الدولة، بل العكس تأكيد الحاجة إلى حكم القانون والتنظيم لدعم الأسواق وضمان كفاءة عملياتها وحوافزها. هذه الإجراءات تنصبُّ أساساً على العوامل التي يمكنها أن تتدخل في التأثير في دينامية الأسواق، مثل السيطرة على الأسعار والأجور، والدعم الحكومي لبعض النشاطات، وتعديل عدد من الضرائب على قطاع الأعمال ودخول الأفراد. يكمن الجوهر في هذا كله في التحوّل من مبدأ تدخل الدولة إلى تطبيق قواعد الحوكمة بريادة السوق.

٣ - التحريرية

تشمل التحريرية (Liberalization) أساساً خفض أو إلغاء القيود على تجارة السلع بما فيها تقليص التعرفة والخدمات ورأس المال والاستثمار، ولكن ليس انتقال القوى العاملة. إن هذه القاعدة بخاصة تجعل مسيرة النيوليبرالية في انسجام اندماجي مع انفتاح العولمة الاقتصادية. إن الغرض الأساسي من هذا يستهدف إطلاق الحرية لحركة المواد والفعالية الاقتصادية دعماً للمنافسة الدولية.

٤ - التسويقية

إن مبدأ التسويقية (Marketization) هذا يستهدف تحويل الملكية العامة إلى خاصة، وهي تتضمن فعالياتها أساساً الإنتاج الأولي، والصناعات التحويلية، وقطاع العقار السكني، والمنافع العامة. تأتي عملية التحويل هذه بطرق مختلفة، مثل حصص المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وشراء الإدارة والمستخدمين، أو حتى على شكل إهداء الفعالية والموجودات. يبرز هنا بصورة خاصة فرض قواعد النيوليبرالية في إطار الحوكمة على القطاعات الاجتماعية الرئيسة، مثل التعليم والرعاية الصحية، وتحويلها جميعاً إلى فعاليات ذات تكلفة وبالتالي تقرير أسعارها من طريق آليات العرض والطلب.

٥ - النقدية

إن النقدية (Monetization) هي دعوة قديمة برزت فيها «مدرسة شيكاغو» بريادة فريدمن (Friedman). تضمّنت ماهيّة الدعوة فلسفة السوق الحرة وإعادة تعريف دور الدولة وسياستها الاقتصادية بوجه خاص. جاءت الملامح العامة لهذه الدعوة في سياق متكامل مع فلسفة وسياسات النيوليبرالية، متضمنة الآتي:

- محاربة التضخم بوصفه القضية الكبرى في السياسات الاقتصادية الكلية.
- تركيز اعتماد هذه السياسات على آلية السوق وليس الدولة.
- لذلك، جاءت الدعوة فيها إلى تحجيم السياسة المالية والتشديد على أولوية السياسة النقدية.
- التشديد على «جانب العرض» في نظرية تقرير الدخل والإنتاج، وليس على جانب الطلب كما تدعو نظرية كينز.
- تقليص الضرائب على الأغنياء.
- تقليص حجم الميزانية العامة.

خلاصة القول، تهدف النيوليبرالية في اعتماد خماسية المبادئ إلى تسخير سياسات الدولة واستخدام قوتها لدعم استراتيجيات النموذج. ويتم ذلك من خلال تقرير عملياتها تحت مظلة المبادئ الخماسية مغطية الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتأكد من إذعانها جميعاً لقواعد «الحوكمة الجيدة» في مسار تطبيقها.

ثامناً - الوصفات التطبيقية: الدولة وعدالة التوزيع والمساواة

إنْ التفاصيل الجزئية المتعلقة بموضوع الممارسات التطبيقية للنيوليبرالية، تتنوع وتتعدد وصولاً إلى حالة نحن في غنى عنها في هذه المرحلة. ولكن في إطار هذه الممارسات، يمكننا تمييز جانبين بحكم أهميتهما في هذا المجال، نختارهما عينتين تتجاذبان على مستويين مترابطين.

الأول، يعكس سياسات النيوليبرالية من جانب الأداة التنفيذية، وهنا يبرز بالطبع دور الدولة لموقعها الريادي في القرار؛ **الثاني**، يرصد نتائج وآثار الممارسات التطبيقية من زاوية مكوناتها الثلاثة المتمثلة بالاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو بُعد العدالة التوزيعية والمساواة.

١ - دور الدولة

نموذج النيوليبرالية، في إيمانه المطلق بحرية السوق المتألقة بالمنافسة والكفاءة، ومن حيث ارتباطها العضوي بعقيدة الفردية والملكية الخاصة، فلا بد من أن يحكم ظرف يولّد نقيضه في رفض تدخل الدولة في الاقتصاد وريادته. فالسوق المتسمة بالكمال، إن أظهرت أية علامة للفشل، فإن

مردّ ذلك يأتي من تدخل الدولة في شؤونه. وتأتي مقولة ريغان بهذا الخصوص كاشفة: «لا يمكن الاعتماد على الدولة في حلّ المشاكل، لأنها هي ذاتها المشكلة»(٣٣).

من ناحية ثانية، إنه في إطار قواعد الحوكمة الجيدة، يمكن أن يستوي دور الدولة كما رُسم لها دعماً لطروحات النموذج، وبالأخص في أن تكون سياساتها متناسقة مع معايير الخماسية، كما ورد سابقاً. وفي ظل هذا الإطار، يجيء مجهود الأجندة تجاه الدولة مركّباً من إجراءات متنوعة، مانعة حيناً ودافعة أخرى. محور القضية هنا لا يتعلق بمسألة الغاء دور الدولة بحدِّ ذاته، إنمّا بإعادة تشكيله لدعم أهداف النيوليبرالية. وأبعاد ذلك تأتي في جانبين. اقتصادياً، تعني إطلاق حرية الاقتصاد بإزاحة قيوده وموانعه أمام من يتعامل فيه، وفي ذلك تبرز معالم تقليص أو إلغاء دور الدولة. سياسياً، السعي لخلق المناخ الملائم لحرية العمل الاقتصادية، وفي هذا المجال تتجسد مسؤولية الدولة في حماية نشاط حركة النيوليبرالية.

من حيث المبدأ، تجيء قائمة قواعد «توافق واشنطن» كاشفة لأبعاد دور الدولة في ثنائية وظائفها في عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية، إطلاقاً لحرية الأفراد في السوق الحرة التنافسية. وفي ذات الوقت، بيان مسؤولياتها في دعم وضمان حرية الأفراد على الصعيد الاقتصادي. إن إزدواجية هذا الدور من جهة، ومحاورة بُعدٍ ثالث يبيِّنان واقعية هذا الدور الفعلية، ونقدمها في ما يأتي في كلّيتها من خلال «المواقف والآراء» ذات العلاقة في هذا المجال.

فمن ناحية، تنظر النيوليبرالية إلى تدخل الدولة لتصحيح فشل السوق بعين الشك، على أساس أن هذا التدخل من المحتمل أن يخلق مشاكل أكثر مما يحلّها. فهذا التدخل غير مرغوب فيه لأنه يربك المنطق الدقيق لموقع السوق، بحيث يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية، وهو ما يدفع إلى الدعوة إلى تحجيم دور الدولة إلى أدنى مستويات من القوة، واعتبار تجاوزها غير مقبول (٣٤).

إن تحرير المشروع الخاص من القيود المفروضة من الدولة ضروري مهما كان الدمار الاجتماعي الذي يُحدثه ذلك (٣٥). وفي كل الأحوال، فإن تدخلات الدولة إن حصلت يجب أن تبقى في حدّها الأدنى، لأن الدولة من غير الممكن أن تمتلك من المعلومات كما تمتلكه السوق، كما أن هناك مصالح قوية قد تؤثر في قراراتها (٣٦).

بالمقابل، فإن للدولة أدواراً حيوية مكلّفة بها، كما يرد ذلك على المستويات الفكرية والتطبيقية. فمن دورها الأساسي في الحفاظ على حرية الأفراد (الاقتصادية بخاصة)، وكذلك حقوق الملكية الخاصة، ومطلوب منها العمل على خلق البيئة المناسبة للسوق وتسهيل حركة الموارد الداخلية

(٣٣) Philoguy, «What is Neoliberalism,» 16 August 2011, <https://www.dailykos.com/stories/2011/8/16/1007496/->.

(٣٤) Nicola Smith, «Neoliberalism: Political and Social Science,» Encyclopedia Britannica (7 October 2017), <https://www.britannica.com/topic/neoliberalism>, and Kotz, «Globalization and Neoliberalism».

(٣٥) Martinez and Garcia, «What is Neoliberalism?».

(٣٦) Birch and Mykhnenko, The Rise and Fall of Neoliberalism.

والخارجية، مع ضمان الأمن والأمان الداخلي وتنظيم عرض النقود؛ أي تأكيد دور الدولة في خلق والمحافظة على إطار مؤسسي لحماية مبادئ النيوليبرالية. من ذلك: ضمان متانة النقود؛ الجوانب الأمنية من عسكرية ودفاعية وشرطية؛ وظائف قضائية وقانونية لضمان حقوق الملكية الخاصة والسوق الحرة ووظيفتها. وإن لم توجد هذه السوق فينبغي خلقها في قطاعات مثل التعليم، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، والتلوث البيئي (٣٧).

وبين هذا وذاك، تقف الدولة. فهي يمكن أن تقوم بالتضييق على السوق، ولكن أيضاً تستطيع تشجيعها. فإن كان مطلوباً من الدولة أن تضمن بقاء رأس المال والشركات عبر الوطنية في موقع الريادة، وبضمنه المحافظة على السوق الحرة ودوام حرية الأفراد وغيره؛ فإن كل ذلك يحتاج إلى تنظيم داخلي، ونظام قانوني، وضمان العقود، والأمن، وأنظمة الوزن والقياس، والدولة فقط هي المقام الذي يمكن أن يوفّره. فهل يمكن فعـلاً إقامة وإدامة سوق حرة وقوى سوقية أو مجمّع سوقي في غيابها؟ يشير الواقع إلى أن السوق تحتاج إلى حماية الدولة.

هدف النيوليبرالية تجاه الدولة تجسده عملية تحريك قوتها ووظائفها في اتجاه توسعي مناقض لانسياب دورها التاريخي بإعادة إنتاج السوق. هي محاولة تحويل الدولة إلى أشكال جديدة من الحوكمة المعزّزة بمنطق التنافسية. ورغم ذلك، فموقع الدولة سيبقى قائماً في صميم استراتيجيات التحول الهيكلي، كما كان أبداً.

٢ - العدالة التوزيعية والمساواة

شكّلت العقيدة النيوليبرالية، في إيمانها المطلق بفلسفة الفردية من ناحية، وبآلية السوق الحرة في ضمان متطلبات تحقق أهدافها من ناحية ثانية، على مستوى التطبيق والممارسة، تيارات متضادة هائلة، كان ضحيتها الأساسية القطاع الاجتماعي بما يحويه من جوهر عناصر العدالة التوزيعية والمساواة. هذه الاعتبارات تجعل من هذا الموضوع قضية كبرى لأنها تمسّ صميم معيشة الأفراد ورفاهيتهم الحياتية. ونظراً إلى هذه الأهمية الخاصة وخطورة نتائجها، نقدم أدناه عرضاً مركّزاً لأبعادها على صعيد القناعات، والسياسات، والاستنتاجات والنتائج المرتبطة بمظلتها الفكرية النيوليبرالية.

أ - القناعات

إن آلية السوق كفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي وكذلك توزيع منافعه بصورة عادلة (٣٨).

- التركيز في السياسة الاقتصادية يأتي على الاستقرار الاقتصادي وليس تحقيق العمالة التامة وتقليص الفقر (٣٩).

---

(٣٧) David Harvey, «Neoliberalism as Creative Destruction,» Society of Anthropology and Geography, vol. 88, no. 2 (2006).

(٣٨) Martinez and Garcia, «What is Neoliberalism?».

(٣٩) Palley, From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics.

- إن الأفراد وحدهم المسؤولون عن نتائج اختياراتهم وقراراتهم التي يتخذونها بحرية. فإن وُجدت حالات عدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية تكون مقبولة أخلاقياً، على الأقل إلى الدرجة التي يمكن أن تَظهر فيها على أنها نتاج القرارات الحرة [٤٠].

- إن عدم الاتساق في توزيع المنافع أمر طبيعي، وإن أي عدم مساواة تبرز سيتم حلّها بمرور الزمن من خلال عملية الترشيح (Trickling-down) التي تحصل من الأعلى إلى الأسفل في مستويات الدخول [٤١].

- تحصد عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال بقدر ما تستحقه من خلال آلية السوق من عرض وطلب، المستندة بدورها إلى الإنتاجية في جانب الطلب، والندرة في جانب العرض. قوى السوق كفيلة بضمان عدم هدر عناصر إنتاجية مثل العمل، وهي الضامنة لتحقيق الاستخدام التام بصورة تلقائية. فلا حاجة في ذلك إلى مؤسسات الحماية الاجتماعية والنقابات العمالية. وسيؤدي أي تدخل في آلية السوق من قبل السياسات المالية والنقدية إلى التضخم والبطالة، لأنه يربك آلية السوق في وظيفتها [٤٢].

- الاقتصاد كينونة ذاتية التنظيم، ودائماً يعمل في حالة توازن [٤٣].

- إن فرص وأهلية الاستخدام واجب أخلاقي تقع مسؤوليته على الفرد ذاته [٤٤].

ب - السياسات

- القيام بالعمل الحثيث على تحويل ملكية رأس المال من القطاع العام إلى القطاع الخاص [٤٥].

- خفض الإنفاق العام للأغراض الاجتماعية (بخاصة للتعليم والرعاية الصحية والحماية والخدمات الاجتماعية)[٤٦].

- فرض تقشف على الأجور كأولوية لمكافحة التضخم [٤٧].

- رفض تدخل الدولة لتحسين الفرص، وكذلك في تقليص الفجوات في المنافع [٤٨].

- خفض الأجور من طريق إضعاف التجمّعات النقابية [٤٩].

---

(٤٠) Thorsen and Lie, «What is Neoliberalism?».
(٤١) Scholte, The Sources of Neoliberal Globalization.
(٤٢) Palley, From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics.
(٤٣) Philoguy, «What is Neoliberalism?».
(٤٤) Treanor, «Neoliberalism: Origins, Theory, Definition».
(٤٥) Herrara, «The Neoliberal «Rebirth» of Development Economics».
(٤٦) Martinez and Garcia, «What is Neoliberalism?».
(٤٧) Herrera, Ibid.
(٤٨) Scholte, The Sources of Neoliberal Globalization.
(٤٩) Palley, From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics.

- عدم الاعتراض على دعم الحكومة وتقديم منافع ضريبية لقطاع الأعمال، وإلغاء فكرة السلع العامة واستبدالها بالمسؤولية الفردية، والهدف العام هو تحجيم وتدمير ما تبقى من الرفاهية الاجتماعية (٥٠).

ج - الاستنتاجات

- حصول أفراد على منافع أكثر من غيرهم سببه، في نهاية المطاف، أن الأفراد جميعاً مسؤولون عن قدرهم. كما أن ما أحدثته النيوليبرالية من تهديد وتدمير لدولة الرفاهية، وحقيقة تعاظم عدم المساواة عالمياً، ثم فرض الفردية على جميع الأمم، يجعل فيه النموذج ذاته حقيقة مطلقة غير قابلة للنقاش. وهذا يؤشر بوضوح إلى أن الهدف الشاغل للنيوليبرالية هو خفض الأجور الحقيقية والإنفاق العام (٥١).

- الآثار السلبية الهائلة التي أحدثتها النيوليبرالية على صعيد التماسك الاجتماعي تتجاوز أبعادها حقل العمل إلى الأسرة، والمجالات العامة الناتجة من الاستخدام غير المنظم ولا المضمون، التي تسببت في مجموعها في تفتيت المجتمعات. كما أن فرص المشاركة في الأسواق الحرة تميل في توجيه المنافع بصورة غير متناسبة لمصلحة من يملك الموارد والقوة. وهذه مسألة تجعل عالم النيوليبرالية تطغى عليه عدم المساواة الاجتماعية، وما يصاحبها من ظروف عدم العدالة الاجتماعية (٥٢).

- الادعاء بوجود توافق بين النمو الاقتصادي والاستخدام المضمون يشكل ادعاءً زائفاً (٥٣).

- عندما يصحب النمو اندماجات بين الشركات، حينها تُفقد الوظائف (٥٤).

- وضع الضغوط على الفقراء في المجتمع لإيجاد حلول للإيفاء بحاجاتهم، ثم إضفاء اللوم عليهم في حال فشلهم لكونهم كسالى، لا يترك فرصة ولا حماية للخلاص. كل ذلك يؤكد أن النموذج النيوليبرالي يحتضن القلّة من المستفيدين وحسب، والمعاناة للأغلبية دون هوادة ولا نهاية (٥٥).

أما آلية الترشيح التي يشدد عليها دعاة النيوليبرالية، فإنها قد أخفقت بشكل حاسم ولأسباب أهمها:

---

(٥٠) Martinez and Garcia, «What is Neoliberalism?».
(٥١) Philoguy, «What is Neoliberalism?».
(٥٢) Scholte, The Sources of Neoliberal Globalization.
(٥٣) Marko Ampuja, «The Media and the Academic Globalization Debate,» University of Helsinki, 2010, <http://www.helsinki.fi/crc/Julkaisut/Media_and_the_Academic_Globalization_Debate.pdf>.
(٥٤) Shawn Gude, «The Failures of Neoliberalism,» 2 October 2012, <http://ordinary-gentlemen.com/shawngude/2012/10/the-failures-of-neoliberalism/>.
(٥٥) Philoguy, «What is Neoliberalism?».

(١) استخدام القطاع الخاص للأتمتة، أو اعتماده المتزايد على المصادر وقوى عمل خارجية، خفّض من فرص العمالة الداخلية.

(٢) انعكس الأثر السلبي في «ضبط سلوكية» العمال ورضوخهم لقبول أجور أقل، مخافة فقدان العمل.

(٣) دفع ركود الأجور عمال الطبقة الوسطى نحو الاقتراض الائتماني لدعم حاجات أسرهم الاستهلاكية. وقد أوجد تزايد المديونية الشخصية ظرفاً مهدداً وغير مستقر للحياة.

(٤) التقشف في برامج حكومية حيوية، مثل التعليم، الرعاية الصحية، وقطاعات خدمية أخرى. ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض الموارد للميزانية العامة، والحاجة إلى زيادة الضرائب لدعم الموارد العامة، يقابله خفض للإنفاق العام لتخفيف حدّة العجز.

(٥) القطاع الخاص والشركات الكبرى اتجهت إلى طرق مختلفة لتراكم رأس المال عموماً، ورأس المال المالي، ممثلاً لمرحلة الرأسمالية المالية. الآلية هنا أن «النقود تخلق ذاتها» من دون إنتاج حقيقي متزايد. وما يحصد من أرباح هنا (وأمثلته الإقراض وتحصيل عوائد فوائده، كذلك التعامل بالمشتقات)، لا يترشّح وبالتالي لا يخلق فرص عمل جديدة.

النتائج

- احتوت تجربة السياسة الاقتصادية الأمريكية منذ الثمانينيات بنوداً واضحة لتدمير برامج الرفاهية، وتقليص الحماية الاجتماعية، ومهاجمة حقوق العمال، وتقديم منافع حكومية واسعة للشركات الكبرى، وتفاقم مشاكل البيئة لضعف الرقابة الحكومية [٥٦].

- ينتج من النيوليبرالية حالياً غياب الأمن البشري والديمقراطية، وفي ثناياه جعل كل شيء في الحياة سلعة سوقية نقدية [٥٧].

- انفلاق حالة ائتمان المستهلك وقروضه، ومعها تعاظم عبء عدم المساواة.

- الطوفان التدميري للنيوليبرالية يتوسع وينتشر، وأصبح حالة عامة لمعاناة الدول النامية والغنية. فقد أضحت أجندتها تشكل عامل تهديد جدّي للعدالة الاجتماعية، والتماسك الاجتماعي، وحتى للديمقراطية ذاتها [٥٨].

- تريد النيوليبرالية أن تجعل جميع أشكال السلوك الاجتماعي محكومة بالنظرة الاقتصادية [٥٩].

- يقضي توجّه السياسات النيوليبرالية بتحويل كل شيء إلى حالة مالية [٦٠].

---

(٥٦) Martinez and Garcia, «What is Neoliberalism?». op. cit.

(٥٧) Scholte, The Sources of Neoliberal Globalization.

(٥٨) Palley, From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics.

(٥٩) Carolyne Verret, «The Role of the Neoliberal State,» (2012), <http://neoliberalismeducation.pbworks.com/w/page/50845304/The%20Role%20of%20the%20Neoliberal%20State>.

(٦٠) Harvey, A Brief History of Liberalism.

- من العبث محاولة زيادة قوة السوق من طريق إضعاف الدولة، وهو ما تستهدفه العقيدة النيوليبرالية بصورة غير عقلانية [٦١].

وفي نهاية المطاف، يتجسّد قطاف:

- الأغنياء يزدادون غنىً، والفقراء فقراً.

- تحوّل مجمّعات واسعة من المجتمع إلى فقراء ومهمشين.

- يدور العمل والمعيشة على هامش سوق العمل.

- تزايد فشل الشركات الصغيرة والمتوسطة بخاصة، وتراجع أداؤها.

- جُرّدت الخدمات العامة من قدراتها على البناء، وفقدت دعمها للخدمات الأساسية والعطاء.

- انتشار البطالة والإقصاء الاجتماعي.

- العديد من المجتمعات تحلّلت وأصبحت مهددة بالجرائم والعنصرية.

... ونهاية الطريق، لمّا تزل تضيق.

(٦١) Luiz Carlos Bressas–Pereira, «Assault on the State and on the Market: Neoliberalism and Economic Theory,» Estudos Avançados, vol. 23, no. 66 (2009).

الفصل الثاني

أتون النيوليبرالية: احتكار القرار
(القواعد السلوكية)

مقدمة

تؤكد عدة مؤشرات سعي النيوليبرالية وبإصرار للمحافظة على السياسات والقواعد السلوكية، والاستمرار في زخم المسار تحت تأثير عوامل مختلفة، ذاتية ومحيطية. رافقت هذا السعي قضايا حيوية جاءت مترابطة في مضامينها وسياقاتها، وكذلك معزِزة لفهم وطبيعة المشروع النيوليبرالي ما يؤكد وحدة المنبع.

من القضايا المهمة في هذا السياق، نستعرض أربعاً أساسية وهي: برنامج التكييف الهيكلي، وتوافق واشنطن، والحوكمة الجيدة، والتنافسية.

أولاً - ملامح تطور أجندات النيوليبرالية

تظهر مراجعة مسار هذا التطور بروز «محطات» في سياقه. التقت هذه المحطات جميعها في قواسم مشتركة، وكلّها تصبّ في إطار وفلسفة مشروع النيوليبرالية، لتنشئ نغماً متناسقاً في الشكل والمضمون، ملامحه المهمة تتضمن:

• **المرحلية:**	وهذه كانت علامة مميزة في المسار التطبيقي للأجندة عبر السنوات منذ انطلاقته.
• **التفصيلية:**	نهج التطبيق المرحلي جاء اختياره مركّزاً على بُعد محدد من كلّية الأجندة، والتوسع فيه تحليلاً وتعميقاً وتطبيقاً.

يتبع

تابع

• **التجديدية:**	لم يكن التطور تكرارياً، إنما في كل مرحلة من التتابع كان لمّاحاً في ابتداع أفكار جديدة لدعم اندفاعه.
• **التصعيديّة:**	وتحتوي الإصرار على الاستمرارية رغم تعاظم الانتقادات والرفض، وهو ما يعبّر عن ذاتية محكومة بالتحدّي.
• **العدوانية:**	وهذه صورة رافقت بوضوح التحدّي والقرار، بالوقوف في مواجهة لكل ما هو غير مطابق للفكر والنهج، والعمل إمّا على احتوائه أو تحجيمه.
• **التنوّعية:**	ويتضح هذا من تباين تطبيق العقيدة على صعيد كل من المحتوى، والموقع الجغرافي، ومرحلة التطور الوطني للدول بخاصة.
• **التراكمية:**	وتلك سمة بارزة في مراحل التطبيق، حيث إن كل مرحلة، إذ هي تضيف جديداً للزخم، لكنها تبقى في ذات الوقت حاضرة في تأكيد أساسيات منطلقاته ومبادئه.

خلاصة هذه الملامح جميعاً تؤشر إلى أن خصوصيتها تتجمع حول كينونتها الدينامية المتمثلة بالنموذج النيوليبرالي، قلباً وقالباً.

أدناه، نقدم مراجعة مركزة لأهم ملامح تطورات هذه الأجندات منذ مطلع الثمانينيات، وهي البداية المرصودة لانبثاق النموذج.

١ - المرحلة الأولى: بداية توافق واشنطن (Washington Consensus) [١]

مجيء ثاتشر إلى الحكم في بريطانيا (١٩٧٩ - ١٩٩٠) وريغان رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨١ - ١٩٨٩)، يمكن اعتباره التتويج الفعلي لبداية هيمنة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية. وبالمقارنة بين الممارستين، أثبتت ثاتشر أنها الأكثر حرصاً والتزاماً في تطبيق مبادئ الأجندة من نظيرها.

جاءت المبادئ الأساسية التي عبّر عنها التطبيق في كلا البلدين، في بعدين مركزيين: التحرير الاقتصادي، وعقلنة سلوك ونفوذ الدولة؛ تدعمهما إجـراءات أخرى على الصعيد النقدي والمالي.

(١) Thomas I. Palley, From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics (London: Pluto Press, 2004); Candace Smith, «A Brief Examination of Neoliberalism and its Consequences in Sociology,» Sociology Lens (2 October 2012), <http://www.sociologylens.net/topics/political-economic-sociology/neoliberalism-consequences/10869>; Michael Peters, «Neoliberalism, Hayek and the Austrian School of Economics,» in: Encyclopedia of Educational Philosophy and Theory (University of Auckland, 1999), and Henry A. Giroux, Neoliberalism War on Democracy (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014).

تضمّن هذا التوجه العديد من الإجراءات، من أهمها: إعادة هيكلة القطاعات الحكومية؛ تهديم أسس الرفاهية الاجتماعية؛ تحويل ملكية الدولة إلى شركات خاصة؛ خصخصة الإدارات التجارية؛ إلغاء عملية المساومة على الأجور واستبدالها بعقود عمل؛ اعتماد سياسة هجومية منظمة على النقابات العمالية؛ إلغاء التعرفة والدعم؛ تحميل الأفراد المسؤولية في تكاليف التعليم والرعاية الصحية وخدمات الحماية الاجتماعية؛ إلغاء قيود سوق العمل وحركة رأس المال، وتطبيق السعر العائم للصرف.

نتج من تطبيقات أجندة النيوليبرالية في الدول المتقدمة (بالأخص في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية)، سلبيات متعاظمة في تأثيرها في قطاعات واسعة من الناس من خلال تقليص النفقات، وتدنّي ظروف العمل، وسوء الإستخدام البيئي، وزيادة الفقر وعدم المساواة، وتهميش العوائل وبخاصة في القطاعات غير المنظمة، مع ندرة صافي المنافع الاجتماعية. هذه النتائج تأتي إفرازاً مباشراً لإجراءات «النموذج الأمريكي» الذي تضمّن: الخصخصة؛ إضعاف مؤسسات الحماية الاجتماعية؛ إضعاف النقابات العمالية؛ تقليص إجراءات حمايات سوق العمل؛ تقليص دور الدولة؛ خفض معدلات الضرائب للطبقة الغنية؛ التخلي عن أهداف الاستخدام الكامل... كلها تحت غطاء «المعدل الطبيعي» (Natural Rate) كموجّه عقائدي وتطبيقي للأجندة [٢].

٢ - المرحلة الثانية: برنامج التكييف الهيكلي (Structural Adjustment Programme)

رغم أن التداخل التاريخي كان قائماً بين المرحلة الأولى وهذه المرحلة الثانية، إلّا أن التباين بينهما كان نوعياً وحاسماً. فالسمة التعريفية لهذه المرحلة انبثقت من أزمة المديونية الدولية في (١٩٨٢/٨/١٥)، التي هي ذاتها أعطت الفرصة لتدخل مؤسسات بريتون وودز (الصندوق والبنك بخاصة) للعمل على توجيه وتطبيق أجندة النيوليبرالية.

تظهر المقاربة التالية جوانب الاختلاف:

• الدافع الحاكم وراء تطبيق الأجندة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كان عقائدياً، محوره منطلق النيوليبرالية اليمينية، ومحتواه أجندتها. بالمقابل، جاء تطبيق سياسة التكييف لمواجهة مشكلة اقتصادية باتت دولية، تعلّقت بديون الدول النامية المدينة وإيجاد الطرق للإيفاء بها.

• كانت التجربة الأولى لدولتين غربيتين من أغنياء العالم المتقدم. بالمقابل، استهدف تطبيق طوق التكييف دولاً نامية.

• افتقدت التجربة الغربية «خصوصية» إلّا من كون منطلق القرار سياسياً. بالمقابل، فإن درجة التكييف فرضتها خصوصية المديونية.

---

(٢) Elizabeth Martinez and Arnoldo Garcia, «What is Neoliberalism?,» CorpWatch (1996), <http://www.corpwatch.org/article.php?id=376>, and Philoguy, «What is Neoliberalism,» 16 August 2011, <https://www.dailykos.com/stories/2011/8/16/1007496/->.

• لم تكن المرحلة الأولى تحمل «تناقضات ولائية» في تطبيق الأجندة. السبب أن القيادة السياسية للدولتين هي التي اتخذت القرار في الاختيار، وأيضاً يأتي موقعهما مركزياً في الحاكمية الاقتصادية الدولية. بالمقابل، كان تطبيق أجندة التكييف مفروضاً من الحاكمية «الذاتية» وهو ما أثار تناقضات بين المصالح الوطنية والدولية.

• تولّد الهدف المركزي من التطبيق الغربي من القناعة النيوليبرالية بمبادئ وأسس الفردية وحرية السوق، وتفضيلها على كيان الدولة الأقل كفاءة وصدقية. استهدفت أجندة النيوليبرالية تحقيق ذلك.

بالمقابل، في تجربة الدول النامية المدينة، التطبيق المفروض حُكم بهدف محوري هو تمكين هذه الدول من توليد الموارد الذاتية لدفع مستحقات ديونها للمصارف الكبرى الدولية.

تتضمن أهم آليات الأجندة التكييفية [٣]:

• تقديم قروض من المؤسسات المالية الدولية إلى الدول المدينة، والتزامها بتطبيق مبادئ برنامج التكييف الهيكلي.

• تتضمن العملية اعتماد قروض جديدة، أو تجديد ما هو قائم.

• يقع البرنامج في بعدين: الاستقرار الاقتصادي (Economic Stabilization)، والتكييف الهيكلي (Structural Adjustment)؛ يأتي القسم **الأول** من مسؤولية صندوق النقد الدولي ويغطي المديات القصيرة والمتوسطة الأجل. أما القسم **الثاني** فهو من حصة البنك الدولي ويمتد إلى المدى الطويل.

• لم تختلف كثيراً الأجندة المطبقة عموماً عن شكل وروحية توافق واشنطن. الذي اختلف هو الإصرار في الأولوية على تحقيق الهدف المركزي لكلية الأجندة وبنوده:

- محاولة إنقاذ القروض التجارية للمصارف الدولية الكبرى الممنوحة إلى الدول المدينة (وبخاصة في دول إقليم أمريكا اللاتينية)، وبالتالي منع انهيار النظام المالي الدولي.

- إن جميع منظمات الحاكمية الدولية (الصندوق والبنك ومنظمة التجارة الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) قد أدّت دوراً حاسماً باختلاف درجات في تحقيق هذا الهدف.

- ونتيجة لذلك، برزت أولويات التطبيق بصورة جامحة، متمثلة بالتوجيه العنيف لكل الموارد المادية والمالية والبشرية في هذه الدول، لزيادة عوائدها من الصادرات لكي تستطيع السداد من المتراكم لديونها، للمصارف المتعددة الجنسية التي كان أغلبها أمريكياً.

---

(٣) باسل البستاني، **تطور المديونية الخارجية العربية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٧). انظر أيضاً: Anup Shah, «Structural Adjustment: A Major Cause of Poverty,» Global Issues (24 March 2013); C. Welch and J. Oringer, «Structural Adjustment Programs,» Foreign Policy in Focus, vol. 3, no. 3 (April 1998), <http://www.foreignpolicy-infocus.org/briefs/vol3/v3n3sap.html>, and WHO, Structural Adjustment Programmes (SAP's) (2015).

وهكذا كان زرع الأجندة النيوليبرالية بالفرض، فجاء حصادها الإجباري كارثة بشرية ومادية يندى لها جبين كل حرّ في الإنسانية:

- غياب وعدم الاهتمام بالجانب الإنساني عموماً، والاجتماعي بخاصة، في وحشية تطبيق الأجندة الذي ألغى حماية الدولة والغطاء الاجتماعي.

- تحميل الدول النامية أعباءً مالية خانقة وصلت إلى حدِّ الاستغلال والابتزاز.

- تعاظم البطالة والفقر، وتفتيت الأُسر والتماسك الاجتماعي.

- الارتفاع الفاحش لأسعار المواد الأساسية المطلوبة لإدامة الحياة.

- انفلاق فجوات توزيع الدخل والمساواة.

٣ - توافق واشنطن: القائمة المعيارية (٤)

وتسير قافلة السيطرة المصلحية يقودها هودج النيوليبرالية، ويعبر ممارسات تطبيقها في المرحلتين الأولى والثانية. ومن إفراز هاتين الممارستين، التقت متطلباتها لـ «إنضاج» المبادئ، وهكذا حصل. ففي ١٩٨٩، أصدر وليمسون (Williamson) وهو الموكل بالتأليف إصدار «القائمة المعيارية لمبادئ توافق واشنطن»، التي تكوّنت من ١٠ مبادئ للسياسة الاقتصادية النيوليبرالية. تاريخياً، تبدو أهمية هذا الإصدار أكثر ما تلوح على صعيد التوثيق، وليس الفحص والتدقيق.

تتضمن البنود العشرة لهذه القائمة المعيارية لأجندة إجماع اختصاراً (٥):

أ - الانضباط المالي: معالجة العجوز الكبيرة التي أدت إلى أزمات في ميزان المدفوعات وتضخم مرتفع.

ب - إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام: تحويل الإنفاق إلى دعم النمو، بدلاً من توجيهه إلى دعم التعليم والصحة الأساسيين والبنى التحتية.

ج - الإصلاح الضريبي: الهدف نظام ضريبي يجمع بين قاعدة للضريبة واسعة مع معدلات ضريبة حدّية معتدلة.

د - تحرير معدلات الفوائد: تحقيق التحرير المالي، على أن يرافقه نظام إشرافي عقلاني.

هـ - معدل تحويل تنافسي: يتضمن التحوّل من نظام سعر التحويل الثابت إلى سعر التحويل العائم.

---

(٤) Center of International Development, Washington Consensus, Harvard University, 2003; WHO, Washington Consensus (2014); Factual World, Washington Consensus (2014); World Bank: The Washington Consensus as Policy Description for Development, and Jan Joost Teunissen and Age Akkerman, «What should the World Bank Think about the Washington Consensus,» (2004).

(٥) J. Williamson, «A Short History of Washington Consensus,» included in a paper delivered at a Conference: «From the Washington Consensus towards a New Global Governance», Barcelona, 9/2004, and POSC, «The New Liberal Approach to Economic Development,» Politics of Developing Nations (Spring 1999).

و - تحرير التجارة: ضرورة إقراره لكن بسرعة تقررها ظروفها.

ز - تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل: تسهيل تدفقه إلى الاقتصاد الوطني.

ح - الخصخصة: هي فكرة نيوليبرالية أصيلة، فاعليتها تعتمد على طريقة تطبيقها.

ط - تقليص القيود: تتضمن أساساً إزالة القيود المفروضة على الدخول والخروج.

ي - حقوق الملكية: تتعلق بتزويد القطاع غير الرسمي بالقدرة في الحصول على حقوق الملكية بتكلفة مقبولة.

تجدر الإشارة هنا إلى الملاحظات الآتية: **الأولى**، لقد «خطط» هذا البحث لما سيأتي بعده، تحت لواء «الحوكمة العالمية» كما يقترح هنا. وها نحن منقلبون إلى الحوكمة في المرحلة اللاحقة لتطبيق سياسات النيوليبرالية. **الثانية**، إن إعلان القائمة لا يسدل الستار على مرحلة الثمانينيات باعتبارها «عقد التنمية الضائع»، إنما هي التحفيز على تطوير خلقٍ جديد يبقى حاملاً الشعلة لفكرٍ عتيد وفي إصراره عنيد، كما سيستمر بيانه.

ثانياً - المرحلة الثالثة: الحوكمة الجيدة

١ - الخلفية

منذ التسعينيات، حصل انفلاق في الاهتمام بقضية الحوكمة الجيدة لدى الحكومات والباحثين وجمعيات المجتمع المدني وغيرها. أدت إلى ذلك عوامل عديدة، نختصر أهمها في الآتي [٦]:

- انهيار الاتحاد السوفياتي وانحلاله واتجاه أقطاره نحو الاستقلال، دفع بحكوماتها الوطنية إلى الاستعانة بالمنظمات الدولية لدرء أخطار الفساد وسوء الإدارة الذي استشرى فيها، ومن بعدها توسع الانفتاح ليغطي معظم أقطار العالم.

- تعاظم التيار العولمي الاندماجي في الاقتصاد العالمي وما رافقه من زيادة الرغبة في التحرر الاقتصادي، بخاصة على صعيد التجارة الدولية.

- شكّل هذا التيار ضغوطاً إضافية على الأقطار لكي تعتمد في سياساتها الشفافية والمساءلة وبشكل متزايد في إداراتها.

- محاولة أصحاب القرار والمؤسسات استغلال فرص تزايد تدفقات رؤوس الأموال، والتقنية، والمعلومات.

---

(٦) Mark Bevir, «Governance: Politics and Power,» Encyclopedia Britanica (2016), <https://www.britannica.com/topic/governance>; International MonetaryFund, «The IMF and Good Governance,» (2014); George T. Abed and Sanjeev Gupta, eds., Governance, Corruption, and Economic Performance (Washington, DC: IMF, 2002); Merilee S. Grindle, «Good Governance: The Inflation of an Idea,» (May 2008), <https://dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/4448993/grindle_goodgovernance.pdf?sequence=1>, and NeilBrenner, «Good Governance: The Ideology of Sustainable Neoliberalism,» (2000).

- أدى انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي إلى انكشاف الدول للتأثيرات المتزايدة لقوى السوق وضوابطها.

- تطور هذه الظروف تسبب في إبراز دور أعظم للقطاع الخاص لكي يؤديه.

- تعاظم المطالب الشعبية لإحداث تطورات على صعيد الديمقراطية والمجتمع المدني والمساءلة والشفافية.

- بروز مؤشرات واضحة عن الفشل في جوانب متعددة عند تطبيق برنامج التكييف الهيكلي.

هذه التيارات الجارفة شكّلت فرصاً هائلة لمؤسسات الحاكمية الدولية (وبالأخص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لكي تقوم بدور في احتوائها، والاستجابة السريعة للتحرك واعتماد ضوابط ومعايير لحركة السياسة الحكومية التي غمرها التسيّب والفساد وعدم الكفاءة، وهكذا كان.

٢ - التعريف

لا يوجد تعريف شامل ومتكامل لمفهوم الحوكمة الجيدة، أو تحديد لأبعاده الذي يمكن أن يحظى بالقبول العام. التعاريف المقدمة بهذا الخصوص، إذ هي تتنوع، لكنها تلتقي في محور مضمونها الذي يدور أساساً حول دور القطاع العام الممثل بالحكومة، وإدارته، وعلاقتها مع بقية أطراف المجتمع، ما يعطي التعريف مرونة واسعة.

- هي عملية صنع القرار، والكيفية التي تطبق فيها القرارات أو لا تطبق [٧].
- تشير الحوكمة الجيدة إلى النوعية التي تمارس بها السلطة [٨].
- الحوكمة الجيدة هي الطريقة التي تمارس بها المؤسسات العامة على صعيد الشؤون العامة، وإدارة الموارد العامة، وضمان تحقيق الحقوق الإنسانية [٩].
- الحوكمة الجيدة هي ممارسة القوة السياسية لإدارة شؤون البلد [١٠].
- تتضمن الحوكمة الجيدة أفكاراً تتعلق بكيفية تكوين القرارات السياسية والإدارية، الكيفية التي تعمل فيها النُّظم الحكومية، وأهمية ذلك في تفعيل الأشياء وكذلك العلاقة بين الدولة والمجتمع [١١].

(٧) UNESCAP, «What is Good Governance,» 10 July 2009, <http://www.unescap.org/resources/what-good-governance>

(٨) Andrew Mukono, «Good Governance Answer to Corruption,» The Herald, 26/3/2014.

(٩) Human Rights Council, «Good Governance and Human Rights: Panel on Anti-Corruption,» 13 March 2013, <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/AntiCorruptionPanel.aspx>.

(١٠) Gerog Berger, «Was the Good Governance Agenda Politically Neutral?,» 8 March 2013, <http://www.e-ir.info/2013/03/08/was-the-good-governance-agenda-politically-neutral/>.

(١١) Merilee S. Grindle, «Good Governance, RIP: A Critique and an Alternative,» Governance, vol. 30, no. 1 (January 2016).

٣ - الخصائص وإطار المكونات

يمكن اختصار أهم «خصائص» الحوكمة (من وجهة نظر دعاتها) كالآتي [١٢]:

- إنه توجّه فكري، وعندما يتضّح، يمكن أن يشكّل إطاراً للتحليل المقارن للسياسات الكلية.

- اهتمامها بالتساؤلات الكبرى في المعايير القانونية وغيرها التي تؤسس لقواعد السلوك السياسي.

- تتعلق بالتدخل الخلّاق من قبل أطراف سياسية لتغيير الهياكل التي تعيق التعبير عن الإمكانات البشرية.

- فكرة عقلانية تؤكد طبيعة التفاعل المتقابل بين الدول والطرف الاجتماعي وبين الأطراف الاجتماعية ذاتها.

- تشير إلى علاقات نوعية ذات خصوصية بين الأطراف، أي تلك التي تكون مقبولة للمجتمع، وليست اعتباطية.

تشكل هذه الخصائص القاسم المشترك للمتعاملين بين محاور المجتمع المتشكلة من الدولة والأفراد والمجتمع المدني، والعلاقة التفاعلية فيها ضمن إطارها.

أما أهم مكونات الحوكمة الجيدة، فهي عشرة متضمنة: المساءلة، الشفافية، الاستجابة، المساواة، الشمولية، الفعالية، الكفاءة، حكم القانون، المشاركة، التوجّه الإقناعي. بعبارة أخرى، يمكن اختصار ماهية «الحوكمة الجيدة»، بأنها موقف وفاعلية من السلطة السياسية يأتي على النقيض من كل تصرّف وموقف تتخذه «الحوكمة السيئة»[١٣].

٤ - دور الحاكمية الدولية

يتعلق الموضوع هنا بشكل خاص بأدوار كل من منظومة الأمم المتحدة (وهي الحاضنة الأم)، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. من بين هذه المؤسسات الدولية الكبرى المعروفة بإيجابية مواقعها تجاه النيوليبرالية بما فيها تطبيقاتها (وبخاصة الصندوق والبنك)، يبرز دور الصندوق متميّزاً وبمساحة واسعة للترويج لقضية الحوكمة الجيدة.

---

(١٢) Merilee S. Grindle, «Good Governance: The Inflation of an Idea,» Harvard Kennedy School (June 2010), <https://dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/4448993/grindle_goodgovernance.pdf?sequence=1>; Rachel Gisselquist, «What Does «Good Governance» Mean?,» United Nations University (January 2012), <https://www.wider.unu.edu/publication/what-does-good-governance-mean>; UNESCAP, «What is Good Governance,» and Governance Barometer: «Policy Guidance for Good Governance,» Website of South Africa's National Party.

(١٣) The IMF and Good Governance. Factsheet, 4/2017, and UNESCAP, Ibid.

أ - الأمم المتحدة [١٤]

تأكيدها الداعم للأجندة عموماً، مع ضمان أولوية أن يتم الإصلاح من خلال التنمية البشرية وتقويم المؤسسات السياسية.

- اعتماد خصائص الحوكمة الثمانية.

- تعزيز التداخل بين معايير الأطر المتداخلة بين الحوكمة الجيدة والديمقراطية والأهداف الإنمائية للألفية.

ب - البنك الدولي [١٥]

يؤدي هذا البنك دوراً قوياً ومعززاً للحوكمة الجيدة، تنظيراً وترويجاً وإلى حدٍّ ما تطبيقاً. ويعكس تشديده على الحوكمة عموماً الزخم العالمي تجاه الليبرالية السياسية والاقتصادية. وفي العديد من المواقع ترد رسائله متنوعة في هذا الاتجاه:

- الجهود لخلق بيئة ممكّنة وبناء قدرات ستؤدي إلى الهدر، إذا لم يكن المحتوى السياسي القائم مناسباً. وفي النهاية، حوكمة أفضل تتطلب التجديد السياسي. وهذا يعني: هجوماً مركزياً على الفساد؛ تقوية المساءلة؛ تشجيع الحوار العام؛ رعاية الصحافة الحرة وغيرها؛

- البيان بأن عوامل حيوية في المجتمع يمكنها أن تتحسس أثر الحوكمة القائمة، وهي: نوع النظام السياسي؛ العملية التي من خلالها تمارس السلطات الإدارة الاقتصادية والموارد الاجتماعية؛ طاقة الحكومات في تشكيل السياسات وتطبيقها بشكل فعال.

- تأكيد الأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية في ارتباطها بالحوكمة.

- تأكيد الشرعية السياسية، وهي المتغير المعتمد الذي تنتجه الحوكمة الكفوءة.

- اعتماد مؤشرات الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators)، هذه المؤشرات التي اعتمدها البنك بالمشاركة مع مؤسسة بروكنغز (Brookings Institution) تستهدف تقدير نوعية الحوكمة في أكثر من ٢١٣ حالة لدول ومناطق عبر العالم. يحكم على كل حالة وموقعها من خلال قواعد أهمها:

---

(١٤) Gisselquist, «What Does «Good Governance» Mean?,» United Nations University, op. cit; Mukono, «Good Governance Answer to Corruption»; United Nations Development Programme [UNDP], Governance and Sustainable Human Development (New York: UNDP, 1997); L.L. Schiavo, «Good Governance, Neoliberalism, Inequality within International Organizations Discourse,» Journal of Social Science for Policy Implications, vol. 4, no. 2 (December 2016), and Brenner, «Good Governance: The Ideology of Sustainable Neoliberalism».

(١٥) Ray Kiely, «Neoliberalism Revised? A Critical Account of World Bank Conceptions of Good Governance and Market Friendly Intervention,» International Journal of Health Services, vol. 28, no. 4 (1998); Daniel Kaufmann and Aart Kraay, «Growth Without Governance,» (November 2002), and Vivien Collingwood, ed., «Good Governance and the World Bank,» (2003), <http://www.ucl.ac.uk/dpu-projects/drivers_urb_change/urb_economy/pdf_glob_SAP/BWP_Governance_World%20Bank.pdf>.

• العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات، مراقبتها، وتغييرها.

• طاقة الحكومات في التكوين الفعّال وتنفيذ السياسات الرصينة.

• احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتبادلية الترابطات بينها.

ج - صندوق النقد الدولي [١٦]

في عام ١٩٩٦، أعلن الصندوق عن قراره «لتشجيع الحوكمة الجيدة بكل أبعادها، لما فيه ضمان تطبيق القانون، تحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، محاربة الفساد، باعتبارها عوامل ضرورية لإطارٍ من خلاله يمكن للاقتصادات أن تزدهر». القناعة هنا، أن الفساد داخل الاقتصاد مرجعه الحوكمة غير الكفوءة في الاقتصادات المختلفة التي من سماتها عدم التوازن في اتخاذ وتطبيق الإجراءات المناسبة. الالتزام بهذه القواعد من قبل الدول الأعضاء يشكل شرطاً ضرورياً للحصول على القروض من الصندوق.

إذاً، لا يجارى دور الصندوق في مضمار الحوكمة الجيدة: فهو المؤسسة الدولية «القائمة بتطوير الحوكمة» بكل معنى الكلمة. ينبعث هذا الدور بارزاً من خلال البوتقة الاندماجية التي اعتمدها بين وظائفه السياسية التقليدية لدوله الأعضاء، وبين دعم جهود الحوكمة بكل جوانبها. هذه الوظائف الثلاثة المتكونة من: إرشاد السياسات الاقتصادية والدعم المالي والمساعدات الفنية، قد انضمت إليها فعلياً قضية الحوكمة بشكل كلّي.

أهم برامج ومبادرات الصندوق تجاه تشجيع الحوكمة الجيدة تتضمن مبادرات محددة ترتبط مع الإشراف والإقراض والمساعدات الفنية. يتضمن الكثير من هذه المبادرات تعاوناً وثيقاً مع البنك الدولي ومنظمات أخرى. يشتمل أهم هذه المبادرات على المبادئ الآتية:

(١) الصندوق يشجع الدول الأعضاء على تحسين المساءلة عن طريق إنعاش الشفافية في الكشف عن الوثائق، في إطار سياسة الشفافية العامة.

(٢) بالتعاون مع البنك الدولي، يقوم الصندوق بتقييم التزام الدول الأعضاء في نطاق ١٢ مجالاً للسياسة المرتبط بمعايير وقواعد المبادرة، مغطيّة الحكومة، والقطاعات المالية، وقطاع الشركات.

(٣) بالنسبة إلى السياسات المالية النقدية والقطاع المالي، فقد طوّر الصندوق قواعد تعيّن مبادئ الشفافية. والمهم هنا بصورة خاصة هي قاعدة الممارسة الجيدة والشفافية المالية، ودليلها المرفق.

---

(١٦) International Monetary Fund, «Good Governance,»(1997); «The IMF Approach to Promoting Good Governance and Confronting Corruption,» (2005), and «The IMF and Good Governance,» (2014).

(٤) للتطبيق في الأقطار الغنية بالموارد الطبيعية، أصدر الصندوق «دليل إيراد الموارد الخاص بالشفافية» الموجّه لزيادة المساعدات الفنية في إدارة ثروة الموارد الطبيعية.

(٥) من أجل تحسين الشفافية، والنوعية، واعتمادية البيانات، يقوم الصندوق بتشجيع الدول الأعضاء بالمشاركة بقواعد «المعايير الخاصة بنشر البيانات»، أو المشاركة «بنظام نشر البيانات العامة».

(٦) في التعامل مع الدول المتدنيّة الدخل، يؤكد الصندوق على كفاية أنظمة الرصد والمتابعة للإنفاق العام والمتعلقة بتقليص الفقر. ويتم هنا بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والمانحين والبرامج ذات العلاقة.

(٧) يسهم الصندوق في المجهود الدولي لمواجهة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. فهو يقوم بتقييم الأطر الإجرائية وتقديم المساعدات الفنية والقيام بالبحوث ذات الطابع المتعلق بالسياسة.

(٨) يسهم الصندوق ومجاميع العمل المختلفة والمبادرات الدولية وغيرها من المنظمات العاملة في هذا المجال.

٥ - حوار وآراء

- البحث والممارسة للعقدين الأخيرين يشيران إلى أن مفهوم الحوكمة الجيدة يثير الغموض أكثر مما ينوّر. وبتحميل المفهوم الكثير من الأشياء الجيدة، أدى إلى تشجيع التفكير المشوّش. فلقد حصل تضخم بالغ للمفهوم عرقل الوصول إلى النتائج المطلوبة [١٧].

- تجاوزت شعبية فكرة الحوكمة الجديدة إلى حدٍّ بعيد القدرة على تحقيقها، وهو ما عكّر صفو التنمية [١٨].

- مفهوم الحوكمة الجيدة يحتوي عموماً على أشياء جيدة وكثيرة، ولكن هذه الأشياء لا تتناسق مع بعضها. فالعيوب فيها كثيرة من حيث الفكرة، والقياس، والتقييم، والتصنيف [١٩].

- تأكيد البنك الدولي على الحوكمة يعكس الزخم العالمي باتجاه الليبرالية السياسية والاقتصادية [٢٠].

---

(١٧) M. S. de Vries, «The Challenge of Good Governess,» The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal, vol. 18, no. 1 (2013); Grindle, «Good Governance, RIP: A Critique and an Alternative,» and Jilles L. Hazenberg, «Good Governance Contested: Exploring Human Rights and Sustainability as Normative Goals,» in: Ronald L. Holzhacker, Rafael Wittek and Johan Woltjer, eds., Decentralization and Governance in Indonesia (New York: Springer International Publishing, 2016).

(١٨) Grindle, «Good Governance: The Inflation of an Idea».

(١٩) Gisselquist, «What Does «Good Governance» Mean?,» United Nations University.

(٢٠) Governance Barometer: «Policy Guidance for Good Governance».

• رغم إدّعاء الحوكمة الجيدة بالحيادية، ولكنها موصوفة سياسياً: فهي مثل برامج التكييف الهيكلي لها ذات نَفَس النيوليبرالية ونموذج السوق المفتوح [٢١].

• الحوكمة الجيدة مفهوم مفعم بالمبادئ الأيديولوجية، تحتضنه هيمنة شاملة لقناعة النيوليبرالية [٢٢].

• استخدام المعايير الغربية كمؤشر لمفهوم «الجيدة» في الحوكمة غير مناسب. فهو يغيّب الفوارق الثقافية ويخلق متناقضات في المعايير غير المتناسقة على صعيد المجتمع الدولي [٢٣].

يبدو واضحاً أن «قواعد» الصندوق لم تترك لا شاردة ولا واردة من الشروط المحكمة لضمان تطبيق متطلبات الحوكمة الجيدة. وهو الوضع الذي يثير العديد من التساؤلات والشكوك حول طبيعة ودوافع هذه الممارسات المباشرة والفارضة، كما يرد أدناه من تعدد وجهات النظر في مجال الحوكمة الجيدة.

اختصاراً، الملامح الأساسية التي تحتوي الحوكمة الجيدة في الآتي:

• **الاستمرارية:** يمكن بيان الحوكمة الجيدة بأنها الأجندة الأطول عمراً فعلياً الممثلة للنيوليبرالية، مقارنة بنظيراتها برامج التكييف الهيكلي وتوافق واشنطن.

• **التحكم في القرار:** العُهدة هنا موكولة فعلياً لصندوق النقد الدولي، تنظيراً، وتوجيهاً، وتطبيقاً، ومتابعة.

• **المقارنة:** تشكّل الحوكمة المرحلة الثالثة بالمقارنة مع سابقاتها من المراحل، فجاءت عملياً جامعة مانعة في كونها الأقرب إلى التغطية الشمولية.

• **الاستدامة:** التوقع أن وجودها سيطول أكثر مما أدركته بقاءً بحكم «كفاية» كيانها كماً ونوعاً استجابة لغرضها. بعبارة أخرى، هي رفيقة درب للنيوليبرالية، يحكمها في الوجود مصير واحد مشترك.

ثالثاً - المرحلة الرابعة: التنافسية

منذ عام ١٩٧٩، دأب المنتدى الاقتصادي الدولي (World Economic Forum) على إصدار تقرير سنوي شامل حول التنافسية في الاقتصادات العالمية [٢٤]. في عام ٢٠٠٤، أطلق المنتدى مقياساً دولياً للتنافسية (Global Competitiveness Index) مقدماً إضافة نوعية مهمة حول هذا

(٢١) Graham Harrison, The World Bank and Africa: The Construction of Governance States (London; New York: Routledge, 2004).

(٢٢) Mashupye Herbert Maserumule and Shadrack B. O. Gutto, «A Critical Understanding of Good Governance,» International Journal of African Renaissance Studies, vol. 3, no. 2 (2009).

(٢٣) Eva Poluha and Mona Rosendahl, Contesting «Good» Government (London: Routledge, 2002).

(٢٤) Global Competitiveness Report.

الموضوع. يحتوي التقرير بمقياسه معلومات تحليلية وفنية واسعة ومعقدة أحياناً لدعم أجندته، الغوص فيها هنا يمكن تأجيله إلى مناسبة ومواقع أخرى ذات علاقة بهذه الأبعاد الاجتهادية.

الغرض الأساسي من تغطية الموضوع هنا يتعلق مباشرة بالماهيّة وفلسفة ومنهجية هذا التقرير في كليّة بنائه وأهدافه، مستعينين بمراجعة آخر إصداراته المؤرخ في ٢٠١٦/٢٠١٧. التغطية فيه المستهدفة بالقياس تشمل ١١٠ بلدان و١٢ دعامة (انظر الشكل الرقم (٢ - ١)).

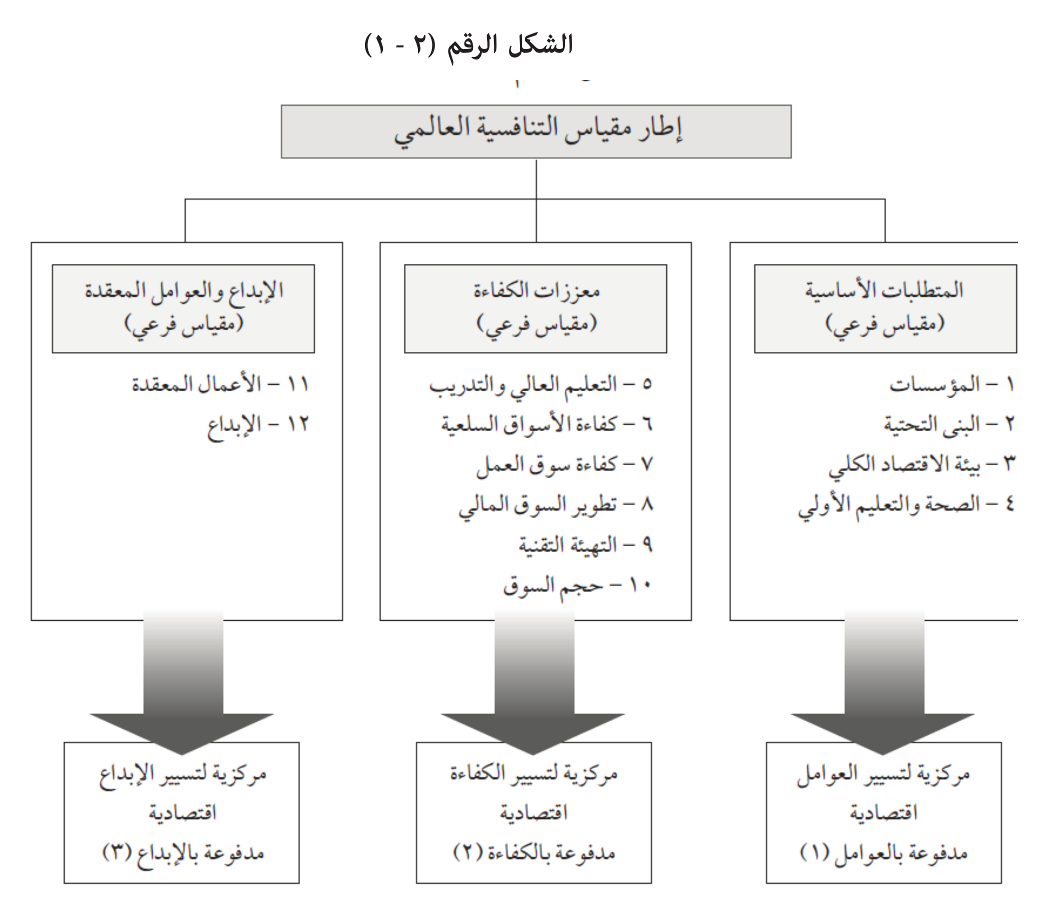
١ - الماهيّة

عبارة وردت في مطلع صفحته التقرير الأولى تلخّص مهمته:

«هذا التقرير يقدم تحليـلاً مؤكداً لموقف المنتدى الثابت، ومؤشراً للعوامل التي تقرر النمو طويل المدى والرخاء، محفزّاً الإبداع بخاصة لما يشكّله من أهمية لإيجاد ماكنة للنمو جديدة، وفي ذات الوقت وضع الأسس للنمو المستدام في المدى الطويل، بما يتطلبه هذا مما أورده مقياس التنافسية العالمية من مؤشرات بهذا الصدد».

هذه العبارة الشاملة تأتي جامعة لمحتواه، ولكنها ليست مانعة في مبتغاه. فمراجعة مختصرة ومركّزة تكفي للبيان أنه تقرير، في عمق ذاته ومكنون بنائه، يطوف في آفاق النيوليبرالية، يهتدي بها ويسعى إليها.

الشكل الرقم (٢ - ١)



المصدر: The Global Competitiveness Report 2016–2017 (World Economic Forum), p. 5.

يُظهر الشكل الرقم (١) هيكل «النموذج» وأهم مكوناته وديناميتها. وكما يرد في الشكل، فإن تفاعل مكوناته يمكن بيانها في الآتي:

أ - المكونات

تتشكل هذه من ثلاثة «أقسام» رئيسية تأتي على شكل مراحل متتابعة، كل مرحلة فيها تأتي مدفوعة بقوة محرّكة للعناصر التي تحتويها.

المرحلة الأولى: تكون مدفوعة بما تحتويه من عناصر Factor-Driven، وعددها ٤.

المرحلة الثانية: تأتي مدفوعة بالكفاءة Efficiency-Driven وتضم ٦ عوامل.

المرحلة الثالثة: تكون مدفوعة بالإبداع/الابتكار Innovation-Driven وتحتوي على عدد ٢ من العوامل.

العلاقة الترابطية بين المراحل تفرض أن تأتي بالتتابع، وهذا ما يفسّره المنطق التحليلي للنموذج للمراحل «التنموية» (Stages of Development).

ب - الترابط التحليلي المرحلي

البداية التطورية للاقتصاد تظهر في اتجاه الأجور نحو الزيادة. ومن أجل إدامة زيادة الدخل هذه، ينبغي أن يحصل تحسّن في إنتاجية العمل بهدف أن تكون البلد متنافسة. المراحل الثلاث تعبر عن اختلاف الاقتصادات في طبيعة مسارها التطوري المتزايد في تعقيده.

- **المرحلة الأولى:** وهي المدفوعة بالعناصر وتكون قاعدتها مستندة إلى الموارد، وأهمها العمل غير الماهر والموارد. تتنافس الشركات على أساس الأسعار والمنتجات الأساسية، حين تسود الإنتاجية الواطئة وكذلك الأجور.

- **المرحلة الثانية:** تشهد زيادات في الأجور مع التطور، حينها تكون الكفاءة هي العامل الدافع للتنمية، تعبيراً عن تحسن الإنتاجية. ينتج من ذلك تحسن كفاءة العمليات الإنتاجية وكذلك زيادة نوعية المنتجات.

- **المرحلة الثالثة:** هنا يكون الإبداع هو المحرّك، ما يعني أن الأقطار لا تستطيع أن تحافظ على مستويات معيشة عالية وأجور عالية إلا إذا كانت الأعمال فيها قادرة على توفير منتجات جديدة ومتميّزة يمكنها التنافس بها.

٢ - الأهمية

لا جدال أن نوعية التحليل وتغطيته أكثر عمقاً، إذ هي تخدم غرضه، فإنها تتضمن أيضاً أهمية ينبغي الإشادة بها:

الملامح العامة للتقرير أن:

- تحليله إبداعي (Innovative) في محاولته.

- واسع في قطرية تغطيته.

- تتابعي (Sequential) في متن بنائه.

- تراكمي (Cumulative) في حصاده.

هذه السمات تعزز مساهمته في العديد من الجوانب، منها أنه:

- يؤشر إلى نقاط الضعف والقوة القائمة، وبالتالي يوّجه السياسة الاقتصادية نحو فعل معالج.

- يشكّل توجهاً مهماً للتخطيط الاقتصادي في المدى الطويل.

- يمكن أن يخدم دور الموجّه لتفعيل الارتباط بين القرار السياسي قصير المدى، وطويله.

من ناحية ثانية، يبدو واضحاً أن فلسفة وتوجه تقارير التنافسية العالمية انسجامها وإلى حدٍّ بعيد مع التدفق العريض لتيار النيوليبرالية، ما يجعلها رفيقة درب حميمة.

- المحور الحاكم فيه للمنهجية والتوجه هو «اقتصادي وفني» قاعدته الاستراتيجية التي تحتضن بعديه في تفاعلهما بين النمو الاقتصادي من جهة، والإنتاجية والكفاءة من جهة أخرى، وآثار ذلك على وضع التنافسية.

- تأكيد «الاستدامة الاقتصادية» وحسب دون الأخذ بالاعتبار أبعاد الاستدامة الأخرى من اجتماعية وبيئية، تحت مظلة الاستدامة التنموية.

- واضح إهمال البعد الاجتماعي في جميع محاورها (وعددها ١٢) المعتمدة. أقصى ما بلغه فيها بهذا الصدد هو الإشارة إلى «الصحة والتعليم الأولي» وكذلك «التعليم والتدريب»، وهي رؤية للقوى العاملة كمورد، وبالتالي بعيد عن أطر ومضمون التنمية الإنسانية.

من ذلك كله، يمكن أن نستنتج:

- عدم احتوائه على أبعاد غير اقتصادية للتنمية التي أضحت، وبخاصة منذ إصدار التقرير الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمعنون **تقرير التنمية البشرية**، الذي شدّد على أن يكون التوجّه شاملاً للتنمية والاستدامة، وليس إقصائياً.

- وبهذا يحكم التقرير ذاته في أنه «مرحلة» لا بد من أن تأتي بعدها أخرى شمولية تتجاوزه لتعيد التوازن لروح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في حاضنة الاستدامة.

رابعاً - النيوليبرالية العالمية

نقدم في هذا القسم ثلاث قضايا حيوية، الموحّدة المنطلق والمتلاقية المفترق، هي: الحاكمية الاقتصادية الدولية، النيوليبرالية والعولمة، والنيوليبرالية والإعلام. جميع هذا القضايا ترصد أبعاداً دينامية للانفتاح النيوليبرالي العالمي.

١ - الحاكمية الاقتصادية الدولية

منذ انطلاق نموذج النيوليبرالية، أدّت منظمات هذه الحاكمية، المتمثلة أساساً بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، دور «العّراب» في دعمها أجندة النيوليبرالية. فهي تبذل الجهد المتواصل المنصبّ على تطويرها وإغنائها، فكراً وتطبيقاً، حرصاً عليها ودعمها وحماية لاستمرار زخمها. الأدلة بهذا السياق تفيض بتأكيد هذا الدور المحوري، الأمر الذي يجعل منها فعلياً «الحصن» الذي يتصدّى للانتقادات والاعتراضات المتعاظمة الموجهة ضد النموذج، والتي في العديد منها تجعل من هذه الحاكمية رفيق دربٍ في خلق وتعميم المعاناة للغالبية من البلدان، بحكم الاستمرار والإصرار على مواقفها الداعمة.

هذا الدور المتميِّز في دوام التغذية والرعاية، ليس مجرّد مسألة اجتهاد وعنوان، إنمّا هو واقع يفرضه المكان، ما يمكن أن نكتفي فيه هنا بالإشارة والبيان. وهذا ما نقدّمه أدناه من آراء ومواقف تتنوع في المواقع، ولكن تجمعها الدوافع في التشديد على حيوية دور الحاكمية الاقتصادية الدولية في تعزيز النيوليبرالية.

• حول العالم، تمّ فرض النيوليبرالية من قبل المؤسسات المالية القوية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك الأميركتين للتنمية [٢٥].

• مواقف على صعيد السياسات، بخاصة للمؤسسات التي كان لها دور حاسم في تشجيع مضامين هذه السياسات مثل مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) التي ولّدت توافق واشنطن، أو بصراحة أكثر «مذهب السوق» و«عقيدة الكلاسيكية الجديدة».[٢٦]

• النموذج النقدي النيوليبرالي أصبح الرؤية المهيمنة على الصعيد الدولي، تشكيل رأي المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذين فرضوا برامج التكييف الهيكلي على الدول النامية، استجابة لاستمرارية مشكلة الديون المتفاقمة [٢٧].

• على المستوى الدولي، الهدف هو إدامة سيطرة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي، وتشجيع التجارة الحرة من طريق إزالة الحماية وتحرير تحويلات رأس المال.المعيارية

---

(٢٥) Martinez and Garcia, «What is Neoliberalism?».

(٢٦) Guy C. Z. Mhone, «Neoliberalism,» in: Maryanne Cline Horowitz, New Dictionary of the History of Ideas (New York: Charles Scribner's Sons, 2005).

(٢٧) Peters, «Neoliberalism, Hayek and the Austrian School of Economics».

العالمية لاستراتيجية فك القيود هي إحدى وظائف المنظمات الدولية الكبرى (أساساً صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، والمؤسسات النقدية والمالية، و«البنوك المركزية المستقلة»[٢٨].

• المؤسسات المالية العالمية هي «حصن» الأيديولوجيا النيوليبرالية، مثل الصندوق والبنك ومنظمة التجارة الدولية، تستطيع أن تتلاعب بالدول الفقيرة وتفرض عليها السياسات النيوليبرالية، ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك للدول الغربية القوية والغنية، لأنها في الحقيقة لن تكون موجودة من دون هذه الدول [٢٩].

• بسبب أرباحها الهائلة للشركات الكبرى والنخبة الثرية، تقوم سياسات النيوليبرالية بالتوالد من طريق صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية [٣٠].

• بمساعدة كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، دعاة النيوليبرالية استطاعوا إجبار العديد من الأقطار على قبول إطار أجندتها [٣١].

• لقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية النجاح في إملاء سياساتها النيوليبرالية، إما عاملة من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو بضغوط مباشرة [٣٢].

• البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هما من الداعين الأساسيين إلى أجندة النيوليبرالية المعززة لتقدم مصالح الشركات الكبرى [٣٣].

• النيوليبرالية واضحة في المؤسسات عبر القومية مثل منظمة التجارة الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي [٣٤].

• من بين المؤسسات المتعددة الأطراف، المروّجين الأساسيين للخصخصة يأتي صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والعديد من مصارف التنمية الإقليمية. ومثلها تأتي التحررية التي تشكل هدفاً مركزياً للمنظمات الدولية وللصندوق والبنك الدولي [٣٥].

---

(٢٨) Rémy Herrara, «The Neoliberal «Rebirth» of Development Economics,» Monthly Review, vol. 58, no. 1 (May 2006).

(٢٩) Paul Treanor, «Neoliberalism: Origins, Theory, Definition,» in: Liberalism: The Ethics of Free Market Index (2005).

(٣٠) Rajesh Makwana, «Neoliberalism and Economic Globalization,» Neoliberalism and Economic Globalization (23 November 2006), <http://www.stwr.org/information-centre/articles/neoliberalism-and-economic-globalization>.

(٣١) Smith, «A Brief Examination of Neoliberalism and its Consequences in Sociology».

(٣٢) David M. Kotz, «Globalization and Neoliberalism,» Rethinking Marxism, vol. 12, no. 2 (Summer 2002).

(٣٣) Makwana, «Neoliberalism and Economic Globalization».

(٣٤) Kean Birch and Vlad Mykhnenko, The Rise and Fall of Neoliberalism (London: Zed Book, 2010).

(٣٥) Jan A. Scholte, The Sources of Neoliberal Globalization (Genève: UN Research Institute for Social Development, 2005).

٢ - النيوليبرالية والعولمة

المعولم لا يعولم: فمن هو لتوّه عولمي، لا يمكن منطقياً عولمته. تطور البشرية منذ أن بدأت تجتمع في كيانات بمختلف مواقعها الجغرافية، سعت إلى التبادل بينها تجارياً، وإن بعُدت بينها المسافات أحياناً. تشهد حضارة سومر في جنوب العراق على ذلك، ومنذ ذلك الحين، استمرت الدول الإمبراطورية التاريخية، ومن بعدها الدول القومية المعاصرة كلها راغبة في الانفتاح خارج حدودها السياسية بنشاط اقتصادي يدفعها إليه.

هذا النمط من العلاقات الاقتصادية «المدوّلة» لم يتوقف، متطلعاً دوماً إلى تعظيم الانفتاح وترصين العلاقات الاقتصادية، تحت إشراف ورعاية الدول. فلم يعد إذاً غريباً القول إن الأمم الممثلة هي بطبيعتها وبالضرورة اقتصادية التوجّه الدولي. تلك حقيقة عريقة تتكرر ما دامت هناك أمم تتبادل المصالح. التباين بين تطور الأمس واليوم، أن «محتوى» ما يتم تبادله قد تعاظم كمّاً وتنوّعاً، ومعه اتسعت رقعة العولمة.

في الوقت الحاضر، تتشكل العلاقات الاقتصادية الدولية من «رباعية» تيارات من التبادل هائلة، تتضمن مرافقها التبادلية المركزية: التجارة؛ حركة رؤوس الأموال؛ الاستثمار؛ والمكوّن التقني. الجوهر هنا، أن سياق التدفقات التبادلية احتواه تطور «كمّي» ينبثق من طبيعة العلاقات الاقتصادية المرعيّة. ولكن لم يكتب لهذه المسيرة أن تطول.

الوضع حتى أوائل الثمانينيات لم يختلف على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية منذ بداية تطوره، أي العولمة كما نعرفها بدأت. إلّا أن بروز النيوليبرالية منذ ذلك الحين، أحدث تغيّراً «نوعياً» وجذرياً في شخصية العولمة فارضاً توجهاً جديداً في طبيعة محتواها تجاوز مجرَّد تغيير حجمها. لم تعد القضية الأساسية من بعدها مرتبطة بواقع حركة العولمة الذي هو طبيعي وقد يكون في أغلبه إيجابياً، إنما ارتبط بالدوافع المبيّتة فيها وبالتالي بالنتائج التي ترتبت عليها.

أجندة هذا النمط النيوليبرالي الجديد المتجدد، سعت حثيثاً إلى تغيير طبيعة - وبالتالي مسار العولمة - في اتجاهين خطيرين:

الأول، توجيه هجوم ماحق على الدولة الاقتصادية عموماً، ودولة الرفاهية بخاصة، معتمدة على دفع العقيدة الكامنة حول أولوية دور السوق وأفضلّيته بالكفاءة مقارنة مع الدولة. بذلك تكون النيوليبرالية قد تبنّت العولمة من خلال افتراض السوق. فالسوق العالمية التي تدعو إليها، هي الآن رفيق درب للعولمة الطبيعية القائمة بسوقها الدولية.

الثاني، تأكيد «خصوصية» النيوليبرالية في كونها عقيدة سياسية عدوانية في «الابتداء والبناء». البداية، تجسّدها محاولة تفتيت دور الدولة السيادية وإعادة اختراعها من جديد انسجاماً مع انفلاق السوق ليصبح بديـلاً لها. من ناحية أخرى، الإصرار على استمرارية زخمها والتحكّم بسلطته من

خلال الحلقات المرحلية المتمثلة ببرنامج التكييف الهيكلي، وتوافق واشنطن، والحوكمة الجيدة، والتنافسية.

وبذلك، ومن خلال تتابع حلقات الالتزام المفروض على الدول، لم تترك مجالاً لأيّ منها، وبخاصة النامية، إلاّ الانصياع إلى أوامرها، تلك التوجيهات التي تدفقت، تؤطرها وتسوّقها الحاكمية الاقتصادية الدولية التابعة لها.

وهكذا، وفي المحاولة الإجبارية للاندماج، بدا كأن النيوليبرالية هي والعولمة تؤمان من حيث السعي المتوافق لتكريس هيمنة السوق العالمية. لقد غاب عن دعاتها أنهم بهذه القناعة المضلّلة قد حقنوا «العولمة الجيدة» بجرثومة سوداوية حولتها إلى «عولمة سيئة»، كما هي طبيعة النيوليبرالية المهيمنة حالياً. لقد تحوّلت العولمة الطبيعية من عولمة إنسانية إلى أخرى أنانية بحكم الامتزاج، فأصبحت بذلك «مكوّنات» التدفقات العولمية الرباعية «أدوات» تستخدمها أجندتها للسيطرة والهيمنة، وليس للرعاية الإنسانية. إنّها عملية تحوّل هائلة من «الكم» الطبيعي إلى «الكيف» الهجين، وبالتالي من الحيادية إلى العدوانية.

وفي نهاية المطاف، قد يأتي مناسباً أن نستوحي من أتون العولمة الاقتصادية النيوليبرالية القائمة بعض مضامين حيوية، ندرجها في الآتي:

• إن العولمة النيوليبرالية أضحت مشحونة بإمكان التسريع بنقل الأزمات الاقتصادية بين الأمم، وتعظيم تكرارها، وبخاصة بحكم غياب السلطة المركزية فيها والممثلة بالدول السيادية.

• أصبحت الحاكمية الاقتصادية الدولية هي البديل الفعلي لمواجهة الأزمات؛ وهو بديل تابع لسلطة منابع القوة المنفردة، وليس الرائد للمصلحة الكلية للمجتمع الدولي.

• يدحض التطور التاريخي للعولمة قناعة أجندة النيوليبرالية بأن التجارة والسيادة أضداد حصيلة جمعهما صفرية.

• تراجع وانهيار النيوليبرالية (وهو أمر ممكن توقعّه) من شأنه أن يُعيد العافية إلى مساق العولمة الطبيعي، ولا يلغيها.

• لا يمكن تصوّر استمرارية النيوليبرالية بدوافع طبيعتها العدوانية، فهي عقيدة سياسية هجينة حان وقت مغادرتها والتحاقها بركب التاريخ المنسّي.

• هذه «العقدة» العصيبة لا يمكن حلّها إلا بإحداث تغيير في مواقع محاور سلطتها التي تعتمد عليها، ابتداءً من مؤسسات الحاكمية الاقتصادية الدولية، كما دعت إلى ذلك مراراً منظومة الأمم المتحدة.

• انضوت الرأسمالية المتأخرة، التي هيمنت في الثمانينيات والتسعينيات، في كينونة العولمة التي تضمنت ذاتها إيجابياتها وسلبياتها. بالمقابل، النيوليبرالية التي أضحت التعبير المهيمن منذ حوالى العام ٢٠٠٠، انضوت بدورها في كينونة سوداوية احتضنتها حملة عنيفة كان زخمها

أيديولوجيا من طمع، ما أدّى بالاقتصاد السياسي الدولي إلى أن يميل لمصلحة الطبقات والأمم العليا والمسيطرة [٣٦].

• العولمة هي شيء حقيقي يتضمن منافع كثيرة، ودليلها التطور في التدفقات التقنية والمعلومات والإعلام وغيرها [٣٧]. ولكن النيوليبرالية المعاصرة أرادت أن «تمسح العالم وتعيد تكوينه» بافتعال الأزمات التدميرية للجميع ما عدا الأغنياء جداً والبنوك. وما حصل من احتلال العراق وتدميره يقدم صورة صارخة في هذه السياق [٣٨].

• وبعد تأكيد الصورة التدميرية لقرار مخادع حول غزو العراق، فإن استراتيجية النيوليبرالية كان لها أبعادها الواضحة لاستكمال صورتها السوداوية. فالنيوليبرالية كنظام «لتراكم الملكية بالانتزاع»، يعتمد على أربعة مرتكزات: الخصخصة وتسويق السلع العامة؛ التمويلية لكل سلعة وتحويلها إلى أداة للمضاربات الاقتصادية؛ إدارة والتلاعب بالأزمات؛ إعادة التوزيع من قبل الدولة، حين تصبح هذه وكيلاً لتحويل الثروة إلى الأغنياء [٣٩].

• قوة زخم السياسة الدولية خلف ظاهرة العولمة الاقتصادية هي في طبيعتها نيوليبرالية. ولكونها كانت غاية في الربحيّة للشركات والنخبة الغنية، فهي يتم توليدها وتكثيرها من خلال الحاكمية الاقتصادية الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. هدف النيوليبرالية المعولمة هو إزاحة الموانع كافة أمام التجارة، وخصخصة كل الموارد والخدمات المتاحة. في هذا السيناريو، ستصبح الحياة العامة تحت رحمة قوى السوق، والأرباح المستخرجة تكون لمصلحة القلّة [٤٠].

• أدّى تغيُّر الهيكل التنافسي للرأسمالية إلى تغيير وضع قطاع الأعمال الكبيرة تجاه السياسة الاقتصادية ودور الدولة. فقد تحوّل هذا الوضع من داعم إلى غريم لها. وقد جاء هذا نتيجة لقوة زخم النيوليبرالية. هنا يبدو أن النيوليبرالية تواجه مشكلة في كونها النظرية المهيمنة على الرأسمالية المعاصرة، ولكنها غير قادرة على تحقيق تراكم رأسمالي من خلال وجودها [٤١].

٣ - النيوليبرالية والإعلام

النيوليبرالية كتلة تجمع في بوتقتها الثروة والسلطة، «عبقرية» في رصد مواطن مصلحتها، و«عبقرية» في إيجاد الوسائل الفاعلة لضمان تحققها. إنها الآن القمة المجسّدة للرأسمالية المالية وبقوة نفوذ تمتلكها لا تضاهى. أما كيف لها أن تحقق كل ذلك وتديمه، فبذراع الإعلام الذي تتحكم

(٣٦) Sherry B. Ortner, «On Neoliberalism,» Anthropology of this Century, no. 1 (May 2011).
(٣٧) Ulf Hanners, Transnational Connections: Culture, People, Places (London: Routledge, 1996).
(٣٨) Naomi Klein, The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism (New York: Picador, 2008).
(٣٩) David Harvey, A Brief History of Neoliberalism (Oxford: Oxford University Press, 2005).
(٤٠) Makwana, «Neoliberalism and Economic Globalization».
(٤١) Kotz, «Globalization and Neoliberalism».

فيه شركاتها، حكراً لكل مقوماته الهائلة. لقد رسمت النيوليبرالية بكل مكونات نفوذها خطوط المسار الإنساني في حاضر تاريخه، فارضة الخشية والرهبة من احتمالية استمرار زخمه.

هذه القوة الاستثنائية لم تكن موجودة بهذه الضخامة حتى أوائل القرن الحالي، ولكن من بعدها انفجرت قُمقماً يطوف على بساط العولمة، يرشدها رائدها الإعلام، مسخرّاً فيها إمكانات تقنية الاتصالات في أقصاها. فانبثقت من ثناياها شركات عملاقة، تغرس بذور أهم معتقدات وقناعات النيوليبرالية، وتحصد نتائجها غنائم غير معهودة من الأرباح والغنى والسطوة.

تلك هي ملامح مسيرة التطورات العالمية على صعيد ممارسات النيوليبرالية المعاصرة، في أخطر إفرازاتها الممثلة بإعلامها، ما يجعلها جديرة بالتوثيق لبيان أهم مواطن «الثورة الإعلامية» الراهنة، التي تبدو ملامحها كالآتي:

أ - الاحتكارية

الاتجاه كان حاسماً نحو التركيز في هيكل الشركات الإعلامية، منتهياً بتكوين تكتلات هائلة (Conglomerates)، حتى بلغت الأعلى في الاحتكاريين بين الصناعات القائمة [٤٢].

ب - القيم

في وضعها الفرد في مركز الوجود، وتجرّده من القيم الأخلاقية والتكلفة والاعتبارات الاجتماعية، فجاء انعكاس ذلك واضحاً على الإعلام في حديثه ولغته المجرّدة بدورها من التعابير والمفردات والأفكار التي لا تضع أي اعتبار للآخرين [٤٣].

ج - التنظيم

يحتل دعاة النيوليبرالية مواقع ذات أهمية بالغة في التأثير في التعليم (الجامعات والكثير من مكونات العصف الفكري)، والإعلام، ومجالس الشركات الكبرى، والمؤسسات المالية، وفي مراكز متقدمة في مؤسسات الدولة (مثل وزارات المالية والبنوك المركزية)، وفي المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي تنظم الشؤون المالية والتجارية - كل ذلك يشكل شبكة هائلة عليا متناسقة ومنسقة في الفعل والاستجابة للدعوة نحو الهدف المشترك [٤٤].

د - التحررية

يتضمن محور السياسات النيوليبرالية الدعوة إلى الإعلام التجاري وأسواق الاتصالات بغرض تقليص قيود حركتها، وصولاً إلى السعي الدائم لتوسيع نشاطها السوقي [٤٥].

(٤٢) Robert W. McChesney, «Global Media, Neoliberalism, and Imperialism,» Monthly Review, vol. 52, no. 10 (March 2001).

(٤٣) Giroux, Neoliberalism War on Democracy.

(٤٤) Marko Ampuja, «The Media and the Academic Globalization Debate,» University of Helsinki, 2010, <http://www.helsinki.fi/crc/Julkaisut/Media_and_the_Academic_Globalization_Debate.pdf>.

(٤٥) Ezra Oyarce, «Neoliberalism and the Media,» 2014.

هـ - الممارسات المصلحية

إعلام الشركات، الذي يشكّل الذراع الدعائية للنظام العالمي الجديد، لديه تاريخ طويل الذي تخضع فيه الأخبار لإشراف آلهة الاستخبارات. بالمقابل، إعلام الشركات يخدم أغراضاً نافعة كالتعتيم على جرائم الحرب. كذلك تقديم القصص الإنسانية التي تدعم شرعية السياسيين في المراكز العليا (٤٦).

و - الاحتوائية

في سبيل إثبات أن الأفكار ليس لها تأثير حقيقي في الناس، يطلق النيوليبراليون ويحافظون على ما يرقى إلى حملة كبرى للسيطرة على العقول للتأكد من أن المواطن - المستهلك في العالم لا يرى الأخطاء القاتلة في النموذج، والسعي لإبقائهم غير قادرين على التفكير بأي بديل، أو حتى الشك في القناعة بأن النيوليبرالية قضية حتمية، وهي خالدة في الفكر الاقتصادي (٤٧).

• **النمطية:** سعى إعلام النيوليبرالية إلى عولمة النشاط تشجيعاً للتسويق الاقتصادي، وصولاً إلى تحقيق التوافق الثقافي والمثليّة والتشابه في الأذواق والممارسات (٤٨).

خامساً - بداية النهاية

نقدّم في هذا القسم باقة من قطوف لآراء ومواقف للباحثين والمجتهدين، تعزيزاً لما سبق، وتوسيعاً لأفق حقيقة أبعاد سياسات وممارسات النيوليبرالية، وهي القضية الكبرى على الساحة الدولية في الوقت الحاضر. يرد المعروض تحت إطار ثلاث قضايا حيوية مترابطة ومتفاعلة تحت مظلّة الأجندة، تتضمن:

• **المضامين**، وفيها مجموعة مختارة عمّا توثّق حول الأجندة من مواضيع ارتبطت بتنوع وشمولية بنائها الفلسفي والتطبيقي.

• **الأزمة المالية**، التي بدأت في العام ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة الأمريكية معين النيوليبرالية، واتسعت قاعدة آثارها لتصبح أول أزمة كبرى تقع في المحيط الدولي المعولم وتحت مظلة النموذج وهو في ظل ذروة مجده.

• **الآفاق**، وتأتي الإشارة هنا إلى تنامي القناعات المدلّلة على بداية انحدار النيوليبرالية من موقع قمتها، يردفه التساؤل عن توقيت النهاية وماهيّة البديل، إن حصل الحسم.

---

(٤٦) Michel Chossudovsky, «Neoliberalism and the Globalization of War,» America's Hegemonic Project (19 June 2016), <http://www.geoengineeringwatch.org/neoliberalism-and-the-globalization-of-war-americas-hegemonic-project/>.

(٤٧) Ortner, «On Neoliberalism».

(٤٨) Ingmar Zielke, «Neoliberalism, Media and Globalization,» 2010.

١ - المضامين

• يُقر رأس المال البشري في منطق النيوليبرالية أن الفرد هو «مشروع بحدٍّ ذاته» والذي ينبغي أن يسّوقها في سوق العمل الأوسع. لهذا لا يوجد شخص عاطل، إنما عملية انتقال مستمرة عن مواقع عمل أقل ربحاً إلى تلك الأعلى ربحاً [٤٩].

• إن تركيز النيوليبرالية على الفرد يعني أن الأفكار ذات العلاقة مثل «السلع العامة» و«المجتمع» يمكن إهمالها كمكون لدولة الرفاهية [٥٠].

• المنتفعون من النيوليبرالية هم القّلة من سكان العالم. هي تجلب معاناة أكبر للأغلبية الساحقة من قبل؛ معاناة يغيب عنها محصول المنافع الصعبة والصغيرة التي قدمّتها في العقود الأخيرة، وتلك معاناة دون نهاية [٥١].

• النيوليبرالية ليست نموذجاً تنموياً، إنمّا هي استراتيجية في الممارسة من قبل جذوة الممولين لتعبث في الجنوب، يقابله إنجاز نمو بطيء في تكوين رأس المال في الشمال [٥٢].

• السوق نظام سياسي واجتماعي، وكما هي حال أي نظام آخر، فإنه يجب أن يُفرض ضد المعارضة [٥٣].

• لقد حوّرت النيوليبرالية مفهوم الحرية التقليدي وهو «مساواة الحرية»، وجعلته مسألة طلب من أجل كليّة الحرية لذوي المواهب ومشاريعهم [٥٤].

• إن آثار إعادة التوزيع وتزايد عدم المساواة الاجتماعية هي في الواقع سمة ملازمة دوماً للنيوليبرالية، ما يمكن اعتبارها هيكليّة في النموذج برمّته [٥٥].

• ليست القضية بالنسبة إلى النيوليبرالية جعل نموذجها متناسقاً مع العالم الحقيقي، إنمّا هي جعل العالم الحقيقي متوافقاً مع نموذجها [٥٦].

• أُطلقت النيوليبرالية وحافظت على ما يرقى إلى عملية سيطرة فكرية للتأكد من أن المواطن - المستهلكين في العالم لا يرون فيها هفواتها التدميرية، وأنّهم غير قادرين حتى على بناء تشكيل مفاهيمي يجاريها في كونها حتميّة، وحقيقة خالدة في الفكر الاقتصادي [٥٧].

---

(٤٩) Philoguy, «What is Neoliberalism».
(٥٠) Smith, «A Brief Examination of Neoliberalism and its Consequences in Sociology».
(٥١) Martinez and Garcia, «What is Neoliberalism?».
(٥٢) Herrara, «The Neoliberal «Rebirth» of Development Economics».
(٥٣) Treanor, «Neoliberalism: Origins, Theory, Definition».
(٥٤) Dag Einar Thorsen and Amund Lie, «What is Neoliberalis?,» <http://folk.uio.no/daget/neoliberalism.pdf>.
(٥٥) Ortner, «On Neoliberalism» op cit.
(٥٦) Simon Clarke, «The Neoliberal Theory of Society,» <https://marxismocritico.com/2012/11/07/the-neoliberal-theory-of-society/>.
(٥٧) «Brooklyn – Education. Neoliberalism: The New Global Order,» <http://academic.brooklyn.cuny.edu/education/progler/writings/published/neoliberalism.html>.

• لقد ابتدع النموذج فكرة للحرية، وحورّها بشكل كبير إلى الرغبة في الاستهلاك والاستثمار بشكل كلّي يكون مرتبطاً بخدمة مصالح الأفراد لوحدهم (٥٨).

• إن الانفصال السياسي القادم لن يكون بين الدول - الأمم، إنمّا بين الغني والفقير عبر الحدود الوطنية (٥٩).

• إن الاقتصاد المبني على الفردية التنافسية يفرز نتائج غير ملائمة للعدالة الاجتماعية، ويزيد على ذلك أن النيوليبرالية تعطي أولوية إلى الكفاءة فوق العدالة في حالة تعارضهما (٦٠).

• لقد أثبتت الوقائع أن ترك الأسواق تعمل لوحدها بدون تنظيم ومراقبة، لم يكن هو الأفضل لتحقيق النمو الاقتصادي، بعد تأكد فشل ذلك وعدم صلاحيته (٦١).

• الأهداف الاقتصادية الماضية قد تمّ إحياؤها الآن، وأيضاً عولمتها. هي الشهادة بولادة ظاهرة جديدة بالكامل: بدلاً من ديمقراطية تنافسية تامة بين العديد من المشاريع الصغيرة تتمتع بحرية السوق، فقط الشركات الكبرى هي التي تنتج. هذه بدورها تعيد خلق سوق جديدة يطغى عليها الاحتكار بأنواعه ولأبعاد غير معروفة سابقاً (٦٢).

• لقد ارتبطت النيوليبرالية بشدّة مع إعادة هيكلة الاقتصادات كأداة للحوكمة (٦٣).

٢ - الأزمة المالية الدولية

شكّل وقوع هذه الأزمة في ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، صدمة كبيرة لصدقية النيوليبرالية على صعد الكيان كافة من مبدئية السياسات الاقتصادية وتحليليتها وفاعليتها. ويمكن إيجاز أهم النتائج الواضحة التي ترتبت على حدوث الأزمة في الآتي:

• هشاشة أسس البناء الكلي للرأسمالية التي تمثلها النيوليبرالية، واهتزاز قناعاتها في صميم هيكلها المتمثلة بآلية السوق الحرة في كونها ذاتية التنظيم، ذات كفاءة عالية، وأنها تحررية.

• ضعف مصادر تكوين رأس المال وتراكمه في النموذج، الذي استند بشكل شبه كامل إلى موجودات غير مالية وغير قابلة للمتاجرة والتداول، فحوَّلها إلى سيولة نقدية مطلقة التداول من خلال آلية «المشتقات» (Derivatives).

• إنقاذ المؤسسات المصرفية والمالية المنهارة، الأمريكية وغيرها، لم يحصل إلّا من خلال التدخل الحكومي المباشر، يسنده دعم واسع من مؤسسات مالية ومصارف عاملة في الأسواق المالية والنقدية الدولية.

---

(٥٨) Giroux, Neoliberalism War on Democracy.
(٥٩) McChesney, «Global Media, Neoliberalism, and Imperialism».
(٦٠) Scholte, The Sources of Neoliberal Globalization.
(٦١) Will Martin, «Neoliberalism,» Business Insider (2016)
(٦٢) Claudia von Werlhof, «Neoliberal Globalization,» (2011).
(٦٣) Will Davies and Stephen Dunne, «The Limits of Neoliberalism,» (2016), <http://www.ephemerajournal.org/sites/default/files/pdfs/contribution/16-1daviesdunne.pdf>.

• عجز سياسات الأجندة عن تحقيق نمو اقتصادي رصين، كما وعدت.

• ضعف الاستجابة الذاتية للانتعاش، الذي بقيت أصداؤه قائمة في الاقتصاد الغربي.

• تفاقم صورة البطالة واختلال نمط توزيع الدخل وعدم المساواة.

نقدّم أدناه نماذج إضافية من الأبعاد التي ترتبت على تداعيات الأزمة:

- منذ عام ٢٠٠٧، تصاعدت الدعوات في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من قبل الاقتصاديين والقادة السياسيين إلى رفض إصرار النيوليبراليين على الاعتماد على آلية السوق الحرة لوحدها، والدعوة كبديل لها إلى تنظيم حكومي أكبر للصناعات المالية والمصرفية [٦٤].

- النيوليبرالية نظام تراكمي، أحد أعمدته هو «التمويلية» (Financialization)، التي تتضمن عملية تحويل أي نوع من الأشياء جيد أو سيئ، إلى أداة للمضاربة الاقتصادية [٦٥].

- المتاجرة في المشتقات هي ظاهرة نيوليبرالية نموذجية، نتج منها تراكم معاملات فوق معاملات؛ فالمشتقات تُخلق لكي يتم تبادلها في المعاملات، ولا يوجد حدود لهذا التوالد [٦٦].

• يمكن توقع أن تصبح الأزمات الاقتصادية المبنية على أساس سياسات نيوليبرالية قصيرة النظر أكثر تكراراً وكارثية [٦٧].

٣ - الآفاق

جميع ما أمكن رصده من رؤى مستقبلية حول مسار النيوليبرالية يؤشر إلى فقدان الثقة بقدرات أجندتها على تحقيق متطلبات من النمو والتقدم والتماسك الاجتماعي. وفي سياق هذه المواقف، ترد المطالب بضرورة تدخل الدولة الفعّال في تغيير الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، بما فيه إجراءات مقاربة لتعديل أسس الكيان النيوليبرالي. لنتابع بعض اللمسات الغاضبات في هذه السياقات:

• يبدو أن النيوليبرالية قد بلغت ذروتها، وأن منافعها المزعومة أصبحت أكثر عُرضة للتساؤل، وأن عقيدتها تتعرض للتحديات من مصادر مختلفة. فالدليل العملي الداعم للنيوليبرالية يجيء مختلطاً في الدول الغنية، وهو بائس بشكل خاص في الدول النامية [٦٨].

• إذا بدا واضحاً أن النيوليبراليين لا يشبعهم طمعهم، فإنهم ليسوا بمنأى عن التغيير [٦٩].

---

(٦٤) Nicola Smith, «Neoliberalism: Political and Social Science,» Encyclopedia Britannica (7 October 2017), <https://www.britannica.com/topic/neoliberalism>.

(٦٥) Ortner, «On Neoliberalism» op cit.

(٦٦) Davies and Dunne, «The Limits of Neoliberalism».

(٦٧) Smith, «A Brief Examination of Neoliberalism and its Consequences in Sociology».

(٦٨) Mhone, «Neoliberalism».

(٦٩) «Brooklyn-Education. Neoliberalism: The New Global Order».

• وكما أن النيوليبرالية لم تصل إلى ذروتها بمحض ليلة وضحاها، كذلك سيكون تراجعها الشامل وإقامة بديل لها، إذ يحتمل أن يطول بضعة عقود. المؤكد في كل الأحوال هو حتمية حصول التغيير(٧٠).

• من الواضح أن النيوليبرالية لا تؤشر إلى نهاية الكولونيالية في الجنوب، بل على العكس، هدفها استعمار الشمال، ما يعني عودة الاستعمار إلى العالم مرة أخرى (٧١).

• تتصاعد المقاومة في صفوف الطبقة العاملة ضد الوضع القائم، ولكنها تبقى غالباً دفاعية وفاقدة للتركيز السياسي. ولذلك أسبابه؛ منها أن نظرية النيوليبرالية توفر غطاءً عقائدياً قوياً لتغطية الرأسمالية العالمية، وأيضاً، القدرة الدينامية للرأسمالية المعاصرة التي تعمد إلى تغطية طبيعتها التدميرية، بالإضافة إلى أنها وضعت العمال أضداداً لبعضهم في الأقطار المختلفة بحكم انتشار البطالة وتدني الأجور الحقيقية بينهم(٧٢).

• بسبب ضعف سرعة الانتعاش الاقتصادي من بعد الأزمة، فإن هناك اعتقاداً واسعاً بأن أزمة مالية جديدة ستكون متوقعة. إننا حاضراً شهود على نهاية عصر النيوليبرالية (٧٣).

• قبل الأزمة المالية، ربما كان القطاع المالي الأقرب إلى تمثيل حالة السوق الحرة المنشودة من قبل النيوليبرالية الذي وجد لحدٍّ الآن. أدّت الأزمة إلى انهيار هذا النظام بالذات، تاركاً سيلاً من الآلام العميقة (٧٤).

• النيوليبرالية، النظام الاقتصادي المهيمن فكرياً للعقود الثلاثة الماضية، هو الآن في آواخر أيامه. إنّه نظام ميّت في الدول النامية والمتقدمة، وقد انتهى بريقه وأفل (٧٥).

خاتمة

لقد بلغنا مرحلة أساسية في مسيرة جرد وتقييم حصاد النيوليبرالية، منذ انتعاشه وتراكمه. المهمة الكبرى الباقية أمامنا تأتي في بُعدين متلازمين ومتفاعلين: **الأول**، تساؤل: هل ثمّة من «مقاومة» قد تبلورت وترافقت مع صعود الزخم النيوليبرالي خلال الحقبة الفائتة؟ و**الثاني**، استجابة تنصبّ على طبيعة وصلابة تماسك «المدّ المعارض» لما هو قائم، وفي جدّية طرحه تبديل للمسار القادم؟

للإجابة عن هذين التساؤلين الحيويين، يصبح لزاماً أن نطوف في رحاب ثنايا ما قد حصل، تطلعاً للخلاص بالأمل.

---

(٧٠) Scholte, The Sources of Neoliberal Globalization.

(٧١) Von Werlhof, «Neoliberal Globalization».

(٧٢) Martin Hart-Landsberg, «Neoliberalism: Myths and Reality,» Monthly Review, vol. 57, no. 11 (2006).

(٧٣) Martin Jacques, «The Death of Neoliberalism and the Crisis in Western Politics,» The Observer, 21/8/2016.

(٧٤) Kevin Young, «The Strange Non-death of Neoliberalism,» The Young Universities Summit, 29/9/2011, <https://www.timeshighereducation.com/books/the-strange-non-death-of-neoliberalism/417568.article>.

(٧٥) Will Martin, «Joseph Stiglitz Tells us «Why «Neoliberalism is Dead»,» Business Insider, 19/8/2016.

الفصل الثالث

نهج التنمية البشرية: مواجهة المسار

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير **التنمية البشرية الأول** في العام ١٩٩٠، هذا الإصدار الذي ما زال يتكرر بالتتابع سنوياً منذ ذلك الحين. وقد شكّل هذا الحدث البداية لولادة نهج تنموي جديد يختلف في فلسفته وتوجهاته وممارساته، وبصورة كليّة، عن مسارات سائدة لنموذج مادي القيم غابت فيه غاية وجوده وهي تنمية البشر، وتحوّلت إلى كينونة تخلّت عن إنسانيتها، وهو النموذج النيوليبرالي السائد [(١)].

كانت انطلاقة النهج الجديد سبباً في انفلاق الآفاق الرحيبة للذات الإنسانية، يغذيها الاختيار، ويلهمها للمشاركة في القرار، سعياً وراء تحقيق رفاهيتها المستحقة في الحياة والاستمرار. وفي ذات الوقت، شكلّت هذه البداية تحدياً شاملاً لسيادة النيوليبرالية الفكرية والتطبيقية على مجريات مسار التنمية الدولية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية. ومنذ ذلك الحين، تعاظم على مسرح التنمية الدولية صراع تنافسي على موقع الريادة الذي جاء متتابعاً في فصوله، متفاوتاً في حُكمه ونتائجه، متفاعلاً في دينامية تكاد تقرب من تقرير مصيره.

أولاً - أهمية النهج

أبعاد أهمية النهج تعددت وتنوّعت حكماً على حيوية مضمونها ورصانة مصدرها، نختصرها في الآتي:

١ - شكّل وجود النهج للباحثين والمختصين والمفكرين والممارسين وأصحاب القرار مجالاً للإبداع ما كان متاحاً قبل ذلك. الدليل هنا يأتي في تعاظم واستمرار تدفق العطاء النوعي الرصين على صعيد مسارب التنمية الضخم وبدون تراجع في الزخم. وفي هذا المجال، يشير تقرير للتنمية البشرية بمناسبة الذكرى العشرين للإصدار الأول أن النهج كان له أثر عميق في جيل كامل من

---

(١) يعتمد هذا الفصل بصورة أساسية على ما احتوته التقارير السنوية للنهج للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٦).

واضعي السياسات والإختصاصيين العاملين في التنمية من مختلف أنحاء العالم، بمن فيهم آلاف العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها [٢].

٢ - كان استمرار المساهمات على صعيد الفكر التنموي عاملاً مهماً في الكشف عن المحدودية الكبيرة للنموذج السائد الذي تمثّله النيوليبرالية، الأمر الذي مكّن من فسح المجال رحيباً لتنّوع الممارسات والاختيارات التنموية للدول كافة، وبخاصة على صعيد الدول النامية.

٣ - شكّل تعدد الاجتهادات في التحليل والتطبيق عاملاً حيوياً دافعاً إلى الإبداع وتعميق الوسائل الكميّة المتعلقة بالرصد والقياس والمتابعة على المستوى التنموي عموماً، والإنساني بخاصة.

٤ - خلق الزخم الاجتهادي والتحليلي بدوره ظرفاً من الضغط المستمر الساعي إلى تطوير وتحسين البيانات الإحصائية وبصورة متميزة، دعماً لعملية صنع واتخاذ القرار التنموي بكل أبعاده.

٥ - كان موقع ومصداقية طرف الإصدار، المتمثّل بالأمم المتحدة، عاملاً حاسماً في استجابة مختلف الدول، وبخاصة النامية، لبذل المجهود التطويري بهذا المجال، ذلك المجهود الذي انعكس بشكل متميز على تعاظم واستمرار زخم إصدار «تقارير التنمية البشرية الوطنية» ابتداءً من العام ١٩٩٢، التي وصلت أعدادها إلى حدِّ الآن إلى أكثر من ٧٠٠ تقرير [٣].

٦ - وبدعم من المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال العقدين الماضيين، صدرت تقارير إقليمية عن التنمية البشرية ركّزت على خصوصيات كل منطقة وظروفها، ما أسهم في تعزيز وتعميق التعاون بين الأقطار النامية المختلفة.

٧ - المنهجية التي اعتمدتها تقارير التنمية البشرية من تتابع إصداراتها، جاءت عاملاً مهماً ومغرياً للدول النامية في سعيها لاكتشاف «خصوصية» مساراتها التنموية الذاتية.

٨ - اتخذت منهجية التقارير نمطاً واضحاً في تطويرها وعلى مستويين مترابطين: **الأول**، استهدفت التقارير الأولية (١٩٩٠ - ١٩٩٦) تأكيد المفاهيم والقواعد المركزية للنهج، وبالتالي مثّلت مرحلة إنضاج فكري واجتهادي؛ **الثاني**، الذي استمر من بعد ذلك، فقد غطّت التقارير في كل إصدار انتقاء موضوع حيوي متعدد الأبعاد، يتم تحليلها من زاوية موّحدة الرؤية وهي منظار التنمية البشرية، فلسفة وممارسة (انظر الجدول الرقم (٣ - ١)).

٩ - خلق النهج «وحدة فكرية» دينامية داخل منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي شكّل دافعاً إيجابياً وقوياً لدعم التعاون والتنسيق بين مؤسسات ومنظمات هذه المنظومة الدولية.

١٠ - منذ البداية، اهتمت تقارير التنمية البشرية وبصورة مستمرة في عرض وتعميق تحليل حيوية مفهوم «التنمية المستدامة»، في تعدد أبعاده ومضامينه. ولقد كان لهذا التوجه تأثيراته المباشرة في مسيرة التطورات الفكرية والتحليلية اللاحقة والتي تضّمنت مسارات إبداعية منذ البداية وحتى الآن.

---

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠: الثروة الحقيقة للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية** (نيويورك: البرنامج، ٢٠١٠)، ص ١١.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٤: المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر** (نيويورك: البرنامج، ٢٠١٤)، ص ٣.

١١ - شكّلت هذا التقارير «النبع» الذي استمدت منه في امتدادها طروحات رائدة على صعيد التنمية البشرية على الصعد الفكرية والتطبيقية، وهو ما شكّل كتلة مترابطة من العطاء النوعي، نستلهم منه في هذه الدراسة بعضاً من أهم نفحاته.

الجدول الرقم (٣ - ١)

تقارير التنمية البشرية ١٩٩٠ - ٢٠١٦

السنة	عنوان التقرير
١٩٩٠	مفهوم التنمية البشرية وقياسها.
١٩٩١	تمويل التنمية البشرية.
١٩٩٢	الأبعاد العالمية للتنمية البشرية.
١٩٩٣	مشاركة الناس.
١٩٩٤	أبعاد جديدة للأمن البشري.
١٩٩٥	التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين.
١٩٩٦	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.
١٩٩٧	التنمية البشرية والقضاء على الفقر.
١٩٩٨	التنمية البشرية والاستهلاك.
١٩٩٩	العولمة بوجه إنساني.
٢٠٠٠	حقوق الإنسان والتنمية البشرية.
٢٠٠١	توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية.
٢٠٠٢	تعميق الديمقراطية في عالم مفتّت.
٢٠٠٣	أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية.
٢٠٠٤	الحرية الثقافية في عالمنا المتنوّع.
٢٠٠٥	التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ.
٢٠٠٦	ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية.
٢٠٠٨/٢٠٠٧	محاربة تغيّر المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم.
٢٠٠٩	التغلّب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية.
٢٠١٠	الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية.
٢٠١١	الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع.
٢٠١٣	نهضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوّع.
٢٠١٤	المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر.
٢٠١٥	العمل من أجل التنمية البشرية.
٢٠١٦	التنمية البشرية لكل فرد.

١ - التقارير الإقليمية للتنمية البشرية

صدرت، بدعم من المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال العقدين الماضيين، تقارير إقليمية عن التنمية البشرية تركّز على خصوصيات كل منطقة وظروفها. وقد تضمّنت هذه التقارير تحليلات جريئة وقدّمت توصيات على صعيد السياسة العامة، وتناولت قضايا هامة منها التمكين السياسي في البلدان العربية، والأمن الغذائي في أفريقيا، وتغيّر المناخ في آسيا، ومعاملة الأقليات العرقية في أوروبا الوسطى، وقضية عدم المساواة وأمن المواطنين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٢ - التقارير الوطنية للتنمية البشرية

صدر أول تقرير وطني للتنمية البشرية عام ١٩٩٢، ومنذ ذلك الحين، تصدر التقارير الوطنية في ١٤٠ بلداً، تعدّها فرق محلّية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه التقارير التي يتجاوز عددها ٧٠٠ تقرير حتى اليوم، تتناول شواغل البلدان على صعيد السياسة العامة من منظور التنمية البشرية، وذلك من خلال استشارات وأبحاث تجري على الصعيد المحلي. كما تتطرق هذه التقارير إلى قضايا إنمائية أساسية مثل تغيّر المناخ، وبطالة الشباب، وعدم المساواة على أساس الانتماء إلى جنس أو عرق معيّن.

ثانياً - الفلسفة والتوجّه

تمثل تقارير التنمية البشرية المتتابعة ومنذ بدايتها وسيلة العرض المركزية التي يعتمدها النهج في بيان محتواه وفلسفته وتوجهاته وأبعاده التطبيقية. فهي المنبر الذي يعتمده، كاشفاً تنوّع قضاياه ومواضيعه الحيوية التي يتعامل معها اجتهاداً وتحليـلاً وموقفاً.

التقرير الأول الصادر في ١٩٩٠، في ما احتواه من كلّية مكونات النهج من منطلقه الفكري والتحليلي وبرامجه وسياساته وتنوّع جوانب تعامله مع العوامل المؤثرة في نمط وسياق التنمية البشرية، ما يجعله فعلياً «دستوراً» للتنمية البشرية. ومن بعد ذلك وحتى الآن، أغلبية تقاريره تضمّنت تأكيد شمولية منطلقاته بهدف توسيعها وتعميقها وإنضاجها. يقابله التوسّع والتنوّع في عرض وتحليل مواضيع مختارة ومتخصصة، يتم التعامل مع أبعادها من رؤية التنمية البشرية.

في هذا الفصل، سنتناول موضوعين مترابطين باختلاف موقف: **الأول**، يقدم مقارنة أساسية لنهج التنمية البشرية المستدامة ونموذج النيوليبرالية السائد؛ **والثاني**، يقدم بياناً لفلسفة ومرتكزات أهم مفاهيم النهج. وفي كلا الحالين، سيعتمد العرض على رصد المواقف تجاه القضايا المركزية للتنمية

البشرية، استناداً إلى عرض مقتطفات مختارة منها وذات علاقة من ثنايا التقارير الدولية للتنمية البشرية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٦، بالتتابع [٤].

١ - المقارنة بين النهج والنيوليبرالية الاقتصادية

يُظهر الجدول الرقم (٣ - ٢) المجالات الحيوية في المقارنة بين نهج التنمية البشرية ونموذج النيوليبرالية الاقتصادية في تعدد أبعادها. التباين الواسع والعميق يبدو واضحاً بينهما في جميع الجوانب المتعلقة بالتنمية، الأمر الذي يجعل من النهج بديـلاً جديراً للنيوليبرالية لمصلحة الإنسانية والتنمية معاً.

وتزداد مواقع الاختلاف بين النهج ونموذج النيوليبرالية وضوحاً عند عرض مواقف النهج من مرتكزات فلسفة وممارسات النموذج السائد، متابعين ذلك من خلال ثنايا تقارير التنمية البشرية ابتداءً من بداية إصداراتها.

الجدول الرقم (٣ - ٢)

مقارنة النهج مع النموذج النيوليبرالي

البعد	النيوليبرالية	التنمية البشرية المستدامة
١ - المنطلق الفلسفي	مادي	إنساني
٢ - التوجيه	ما هو كائن	ما يجب أن يكون
٣ - دور البشر	وسيلة/منتفعون	غاية/مشاركون (إضافة إلى كونهم وسيلة أيضاً)
٤ - موقع البيئة	محدودية اهتمام	حماية وتجديد
٥ - الموقف من التوزيع	ثانوي	حيوي مع العدالة
٦ - مقياس الرفاهية	معدل دخل الفرد (أحادي)	مقياس التنمية البشرية (مركّب)
٧ - الأبعاد (التغطية)	محدودة	شمولية
٨ - الأولويات	الوسائل	الغايات
٩ - طبيعة العلاقات	تنافسية	تعاونية
١٠ - الموقف من الجنس	تمييز	مساواة
١١ - نوعية رأس المال	مادي	اجتماعي
١٢ - دور الدولة	محدود	مهم مع الإصلاح الجذري
١٣ - البُعد الزمني	قصير المدى	طويل المدى
١٤ - الموقف من الثقافة والقيم المحلية	عدم اكتراث وتجاوز	اعتبارها عوامل دعم للتنمية

المصدر: باسل البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).

(٤) نظراً إلى الأهمية المركزية لمفهوم الاستدامة في البناء الكياني للنهج، فقد أفردنا لعرض موضوعها قسماً مستقـلاً في هذا الفصل.

- ١٩٩٠

- الناس لا يمكن أن يُختزلوا إلى بُعد واحد لمخلوقات اقتصادية (ص iii).

- الناس هم الثروة الحقيقية للأمم. الاهتمام الزائد بنمو الناتج المحلي الإجمالي وحسابات الدخل القومي أدى إلى حجب الرؤية الحيّة لكبار الفلاسفة والاقتصاديين حول أولوية الرؤية الإنسانية، والإفراط في هاجس الوسائل وحسب وليس الغايات (ص ٩).

- الدخل وسيلة وليس غاية (ص ١٠).

- الناتج المحلي الإجمالي ضروري وليس كافياً لأجل التنمية البشرية (ص ١١).

- ١٩٩١

- التنمية البشرية ضرورية للتنمية الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية كثيراً ما تفقد مضمونها في غياب التنمية البشرية (ص ٣).

- إن أفضل طريقة لتحقيق التنمية البشرية هي تشجيع النمو الاقتصادي القائم على مزيد من الإنصاف والتنمية القائمة على مزيد من المشاركة (ص ٤).

- ما زال التوزيع العالمي للدخل يحمل على الإحساس بالصدمة، وهي فجوة آخذة بالإتساع (ص ٤٠).

- من المفارقات أن الفقر في الجنوب وبحبوحة العيش في الشمال يتسببان في الكثير من تدهور البيئة (ص ٤٤).

- ١٩٩٢

- توسع الفجوة في الفرص العالمية في الدخول والعمل والثروة (ص iii).
- الأسواق العالمية لا هي حرة ولا كفوءة (ص ١).
- الأسواق العالمية تقدم المنافع إلى الأقوى (ص ١).
- الفقر يهدد البيئة بقدر الإنفاق البذخي من قبل المجتمعات الغنية (ص ١٨).

- ١٩٩٣

- وقد تعطي الأسواق أيضاً قدراً ضئيلاً جداً من القيمة للاهتمامات البيئية ولحاجات الأجيال المقبلة (ص ٣٠).
- لا تسجل حسابات الدخل القومي الاستنفاذ المستمر لرأس المال الطبيعي، وبذلك تُخفي عن واضعي السياسات التكلفة العالية لتجاهل البيئة (ص ٣٠).

- ١٩٩٥

- ما زال عالمنا يفتقر إلى المساواة (ص ٣).

- الغرض من التنمية هو زيادة جميع خيارات الإنسان، وليس مجرد زيادة الدخل (ص ١١).

- تتناول نماذج النمو الاقتصادي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من إثراء الناس (ص ١١).

- تميزت الثمانينيات بتوازن الميزانيات وعدم موازنة الناس (ص ١١٧).

- **١٩٩٦**

- قياس التقدم البشري اعتماداً على النمو الاقتصادي فقط هو قياس سيئ (ص iii).

- **١٩٩٧**

- أعظم منافع العولمة حصدتها القلّة المحظوظة. مطلوب إدارة أفضل للعولمة داخلياً ودولياً (ص ٩).

- الأسواق العالمية الحرة تطبّق انتقائياً (ص ٨٢).

- **٢٠١٠**

- ليس كل ما شهدته الأعوام الماضية مشرقاً. فقد ازدادت مظاهر عدم المساواة، سواء داخل البلدان أم بينها، وانتشرت أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة (ص ١).

- النظام الرأسمالي الذي تسيطر عليه القلّة قد لا يدوم طويـلاً (ص ٧).

- لا بد من إعادة نظر جذرية في اقتصاد النمو وعلاقته بالتنمية (ص ١٢).

- **٢٠١٥**

- المهم غنى الناس وليس غنى الاقتصادات (ص iii).

- لمدة طويلة انشغل العالم بالرخاء المادي دافعاً الناس إلى الحافّة (ص ١).

- كان التقدم البشري غير متساوٍ، والحرمان البشري ما زال واسع الانتشار، والكثير من الإمكانات البشرية ما زال غير مستخدم (ص ٤).

- ما زالت المساواة غائبة في الدخل والثروة والفرص (ص ٥).

٢ - أهم المرتكزات ومفاهيم النهج

نقدم في هذه الفقرة مقتطفات مختارة من تقارير التنمية البشرية، بصورة متتابعة وبحسب تنوع مواضيع التغطية. تجدر الإشارة هنا إلى أن مفاهيم النهج التي تحتويها تقاريره، إن بدت مجرد عبارات وصفية ظاهرياً، لكنها تعكس صميم فلسفته وتوجهه وحيويته ضمنياً. من ناحية ثانية، فإن هذه الانتقائية في الاختيار لا يمكن أن تلغي الكينونة الجوهرية للنهج المتمثّلة بتداخل وتشابك مفاهيمه. بالإضافة، فإن المقتطفات المشار إليها هنا توردها ثنايا التقرير الأول في العام ١٩٩٠ بكونها الأساس الأولي لبناء النهج، تردفها أخرى من التقارير اللاحقة تأكيداً لضمان اكتمال الرؤية.

• ١٩٩٠

- **الاختيارات:** هدف التنمية هو توفير اختيارات أكثر للناس (ص iii).

- **القدرات:** ما يجعل كـلاً من الناس ودراسة عملية التنمية مثيراً هو الطيف الكلّي الذي من خلاله تتفتح القدرات وتتوسع وتستخدم (ص iii).

- **النمو:** الرسالة المركزية هنا هي أنه، بينما يكون النمو في الناتج المحلي الإجمالي مطلق الضرورة لتلبية الأهداف البشرية الأساسية، فإن المهم هو دراسة كيف أن هذا النمو يتحوّل، أو يفشل في التحوّل، إلى تنمية بشرية في المجتمعات المختلفة (ص iii).

- **النمو/التنمية:** الارتباط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية حيوي ولكنه، في نفس الوقت ليس تلقائياً (ص iii).

- **التنمية:** هي التي تمكّن الناس من امتلاك الاختيارات (ص ٢).

- **التنمية البشرية:** لا تتعلق فقط بتكوين القدرات البشرية، هي أيضاً تتمثّل باستخدام هذه القدرات (ص ٢).

- **الحرية الإنسانية:** حيوية بالنسبة إلى التنمية البشرية (ص ٢).

- **السياسات:** لا تهتم فقط بما يجب عمله، بل أيضاً كيف (ص ٢).

- **التوزيع:** يجب أن يدار النمو الاقتصادي ويتوزّع بشكل عادل لمنفعة الناس (ص ٣).

- **الإعانات الاجتماعية:** ضرورة مطلقة للجماعات ذات الدخل المحدود (ص ٣).

- **السكان:** الانخفاض المحسوس في معدلات نمو السكان يشكّل ضرورة مطلقة من أجل إحداث تحسين ملموس في مستويات التنمية البشرية (ص ٦).

- **الفقر:** يشكّل أعظم التهديدات للبيئة وما تسببه من دمار كبير ومتنوّع ما يؤدي بدوره إلى تعميق الفقر ذاته (ص ٧).

- **الناس:** هم الثروة الحقيقية للأمم (ص ٩).

- **المنهجية:** عملية ربط الوسائل بالخواتم النهائية ينبغي أن تصبح مرة أخرى الهدف الأولي للتحليل والتخطيط التنموي (ص ١٠).

- **الدخل:** وسيلة وليست غاية (ص ١٠).

- **الرفاهية الإنسانية:** تنظر إلى البشر بوصفهم مستفيدين من عملية التنمية لا مجرّد مساهمين فيها (ص ١١).

- **النمو/التنمية:** التأكيد المسرف على أيّ منهما سيؤدي إلى تنمية غير متوازنة والتي، بمرور الوقت، ستؤدي إلى إضعاف التقدم اللّاحق (ص ٤٢).

- ١٩٩١

- **الإرادة السياسية:** غياب هذه الإرادة، وليس الموارد المالية، وراء عدم الاهتمام بالتنمية البشرية بالدرجة الكافية (ص ٣).

- ١٩٩٢

- **الأسواق التنافسية:** هي أفضل ضامن للإنتاج الكفوء، ولكن يجب أن تكون هذه الأسواق مفتوحة لكل الناس، تحتاج إلى إطار تنظيمي رصين، وفعل للسياسة الاجتماعية مكين (ص ١).

- **النمو الاقتصادي:** ليس خياراً حكيماً إنما هو حتمي، والقضية الأساسية فيه ليست حجمه إنّما نوعه (ص ٢).

- ١٩٩٥

- **التجنيس:** إذا لم يتم تجنيس التنمية تصبح معرّضة للخطر (ص ١).

- ١٩٩٦

- **السياسات الحكومية:** دورها حيوي وبخاصة في توثيق العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية (ص iii).

- **النمو والمساواة:** لا ضرورة للتناقض بينهما (ص ٦٢).

- ٢٠٠٢

- **الديمقراطية:** الترابط بينها والتنمية البشرية ليس تلقائياً (ص ٣).

- ٢٠١٠

- **الصحة والتعليم:** التقدم فيهما هو الذي يحرّك النجاح في التنمية البشرية (ص ٤).

- **الدولة:** لها دور حيوي في تقرير التنمية البشرية (ص ١٥).

- ٢٠١٣

محرّكات التنمية البشرية: تتمثل في ثلاثة هي الدولة الإنمائية الفاعلة، واختراق الأسواق العالمية، والابتكار في السياسة الاجتماعية (ص ٤).

- ٢٠١٤

- **معيار التقدم:** لا يقاس التقدم الحقيقي في التنمية البشرية فقط بتوسيع خيارات الأفراد، وقدرتهم على تحقيق التعليم، ووضعهم الصحي الجيد، والعيش في مستوى مقبول، والشعور

بالأمان؛ إنما هو أيضاً في تحصين الإنجازات وتوفير الظروف المؤازرة لاستمرار التنمية البشرية (ص ١).

- **٢٠١٥**

■ **العمل**

- موقعه مركزي في كل من النمو وتوسيع الخيارات الإنسانية، ولكن الرابطة بينه والتنمية ليست تلقائية (ص iii).
- تحسين التنمية البشرية من خلال العمل يتطلب سياسات واستراتيجيات حكومية فاعلة (ص iii).
- نوعية العمل عنصر حيوي في ضمان تحسينه للتنمية البشرية (ص iii).
- العمل المستدام ينعش التنمية البشرية (ص iii).
- العمل حيوي لنمو اقتصادي عادل، تقليص الفقر، ومساواة الجنس (ص ١).
- العمل والتنمية البشرية تفاعلهما متقابل وتبادلي (ص ٣).

■ **الثورة التقنية**

- أحدثت تغيرات محسوسة في تسريع كيف نعمل وماذا نعمل (ص ٧).
- هذه الثورة غير متساوية عالمياً وقطرياً (ص ٧).
- امتلاك ناحية هذه الثورة ليست مسألة فرصة أو قدر، إنما هي مسألة مهارات وبُعد نظر (ص ٩).

- **٢٠١٦**

التنمية البشرية في كلّيتها تدور حول الحريات: حرية تحقيق كامل إمكانات الحياة البشرية، ليس للقلّة فقط، ولا للغالبية، إنما الحياة جميعاً أينما كانت في العالم - الآن وفي المستقبل (ص iii).

ثالثاً - الاستدامة

١ - ملامح المسار التطوري [٥]

منذ النشأة الأولـى، لم يتوقف صـراع الإنسان مع محيطه المتمثل بالنظام الطبيعي. تلك هي ملحمة الخلق لكل كائن حي، حيث شاء القدر أن يكون البشر هم روّاد إرهاصاتها. بداية، لم

(٥) John Drexhage and Deborah Murphy, «Sustainable Development: from Brundtland to Rio 2012,» paper prepared for consideration by High Level Panel on Global Sustainability at its first meeting 19 September 2010; Brain Edwards, «A Short History of Sustainable Development,» (February 2010), <https://www.thenbs.com/knowledge/a-short-history-of-sustainable-development>; Jonathan M. Harris, «Sustainability and Sustainable Development,» International Society of Ecological Economics (February 2003), <http://www.isecoeco.org/pdf/susdev.pdf>; United Nations, UN Conference on Sustainable Development (February 2016), and Wikipedia, Sustainable Development (May 2016).

يكن هناك «أزمة بيئة» بين المُخلق ومصدر معيشته بحكم فيض الطبيعة من الخيرات مقابل تزايد السكان والحاجات. ولكن هذا «التناغم التوازني» ما كان له أن يطول ببزوغ فجر الحضارات الأولى المستندة إلى القاعدة الزراعية، كما يشهد على ذلك مسار تطورها الذي واجه قضايا مركزية تقع في صميم استدامة الحضارة البشرية.

وفي القرون اللاحقة الأكثر تقدماً (بخاصة السابع عشر والثامن عشر)، جاء بروز قضية الاستدامة مرتبطاً بمفهوم إدارة الغابات (وبخاصة في أوروبا) التي بدأت تستشعر تعاظم زيادة السكان والحاجة إلى العمران. ولكن بعد الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تحوّل الاهتمام من قضايا استدامة البيئة من مقوّمات القطاع الزراعي إلى الصناعي، حين أصبحت قضية الطاقة (الفحم) هي التي تحظى بالاهتمام الأكبر.

الاهتمام بحيوية قضية الاستدامة والتعامل معها منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، يمكن تصوّر مساره على تتابع مرحلتين حدودهما الفاصلة كانت في (١٩٧٢). ففي هذا العام، وقع حدثان كان لهما بالغ الأثر على المستوى الفكري والتطبيقي المتعلق باستدامة البيئة الإنسانية. **الأول**، صدور تقرير نادي روما المعنوَن «حدود النمو» (The Limits to Growth)، الذي أحدث صدى واسعاً على صعيد البيئة واستدامتها؛ و**الثاني**، دخول منظومة الأمم المتحدة بكل ثقلها في المشاركة بهذا الموضوع.

اتسمت المرحلة السابقة لهذا التطور عموماً بالملامح الآتية:

• جاءت مساهمات المهتمين من مفكرين ومختصين في معظمها فردية، بخاصة من قبل العلماء المتابعين لشؤون البيئة.

• التراكم المعرفي الذي انصب على البحث في العلاقة بين الإنسان والبيئة، أدى إلى تعميق إدراك التفاعل بين النمو الاقتصادي والتنمية وبين التردّي البيئي.

• إنكباب العلماء على محاولة تطوير نماذج لاستخدام الموارد الناضجة، إضافة إلى حصول تقدم واضح في علم الإيكولوجيا.

• تحوّل الاهتمام التطبيقي في إطار البيئة من مقومات القطاع الزراعي الممثل أساساً في موارد الغابات إلى الطاقة، أبرز قضية المناخ والتلوث إلى مقدمة القضايا المطروحة.

• ومنذ الستينيات، بدأ الزخم الجماهيري الموّجه ضد الممارسات الإنتاجية المؤدية إلى تدمير البيئة بتعاظم في إطار «حركات البيئة والاقتصاد الأخضر». وبمجيء أزمة الطاقة في السبعينيات وما كشفته عن عمق الاعتمادية على الموارد الناضبة، ارتفعت معه الدعوات بالحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاحتواء الأزمة والآثار الكارثية الناتجة منها.

من ناحية ثانية، يمثّل محتوى تقرير نادي روما محاكاة بالكمبيوتر بين السرعة المقارنة لكل من السكان والاقتصاد في ظروف موارد محدودة، أي مقارنة بين الأرض والسكان. النموذج تضمّن خمسة متغيرات هي السكان في العالم، التصنيع، التلوث، الإنتاج الغذائي، ونضوب الموارد. الهدف الأساسي انصبّ على رصد نمط المسار الناتج من تغير معدلات النمو في هذه المتغيرات. والخاتمة التي توصل إليها التقرير تفيد أنه في القريب العاجل توجد احتمالية اتجاه النظام الاجتماعي والاقتصادي إلى الانهيار ما لم تُجرَ تغييرات جذرية في نمط الحياة الراهنة.

تعرّض التقرير منذ صدوره للجدل والعديد من الانتقادات التي أصابت العديد من أبعاده بضمنها منهجيته ونموذجه وخواتمه وحتى إلى محرريه. بالمقابل، أشاد عدد من المعاصرين بنتائج التقرير المتعلقة بالبيئة، حيث اعتبره من الأحداث العلمية البارزة.

في هذا الخضم، ورغم المساهمات الفكرية والمؤسسية من مراكز البحوث المتخصصة لم تتوقف عن التطرق إلى ضرورة مواجهة التردي البيئي، إلّا أنه كان واضحاً أن الريادة على هذا الصعيد قد انتقل زخمها وبشكل حاسم إلى أحضان منظومة الأمم المتحدة.

٢ - ريادة الأمم المتحدة لقضية الاستدامة

أحدثت هذه الريادة نقلة نوعية إيجابية للتنبيه إلى حيوية وخطورة دور الاستدامة في ضوء التطورات ذات العلاقة بها. وقد ترتبت على ذلك أبعاد في غاية الأهمية تضمن أهمها الآتي:

- ارتقاء الاهتمام بقضية الاستدامة من المستوى الفكري والجماهيري إلى المستوى الدولي.
- دخول منظومة الأمم المتحدة الجدّي على هذا الصعيد أضفى صفة متميزة للتعامل مع الاستدامة من حيث محتواها ومسيرتها، تنسيقياً وتنظيمياً.
- شكّلت الأمم المتحدة بؤرة لاستقطاب أفضل العقول من المفكرين والمتخصصين العاملين في هذا المجال.
- سلسلة التقارير والمؤشرات التي انطلقت منذ ١٩٧٢ أضافت جانباً حيوياً للموضوع بسبب ارتباط هذا النشاط بالممارسات والإجراءات المتعلقة بالاستدامة، وبخاصة في الجانب البيئي.
- كانت الأمم المتحدة عاملاً حاسماً في المحاولة المستمرة لإقرار وتعميق الارتباط بين التنمية البشرية والاستدامة على المستويات الفكرية والتحليلية والتطبيقية.

انعكست كل هذه الأبعاد، وبشكل واضح، على سجل تطور واستمرار نشاط المنظومة في هذا المجال، كما نختصره أدناه بمحتوى المؤتمرات والتقارير واللجان العاملة على صعيد الاستدامة، الأمر الذي جعلها تستحق وبجدارة لقب كونها «ضمير الإنسانية» على صعيدها.

١٩٧٢ - مؤتمر البيئة البشرية (United Nations Conference on Human Environment)، الذي عقد في ستوكهولم جامعاً الدول الصناعية والنامية لتخطيط «حقوق» العائلة البشرية لمستقبل

بيئي صحي ومنتج. وبعد عقد اجتماعات متتالية، تمّ التوصل إلى إنشاء عدد من المؤسسات الدولية ضمن إطار الأمم المتحدة.

١٩٨٠ - إصدار الاتحاد الدولي للمحافظة على الموارد الطبيعية، تقرير الاستراتيجية الدولية للحماية (International Union for the Preservation of Natural Resources (IUCN), World Conservation Strategy (WCS))، الذي شكّل سابقة للتنمية المستدامة. هذه الاستراتيجية أكدت أن المحافظة على البيئة لا يمكن أن تتحقق بدون تنمية تزيح الفقر والتعاسة عن مئات الملايين من الناس، مع التأكيد على الاعتماد المتبادل بين المحافظة على البيئة والتنمية والتي تتضمن اعتماد التنمية على العناية بالأرض. فإذا لم تؤمَّن خصوبة وإنتاجية الكوكب، فسيبقى مستقبل البشرية في خطر.

١٩٨٢ - تكلّلت مبادرة (WCS) بالموافقة على الميثاق الدولي للطبيعة (World Charter for Nature)، الذي ورد فيه أن «الجنس البشري هو جزء من الطبيعة، وأن الحياة تعتمد على استمرار وظيفة الأنظمة الطبيعية».

١٩٨٣ - إنشاء اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، (World Commission on Environment and Development (WCED)) في ١٩٨٤ بوصفها كياناً مستقلاً من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد طلب من هذه اللجنة أن تهيئ «أجندة دولية للتغيير».

١٩٨٧ - إصدار (WCED) تقرير «مستقبلنا المشترك» (Our Common Future) الذي عزّز من إدراك الاعتمادية المتبادلة دولياً، والعلاقة بين الاقتصاد والبيئة التي سبق وأن عرضها تقرير (WCS). وهذا التقرير دمج معاً كل من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية ترافقاً مع الحلول المقترحة. كما جاء التأكيد فيه على أن البيئة لا تتواجد كفضاء مستقل عن الفعاليات البشرية، والطموحات، والحاجات، ولهذا لا ينبغي اعتبارها في عزلة عن الاهتمامات البشرية. فالاثنان لا يمكن فصلهما عن بعضهما.

١٩٩٢ - تمّ عقد المؤتمر الدولي الأول للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو (Conference on Environment and Development (UNCED)) الذي اعتمد أجندة للبيئة والتنمية أطلق عليها «أجندة القرن ٢١»، التي تضمنت «برنامج عمل للتنمية المستدامة» محتوياً «إعلان ريو في البيئة والتنمية» الذي اعترف بأن لكل أمة الحق في السعي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وحمّل الدول مسؤولية اعتماد نموذج للتنمية المستدامة إضافة إلى «بيان مبادئ حول الغابات». هذا التطور يُظهر ولأول مرة نجاح (UNCED) في تعبئة القوى الكبرى وشرعنة مساهمتها في عملية التنمية المستدامة، إضافة إلى تأكيد ارتكاز التنمية المستدامة على دمج ثلاثية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١٩٩٣ - قيام (UNCED) بإقرار شرعية لجنة التنمية المستدامة (Commission on Sustainable Development (CSD)) بوصفها المسؤولة عن متابعة تطبيق أجندة رقم (٢١).

١٩٩٧ - إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد اجتماع خاص لتصميم برنامج إضافي لتطبيق أجندة رقم (٢١).

٢٠٠٠ - إطلاق «إعلان الألفية»، تمهيداً لإصدار أجندة «الأهداف الإنمائية للألفية»، (٢٠٠٠ - ٢٠١٥).

٢٠٠٢ - انعقاد مؤتمر قمة التنمية المستدامة في جوهانسبرغ (World Summit on Sustainable Development (WSSD)) بمناسبة مرور عشر سنوات على اجتماع ريو لتجديد الألتزام العالمي بالتنمية المستدامة. واعتمد الاجتماع «خطة جوهانسبرغ للتطبيق»، مع تكليف (CSD) بمتابعة تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة.

٢٠٠٩ - إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد مؤتمر للتنمية المستدامة، (UNCSD)، في (٢٠١٢)، والذي أطلق عليه «ريو +٢٠». استهدف المؤتمرون ثلاثة مبادئ تضمنت: تقييم التقدم وفجوات التطبيق في الالتزامات الموقّعة، ضمان تجديد الالتزام السياسي للتنمية المستدامة، ومواجهة التحديات الجديدة. من ناحية ثانية، تمّ الاتفاق على اعتماد عنوانين للمؤتمر هما: الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

٢٠١٢ - انعقاد مؤتمر «ريو +٢٠» في ريو دي جانيرو في البرازيل. وقد تضمّنت أعماله أساساً تجديد التشديد على الأهداف التنموية من زاوية الاستدامة، مع تدارس إقرار جولة للأهداف التنموية محورها التنمية المستدامة.

٢٠١٥ - إقـرار أجندة «أهـداف التنمية المستدامة» (Sustainable Development Goals) للفترة (٢٠١٦ - ٢٠٣٠).

٣ - الاستدامة في تقارير النهج

سمتان هيمنتا على طريقة التعامل مع قضية الاستدامة في تقارير التنمية البشرية. فمن ناحية، جاء اهتمام هذه التقارير ومنذ البداية متميزاً حين اعتبرت أحد المرتكزات الثلاثة للتنمية البشرية وهي التمكين والإنصاف والاستدامة.

من ناحية ثانية، طبيعة التعامل معها تجاوز مجرد الاعتبارات البيئية. فالرؤية إليها كانت شمولية تضمّنت الأبعاد التنموية كافة من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، إضافة إلى البيئية. جاء هذا واضحاً من مراجعة الإصدارات المتتابعة لتقارير التنمية البشرية، كما يتبين من المقتطفات المتنوعة التي ترد فيها حول قضية الاستدامة وتعدد أبعادها.

- **١٩٩٠**

- النمو الاقتصادي المرافق لتوزيع عادل للدخل يشكل عموماً أكثر الطرق لاستدامة التنمية البشرية (ص٣، ص ٤٢).

- استراتيجيات التنمية المستدامة يجب أن تلبي حاجات الجيل الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المستقبلية من تلبية حاجاتها (ص ٧).

- فكرة التنمية المستدامة أوسع من مجرد حماية البيئة المادية للموارد الطبيعية. فهي يجب أن تتضمن أيضاً حماية النمو الاقتصادي المستقبلي والتنمية الإنسانية المستقبلية (ص ٧).

- تستهدف التنمية المستدامة إلغاء كل الديون، مثل المالية والإهمال البشري وديون تردّي البيئة (ص ٧).

- يشكّل الفقر أعظم التهديدات للبيئة (ص ٧).

- النمو حيوي من أجل استدامة التقدم في التنمية البشرية في المدى الطويل، وإلّا فإن هذا النمو سيتعثر (ص ٤٢).

- **١٩٩١**

- يجب أن تكون التنمية قابلة للاستمرار (ص ١١).

- يجب أن تصمّم السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والطاقة والزراعة والصناعة، كلها، لاعتماد تنمية سماتها أن تكون مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وإيكولوجياً (ص ١٧).

- **١٩٩٢**

- ليست الدعوة إلى التنمية المستدامة مجرد الدعوة لحماية البيئة. بالعكس، هي تتضمن فكرة جديدة للنمو الاقتصادي وهي العدالة للجميع (ص ١٧).

- **١٩٩٣**

- خلاصة القول، إن النماذج الجديدة للتنمية المستدامة يجب أن تكون أكثر حساسية للناس وللطبيعة (ص ٣).

- **١٩٩٤**

- التنمية البشرية المستدامة هي تنمية موالية للناس، وموالية للطبيعة، وموالية لفرص العمل، وموالية للمرأة (ص iii).

- الاستدامة، بالمعنى الواسع هي مسألة الإنصاف في التوزيع، أي مسألة تقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية (ص ١٣).

- الديون المؤجلة ترهن الاستدامة، سواءٌ كانت ديوناً اقتصادية أو اجتماعية أو إيكولوجية. وهذه الديون هي اقتراض من المستقبل (ص ١٧).

- استراتيجية التنمية البشرية المستدامة هي إعادة تغذية رأس المال كلّه - المادي والبشري والطبيعي - للاحتفاظ بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها على الأقل على نفس مستوى الأجيال الحاضرة (ص ١٨).

- ١٩٩٥

- تتضمن القابلية للاستدامة مؤسسات داعمة على نحو كامل لحقوق الإنسان، بما فيها تعزيز المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لتمكين الاستدامة الداخلية (ص ١٣).

- تحتوي عناصر مفهوم التنمية البشرية على الإنتاجية والإنصاف والقابلية للاستدامة والتمكين (ص ٢٣).

- ١٩٩٦

- لا تقتصر الاستدامة وقضاياها على البيئة. المطلوب هو نظام اقتصادي واجتماعي رصين ومرن، يقاوم الصدمات والأزمات، وفي ذات الوقت يحافظ على إمكانات الرفاهية للأجيال (ص ٦٣).

- ٢٠١٠

- ينصبّ جوهر التنمية البشرية على ما تقوم عليه من أسس الاستدامة، والإنصاف، والتمكين، وعلى ما ينطوي عليه من مرونة (ص ٣).

- تعيش الأسواق في فراغ سياسي مؤسسي، ومن دون إجراءات تتخذها الهيئات الاجتماعية أو الدولة لاستكمال عمل السوق، تبقى السوق قاصرة في ضمان الاستدامة البيئية، إذ تسهم في الظروف المؤدية إلى التدهور البيئي (ص ٧).

- يرتبط مدى التعرّض للمخاطر بالاستدامة. وتعني الاستدامة إمكان الحفاظ على التحسن المحقق في التنمية البشرية (ص ٧٨).

- عدم الاستدامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك هو مصدر الخطر الرئيس الذي يهدد التقدم في التنمية البشرية (ص ٨٢).

- لا تستوفي أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية شروط الاستدامة البيئية (ص ١٠٣).

- لا تقتصر التنمية البشرية على تحقيق الإنجازات، بل تعني أيضاً حماية الإنجازات المحقّقة من مخاطر الحاضر والمستقبل (ص ١١٨).

- ٢٠١١

- ترتبط الاستدامة بشكل معقّد بقضايا الإنصاف والعدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة (ص iv).

- فهم الروابط بين البيئة المستدامة والمساواة جوهري إذا أردنا توسيع الحريات الإنسانية للجيل الحاضر والأجيال المستقبلية (ص iv).

- يحتاج العالم إلى إطار تنموي يعكس المساواة والاستدامة (ص ٧).

• ٢٠١٣

- التغيرات التي يشهدها العالم اليوم، وتحديد السياسات والمؤسسات الجديدة اللازمة لمعالجة الوقائع، وتحقيق التنمية البشرية لا تستوي إلّا في إطار المساواة والاستدامة والاندماج الاجتماعي (ص ١٠).

• ٢٠١٤

- مواطن الضعف خطر على التنمية المستدامة، وما لم تعالج بتغيير السياسات والمعايير الاجتماعية لن يكون التقدم منصفاً ولا مستداماً (ص ٩).

• ٢٠١٥

- العمل المستدام ضروري للتنمية المستدامة (ص iii).

• ٢٠١٦

- شعار هذا التقرير هو «التنمية البشرية لكل فرد». ولكي يهيّأ لذلك، فإنه يقدم صورة شاملة تتعلق بمسيرة نهج التنمية البشرية تتضمن قضايا كبرى حيوية وجارفة في أبعادها ومحتواها.

- يبدأ التقرير بالإشارة إلى موضوعين شاملين يشكّلان الإطار الواسع لمحتوياته، وهما: التحدّيات التي تواجه العالم، والآمال والإنجازات التي تحققت. ويردف ذلك بتساؤلين مركزيين: **الأول**، يركّز على المجاميع التي تخلّفت عن مسار التقدم الذي تمّ إنجازه. **والثاني**، ماهية الأسباب التي أدّت إلى حصول هذا التخلّف.

- يتبع ذلك بالإشارة إلى المتطلبات اللازمة لتجاوز المعاناة عن المتخلّفين عن الركب، التي تتضمن أربعة استراتيجيات متشعّبة في السياسات الخاصة بالمستوى الوطني متضمّنة: شمولية هذه السياسات، اتخاذ إجراءات للمجاميع ذات الحاجات الخاصة، جعل التنمية البشرية ذات مرونة وتكيّف، وتمكين هؤلاء المجاميع.

- يؤكد التقرير أيضاً أهمية أن يترافق مع هذه السياسات الوطنية إجراءات مكمّلة على المستوى العالمي. وبهذا الصدد، يقدم التقرير مقترحات تتعلق بضرورة إجراء تحوّلات جدّية في فلسفة وتوجه مؤسسات الحاكمية الاقتصادية الدولية.

بالإضافة، يرد في التقرير بيان بمواقع الترابط الوثيق بين نهج التنمية البشرية وأجندة أهداف التنمية المستدامة، التي بدأ سريان مفعولها في ٢٠١٦.

خاتمة

انطلق العرض الذي قُدّم في هذا الفصل، أساساً، مما أوردته تقارير التنمية البشرية السنوية خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٦. هذا التركيز المقصود يستند إلى حقيقة حاسمة وهي أن نهج التنمية البشرية بكلّيته يشكّل العمود الفقري «حائط الصّد» الذي يقف أمام طغيان زخم ونفوذ النموذج النيوليبرالي السائد. إنه «سلسلة الوصل» للحلقات التي تستكمل تتابعها وترابطها ومحتوياتها حالة متكاملة من موقف معارض للنيوليبرالية على الصعد كافة.

فكل التوجهات الفكرية والتحليلية التي ستُعنى بها الفصول اللّاحقة، والتي تشمل أجندة الأهداف الإنمائية للألفية، أجندة أهداف التنمية المستدامة، نهج الثروة الشاملة، وحتى استقلالية صناديق الثروة الشاملة. هذه الطروحات جميعاً تستمد، إلى حدٍّ كبير، رحيق فلسفتها ونبع أفكارها من خزين نهج التنمية البشرية المستدامة.

الفصل الرابع

نموذج الثروة الشاملة : تعزيز الاستمرار

مقدمة

مؤتمر قمة الأرض (Earth Summit) (ويسمى أيضاً Rio +20) الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو البرازيل في حزيران/يونيو ٢٠١٢، شكّل انعطافة فاصلة في مسار التنمية الدولية. فقد التقت التهيئة الفكرية والعلمية مع الإرادة في القرار على ضرورة إحداث تغيير جذري في النموذج الاقتصادي الدولي السائد، إنقاذاً للبشرية من كارثة ماحقة تهدد أركان وجودها حيث لا قدرة لها من بعدها على ردّها.

أُطلقت دراسات وتقارير حيوية في المؤتمر، وأخرى تردد صداها في ربوعه بين المشاركين. الأمر المتميز هنا أن الجميع التأم في سياق متوافق مع القضايا التي اعتمدت للمناقشة. تقرير «الثروة الشاملة» (Inclusive Wealth Report) الأول (٢٠١٢) كان حاضراً في المؤتمر كأحد أهم ما عُرض فيه، فجاء إطلاقه حينها، في توقيته ومحتوياته، استجابة ناضجة للقضايا الحيوية المطروحة في المؤتمر بهدف المناقشة والقرار، التي تضمنّت محورين: الاقتصاد الأخضر، والحوكمة الدولية للبيئة.

قدّم تقرير الثروة الشاملة نهجاً متميزاً من حيوية التراكم المعرفي الهادف، وعلى أرقى المستويات والمعايير العلمية الدولية. إصدار هذا التقرير جاء فاتحة لآفاق رحيبة دولياً وعلى مستويين مترابطين: فلسفي تحليلي، وعملي تطبيقي. يمهد المستوى الفلسفي لرؤية جديدة تحدّد مفهوم الثروة الشاملة المؤطّرة بالرفاهية والاستدامة، ويجتهد المستوى الثاني في تقديم مرجعية مبتكرة لقياس الثروة الشاملة بكل مكوناتها. وفي كلتا الحالتين، يمثل النموذج تحدّياً مباشراً وشاملاً للفلسفة الاقتصادية السائدة والمتمثلة بنموذج النيوليبرالية، توجّهاً وتطبيقاً.

ورغم الفترة القصيرة التي انقضت منذ صدور التقرير الأول، فقد حضيت انطلاقة النموذج بالدعم الواضح من قبل الكثير من المفكرين ومراكز البحوث والمتابعين وأصحاب القرار. هذا الزخم الرصين من الإيجابية من شأنه أن يؤشر إلى ولادة بذرة في ثناياها تتحصّن دينامية قادرة على تجاوز كافة السلبيات التي زرعتها النيوليبرالية، دحضاً رصيناً لدعواتها، وبديـلاً منعشاً لبرامجها وسياساتها.

أولاً - الخلفية

منذ مطلع القرن الحالي، بدأت العديد من الدراسات تترى، قواسمها المشتركة العامة تضمنت أولوية التنمية المستدامة وما تتعرض له البيئة بخاصة من الاستنزاف بسبب الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية، وبالتالي بروز الحاجة إلى مقياس جديد وفعّال للرفاهية البشرية تحت مظلّة الاستدامة.

في ما يأتي نقدّم أبرز الدراسات والتقارير ذات العلاقة، التي غلبت عليها الصفة الدولية، الصادرة قبل انعقاد مؤتمر قمة الأرض في ٢٠١٢:

١٩٨٧ - تقرير برونتلاند (Brundtland)**: «عالمنا المشترك»**[١]؛ وهو التقرير الذي تمّ إعداده بتكليف من منظومة الأمم المتحدة. أهم ما ورد فيه إطلاقه مفهوم «التنمية المستدامة» وتأكيد حيويته، إضافة إلى الدعوة إلى ضرورة تغيير النموذج الاقتصادي الدولي السائد. هذا التقرير منذ صدوره لم يحظَ بالتقدير والمتابعة التي يستحقها، ما أدّى إلى إهماله وبالتالي ضعف تأثيره على مسار التنمية الدولية.

٢٠٠٥ - التقرير الإيكولوجي للألفية [٢]**:** أطلق هذا التقرير بدعوة من الأمانة العامة للأمم المتحدة في ٢٠٠١، وصدر في ٢٠٠٥. إطلاقه كان دافعاً لتعميم مفهوم «الخدمات الإيكولوجية» (Ecosystem Services)، التي تمثّل المنافع التي يتمّ الحصول عليها من هذه الخدمات. من النتائج البارزة التي أوردها:

- خلال السنوات الخمسين الأخيرة، أحدث البشر تغييراً في النظام الإيكولوجي يفوق سرعة وسعة ما حصل في تاريخ البشرية برمته.

- التغيرات في النظام، إن ساهمت بشكل محسوس في الرفاهية والتنمية الاقتصادية، ولكن حصل ذلك بتكلفة باهظة ومتزايدة في تدنّي خدماته.

- سيتعاظم مستقبل تراجع النظام خلال نصف القرن المقبل.

---

(١) World Commission on Environment and Development, Our Common Future (Oxford: Oxford University Press, 1987).

(٢) Millennium Ecosystem Assessment, Ecosystems and Human Well-Being (Washington, DC: World Resources Institute, 2005).

- تحدّي الوضع بفاعلية يتطلب إحداث تغييرات محسوسة في السياسات والمؤسسات والممارسات، التي تغلّفها ظلال الشك في إمكان حصولها.

٢٠٠٦ - البنك الدولي: «أين ثروة الأمم؟»(٣)**؛ و٢٠١٠ - البنك الدولي: «تغيّر ثروة الأمم»**(٤)**:** تضّمنت هاتان الدراستان استخدام إطار الرفاهية كأساس لحساب الثروة الكلّية للاقتصاد. قدّم هذان التقريران لأول مرة حسابات تتعلق باستخدام قاعدة رأس المال الطبيعي (Natural Capital).

٢٠١٠ - تقرير ساركوزي: «نحن نسيء قياس حياتنا»(٥)؛ نحن نفعل ذلك ما دمنا نستخدم الناتج المحلي الإجمالي مسطرة للتقدم.

٢٠١٠ - تقرير ستيغليتز (وآخرين)(٦)**:** الذي حاجج أن قياس الرفاهية يحتاج إلى التحوّل من المؤشرات الإنتاجية التقليدية إلى قياسات تتضمن جوانب للرفاهية ليست ذات قاعدة سوقية اقتصادية، بما فيها الاستدامة.

٢٠١٠ - الأمم المتحدة: تقرير «مستقبل يستحق الاختيار»(٧)؛ هذا هو التقرير الثاني المهم الذي عرض في المؤتمر، وتركّزت مهمته الأساسية على تقديم خلفية التطورات للمشاركين حول القضايا المطروحة. بدايته تضمنت إقرار فشل النظام العالمي السياسي الاقتصادي السائد، وحتى عدم قدرته، في تطبيق التغييرات الجادة والضرورية لتحقيق استدامة تنموية حقّة. بالمقابل، قدّم التقرير رؤية «لكوكب مستدام، مجتمع عادل، واقتصاد نامٍ»، تدعمه ٥٦ توصية لتحقيق الهدف.

يمثل هذا التقرير أبرز دعوة دولية لإعادة هيكلة راديكالية للاقتصاد العالمي صدرت حتى الآن. من ناحية ثانية، لم يفلح التقرير في تقديم حلول رصينة وعملية بديلة. كل الذي قدّمه هو توصيات قصيرة المدى محورها استبدال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي القصير المدى، وما عدا ذلك ورد عابراً وحسب.

٢٠١٢ - تقرير الثروة الشاملة، الذي عرض على المؤتمر كما سبق بيانه، وهو موضوع الفصل الحالي، إضافة إلى التقرير الثاني للثروة الشاملة الذي صدر في (٢٠١٤).

ثانياً - الماهيّة والأهمية

ابتداءً، يرد التشديد على الآتي:

• يختلف نموذج الثروة الشاملة، في فلسفته وسياساته، بشكل حاسم عن نموذج النيوليبرالية الحالي.

(٣) World Bank, Where is the Wealth of Nations? (Washington, DC: The Bank, 2006).
(٤) World Bank, The Changing Wealth of Nations (Washington, DC: The Bank, 2011).
(٥) Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress, Sarkozy Report, 2010.
(٦) Joseph E. Stiglitz [et al.], Mismeasuring Our Lives: Why GDP Doesn't Add Up (New York: The New Press, 2009).
(٧) United Nations, «Resilient People, Resilient Planet: A Future Worth Choosing».

• تقارير الثروة الشاملة، إصدارها يتمّ مرّة كل سنتين. حتى الآن صدر التقرير **الأول** (٢٠١٢)، و**الثاني** (٢٠١٤)[٨]. هذه التقارير، ولو أنّها تنهل من معين واحد، ولكنها تختلف في أولويات مواضيعها بحكم التتابع. أولوية مواضيع التقرير الأول كانت رأس المال الطبيعي، والثاني جاء رأس المال البشري.

• هذا التتابع يفرز بشكل واضح الاتجاه إلى استمرارية التقارير من جهة، ويوسّع من فرص التطوير وتحسين المعلومات والاختبار.

• هيكل النموذج وموضوعه ومحتوياته يأتي الأوسع بالمقارنة مع جميع نظائره. فهو فعلياً يغطي الأرض بمن فيها، وما عليها.

• من حيث التوقيت في الإصدار، فهو متميّز بسبب ما يحصل من استنزاف ودمار للبيئة تحت أحكام النموذج المطبّق، وانحراف مفاهيمه وقياساته، كمّاً وكيفاً. فهو بهذا يمثل في حالة تفعيله الرد الناجع لإيقاف الانهيار.

• قاعدة الاختيار بين التقريرين تباينت بشكل كبير. ففي الوقت الذي غطّى التقرير الأول ٢٠ دولة متنوعة من عدة جوانب، اتسعت قاعدة التقرير الثاني إلى ١٤٠ دولة.

١ - حوارات مؤتمر الأرض

الحوارات والنقاشات التي جرت في المؤتمر، برزت منها اتجاهات حيوية تتعلق بتحديد المسار المستقبلي للتنمية الدولية، نذكر منها:

• تأكيد عدم كفاية القياسات المستندة إلى نظام الحسابات القومية التقليدي، بالأخص فيما يتعلق بالرفاهية الإنسانية، وكذلك عدم المواءمة مع متطلبات البيئة والاستدامة.

• اعتماد أجندة «أهداف التنمية المستدامة» لتبدأ لاحقاً لانتهاء أجندة «الأهداف الإنمائية للألفية» في ٢٠١٥، كما حصل بالفعل، يأتي تأكيداً إضافياً لقبول أولوية الاستدامة في الاستراتيجية الدولية للتنمية.

• القبول الواسع لضرورة بناء أسس النموذج البديل للتنمية السائد، حيث جاء نهج الثروة الشاملة في ريادة الأطر المستقبلية في هذا التوجه.

٢ - تقرير الثروة الشاملة في إطار أهدافه

- يتضمن الهدف الأساسي توفير المعلومات الكمّية والتحليلية التي تمثّل الرؤية طويلة الأجل للرفاهية الإنسانية، مع قياسات الاستدامة.

- اعتماد تحليل شامل لمختلف مكونات الثروة لكل قطر وارتباطه بالتنمية الاقتصادية، مع التشديد بصورة خاصة على أهمية رأس المال الطبيعي.

(٨) UNEP, UNU-IHDP, Inclusive Wealth Report: Measuring Progress toward Sustainability (2012 and 2014).

- العمل على أن تصبح الثروة الشاملة مؤشراً للتقدم نحو التنمية المستدامة. وعلى المدى الطويل، أن تصبح معياراً لتقدير التقدم الاجتماعي.

- القيام بتحليل أولي للتأكد فيما إذا كانت الأقطار تسير على طريق التنمية المستدامة.

- مساعدة الدول على تشكيل وتشجيع السياسات المستندة إلى إدارة محفظة الموجودات، بما فيه توجيه استراتيجية الاستثمار نحو الاستدامة.

- تعزيز إمكانات البحث في كل بلد نحو تطوير مقياس الثروة الشاملة ليصبح أداة فاعلة على الصعد الاقتصادية، والبيئية، والتخطيط الاجتماعي.

- الإطار يقدم أداة للتخطيط الاقتصادي الكلّي في جميع مرافقه.

- يوفر فرص إمكان التعامل مع الفجوات التي تبرز في البيانات، مع وجود إمكان للتعامل معها بصورة تدريجية.

ثالثاً - الأبعاد الفكرية والتحليلية

يقدم نموذج الثروة الشاملة توجهاً نحو الاستدامة من خلال طبيعة وتغيرات «القاعدة الإنتاجية» (Productive Base)، المتكوّنة من موجودات من رؤوس الأموال الثلاثية الأبعاد: رأس المال المصنّع أو المُنتَج (Manufactured or Produced Capital)، رأس المال البشري (Human Capital)، رأس المال الطبيعي (Natural Capital)، تلك التي في مجموعها تشكّل الثروة الشاملة.

بعبارة أخرى، يتعلق الأمر الجوهري في النموذج بخلق قاعدة إنتاجية فاعلة لتحقيق النمو الاقتصادي، فيها تعزيز للاستدامة والرفاهية للأجيال الحاضرة والمستقبلية. وفي هذا تأتي قضية الاستدامة بأعمدة مكوناتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وثيقة الصلة الاندماجية بنموذج الثروة الشاملة. إنها تلك القاعدة المركزية الواسعة الأبعاد التي ينبغي المحافظة عليها وزيادتها من أجل المحافظة على الرفاهية الإنسانية واستمراريتها.

أهم مكونات القاعدة الإنتاجية تتضمن:

رأس المال المصنّع: الطرق، المكائن، العدد، البنايات.

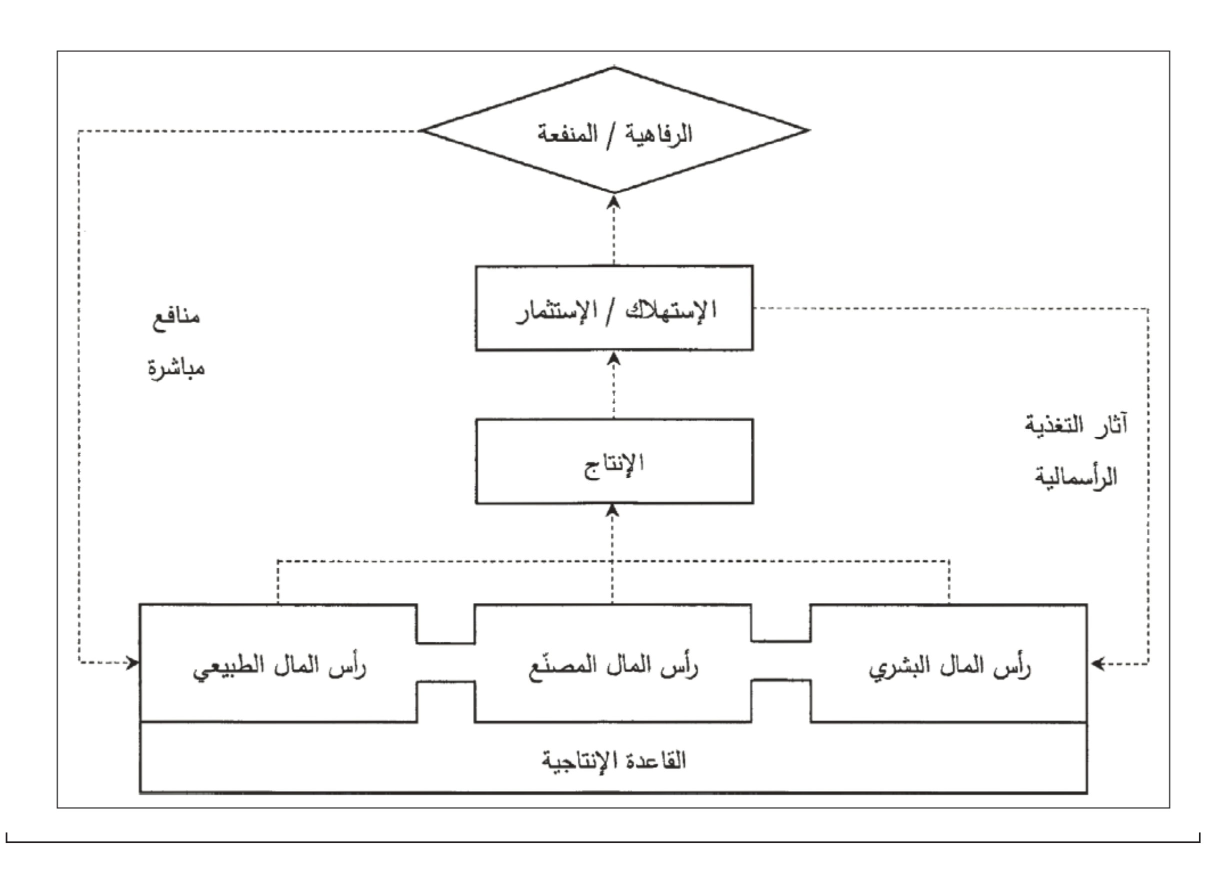
رأس المال البشري: التعليم، الصحة، المهارات.

رأس المال الطبيعي: الغابات، الأراضي الزراعية، الثروات الدفينة، النظام الإيكولوجي، المناخ

ويشترك في ذلك رأس المال الاجتماعي (Social Capital)، الذي هو العنصر الممكّن (Enabling Factor) المؤثر في رؤوس الأموال الثلاثة الأساسية.

الشكل الرقم (٤ - ١)

النموذج الثلاثي لرأس المال الخالق للثروة



المصدر: Inclusive Wealth Report (2014), p. 18.

ولمّا كان الهدف الأساسي لنموذج الثروة الشاملة يتضمن تقديم معلومات وتحليلات كميّة لبيان توقعات الرفاهية البشرية والاستدامة في المدى البعيد، فإن هذا الهدف تدعمه قاعدة نظرية ترتبط بها خصائص متنوعة. المنطلق يرتبط بالإطار النظري لنموذج الثروة الشاملة الذي يستند إلى «النظرية الاجتماعية للرفاهية» (Social Welfare Theory) التي تهتم بالقضايا التي تحاول التنمية المستدامة التعامل معها بما فيها:

• يبتعد النموذج عن الفكرة الاعتباطية المرتبطة بالحاجات، ويُعيد تعريف هدف التنمية المستدامة في كونه «القيمة المخفّضة للمنفعة» (Discounted Value of Utility)، الذي يمثّل في هذه الحالة الاستهلاك.

• إن هيكل الإطار مرن بما يكفي للسماح بأن يتضمن الاستهلاك ليس السلع المادية فقط، بل عناصر أخرى أيضاً مثل الفراغ؛ التطلّعات الروحية، العلاقات الاجتماعية؛ الأمان البيئي، وغيرها.

• أناقة إطار الثروة الشاملة ينبعث من «نظرية التكافؤ» (Equivalence Theorem)، التي يقضي إطارها بإمكان التنقل من مكونات الرفاهية إلى مقرراتها. ونتيجة لذلك، يبرز إمكان تكوّن القاعدة الإنتاجية للبلد، والذي يشكّل الأساس للتنمية المستدامة، ويقدم قياساً ملموساً للحكومات للاستخدام والرصد خلال الزمن.

• المهم هنا أيضاً، أن هذا الإطار يوفّر لصانعي السياسات، وبالأخص التخطيطية، لبيان نوع الاستثمار المطلوب لضمان الاستدامة في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد.

من ناحية ثانية، ترد هنا أيضاً اعتبارات حيوية لها ارتباطها المباشر بهيكل البناء النظري لنموذج الثروة الشاملة، من أهمها:

- أن الموجودات الرأسمالية ينبغي أن تُفهم على أنها هي مصدر الرفاهية، راصدة التغيرات في قيمة خزين البلد، ومقدمة المعلومات عن الفعاليات الجارية والسياسات فيما يتعلق بكيفية تأثيرها على الفرص المستقبلية لتوليد الرفاهية.

- الثروة هي القيمة الاجتماعية للموجودات الاقتصادية، أي رأس المال المعاد إنتاجه بين الموجودات والرفاهية البشرية.

- مفهوم «الفرصة» هنا يأتي مركزياً في إطار بناء الثروة المستدامة. فبدلاً من قياس مكونات الرفاهية يتم قياس مقرراتها، أي التشديد على خزين رؤوس الأموال التي تعتمد عليها الأمم للحصول على النتائج. وهذا يشكّل محوراً مركزياً للاستدامة بين الأجيال، التي يجب أن تكون ضمن تقديرات الأداء الاقتصادي. وهذا يعني أن الرفاهية لا تزداد إلّا بزيادة القاعدة الإنتاجية.باختصار، الأولوية للتداول هي كيف وصلنا، وليس حالة شرح معالم موقع الوصول.

- القوة الحقيقية لإطار الثروة المستدامة تستند جذورها إلى «سعر الظل» (Shadow Price)، وهو السعر الاجتماعي الذي يتقرر بالدرجة التعويضية لمختلف رؤوس الأموال. فهذا السعر يلتقط مساهمة كل نوع من أنواع رأس المال للرفاه وبين الأجيال، الندرة المتوقعة مستقبلاً، والخارجيات (Externalities) الناتجة عن رأس المال في كل فترة زمنية.

- غياب أسعار الظل يشكّل نقصاً كبيراً في الاختبار، ما يضطر إلى الاعتماد على «الأسعار المؤجرة» (Rental Prices) التي تساوي أسعار السوق ناقصاً تكلفة إنتاج الموارد.

رابعاً - تنوّع المقاييس

منذ أربعينيات القرن الماضي وحتى الآن، توصّل ذوو الاختصاص إلى ابتداع ثلاثة مقاييس مختلفة في الطبيعة، والمضامين تتعلق بالدخل ومستوى المعيشة والرفاهية الإنسانية.

الأول، الناتج المحلي الإجمالي (GDP): وهو المقياس التقليدي الأقدم والأكثر شيوعاً في الاستخدام حتى الآن؛

الثاني، مقياس التنمية البشرية (HDI): وهو المقياس الذي ولد في إطار نهج التنمية البشرية منذ ١٩٩٠؛

الثالث، مقياس الثروة الشاملة (IWI): المتولّد برفقة انطلاقة النهج الجديد في ٢٠١٢.

لكل من هذه المقاييس مواطن قوته وضعفه. وسنقدّم في هذا القسم عرضاً مقارناً ومختصراً لكل منها. قضية هذه المقاييس ما زالت تثير القلق لعدم توّصل المعنيين إلى مقياس موحّد ومتفق عليه يعبّر بصورة مشتركة عن التنمية المستدامة والرفاهية.

١ - الناتج المحلي الإجمالي (GDP)[٩]

يعتبر هذا المقياس أهم مقرّر والأكثر انتشاراً لقياس التقدم الاقتصادي للأمم. بدايته التطورية جاءت مباشرة عقب الحرب العالمية الثانية من قبل الإحصائي كوزنيتس (Kuznets)، سعياً لقياس مستوى الإنتاج الاقتصادي القطاعي، بهدف توفير دليل توجيهي لأصحاب القرار حول ماهيّة حال القطاعات الاقتصادية في إطار النمو أو عدمه.

ورغم أن الهدف الأساسي من تطويره كان لغاية استخدامه حصرياً كمؤشر للإنتاج الاقتصادي، ولكن ذلك توسّع فيما بعد ليستخدم من قبل صانعي السياسة لقياس التقدم الكلّي والأداء بما يتضمنه ذلك من أبعاد تتعلق بالرفاهية. وهذا التوجه شكّل مصدراً مهماً لتفاقم مشاكل المؤشر في مجال القياس.

استمرار اعتماد الاقتصاديين والحكومات على المؤشرات التقليدية للإنتاج (مثل GDP وأشكاله المختلفة) في معيار دخل الفرد مسألة لا يصعب فهمها. فهو مقياس سهل الحساب، ويستند إلى قاعدة نظرية اقتصادية رصينة. بالإضافة، فإن المعلومات المطلوبة لحسابه كانت وفيرة وسهلة التجميع، ما دعا الأغلبية الساحقة من البلدان إلى استخدامه.

غير أن استمرار التوسع في استخدام نظام الحسابات القومية (National Income Account) لغايات تقديم المعلومات الضرورية للتقييم الاقتصادي قد تكشّف عن وجود عيوب خطيرة في البناء والغطاء. فما بدأ أن بلداناً كثيرة في العالم تحقق زيادات في الناتج المحلي الإجمالي، لكن هذه الزيادات في واقع الأمر تكون في أحيان كثيرة مضلّلة عن بيان المسار الصحيح. فسجل النمو الاقتصادي (الذي يقيس معدّل الزيادة في هذا المؤشر) قد رافقه تساؤلات جدّية تتعلق بوضع عدم المساواة الآخذ بالازدياد، والاستدامة المستمرة في التردّي، والتي يخفق هذا المقياس في رصدها. فمقياس الدخل هذا لا يقدّم الدليل فيما إذا كانت التنمية الراهنة ممكن استدامتها، أو أن النمو يأتي

(٩) United Nations, National Accounts Main Database (2011); United Nations, Gross Domestic Product by Expenditures at Cost and Prices (2009), and United Nations, Systems of National Accounts, Office for National Statistics, «Measuring National Well-being» (2014).

شمولياً لكل المصادر ورؤوس الأموال الإنتاجية. يضاف إلى ذلك عدم قدرته على بيان مدى أبعاد المسارات المستقبلية.

باختصار، تأتي أهم محدّدات مقياس GDP (وهو الأساس الوحيد المعتمد في النموذج النيوليبرالي)، في أنه:

- ضيقّ في أبعاده المتضمنة فقط قياس الإنتاج المادي.
- إنه يقيس الدخل وليس الثروة.
- مما يجعله شرطاً ضرورياً للرفاهية، ولكن ليس شرطاً كافياً لها.
- يغطي أساساً التدفقات (Flows) قصيرة المدى، ويهمل خزينها (Stocks).
- محدودية إطاره في إهماله لخزين رأس المال الضروري أيضاً لتوليد الدخل المُقاس.
- يشدد على الاستهلاك لا على الاستثمار.
- يفتقد كونه دليـلاً للاستدامة.
- يتفاعل على أساس افتراض ضمني بأن الموارد التي يستند إليها النمو لا حدود لها؛
- كما أنه يقدّم صورة غير متكاملة للثروة لكونه يقيس فقط الملكّية التي توّلد حقوقاً خاصة للمنافع المستقبلية.

الخلاصة، أن جميع هذه المحددات تحكم بعدم كفاية مقياس الدخل (GDP) لوحده لبيان ثروة الأمم، وبالتالي لا يصلح دليـلاً فاعـلاً لتوجيه السياسات والتخطيط التنموي، ولا ضامناً للاستدامة المنطلقة من الجيل الحاضر والموروثة للأجيال المستقبلية.

٢ - مقياس التنمية البشرية (HDI)

تمّ تطوير هذا المقياس من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حين صدر في تقرير التنمية البشرية الأول في ١٩٩٠، إيذاناً بفتح جديد على صعيد مفهوم وقياس التنمية البشرية. الهدف الأساس من تطويره انطلق من اعتماد رؤية للرفاهية تتجاوز مجرّد البعد الاقتصادي، كما هي الحال في مقياس GDP.

أهم المكوّنات التي احتواها هذا المقياس مقارنة بمقياس الدخل، جاءت بشكل إضافات جديدة إلى قاعدة الدخل التي يمثلها GDP. هذه التغييرات تضمّنت إضافة بُعد اجتماعي ممثـلاً بالقدرة على القراءة والكتابة (Literacy)، وكذلك توقع الحياة (Life Expectations)، إلى معادلة الدخل. بعبارة أخرى، المقياس HDI أصبح يمثل كـلاً من الدخل، والعمر، والتعليم.

سجل أداء هذا المقياس يشير بوضوح إلى حصول تحسن في بعض المؤشرات الفرعية في الحياة، كما تضمنها في مكوناته. ولكن أيضاً مواقع نقص كثيرة برزت في هيكل بنائه وفي مسار

تطوره واستخدامه، والتي في معظمها يشارك فيها مع مقياس الدخل. بعبارة أخرى، يمثل HDI خطوة متقدمة في القياس ولكنها محدودة لأنه:

- لا يغطي كليّة الثروة ومصادرها، مما قد يكون عامـلاً في استمرار التردي البيئي لعدم تضمينه لرأس المال الطبيعي (Natural Capital).

- يفتقد الاهتمام بقضية الاستدامة.

- لا يتضمن السلع الاجتماعية في حسابات رأس المال ليشكّل تغييراً تطورياً فعلياً لمؤشر بديل إلى GDP.

تعدد العيوب في هذا المقياس، وتلك التي تظهر في GDP الذي يحتويه HDI ذاته، يجعله مقياساً قاصراً للاعتماد عليه للتأثير في القرار الاقتصادي والاجتماعي ومساره. ونتيجة لذلك، فإن استخدامه منذ انطلاقته الفعلية اقتصر أساساً على البحوث وتحليل المقارنات عموماً، تقابله محدودية على نطاق وضع وتنفيذ السياسات.

واضح من ذلك أن كلا المقياسين يشتركان في مواطن قصور واضحة. فالنمو الاقتصادي مهم في تقرير الرفاهية، ولكنه ليس وحده في ذلك، مما يمنع أن يصبح هدفاً لذاته إنما أحد العوامل المساعدة على تحسين الرفاهية الإنسانية. فالعوامل الاجتماعية والإيكولوجية مهمة كمكونات فيها. كما أن الأمر لا يتوقف بذلك عند توسيع قياس الرفاهية، بل يتجاوزه إلى ضرورة الاهتمام برفاهية الأجيال المستقبلية أيضاً.

باختصار إذاً، مقياس HDI يعاني العديد من عوامل النقص التي يعانيها GDP. من ذلك، محدودية إطار الرفاهية والطرق المنهجية الرصينة لحساب مقومات الرفاهية المتمثلة بمصادر الثروة، لا يعكسان حالة البيئة الطبيعية، فكلاهما يركّز على المدى القصير، وأيضاً إهمال البعد الاجتماعي، وغياب الدليل على استدامة الرفاهية الراهنة.

لهذا، يبدو أن الفرصة قد أضحت سانحة لولادة البديل الأمين، ليشهد كل حين بأن الإنسانية في مسار مكين: وهكذا تجيء انطلاقة مقياس الثروة الشاملة هي البديل المنتظر.

٣ - **مقياس الثروة الشاملة** (Inclusive Wealth Index)

يضفي تقريرا الثروة الشاملة، الأول والثاني، أهمية خاصة على طبيعة ودور مقياس الثروة الشاملة. وهذه، كما يبدو، ثقة في محلّها رغم ما يواجه ذلك من تحديات لوجستية وفنية لإنجازه. نحاول في هذا الجزء بيان الجوانب المتعددة التي تحتوي هذا المقياس الوليد، والتي تعزز دوره في ترسيخ المفهوم وكذلك استمرارية فاعليته عبر السنين رغم تعقد وتداخل مكوناته الحيوية.

القضية الكبرى أنه في أي مقياس جديد، لا يكمن في مجرّد تجاوز مؤشرات الجيل الحاضر مثل GDP وHDI، ولا خلق جديد من النمو الاقتصادي الذي يتفاعل مع إطار حدود إيكولوجيةٍ

وفي ذات الوقت يستهدف المساواة الاجتماعية، ولكن أيضاً توفير معلومات كميّة وتحليلية، تلك التي تمثّل الرؤية في المدى الطويل للرفاهية الإنسانية وكذلك مقياس للاستدامة. وهذه مهمة تقع في صميم الكيان الكلّي للنموذج.

• بعبارة أخرى، هو تقديم رؤية مختلفة لتقرير أداء الاقتصاد، وهي التي تتضمن تحويل تركيز الاهتمام من التدفقات (الدخل) إلى قياس الخزين (الثروة). وهذا يؤكد حيوية المحافظة على محفظة من الموجودات الرأسمالية لضمان أن القاعدة الإنتاجية يمكّن في النهاية ضمانها لإدامة الرفاهية للأجيال المقبلة. فلطالما كان التوق مشدوداً إلى تجاوز الثروة المادية للرفاهية للتأكد من أن الرفاهية ممكنة الإنجاز ومستدامة في المدى الطويل. هذا كان اهتماماً مشتركاً في أدبيات التنمية المستدامة، والبيئة، والإيكولوجيا، ولكن أقل بكثير في الأدبيات الاقتصادية والتنموية بحكم هيمنة النيوليبرالية على هذا الحقل المركزي.

باختصار، المضمون في هذا كلّه أن مقياس الثروة الشاملة:

• لا يرفض GDP. إنه يقّر بعملياتيته لرصد الكفاءة للموارد المستخدمة في الإنتاج، ولتوفير رؤية كليّة للاعتمادات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المرصودة في الحسابات القومية. فتلك تمثل رأس المال المصنّع الذي يحتويه، ولكن لا يكفيه.

• إنّه يملأ الفراغ الذي تركته المقاييس التقليدية، وفي ثناياه موجودات حيوية أهملها.

• وذلك بإدخال الاستدامة ودمجها بالحسابات القومية من خلال رصد التغيرات في قيمة خزين الموجودات الرأسمالية المساوية في مجموعها للقاعدة الإنتاجية، بهدف بيان الكيفية التي تقوم فعالياتها وسياساتها الآن بالتأثير في الفرص المستقبلية لتوليد الرفاهية.

• تأكيد أهمية «الفرصة» التي تقع في المركز بالنسبة إلى الثروة الشاملة. فبدلاً من قياس مكونات الرفاهية (النتائج المحدّدة والظروف التي تشكّل نوعية الحياة الآن)، فإن الثروة الشاملة تقيس مقررات الرفاهية، وهي خزينة رأس المال الذي تعتمد عليه الدول لتحقيق النتائج. هذا الأمر يشكّل إطاراً محورياً للاستدامة بين الأجيال، مما ينبغي تضمينه في أي تقدير للأداء الاقتصادي للأمم.

• حسابات الثروة الشاملة تقوم بتحليل وفهم التبادلية (Trade-Offs) والعلاقات الأخرى بين خزين مختلف رؤوس الأموال من حيث مساراتها المستقبلية خلال تطور الاقتصاد. وفي ذلك يقع الارتباط في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الاستهلاك، والاستثمار في العديد من الموجودات، بما فيها خزين رأس المال البيئي.

مقياس الثروة الشاملة دون شك يقدم أول محاولة للمجتمع العلمي والسياسات الدولية لتطوير إطار كمي لقياس ورصد التنمية المستدامة، بما فيه ثلاثية رؤوس الأموال المدمجة في القاعدة الإنتاجية. وإنه في شموليته قد خلق كينونة متفاعلة تضمّ التنمية المستدامة، والرفاهية، والاقتصاد، والثروة، فهماً وتحليـلاً. فهو قد تجاوز طريق GDP الذي أدّى بالعديد من الأقطار أن تفقد سوّية

النمو المستدام. وفي ذات الوقت، فإنه قد قدّم غنيمة رصينة للاقتصاديين، ومقرري السياسات، وكل من يهمه أمر الاستدامة، فهماً أفضل لأسس الثروة الشاملة، وبالتالي تمهيد الآفاق لكيفية عمل الأقطار الآن لضمان النمو المستدام في الثروة للتحديات الطويلة القادمة.

بناءً على كلّ هذا، لا يبدو غريباً أن يسعى نهج الثروة الشاملة إلى محاولة تثبيته كمؤشر رائد في شموليته لقياس تقدم الأمم والحفاظ على ثرواتها. فهذا يمثل عموداً مركزياً لأجندة «أهداف التنمية المستدامة» التي انطلقت في مطلع ٢٠١٦.

خامساً - الاختبارات والمضامين

يُظهر تتابع إصدارات تقارير الثروة الشاملة تطور نمطٍ واضح من الإيقاع الكمّي والنوعي. نحن هنا، وحيث نتعامل مع الكم وهو إجراء الاختبارات التطبيقية على الدول المختارة، فإنه في مضمونه يتحول إلى نوع. ويبدو هذا جليّاً من مقارنة التقرير الأول بالتقرير الثاني، حيث نشهد التطور الطبيعي المتوقع، وهو تطور يفرضه التتابع، كما في الجدول الرقم (٤ - ١). هذا التصّور التطوري الكمّي والنوعي، بحكم تتابعه، ينتفي فيه منطقياً إمكان الدمج بين المعلومات المتوافرة في هذين التقريرين. بعبارة أخرى، منهجية العرض محكومة بالتغيير والبيان الانفرادي لنتائج الاختبارين ومضامينهما، كلّ على حدة، كما سيأتي عرضه أدناه.

الجدول الرقم (٤ - ١)

مقارنة تقارير الثروة الشاملة

البند	تقرير ٢٠١٢	تقرير ٢٠١٤
المدة الزمنية	١٩٩٠ - ٢٠٠٨	١٩٩٠ - ٢٠١٠
الدول المختارة	٢٠	١٤٠
الموضوع المختار	رأس المال الطبيعي	رأس المال البشري
المعلومات	محددة بوقت الانطلاق	التطوير المستمر
النوعية	الحصيلة الفكرية والتحليلية القائمة	التعميق المستمر لمستوى التحليل بتطور المعلومات

١ - التقرير الأول ٢٠١٢

من أهم النتائج التي يعرضها هذا التقرير يتضمن مقارنة المقاييس الثلاثة (GDP، HDI، IWI)، كما هو مبين في الجدول الرقم (٤ - ٢). يبدو التباين واضحاً في رصد هذه المقاييس. بالنسبة إلى GDP، تُظهر النتائج معدلات نمّو إيجابية كلها رغم تباينها. وفيما يتعلق بمقياس HDI، فإنها تأتي

في ١٩ دولة موجبة، ودولة واحدة سالبة، وفي كل الأحوال بمعدلات أقل من سابقه. بالمقارنة، تتزايد الحالات السلبية بمقياس IWI لتصل إلى ٦ أقطار من المجموع.

طبيعي أن التفاوت في نتائج المقاييس الثلاثة يعود بشكل مباشر إلى قاعدة المكونات وحدود المقياس ذاته. ففي الوقت الذي يعين GDP قيمة كافة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال السنة الواحدة، فإن HDI يقدّم فكرة أوسع لقياس التطور المجتمعي، عن طريق توسيع قياس GDP للفرد بإضافة مقررات أخرى للرفاهية الاجتماعية، مثل توقع الحياة وسنوات التعليم المتوقعة. العامل الحاسم في قياس IWI يكمن في التردّي الذي يحصل في رأس المال الطبيعي للدول صاحبة الإنجاز السالب (انظر الجدول الرقم (٤ - ٢)).

الجدول الرقم (٤ - ٢)

مقارنة المقاييس

اسم البلد	IWI	HDI	GDPpc
أستراليا	٠,١	٠,٣	٢,٢
البرازيل	٠,٩	٠,٩	١,٦
كندا	٠,٤	٠,٣	١,٦
تشيلي	١,٢	٠,٧	٤,١
الصين	٢,١	١,٧	٩,٦
كولمبيا	-٠,١	٠,٩	١,٧
إكوادور	٠,٤	٠,٦	١,٨
فرنسا	١,٤	٠,٧	١,٣
ألمانيا	١,٨	٠,٧	١,٥
الهند	٠,٩	١,٤	٤,٥
اليابان	٠,٩	٠,٤	١,٠
كينيا	٠,١	٠,٤	٠,١
نيجيريا	-١,٨	١,٣	٢,٥
النرويج	٠,٧	٠,٦	٢,٣
روسيا	-٠,٣	٠,٨	١,٢
السعودية	-١,١	٠,٥	٠,٤
جنوب أفريقيا	-٠,١	-٠,١	١,٣
المملكة المتحدة	٠,٩	٠,٦	٢,٢
الولايات المتحدة	٠,٧	٠,٢	١,٨
فنزويلا	-٠,٣	٠,٨	١,٣

المصدر: Inclusive Wealth Report (2012), p. 44.

أ - ملاحظات أولية

- إن الإنجاز الحقيقي للتنمية المستدامة ينبغي أن يركّز على الرفاهية الإنسانية، وهذا يضم الجيل القائم والأجيال المستقبلية أيضاً.

- الدراسات المتعلقة بأداء التنمية المستدامة تقيّم التغير المجتمعي عبر الزمن. ولكي تكون متكاملة، فينبغي لها أن تقيّم وبشكل فعّال القاعدة الإنتاجية للمجتمع.

- الثروة هي القيمة الاجتماعية لموجودات الاقتصاد، وتضم: رأس المال المعاد إنتاجه، رأس المال الطبيعي، رأس المال البشري، المعرفة، السكان، المؤسسات، والزمن.

- سعر الظل يشكّل عاملاً مركزياً لفهم الثروة الشاملة.

ب - رصد أهم النتائج

- تزايد معدلات السكان بوتيرة أسرع من الثروة الشاملة يؤدي إلى نتيجة سالبة في (IWI).

- رأس المال البشري يشكّل العنصر الأهم الذي يعوّض الانخفاض في رأس المال الطبيعي، وهو قد ارتفع في أغلبية الدول المرصودة.

- حيوية تباين التأكيد المتحوّل في (IWI) من الدخل إلى الثروة، الأمر الذي يزيد أهمية محفظة الموجودات الرأسمالية وقدرتها على ضمان الرفاهية للأجيال القادمة.

- في أغلبية الدول، توقعات الزيادة في الموارد المتجددة لم تكن كافية لتعويض الاستنزاف الحاصل في الخزين فيها.

ج - الدروس المستقاة

- التعويض بين رؤوس الأموال يأتي متبايناً، وفي العديد من الحالات يصبح غير اقتصادي.

- الأهمية تكمن ليس في رأس مال واحد منفرد، إنّما التأكيد يكون في محفظة رؤوس الأموال واعتمادها المتبادل.

- التغيرات السكانية وتأثيراتها المهمة على عوائد القاعدة الإنتاجية.

- الترابط في «الخارجيات» (Externalities)، وبشكل خاص في مجال تردي وانخفاض قاعدة الموارد الطبيعية.

- تأكيد حيوية أسعار الظل بشكل خاص في رصد نتائج المقاييس.

د - أهم التوصيات

- إن فهم أهمية المحفظة الرأسمالية وتغيراتها عبر الزمن له مضامينه المهمة لإدامة الاستهلاك في الحاضر والمستقبل.

- ضرورة إدماج IWI في قرارات المؤسسات التخطيطية والتنمية للحصول على صورة متوازنة لمكونات محفظة القاعدة الإنتاجية.

- ضرورة دعم السعي إلى التحوّل في الإطار القياسي من قاعدة الدخل التقليدية إلى مبدأ حسابات الثروة (أي من GDP إلى IWI).

- تقويم القدرات البحثية وبرامج التقييم، وبخاصة في مجال ثروة رأس المال الطبيعي.

٢ - التقرير الثاني ٢٠١٤

يتميز هذا التقرير بالمقارنة مع التقرير الأول على صعيد العمق التحليلي، والسعة في التغطية، ما يجعله يرقى إلى مستوى العالمية في الرصد. بالإشارة إلى الجدول الرقم (٤ - ٣)، ترد المساهمة النسبية لكل أنواع رأس المال الثلاثة في تشكيل معدلات النمو في الثروة الشاملة. ومن خلال تطورات هذه المقارنة يمكن بيان النتائج والمضامين.

الجدول (٤ - ٣)

المساهمة النسبية لرؤوس الأموال

(نسب مئوية)

المنطقة	رأس المال البشري	رأس المال المنتج	رأس المال الطبيعي
أفريقيا	٦٢	٢٠	١٩
آسيا	٥٤	٣٢	١٤
أوروبا	٤٤	٥٠	٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦١	٢٦	١٣
أمريكا الشمالية	٥٤	٤١	٥
الأوقيانوس	٤٩	٣١	٢١
المعدل العالمي	**٥٥**	**٣٢**	**١٣**

المصدر: Inclusive Wealth Report (2014), p. 26.

أ - أهم النتائج

- بالنسبة إلى رأس المال البشري، ١٣٧ دولة من مجموع ١٤٠ سجّلت معدلات نمو إيجابية خلال الفترة.

- بالنسبة إلى رأس المال المنتج، الإنجاز الإيجابي كان ١٣٢ حالة من المجموع.

- بالنسبة إلى رأس المال الطبيعي، ٢٤ حالة فقط من ١٤٠ سجلت نتيجة إيجابية.

- المقارنة الكلية لنسبة مساهمة كل رأس مال منفرداً تُظهر أن المعدل الدولي جاء كالآتي: ٥٥ بالمئة لرأس المال البشري، ٣٢ بالمئة لرأس المال المنتج، ١٣ بالمئة لرأس المال الطبيعي.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين رؤوس الأموال ومستوى الدخل (الجدول الرقم (٤ - ٤))، يمكن ملاحظة الآتي:

- عموماً، تأتي الأهمية النسبية لرأس المال البشري واضحة في الأولوية (٥٤ بالمئة)، يليها رأس المال الطبيعي (٢٨ بالمئة)، ورأس المال المنتج (١٨ بالمئة).

- وجود علاقة إيجابية قوية بين ارتفاع مستوى الدخل ورأس المال البشري.

- ضمنيّاً، يمكن تلمّس علاقة إيجابية قوية بين «نوعية الإنتاجية» ومستويات الدخل.

الجدول الرقم (٤ - ٤)

رؤوس الأموال ومستوى الدخل

(نسب مئوية)

	رأس المال البشري	رأس المال المنتج	رأس المال الطبيعي
مستوى الدخل العالي	٦٤	٢٤	١٢
مستوى الدخل المنخفض	٤٧	١٢	٤١
متوسط الدخل المنخفض	٤٦	١٥	٣٩
الدخل المتوسط الأعلى	٥٥	١٩	٢٥
المتوسط العالمي	**٥٤**	**١٨**	**٢٨**

المصدر: المصدر نفسه، ص ٣١.

ب - الدروس المستقاة

- ينبغي التحوّل إلى قاعدة الثروة الشاملة حسابياً لأنها الوحيدة الكفيلة في تحقيق الهدف المركزي، وهو إنجاز أجندة التنمية المستدامة.

- الاستثمار في رأس المال البشري، وبخاصة في التعليم، يوّلد عوائد أعلى في نمو الثروة، مقارنة ببقية رؤوس الأموال الأخرى.

- الاستثمار في رأس المال الطبيعي، وبخاصة في الأراضي الزراعية والغابات، يقدّم منافع كبيرة ومتعددة الجوانب.

- الاستثمار في الطاقة المتجددة يولّد منافع كبيرة لرؤوس الأموال المنتجة والطبيعية.

- الاستثمار في البحوث والتنمية من شأنه أن يعزز بشكل جدّي مستويات الإنتاجية الحاسمة في تقرير النمو في الثروة الشاملة.

- رأس المال البشري حاسم لرفاهية الأفراد والمجتمع معاً.

- المحافظة على مستويات تعليمية رصينة، وبخاصة للشباب، له منافع جسام لتحسين الرفاهية وكذلك لتحقيق نمو اقتصادي مستقبلي.

- مؤشرات رأس المال البشري ينبغي أن تتجاوز نطاق التعليم إلى الحقول الاجتماعية الأخرى إبتداءً من الرعاية الصحية، مستويات الدخول، والديمغرافية السكانية.

سادساً - الثروة الشاملة وأجندة أهداف التنمية المستدامة

يتضمن هذا القسم متابعات في رحلة هادفة تنطوي على مقصدين: **الأول**، مؤطّر في حدوده ولكنه غني في مضمونه، وهو العلاقة الحيوية بين الثروة الشاملة ومقياسها وبين أجندة أهداف التنمية المستدامة؛ **الثاني**، تقديم نماذج من حوار مفتوح للآراء والرؤى التي يمكنها أن تغني بمساهمتها سياق نهج الثروة الشاملة، مؤكدة أهمية انطلاقته والقضايا المرتبطة بذلك على صعيديه الفكري والتطبيقي، رغم ما قد يواجهه من تحدّيات في مسار تطوره.

وكما ورد سابقاً، فإنه من النتائج المهمة لمؤتمر قمة الأرض في ٢٠١٢ كانت اعتماد أجندة واسعة للتنمية تتجاوز أجندة الأهداف الإنمائية للألفية، التي انتهت مهمتها في ٢٠١٥. إطلاق أجندة «أهداف التنمية المستدامة» ابتداء من مطلع ٢٠١٦، يأتي اعترافاً ضمنياً لمحدودية إنجاز سابقتها، وكذلك الأهمية الكبرى المؤملة من حصاد تطبيقها. وفي كل الأحوال، فإن الانطلاقة الجديدة تدفعها الحاجة إلى تخطيط طويل المدى، ضماناً للإنجازات أن تستقر وتثمر بصورة دائمة بدلاً من أن تكون مؤقتة.

لهذا جاءت أهم السمات الجوهرية للأجندة الجديدة إرتقاؤها بالتنمية المستدامة من المحيط البيئي وحسب، إلى آفاق تتضمن المجالات الاجتماعية والاقتصادية سعياً وراء الشمولية. وبهذه النقلة النوعية تكون قد وفّرت موقع استقطاب متميّزاً مع الحاجة البالغة إليه لتحقيق تآلف في التطلعات الاقتصادية، مع كل من الأهداف الاجتماعية والبيئية، وليس التعامل معها بصورة مستقلة وانفرادية، كما هي الحالة عليها الآن.

إن من شأن هذا التحوّل، بما يحمله من قضايا مركزية وأولويات، أن يصبح رائداً للطريق نحو الوصول إلى التنمية المستدامة في ٢٠٣٠، كما هو مخطط لذلك. القضية الحاكمة التي تبرز هنا تتعلق من حاجة تطبيق أهداف الأجندة إلى مؤشرات تدعم كل أهدافها وأغراضها. واقعة الاعتماد على مؤشر GDP لوحده كمقياس إحصائي تشكّل مصدر قلق بالغ للبشرية الساعية إلى التقدم

وإنجاز أهداف التنمية البشرية المستدامة. وفي هذا المجال الحرج، يمثل IWI بدون أيّ شك البديل الأفضل كمؤشر متكامل لقياس ثروة الأمم في شمولية أبعاده ومراميها.

إذاً، IWI هو الوسيلة المتوفرة لتحقيق غايات الأجندة، انطلاقاً من ديمومتها بالحاجة إلى قياس للتقدم لا يلغي GDP، ولكنه يكون مكملاً فاعلاً له. بهذه الطريقة يصبح ممكناً قياس التنمية المستدامة في إطار النمو والرخاء، مما يسهّل إندماج أهداف التنمية المستدامة (SDG's) في حاضنة عقلانية استراتيجية النمو الاقتصادي الوطنية. مركزية المنطلق هنا تنبثق من القاعدة المعبّرة عن فكرة الثروة الشاملة في أنها بسيطة ومتألقة في آن: وهي أن التغيرات الكلّية للموجودات الرأسمالية خلال الزمن (كما أثبتته نتائج الاختبارات)، ينبغي أن تكون إيجابية لكي تمكّن الاقتصاد من الإنتاج في مسار الاستدامة.

وهكذا تجمع مرحلة التاريخ الراهنة انطلاقتين حديثتين ومتعانقتين في اندماجية دينامية رائعة: **الأولى**، وهي أجندة SDG's التي ستخدم كمخطط استراتيجي الذي سيقود السياسة وتكوين القرار في منظومة الأمم المتحدة لما بعد ٢٠١٥ وحتى ٢٠٣٠؛ **والثانية**، أن يطوف مسار هذه الأجندة في رحاب أفكار وآليات نهج الثروة الشاملة، تحقيقاً للهدف المشترك المتمثّل بإنقاذ الإنسانية من المعاناة التي هي حالياً فيها، وفي ذات الوقت ضمان تحقيق الرفاهية التي تصبو إليها.

سابعاً - حوار وتحدّيات

في الوقت الذي يبدو فيه واضحاً أن نهج الثروة الشاملة قد حظي بترحاب بصورة عامة من حيث واقعيته وشموليته ومستوى التحليل فيه. إلّا أن العديد من التحفظات قد رافقت مساره منذ انطلاقته، التي يمكن القول فيها إن أغلبيتها ذات طبيعة «مرحلية» بحكم إمكان تجاوزها رهناً بالتقدم المتوقع في التطوير الفكري والتحليلي على هذا الصعيد.

نعرض أدناه قطوفاً واسعة نوعاً ما للآراء والأفكار المطروحة بخصوص نهج الثروة الشاملة وآفاقه.

١ - ملاحظات تقارير نهج الثروة الشاملة

أ - تقرير (٢٠١٢)

- التقرير يمكن أن يعاني عدم اكتمال البيانات، ولكنه يمثل إطاراً قيّماً لرصد الاستدامة. وهو أيضاً يؤشر إلى المواقع التي هي بحاجة إلى جُهد أكبر لسدّ فجوات البيانات وإضافات تدريجية للمعلومات عندما توجد. ولكن بدلاً من الانتظار لاستكمال الدقّة، التقرير يقوم بخطوة شجاعة لبيان أين يكمن تدنّي الأداء وأين هي مواقع التحسين المطلوبة لإصلاح الوضع (ص ٦).

- التغير المطلوب لم يعد فيه العلاج الجزئي كافياً، بل الحاجة قائمة إلى إعمال تحوّل جذري في النظام الاقتصادي العالمي. التحدي القائم هو أن نردف القول بالفعل فوراً (ص ٦).

- الحاجة حرجة للقيام ببحوث إضافية لجعل مقياس الثروة الشاملة أداة مفيدة للاقتصاد، والاجتماع والتخطيط الاقتصادي (ص xxii).

- أسعار الظل حيوية لفهم الثروة الشاملة. ولكن سعر الظل للعديد من السلع المتاجر بها لمّا تزل أسعار سوق. هذه يجب أن تستخدم بحذر بسبب أن العديد منها لا يأخذ بنظر الاعتبار الخارجيات أي نتائج العملية الإنتاجية (ص xviii).

- أسعار الظل هي المتوقع أن تكون أداة فعّالة لقياس مساهمة الموجودات للرفاهية لأنها هي أيضاً تعكس الأهمية النسبية لمختلف أشكال رأس المال القائمة في إطار الثروة الشاملة. عدم توافر أسعار ظل كهذه يمثّل نقصاً محسوساً. ولهذا البديل هو استخدام أسعار الإيجار (Rental)، بمعنى أسعار السوق ناقصاً تكاليف الإنتاج الخاصة بالموارد (ص xviii).

- جُهد أكبر ما زال مطلوباً لفهم وقياس العلاقة بين الموجودات، والخارجيات البيئية، والفقر، من أجل حصول تقدم في الرفاه الإنساني (ص xxvi).

- أسعار الظل حيوية لجعل إطار الثروة الشاملة وظيفياً. وفي الوقت نفسه هي تعبر عن قوة الإطار، وبالتالي تشكّل موقعاً غير منيع (Achilles Heel). هذا يتبدى حينما ننتقل من النظرية إلى التطبيق (ص ٢٦٩ - ٢٧٠).

ب - تقرير (٢٠١٤)

- ما زال التقرير يشكو عدم اكتمال البيانات في بعض المواقع (ص xx).

- صعوبات القياس، توافر البيانات، ومحددات أخرى ما زالت تعرقل تقييم بعض خدمات النظام البيئي.

٢ - آراء حوارية

- النظرية الاقتصادية المعاصرة، المليئة بالافتراضات وعدم الدقة وغاية في التبسيط غير المبرر، تدفع الآن المجتمعات إلى حافة الهاوية. مقياس الثروة الشاملة يوفر مقياساً أوسع وأكثر تكاملية، وبالتالي أكثر فائدة وأفضل رؤية لتعميم الأداء الاقتصادي، وهي تتناقض بشكل حاسم مع النظرية الاقتصادية السائدة وقياسها المتمثل في GDP. النموذج الجديد يفسح في المجال أمام إدماج الاستدامة في التقييم الاقتصادي وتخطيط السياسات [١٠].

(١٠) Andrew Burger, «Report Reveals Startling Differences in GDP and Inclusive Wealth,» 12 December 2014, <http://www.triplepundit.com/2014/12/2014-report-reveals-startling-differences-gdp-inclusive-wealth/>.

- تقرير الثروة الشاملة الذي صدر في مؤتمر Rio+20، يمثل مجهوداً طموحاً وطازجاً في مضامينه المنعشة. فهو إضافة فكرية إبداعية ومتميزة. كان التقرير الأول مبتكراً ومنشطاً كوثيقة وطنية توضح إمكان اتخاذ الأفعال في المديات القصيرة، والمتوسطة، والطويلة الأجل (١١)؛

- «إذا لم تقس الأشياء الصحيحة، ستنتهي بعمل غير صحيح»، هكذا شأن GDP، ولكن الحاجة قائمة إلى قياس جديد، رغم صعوبة كسر طوق العادات القديمة. الثروة الشاملة تحاول التحّرك تجاوزاً للمحدوديات الضمنية الذاتية في الحسابات من خلال إطار رائد لتقدير رأس المال الطبيعي عن طريق تقرير القيمة الاجتماعية. فنحن الآن مُغلق علينا بنمط إنتاجي واستثمار معرفي كلي ما يشكّل استغلالاً قاسياً للطبيعة (١٢).

- مقياس الثروة الشاملة يمثّل أداة لتقدير ثروة الأمم، وهذه مسألة مرحباً بها، ولإضافة بديلة للمؤشرات الاجتماعية والبيئية العمياء الممثّلة فيGNP وGDP (١٣).

- لا تتناسب المادّية مع عالمنا، لأنها تحتوي ذاتها لاحدود مبدئية، بينما البيئة ذاتها تواجه قيوداً حدودها صارمة (١٤).

- قياس الاقتصاد من خلال GDP يشبه الحكم على شركة من خلال أرباحها الربعية، دون الرجوع إلى ميزانيتها العامة (١٥).

- ولو أن الانخفاض في رأس المال الطبيعي يمكن تعويضه عن طريق رأس المال المصنّع ورأس المال البشري، ولكن العديد من الموارد لا يمكن تعويضها. ونتيجة لذلك، سيقوم نهج الثروة الشاملة بضمان أسطورة الأجيال المستقبلية في حاجتها الماسّة في إطار الاستدامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية (١٦).

- تقرير الثروة الشاملة يمثّل الخطوة الأولى الحاسمة في تغيير النموذج الاقتصادي العالمي، عن طريق إجبارنا على إعادة تقدير حاجاتنا وأهدافنا كمجتمع (١٧).

- يشكّل التقرير أداة لتكوين قرارات تصبّ في الاقتصاد الكلي وترتبط باختيار مواقع الاستثمار من حيث ماذا سنستثمر وأين نستثمر (١٨).

---

(١١) Anantha Duraiappah, «GDP and the Uncounted (82) Percent of National Wealth,» edited by Kitty Stapp, Inter Press Service (19 December 2014), <http://www.ipsnews.net/2014/12/gdp-and-the-unaccounted-for-82-percent-of-national-wealth/>.

(١٢) Daniel Powell, «The Inclusive Wealth of Nations,» (24 August 2012), <https://ourworld.unu.edu/en/the-inclusive-wealth-of-nations>.

(١٣) Michael Denney, Inclusive Wealth Report 2014, 2015.

(١٤) Sean McElwee, «The Inclusive Wealth Report Can Help Guide Policymakers,» 20 November 2013, <http://www.demos.org/blog/11/20/13/inclusive-wealth-report-can-help-guide-policymakers>.

(١٥) «The Real Wealth of Nations,» The Economist (30 June 2012).

(١٦) S. Draggan, Inclusive Wealth Report 2012 and 2013.

(١٧) A. K. Raab, UNU-IHDP and UNEP Launch Sustainability Index that Looks Beyond GDP (2012).

(١٨) Terry Collins Association, Inclusive Wealth, Index Shows More than Half of Countries, «Consuming Beyond Their Means» (2014).

- من جملة المشاريع البارزة المعروضة مؤخراً، هو إعادة النظر في الحسابات القومية وتقديم مؤشرات جديدة للاستدامة والرفاه، التي يمثّل نموذج مقياس الثروة الشاملة الاجتهاد الأبرز والأكثر تميّزاً فيها (١٩).

- فعلياً جميع الدول تستعمل مقياس (GDP) كمقياس أساسي لقياس التقدم الاقتصادي وكذلك التقدم الاجتماعي الكلي. ولكن في ذات الوقت، الدول تبدي التزامها بقضية التنمية المستدامة. الواضح أن هذا موقف متضارب ولا ترابط فيه ما يدعو إلى عدم الرضى (٢٠).

- تقرير الثروة الشاملة وقياسه يقدم لأصحاب القرار مقياساً متميّزاً للتقدم الاقتصادي الذي يتضمن كل أنواع رؤوس الأموال الموجودة في البلد. كما أنه يتضمن قياساً للتقدم نحو «الاقتصاد الأخضر»، فهو يمثّل أول خطوة بعيداً من GDP باتجاه مقياس شامل للتقدم البشري (٢١).

- على النقيض منGDP، توفر حسابات الثروة الشاملة مقياساً لإمكانات البلد للنمو الاقتصادي المستقبلي. هذا يشكّل قاعدة تحليلية قوية للحكم على العدالة بين الأجيال واستدامتها (٢٢).

- الورقة اللّماحة في GDP هي «إجمالي». ولكن بملء اللوحة بلا شيء غير «الإنتاج» للسلع والخدمات، لا يبقى هناك مجال في الحساب للدمار في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، أي تآكل مكوناته الطبيعية (٢٣).

٣ - التحدّيات

- حساب وإدارة الموجودات الرأسمالية يقدم تحدّيات في العديد من الجوانب، أهمها الحصول على البيانات للموجودات كافة، قياس المساهمة الكلية لكل مجهود تجاه الرفاه، وتقييم العديد من مساهمات الموجودات للرفاه (٢٤).

- التحدي قائم أمام الدول لإعادة بناء أنظمة حساباتها القومية وإضافة عناصر حيوية فيها مثل التعليم والموارد الطبيعية. فمستوى مساهمتها في تعزيز قاعدة الموجودات يجعله محتّماً دمجها كجزء من الهيكل الرئيسي للحسابات. فهي لا يمكن بعد الآن أن تعامل باعتبارها خارجيات. إن في ذلك تحدٍّ لجميع الأقطار في إعادة بناء حساباتها القومية في إطار رؤية النموذج (٢٥)؛

---

(١٩) Géraldine Thiry and Philippe Roman, «The Inclusive Wealth Index: A Critical Appraisal,» 2012, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/1011250/filename/FMSH-WP-2014-71_Thiry.pdf>.

(٢٠) Duraiappah, «GDP and the Uncounted (82) Percent of National Wealth».

(٢١) McElwee, «The Inclusive Wealth Report Can Help Guide Policymakers».

(٢٢) Kevin J. Munford, «Wealth Accounting is Critical for Measuring Sustainability,» East Asia Forum (16 February 2016), <http://www.eastasiaforum.org/2016/02/16/wealth-accounting-is-critical-for-measuring-sustainability/>.

(٢٣) Powell, «The Inclusive Wealth of Nations».

(٢٤) Duraiappah, «GDP and the Uncounted (82) Percent of National Wealth».

(٢٥) المصدر نفسه.

- يوجد ظلال شك حول إمكان تقدير قيمة رأس المال الطبيعي، فتلك عملية مخادعة، فما زالت هناك محدّدات فكرية يستدعي الأمر حلّها، مثل القدرة على القياس الفعّال لمرونة واسترجاع النظام الطبيعي، وكذلك تأكيد حراجة نوع رأس المال الطبيعي للتنمية (٢٦).

- لمّا كان GDP عاجزاً عن الأخذ بنظر الاعتبار الاستثمارات في رأس المال البشري واستنزاف الموارد الطبيعية، فإن ذلك يشجّع أصحاب القرار السياسي بالتشديد على وسائل إنعاش قصيرة الأجل، التي غالباً ما تشجّع الإنفاق الهدري. ولكن التعبيرات المطلوبة ستكون شبه مستحيلة ما دام أصحاب القرار السياسي مقيدين اعتباطياً بنواقص GDP (٢٧).

- ما دام المؤشر الاقتصادي السائد قائماً، وما دامت القناعة أن نمو GDP هو شيء جيد، تصبح جميع الأرقام والحسابات خلف ذلك الرقم غير ذات أهمية للجماهير. إن العادات القديمة يصعب تجاوزها(٢٨).

- تقديرات الثروة الشاملة يمكن تحسينها بشكل محسوس إذا توافرت بيانات أفضل فيما يخصّ خزين رؤوس الأموال الثلاثة الطبيعي والمصنع والبشري، وكذلك قيمتها بالنسبة إلى الرفاه الإنساني (٢٩).

- يتضمن النموذج العديد من الهفوات والمحدودية، مثل الافتراضات المشكوك فيها، وفجوات في البيانات، وافتراضات غير واقعية حول المستقبل، وعدم القدرة على التعامل مع قضايا التوزيع. ونتيجة لذلك، فإن هذه المحدوديات تضعف قدرته على إنجاز المتطلبات كمؤشر مرضٍ للاستدامة (٣٠).

- تطوير حسابات الثروة الشاملة يشكل عملية معقدة ومليئة بالتحديات، متضمنة افتراضات قوية حول التدفقات المستقبلية للموجودات القائمة، لكل الأجيال القائمة والقادمة (٣١).

- دفع القلق المرتبط بالاستدامة إلى زيادة الاهتمام بطرق قياس رأس المال الطبيعي، وتلك قضية ما زالت تكتنفها صعوبات كبيرة (٣٢).

- مقياس الثروة الشاملة هو الأوسع للأداء الاقتصادي، وهو يركز على الاستدامة في ذات الوقت. ولكن بناءه حالياً يحتاج إلى تطوير مستقبلي واضح (٣٣).

---

(٢٦) Powell, Ibid.

(٢٧) McElwee, «The Inclusive Wealth Report Can Help Guide Policymakers».

(٢٨) Powell, Ibid.

(٢٩) UNU-IHDP and UNEP Launch Sustainability Index that Looks Beyond GDP (2012).

(٣٠) Thiry andRoman, «The Inclusive Wealth Index: A Critical Appraisal».

(٣١) Duraiappah, «GDP and the Uncounted (82) Percent of National Wealth».

(٣٢) Stephen Polasby [et al.],«Inclusive Wealth as a Metric of Sustainable Development,» Annual Review of Environment and Resources, vol. 40 (November 2015), <http://www.annualreviews.org/doi/abs/10.1146/annurev-environ-101813-013253?journalCode=energy>.

(٣٣) Timothy Taylor, «Sustainability and the Inclusive Wealth of Nations,» 27 July 2012, <http://conversableeconomist.blogspot.com/2012/07/sustainability-and-inclusive-wealth-of.html>.

خاتمة

- القناعة قائمة بضرورة إحداث تحوّل نوعي وحاسم في فلسفة ومقياس تطور التنمية المستدامة.

- النموذج النيوليبرالي السائد، لكل فلسفته وسياساته ومؤشراته، لا يمكن أن يستمر مهيمناً. والإصرار على ذلك، بحكم الشيوع وطول مدة البقاء وعدم اكتمال نضج البديل الفعّال، من شأنه أن يستمر في إحداث أضرار واسعة للتنمية والرفاه الإنساني.

- منذ حصول الأزمة المالية الدولية في النصف الثاني من العقد الأول للقرن الحالي، وتباطؤ قدرات الانتعاش الاقتصادي، تحوّلت الأنظار بصورة واسعة ومتعاظمة نحو نموذج الثروة الشاملة باعتباره الأقرب إلى تحقيق الطموح المنشود.

- عدم اكتمال نضج الثروة الشاملة، بحكم قصر مدة انطلاقته في ٢٠١٢، يضع ضغوطاً كبيرة على مريديه بتعظيم الزخم نحو التطوير كيفاً وكمّاً. بوادر هذا الجهد تبدو واضحة في سياق المقارنة بين التقريرين الأول والثاني للنموذج.

- تبدو الحاجة قائمة أيضاً لتوسيع قاعدة ومسارات الترويج والتوعية، تأكيداً للتعجيل بعملية الإحلال القادمة لهذا النموذج تجنباً لتعميق واستمرار الآثار السلبية التي تحدثها النيوليبرالية.

اتجاهات ومسارات التطور منذ ٢٠١٢ تشير إلى واقعة، أنه إذا كان نموذج الثروة الشاملة ما زال يواجه بعض العُقد في مسار تطوره التصاعدي، فإن هذه لا تشكّل في حقيقة الأمر محددات إنمّا هي تحدّيات تواجه عملية الإنضاج. بعبارة أخرى، الانتقادات التي توجّه إلى النموذج في أغلبيتها لا تطاول رصانة البناء النظري والتحليلي وصدقيته، بقدر ما يتعلق معظمها ببعض القضايا المرتبطة بكفاية البيانات والمعلومات المتوافرة وضرورة تطويرها باستمرار، وكذلك الحاجة إلى تعزيز الجهود النظرية والتحليلية وصولاً إلى التوافق على إنتاج الهيكل الكياني المعتمد، علمياً وتطبيقياً.

أخيراً، المؤكد في كل الأحوال أن نهج الثروة الشاملة قد حقق اختراقاً حاسماً في صميم بناء النيوليبرالية الاقتصادية حتى الآن. أما الباقي، فهو عملية استكمال المهمة وإزاحة نموذجها عن كاهل الإنسانية. فهي إلى زوال، وبديلها الثروة الشاملة هو الأمل حين يُطال.

الفصل الخامس

أجندة الأهداف الإنمائية للألفية : احتواء الآثار

أولاً - الانطلاقة

أصدرت قمة الألفية للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ «إعلان الألفية» الذي تضمن تصوّراً لمسار منظومتها للسنوات القادمة، أثناء اجتماع قادة ١٨٩ دولة إضافة إلى ٢٣ منظمة دولية وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني والشركات، مع مشاركة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. لقد كان هذا اللقاء فاتحة عقد الألفية الجديدة، وقد تبعه في ٢٠٠١ إقرار «أهداف التنمية للألفية»، متضمنة ٨ أهداف و١٨ غرضاً، و٤٨ مؤشراً، والتي يُسعى إلى إنجازها للفترة حتى نهاية ٢٠١٥.

ومنذ الانطلاقة، احتوى مسار هذه الأهداف موجة عارمة من الفعاليات اختلط فيها الأمل والجدل، واحتوتها تناقضات الاختيار، ومساعي بلورة الإطار، وجهود تكوين القرار، فكانت قصة القرن هذه جديرة بالعرض والاستقصاء.

وهكذا، وفي خضم تفاعل مساهمات المشاركين الواسعة واجتهاداتهم المتنوعة، تشكّلت أحداث فصول المسيرة، حيث برز من ثناياها دور منظومة الأمم المتحدة بتنوع مؤسساتها رائداً، حتى من قبل نضج مرحلة تحديد ملامح الأهداف ومحتوياتها ومآلها. وهذا الدور يمكن استشفاف لمساته الفاعلة من خلال الإشارة إلى أهم الملامح التي احتوت عناصر التهيئة، كالآتي:

• بذل الجهد الرصين والمتواصل المتحفز لاكتشاف رؤى جديدة لدينامية التفاعلات والتجاذبات على مستوى التنمية الدولية، شكلاً ومضموناً.

• الجوهر الفلسفي لهذا التوجه الجديد جاء منطلقه إنسانياً ومتجسّداً في محاولة للربط بين مبادئ حقوق الإنسان وأولويات التنمية البشرية في بوتقة مدمجة مع المسار التنموي الواقعي. ولقد

احتوى هذه القناعة، أنه بالرغم من إدراك اختلاف منهجية البُعدين، لكن الجوهر يبقى مفتوحاً لعدم وجود تناقض يفرّق بينهما ويمنع لقاءهما في بناء موحّد.

• يبدو واضحاً من محتوى وتوجه منطلق الأهداف المعلنة أنه مشروع يأتي في حالة انسجام كاملة في نشأته مع نبعه الممثل في «نهج التنمية البشرية» الذي احتل موقعاً متصاعداً منذ مطلع التسعينيات على صعيد التنمية الدولية.

• كما يبدو أيضاً أن الدوافع المركزية للبحث عن البديل الفلسفي والتطبيقي الذي تحتويه هذه الأهداف يجد انبعاثه من موقف الرفض المتمثل بفلسفة وممارسات الرأسمالية النيوليبرالية الحاكمة.

• يترافق مع كل هذه التطورات، ولادة «منهجية جديدة» بلورتها أهداف التنمية للألفية في كونها اعتمدت مساراً أكثر شمولية وتكامـلاً. فقد احتوت «فعاليات مبرمجة» لمدة زمنية محددة ومساراً هادفاً. وقد جاء هذا بديـلاً من التوجه الانفرادي للقضايا والتطبيقات التي لا تطوّقها أطر متماسكة. وكما تؤكد التطورات اللاحقة، فلقد أضحت هذه المنهجية رمز ولادة تقليد مختلف، مرحلي في تتابعه، مترابط في بنائه، وشمولي في غطائه.

والآن، ورغم كل هذا الزخم، بقي القلق وعدم الاستقرار قائمين، تحتويه الخيفة من عدم القدرة على تنفيذ محتويات الأهداف وبالتالي استكمال المسار. ولا عجب، فالقضايا المعقدة والمترابطة حيناً، والمتناقضة أحياناً، تلك التي احتوتها وثيقة الأهداف، كانت بحق مصدراً للتوجس وحتى الرهبة من الإخفاق. وفي هذا تعكس مصادر الأمم المتحدة ذاتها لمسات واضحة من تبلبل الثقة في التحقق منذ انطلاق مشروعها. مثـلاً، يشير تقرير للأمم المتحدة إلى «أن أكثر من نصف الأقطار المتوافرة عنها البيانات، لن تستطيع تحقيق الأهداف بدون إحداث تسريع محسوس في مجهودها للتقدم نحوها»[١]. ويضيف تقرير آخر أنه «استناداً للاتجاهات الجارية، فإن عدداً محسوساً من دول العالم من غير المحتمل أن تحقق أهداف التنمية للألفية، بما في ذلك الهدف المركزي وهو تقليص الفقر إلى النصف بحلول ٢٠١٥»[٢].

إذاً، أضحت الحاجة فارضة بذل مجهود يحاول تجاوز التردد والقلق. الاستجابة التي حصلت أنه من ثنايا الخيارات بديـلاً انطلق. فقد تمّ اعتماد قناعة، أنه من أجل إبقاء زخم المهمة قائماً، فلا بد من تعزيز الجهود بموقف هادف مقصود. فلقد ارتؤي، دعماً وتوثيقاً للعهود والوعود، اعتماد سلسلة متواصلة من الاجتماعات للتوثيق وإبقاء زخم الاهتمام قائماً وفاعـلاً. ونتيجة لذلك، فقد شهدت الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٥ سلسلة متتابعة من المؤتمرات والاجتماعات استهدفت تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف ومحاولة تجاوز الصعوبات التي تعترضها، كما سيأتي بيانه لاحقاً.

---

(١) الأمم المتحدة، **تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٢**، ص ٧.

(٢) الأمم المتحدة، **تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٣**، ص ١١.

ثانياً - الماهيّة والأهمية

جميع هذه الأبعاد والخطوات يمكن أن نستلهمها من عرض العلاقة الجدلية بين ماهيّة الأهداف وأهميتها، تلك التي تعكسها أساساً محتوياتها. إنها الحيوية الكامنة في الأهداف التي توحي بسيل من التنوع والتباين في الآراء والمواقف المرتبطة بها.

١ - الماهيّة

لقد قيل في أهداف التنمية للألفية الشيء الكثير؛ ما يجعلها بالفعل لا تخلو من إثارة. في أدناه، نقدم نماذج مختارة من جملة الآراء والمواقف الواردة في هذا الصدد:

- الأهداف وثيقة معيارية اعتمدتها قيادات العالم لبيان أهداف مركزية للقرن الحادي والعشرين [٣].
- وهي أيضاً تلزم الحكومات بنمط خاص من النمو والتنمية، الذي سمته المساواة وحقوق الإنسان [٤].
- هي وثيقة ولدتها القناعة والتوافق الذي انعكس على طريقة إجراءات إقرارها وتنفيذها.
- إنها أكبر وعد عالمي [٥].
- المشروع إعلان شراكة بين الدول الغنية والفقيرة، فيه تأكيد بضمان قيام الدول الغنية بتخصيص الموارد لمساعدة الدول الفقيرة، إذا ما قامت هذه الدول بمجهودها الذاتي لإصلاح أقطارها ما يجعل المساعدات فاعلة وذات كفاءة [٦].
- وإنها اتفاقية دولية شاملة لتعزيز التنمية البشرية وتقليص الفقر [٧].
- وهي الأكثر طموحاً والأوسع أهدافاً للتنمية التي تمّ اعتمادها حتى الآن. إنها المضمون المفاهيمي لإعلان الألفية الذي يقدم الإطار الشامل لتطوير الأهداف المحددة والأغراض والمؤشرات بهدف مراقبة ومتابعة التقدم [٨].

---

(٣) Sakiko Fukuda-Parr, Alicia Ely Yamin and Joshua Greenstein, «Synthesis Paper: The Power of Numbers,» (May 2013), <http://sakikofukudaparr.net/wp-content/uploads/2016/06/Synthesis-paper-Power-of-Numbers.pdf>.

(٤) Malcolm Langford, Andy Sumner and Alicia Ely Yamin, eds., The Millennium Development Goals and Human Rights (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013), <http://assets.cambridge.org/97811070/31913/frontmatter/9781107031913_frontmatter.pdf>.

(٥) David Hulme, A Short History of the World Biggest Promise (Manchester: Brooks World Poverty Institute, 2009).

(٦) The Levin Institute, Globalization (2015).

(٧) Varun Gauri, «MDGs that Nudge: The Millennium Development Goals, Popular Mobilization, and the Post-2015 Development Framework,» (November 2012), <https://www.researchgate.net/publication/255724975_MDGs_that_Nudge_The_Millennium_Development_Goals_Popular_Mobilization_and_the_Post-2015_Development_Framework>.

(٨) UK Essays, «Challenges of the Millennium Development Goals,» (23 March 2015), <https://www.ukessays.com/essays/education/challenge-of-the-millennium-development-goals-education-essay.php>.

٢ - الأهمية

ما تتضمنه ماهية الأهداف والتفاعل معها، فيه الإقرار بأبعاد أهميتها المتعددة والمتنوعة:

• لأن الأهداف تتوجه نحو التعامل مع الحاجات الحقيقية للدول النامية، فإنها تمتلك الإمكانات لتؤدي دوراً مركزياً في الدفع لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي وتنمية اجتماعية للقرن الحادي والعشرين (٩).

• باعتبارها نتيجة لعملية إقناع توافقي، فلقد كان لها تأثير عميق في كل من أولويات السياسة والفكر التنموي. القوة المركزية للأهداف أنها تعبّر عن متطلبات اجتماعية مهمة على شكل نتائج رصينة يمكن قياسها (١٠).

• أصبحت الأهداف منذ إعلانها بؤرة اهتمام المناقشات في السياسة العامة وللأفعال المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الدولي والوطني (١١).

• بثّ إعلان الأهداف الحماسة لجهود غير مسبوقة نحو الاستجابة لحاجات فقراء العالم (١٢).

• إعلان الألفية حدث لم يسبق له مثيل عن التضامن والتصميم لتخليص العالم من الفاقة. إنه إطار شراكة عقده أكبر تجمع لرؤساء الدول على الإطلاق (١٣).

ثالثاً - خلاصة الأهداف

يتضمن المشروع أجندة من ٨ أهداف (Goals)، و١٨ غرضاً (Targets)، و٤٨ مؤشراً (Indicators). وتختلف الأهداف من حيث طبيعتها، وتوقيتها الزمني، ومسؤولية تنفيذها، كما يظهرها الجدول الرقم (٥ - ١) المرفق.

استناداً إلى الجدول الرقم (٥ - ١)، يمكن بيان الملاحظات الأولية الآتية:

• تنقسم الأهداف إلى مجموعتين:

- الأهداف (١ - ٧) هي من مسؤولية الدول الفقيرة - أي أهداف داخلية.

- الهدف (٨) يمثل مسؤولية الدول الغنية - وهي أهداف خارجية.

• بالنسبة إلى الدول الفقيرة

- الهدف (١) هو المركزي.

- الأهداف (٢ - ٧) تأتي داعمة للهدف الأول.

---

(٩) Maria Sophia Aguirre, «The Millennium Development Goals,» 2005, <http://integraldevelopment.cua.edu/res/docs/Aguirre/Integral-Approach/MDG-Short-Paper.pdf>.

(١٠) Fukuda-Parr, Yamin and Greenstein, «Synthesis Paper: The Power of Numbers».

(١١) United Nations, «The Millennium Development Goals,» (2000).

(١٢) United Nations, «The Millennium Development Goals: Overview,» (2015).

(١٣) United Nations Development Program [UNDP], Human Development Report, 2003: Millennium Development Goals: A Compact Among Nations to End Human Poverty (New York: UNDP, 2003).

الجدول الرقم (٥ - ١)

الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف	العنوان	المسؤولية	الأهمية	التوقيت	عدد الأغراض
١	اجتثاث الفقر والجوع	الدولة المعنية	مركزي	٢٠١٥	٢
٢	تحقيق التعليم الأولي العام	الدولة المعنية	داعم	٢٠١٥	١
٣	تشجيع مساواة الجندر وتمكين المرأة	الدولة المعنية	داعم	٢٠١٥	١
٤	خفض وفيات الأطفال	الدولة المعنية	داعم	٢٠١٥	١
٥	تحسين صحة الأمومة	الدولة المعنية	داعم	٢٠١٥	١
٦	مواجهة الأمراض المعدية والملاريا	الدولة المعنية	داعم	٢٠١٥	٢
٧	ضمان الاستدامة البيئية	الدولة المعنية	داعم	٢٠١٥	٣
٨	تطوير شراكة عالمية للتنمية	الدولة الغنية	مركزي	مفتوح	٧

المصدر: United Nations Development Program [UNDP], Human Development Report, 2003: Millennium Development Goals: A Compact Among Nations to End Human Poverty (New York: UNDP, 2003), pp. 1-3.

• تمثّل الدوافع الأساسية للأهداف (٢ - ٧) دمجاً وتفاعـلاً بين مفهومَي الحقوق البشرية والتنمية البشرية، لأنها تتضمن تعزيزاً للقدرات والتهيئة للبيئة المناسبة لإنعاشها.

• يوجد تباين واضح بين مجموعتَي الأهداف النامية والغنية من حيث طبيعتها، وطريقة إعدادها، وتوقيتها الزمني، ووسائل تنفيذها.

• يرافق كل هدف عدد من الأغراض، وكلها مدعومة بمؤشرات متنوعة.

• نظراً إلى مركزية كل من الأهداف (١) و(٨)، فقد خُصص لهما في هذه الدراسة قسم خاص لكل منهما. بالمقابل، نقدم أدناه خلاصة لطبيعة ومضمون الأهداف (٢ - ٧)، كالآتي:

الهدف (٢): تحقيق التعليم الأولي الشامل

• للتعليم دور مهم بحدٍّ ذاته، وبخاصة على الصعيد المعرفي.

• منافعه تتسع من حيث تأثيرها في الجوانب الصحية والوعي الاجتماعي.

• دوره حيوي في توفير الدخل وتقرير مستوى المعيشة والإنتاجية.

الهدف (٣): تشجيع مساواة الجندر وتمكين المرأة

• تعزيزه ضروري للتغلب على الفجوة الهائلة عالمياً على صعيد عدم المساواة، وبخاصة على مستوى التعليم الأولي.

• يشير الواقع إلى أن أحد الأسباب الرئيسة هنا هي ميل الإنفاق العام في التعليم نحو الأغنياء.

• تمكين المرأة بدعم حيوية المشاركة على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

الأهداف (٤ + ٥ + ٦):

• البعد الصحي هو المظلة المشتركة لهذه الأهداف.

• العامل الاقتصادي (الدخل والتكاليف) له تأثير مباشر على المستويات الصحية، ابتداءً من مرحلة الولادة وما بعدها.

• القضايا ذات العلاقة هنا ترد متنوعة ومعقدة ومتداخلة وشاملة التغذية، مستوى المهارة للعاملين في المجال الصحي، الأمراض المعدية، الجهل والفقر، سياسات الصحة العامة، مستوى التعليم وعدم المساواة فيه، توافر المياه الصالحة للشرب، وأن حصيلة تأثير العامل الصحي هي التي تقرر معدل توقع الحياة.

الهدف (٧): ضمان استدامة البيئة

• دمج مبادئ استدامة البيئة في السياسات والبرامج والمحافظة على الموارد الطبيعية.
• تنظيم أنماط الاستهلاك المدمرة للبيئة.
• تعزيز الحماية والإدارة البيئية.
• الاستثمار في العلوم والتقنيات ذات العلاقة.
• تقوية الآليات الدولية.

رابعاً - قضية الفقر (الهدف ١)

ظاهرة الفقر إن قامت، فهي الدليل على فقر الحياة. ولكنها إن استدامت، فذلك دليل باختلال قيم وإمعان في تعميق ألم. فالفقر ليس نتاج صدفة أو قدر، إنما هو من صنع بشر، وبذلك فهو يصبح قضية كبرى وأضخم تجسيدٍ لمعاناة الملايين من البشرية مجافاة من بعض ذاتها. وتكمن إهانة للإنسانية في صميم وجودها بحكم فاعليته في تطويق وتحجيم فرصها واختياراتها. فحضارتنا الراهنة مهما ادّعت أنها راقية، تبقى روحها خاوية ما دامت قضية الفقر فيها باقية. ومن معين ذلك، انطلق مشروع أهداف التنمية للألفية استجابة لنداء المجتمع الدولي بضرورة إحداث تغيير جذري على هذا الصعيد المهين لوجوده.

١ - الخلفية التاريخية

برز إدراك أبعاد العبء الإنساني الذي يفرضه الفقر والاهتمام به كقضية ترتبط بالتنمية الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكان دليل اهتمام الأسرة الدولية بالقضية حاضراً بإنشاء منظمة

الأمم المتحدة، حيث احتلت مسألة القضاء على الفقر موقعاً بارزاً في دستورها وأهدافها. وقد شهدت السنوات الأخيرة تصعيداً واضحاً لهذا الموقف قطرياً ودولياً، بما فيه التشديد على ضرورة تفعيل المواجهة الشاملة بهدف القضاء عليه، بالغة ذروتها في إعلان الألفية وأهدافها في ٢٠٠٠.

وتتباين حالة الفقر في دولية انتشارها بين وضعها في الدول الصناعية مقارنة بالدول النامية؛ فالفقر في المجموعة الأولى يأتي على صورة جيوب هي نتاج فلسفة وطبيعة الأنظمة القائمة فيها. أما بالنسبة إلى الدول النامية، فحالته في الغالب تجيء امتداداً من الخارج بفعل هيمنة العوامل الخارجية الضاغطة، تلك العوامل التي يفسرها الموقع الهامشي للدول النامية في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. إن هذا التصور هو الذي يفرض اعتبار الفقر قضية وبالتالي مسؤولية دولية لا قطرية فقط، ولكن باختلاف حدّة معاناة: فمرافق المسؤولية الدولية تقلق، ولكن الدول النامية في ديمومة تعاستها تغرق. فهي التي تدفع الثمن ولا تمتلك الإمكانات لكي تتجاوز ما تعانية من محن.

يأتي تصاعد الاهتمام بقضية الفقر إفـرازاً طبيعياً للفلسفة الدولية التي سادت خلال عقدَي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي على صعيد مواجهة قضية الفقر. انطلق محور ذلك التوجه من الثقة بدور العولمة بإحداث التغيير المنشود على مختلف الصُعد. فقد تولدت القناعة لدى الدول الرائدة والمانحة للمعونة وكذلك المنظمات الاقتصادية الدولية (بالأخص ثلاثية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) بأن زخم العولمة هو الأداة الفعالة واللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي الدولي وما يؤدي ذلك إلى تعاظم المنافع للدول كافة.

بالنسبة إلى الدول النامية، ومن أجل أن تستفيد من هذا الزخم وتدعم نموها الاقتصادي، كان عليها أن تستلهم في تطبيق سياساتها مبادئ «الحوكمة الجيدة» المتمثلة أساساً بالالتزام بالاستقرار الاقتصادي الكلي، وخصخصة الفعاليات الاقتصادية، وتحرير الأسواق. القناعة هنا أن نتائج ذلك ستؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي بما يعني ضمان حصول المطلوب على صعيد الحقوق الإنسانية الأساسية من تغذية وتعليم وصحة ومسكن مناسب، إضافة إلى توفير البنى التحتية الأساسية، الأمر الذي من شأنه أن يقضي على الجوع والفقر المنتشر فيها.

يؤكد سجل التنمية للدول النامية للفترة المرصودة الحقيقة الدامغة بأن حصادها كان مُرّاً في أحسن الأحوال. وهذا الظرف إذ هو يشير إلى محدودية فاعلية استراتيجية التنمية الدولية في مواجهة الفقر، فإنه يعكس أيضاً الإدراك المصحوب بالقلق لحقيقة التحول النوعي الذي طرأ على طبيعة الفقر ذاتها: فقد تحوَّل موقعه من كونه «نتيجة» عوامل أفرزتها ظروف داخلية وخارجية معقدة تحتوي المجتمع بكامله، إلى موقع «السبب» حيث أضحى معضلة فعلية أثبتت ديمومة ثابتة الدفع والاستمرارية.

٢ - الملامح والماهيّة

تتعدد ملامح الفقر وتتنوع بحسب ماهيته وخصائصه. من حيث الجوهر، فإن الفقر يأتي تعبيراً عن تداخل صورة قائمة من الحاجة والجوع، مختلفة في أسبابها ودرجة معاناتها وقساوتها. وتبدو انعكاسات وصفات وتعاريف الفقر واضحة على ما نعرضه فيها من بعض النماذج:

• من حيث الأساس، الفقر هو عدم القدرة للحصول على الخيارات والفرص، ما يعني انتهاكاً للكرامة الإنسانية، وغياب القدرات الأساسية للمشاركة الفاعلة في المجتمع [١٤].

• الفقر هو الحرمان الفاضح في الرفاهية وإمكان تحسين الحياة ما يتضمن أبعاداً متعددة. وهذه الأبعاد تأتي واسعة بما فيها الدخل المتدني، وغياب القدرة في الحصول على السلع والخدمات الأساسية الضرورية للحياة الكريمة، ومحدودية فرص التعليم والصحة، وغياب الحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات مجاري الصرف الصحي، والضمان الجسدي، والمشاركة في القرار [١٥].

• الفقر قد يكون نسبياً (وهو عدم المساواة في الدخل)، أو مطلقاً (ويتضمن غياب الحاجات الأساسية بما فيها الدخل والخدمات وغيرها)[١٦].

• الناس جوعى ليس لأن عدد السكان يتزايد بسرعة ما يجعل الغذاء نادراً، وإنما لأن الناس لا يستطيعون تحمل تكلفته. إن ارتفاع التكلفة يضعف القدرة على الحصول على الطعام [١٧].

• الفقر هو السبب الأساسي للجوع بسبب نقص الموارد لدى المحتاجين، غالباً لعدم المساواة في الدخول التي تسببها الأنظمة الاقتصادية وسياساتها العقيمة [١٨].

• بعض سياسات النيوليبرالية من طريق المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فعلياً هي التي تسارع في عدم المساواة والفقر [١٩].

• أسباب الفقر وعدم المساواة شيء واقعي وحقيقي، ولكن الأسباب الأعمق والأكثر عولمة لا تُبحث إلّا لماماً. لا يكفي معالجة الجوع مباشرة إنمّا جذوره الهيكلية [٢٠].

---

(١٤) United Nations, «Indicators of Poverty and Hunger,» (2011).

(١٥) World Bank, «Poverty and Inequality Analysis,» (2011), <http://povertydata.worldbank.org/poverty/home/>.

(١٦) United Nations, World Summit for Social Development 1995 and 2013.

(١٧) Jonathan Watts, «Riots and Hunger Feared as Demand for Grain sends Food Costs Soaring,» The Guardian, 4/12/2007, and Anup Shah, «World Hunger and Poverty,» Global Issues (22 August 2010), <http://www.globalissues.org/issue/6/world-hunger-and-poverty>.

(١٨) World Hunger Organization, «World Hunger and Poverty Facts and Statistics,» (2015), <http://www.worldhunger.org/2015-world-hunger-and-poverty-facts-and-statistics/>.

(١٩) Martin Ravallion, Shaohua Chen and Prem Sangraula, «Dollar a Day,» World Bank Economic Review, vol. 23, no. 2 (June 2013).

(٢٠) Shah, «World Hunger and Poverty».

• أما الرؤية الأكثر شمولية التي احتوتها دراسة وبحوث لخبراء وأصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فهي تنظر إلى قضية الفقر من زاوية مجاميع (Clusters) خمسة [٢١]. وكما يظهر، فإنه تدريجي في البناء، والأوسع في الغطاء:

- **المجموعة الأولى:** فقر - الدخل (أو بديله الأكثر اعتمادية هو فقر - الاستهلاك). (Income or Consumption Poverty).

- **المجموعة الثانية:** المادي أو نقص الحاجة (Material Lack or Want).

- **المجموعة الثالثة:** حرمان القدرات (Capability Deprivation).

- **المجموعة الرابعة:** المتعدد الأبعاد (Multi-Dimensions).

- **المجموعة الخامسة:** الاعتماد المتبادل للأبعاد (وعددها ١٢ بعداً) (Interdependence of Dimensions).

• القضاء على الفقر أحد أهم التحديات التي تواجهنا حاضراً ومصدر قلق أساسي للمجتمع الدولي [٢٢].

• وجهت الأهداف الإنمائية للألفية العالم لمعالجة جذور الفقر، حين أنشأت توافقاً يمكن قياسه للقضاء عليه. إنما هي تشكل التزاماً عالمياً لإنهاء الفقر [٢٣].

• الأجندة هي اتفاقية دولية شاملة لتعزيز التنمية البشرية وتقليص الفقر [٢٤].

• حولت الأجندة قضية الفقر من الإهمال في التسعينيات إلى حجر الزاوية في أجندة التنمية الدولية [٢٥].

• تقدم الأهداف الإنمائية للألفية استراتيجية شاملة لإنهاء الفقر والجوع [٢٦].

٣ - الفقر في تقارير التنمية البشرية (١٩٩٠ - ٢٠١٦)

المرحلة التي ترافقت مع انطلاق نهج التنمية البشرية في ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٥، يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: **الأولى** (١٩٩٠ - ١٩٩٩)، وهي المرحلة التي سبقت إعلان الألفية. في هذه المرحلة، أظهرت تقارير التنمية البشرية منذ البداية اهتماماً خاصاً ومستمراً بقضية الفقر، كما يتبين من المختارات المقدمة أدناه. أما المرحلة **الثانية**، فهي قد توافقت مع سريان العمل بأهداف

(٢١) United Nations Development Programme, «What is Poverty?,» (December 2006).
(٢٢) United Nations, «Millennium Development Goals,» (2005).
(٢٣) United Nations Development Programme, «A New Sustainable Development Agenda,» (2015).
(٢٤) Gauri, «MDGs that Nudge: The Millennium Development Goals, Popular Mobilization, and the Post-2015 Development Framework».
(٢٥) Fukuda-Parr, Yamin and Greenstein, «Synthesis Paper: The Power of Numbers».
(٢٦) Uma Lele, «Measuring Poverty and Hunger Can Raise more Questions than Answers,» Brookings, 15 June 2015, <https://www.brookings.edu/blog/future-development/2015/06/15/measuring-poverty-and-hunger-can-raise-more-questions-than-answers/>.

التنمية للألفية (٢٠٠٠ - ٢٠١٥). خلال هذه الفترة، أصبحت قضية الفقر بالنسبة إلى النهج مدمجة مع الأولوية التي حظيت بها القضية في الأهداف، حيث اعتُبرت القضية المتقدمة بينها. وفي كلا الحالين، كان الموقف في كلّيته يمثل إدانة واضحة لقواعد وسلوكيات النظام الاقتصادي الدولي السائد بفلسفة النيوليبرالية.

١٩٩٠

• إن توزيع الدخل غير متعادل في أغلب العالم الثالث؛ فالنمو الاقتصادي نادراً ما يتسرّب إلى الجماهير السكانية، وآلية الأسواق قد تكون حيوية لتخصيص الموارد، ولكنها لا تضمن العدالة التوزيعية. ولهذا فإن فاعلية إضافية مطلوبةٌ وضرورية لتحويل الدخل والفرص الاقتصادية الأخرى للأكثر فقراً (ص ٣).

• في الأقطار النامية، غالباً ما يسبب الفقر تدميراً للبيئة، وهذه بدورها تعزز من الفقر (ص ٦١).

١٩٩١

• التوزيع العالمي للدخل حالة مدعاة للصدمة، وهي آخذة في التوسع، يضاف إليه تنوع انتشار عدم المساواة (ص ٤٠).

١٩٩٢

• لا تتحول منافع النمو الاقتصادي تلقائياً إلى الرفاهة للفقراء، بسبب انحراف توزيع الدخل والموجودات بشكل محسوس، وغياب فرص الفقراء في الحصول على الائتمان لمحدودية السوق، كما أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء صادمة داخل الدول النامية (ص ٣٤).

١٩٩٤

• تتعرض حقوق الأمن البشري لتهديدات واسعة اقتصادية وبيئية وصحية وغذائية وشخصية وسياسية (ص ٢٤ - ٢٥).

١٩٩٧

• الرسالة الحاسمة في هذا التقرير أن الفقر لم يعد حالة حتمية (ص iii).

• ربع سكان العالم اليوم في حالة فقر مدقع (ص ٢).

• أعظم منافع العولمة يحظى بها القلة من الأغنياء. المطلوب فيها أن تدار بعناية أكثر مع إيلاء اهتمام أكبر للعدالة العالمية (ص ٩).

• الفقر كعملية دينامية، تفرض مواجهة ثابتة ومستمرة (ص ٦١).

• ضغوط العولمة المتصاعدة، تخلق وتُعيد خلق الفقر (ص ٦٥).

• مطلوب أشكال جديدة من التكييف الهيكلي لكل من النمو والفقر (ص ٧٧).

١٩٩٨

• الفقر لا يعني مجرد عدم توافر الرفاه المادي، إنما أيضاً الحرمان من الفرص والخيارات الأساسية للتنمية البشرية (ص ٢٥).

٢٠٠٠

منذ بداية الألفية الجديدة، حصلت نقلة نوعية هائلة في التعامل مع قضية الفقر عالمياً من حيث إبراز موقعه وطرق مجابهته. من حيث الموقع، فقد تمّ تثبيته باعتباره القضية الأكبر على مستوى التنمية الدولية، حيث ارتقى إلى مستوى حاسم للالتزام الدولي حين احتضنته «أجندة أهداف التنمية للألفية»، مغطية الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٥، بدءاً من إعلان الألفية. هذه النقلة النوعية خلقت وضعاً اندماجياً بين تطلعات نهج التنمية البشرية وبين المسؤولية الدولية بالقضاء على الفقر. ونماذج هذا الالتحام تعكسها بصورة جليّة تقارير التنمية البشرية للفترة:

٢٠٠٠

• القضاء على الفقر هو أكثر من قضية مركزية في التنمية، إنه عنصر حاسم في حقوق الإنسان (ص ٨).

• الحقوق الإنسانية هي الأهداف، والقدرات هي الوسائل للهروب من الفقر (ص ٧٤).

• يفرض القضاء على الفقر مساواة اقتصادية واجتماعية وسياسية فعّالة (ص ٨٧).

٢٠٠١

• الفقر مفهوم أوسع من مجرد نقص الدخل؛ إنه الحرمان بأبعاده المتعددة (ص ٧٣).

• تاريخياً، التقنية كانت أداة هائلة لتقليص الفقر ودعم التنمية البشرية (ص ١).

• اليوم، تشكّل السوق ماكنة هائلة للتقدم التقني، ولكن ليست قوية بما يكفي لخلق ونشر التقنيات المطلوبة للقضاء على الفقر (ص ٣).

• تنظيمات الدولة هي التي تطبق السياسات التي تساعد على تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأكثر حرماناً (ص ٧٧).

٢٠٠٢

• معدل فقر الدخل في البلد يحكمه معدل دخل الفرد ونمط توزيع الدخل (ص ١٨).

• يعتمد حجم النمو المطلوب لخفض الفقر على مستوى عدم المساواة (ص ٢٠).

• لم يشهد العالم من قبل، اقتصادياً وسياسياً وتقنياً، حرية أكثر وعدم عدالة أكبر (ص ١).

• يمثّل فقر الدخل إحدى أكبر المشاكل التي تبدو عصيّة على الحل (ص ٢).

• رغم انخفاض نسبة الجوع، إلّا أن نسبة النمو المتصاعد تعني زيادة عدد الجوعى في العالم (ص ٢١).

٢٠٠٣

• تؤكد الممارسة أن خفض الفقر والتقدم في المجالات الأخرى من التنمية البشرية، ما زال العالم مقصّراً في تحقيق المبتغى فيها (ص V).

• تتطلب مواجهة الفقر فهماً لأسبابه، وتلك جذورها تكمن في التنمية (ص١)، وهو ما يجعل النمو محتماً كشرط ضروري لذلك (ص ٥).

• لا يقتصر الفقر على مجرد نقص الدخل، إنما يتضمن غياب القدرات الأساسية للحياة (ص ٢٧).

٢٠٠٥

• التقدم في تحقيق أهداف التنمية للألفية يُعيقه وجود الفقر، وعدم المساواة، وعلاقات قوة غير حيادية (ص V).

٢٠١٠

• تقديم ثلاثة مقاييس جديدة لعدم المساواة والفقر (ص iii).

٢٠١٤

• خطورة تأثير الفقر تدفع للحاجة إلى توسيع مفهوم التنمية البشرية في علاقته بالفقر (ص ٢).

• الفقر لا يعني مجرد الخروج من دوّامة الفقر بل البقاء في مأمن عنها (ص V).

٢٠١٥

• يمكّن العملُ الناسَ من الحصول على أسباب المعيشة ويحققون الضمان الاقتصادي. كما أن ضرورته قصوى لنمو اقتصادي عادل، وخفض الفقر، ومساواة الجندر (ص١).

• ما زال التقدم البشري غير متعادل، والحرمان البشري واسع الانتشار، والكثير من الإمكانات البشرية تبقى غير مستخدمة (ص ٤).

٢٠١٦

• ما زالت مختلف الجماعات تعاني الحرمان الأساسي وتواجه معوّقات ضخمة للتغلب عليها (ص ١). وفي الخلاصة، يمكن الإقرار بأنه مهما اختلفت مفاهيم الفقر ومؤشرات قياسه، فإن ديناميته تشير إلى جملة من «القناعات» الحيوية، نوردها أدناه:

• إن وجود الفقر يعبر عن حالة اختلال هيكلي في نمط توزيع الثروات والدخل، والفرص والاختيارات، وبالتالي في مقومات الرفاهية والحياة.

• يقترن الفقر بغياب العدالة وعدم المساواة.

• إنه مفهوم نسبي ودينامي دائم التغيير في الزمان والمكان.

• لا يشكل اجتثاث الفقر ضماناً كافياً لعدم عودته؛ فهو ليس ظاهرة مرحلة، بل قضية سمتها الاستمرارية.

• يفرض تعدد وتنوع أسباب الفقر والجوع مثيلها في المواجهة والمعالجة.

• معالجة قضية الجوع بالتوجه التقليدي (أي بتوفير الغذاء) لن يحل مشكلته. في المدى الطويل، تتطلب معالجة الجوع إزالة الفقر.

• عالمية انتشار الفقر والجوع والحرمان واستمرارها تقدم الدليل الحاسم على المسؤولية المباشرة لطبيعة فلسفة وممارسات النظام الاقتصادي الدولي والقوى المؤثرة فيه.

خامساً - تطوير شراكة دولية للتنمية (الهدف ٨)

١ - الماهيّة والأهمية

يجسّد الهدف (٨) آلية دولية للتعاون محورها الشراكة بين الدول النامية والغنية: **الأولى** مطلوب منها الأداء، و**الثانية** تقديم العطاء. تخضع هذه الشراكة للمساءلة عموماً، يطويها قرار سياسي لكل منهما. بالنسبة إلى الدول النامية، يتضمن هذا القرار موقفاً وطنياً يتلخص بضرورة استخدام المساعدات بصورة كفؤة مدعومة بتعزيز الموارد الذاتية. بالمقابل، بالنسبة إلى الدول الغنية، فإن قرارها يأتي دولياً بحكم سيطرتها على قرار الحاكمية الاقتصادية الدولية. كما أن بناء مشروع أهداف التنمية الألفية يمثل عملية تقسيم عمل، حيث حددت الأهداف (١ - ٧) للدول النامية، وللدول الغنية الهدف (٨).

مواقف الشراكة هذه المفروضة في توازن طرفيها، ينبغي بالتالي أن تحكمها ذات الاعتبارات المعنوية والعملية التي تحتضن الأهداف جميعها. معنوياً، أن يكون منبع دوافعه الاعتبارات الإنسانية، بما فيها قيم ومبادئ الكرامة والعدالة والمساواة. أما في الجانب العملي الذي يرتبط مباشرة بالفعل الدولي، فإنه يتضمن إقراراً بعدم قدرة الدول النامية على تحقيق الأهداف المسؤولة عنها، من دون توافر المساعدات من شريكاتها الغنية. فالقناعة القائمة تؤكد أنه «من غير المبالغة القول إن النجاح أو الفشل الإجمالي للشراكة العالمية الشاملة الجديدة التي يحاول العالم إقامتها يتوقف على إنجاز الهدف (٨)... كما أنه من الصعب التصور أن في استطاعة البلدان الأشد فقراً تحقيق الأهداف السبعة الأولى من دون إدخال التغييرات المطلوبة على السياسات في البلدان الغنية لتحقيق ذات الهدف»[٢٧].

مع ذلك، ورغم «الوحدة» التي تمليها الشراكة المتقابلة والمتوازنة، يبقى هناك تباين محسوس بمقارنة الطرفين، ولا سيَّما على صعيد الظروف التي احتوت ترتيبات الـولادة، وكذلك ماهية

(٢٧) UNDP, Human Development Report, 2003: Millennium Development Goals: A Compact Among Nations to End Human Poverty, p. 8.

الأهداف لكل طرف. فإضافة إلى إسباغ خصوصية مختلفة عن الهدف (٨) مقارنة ببقية الأهداف (١ - ٧)، فإن الظرف قد أنتج بيئة جدلية واسعة ومضعفة لفاعلية وتماسك كليّة بناء مشروع أهداف التنمية للألفية ذاته.

بالنسبة إلى الأهداف عموماً، فإنها لم تتضمن كل الأغراض (Targets) التي احتواها إعلان الألفية، رغم أنه قد تضمنتها وثائق كانت بحدٍّ ذاتها منبعاً لتحديد مجموع الأهداف؛ فوثيقة الأهداف المعتمدة والمعلنة قد تمّ استنباطها أصلاً من وثائق صادرة من مواقع دولية وأن اعتمادها النهائي قد تمّ من بعد إجراء تعديلات عديدة عليها لكي تظهر في صورتها النهائية.

أما بالنسبة إلى الهدف (٨)، فقد اكتسب خصوصية مختلفة عن بقية الأهداف، مرجعها مسار تكوينه التاريخي وكذلك طبيعته وتصنيفه. فإقراره كان إضافة لاحقة للأهداف الأخرى من بعد تحديدها. ثم إن مسؤوليته هي الهدف الوحيد الذي تكلّفت به الدول الغنية. إضافة إلى أن منابعه كانت مختلفة أيضاً عن بقية الأهداف. يضاف إلى ذلك، أن تركيبته قد اكتنفها الغموض في بيان أغراضه ومؤشراته، وأنه افتقد الثوابت الرقمية، كما تحديد الكميات، وغياب التوقيت الزمني لانتهاء مدته [٢٨].

من ناحية ثانية، جاءت دوافع تضمين الهدف في المشروع في ظاهرها ضرورية إرضاءً للدول النامية. ولكنها في حقيقة أمرها انصّبت على حفز شعوب الدول المانحة على ضرورة دعم مبدأ شراكة الدول الغنية في تحقيق الأهداف نظراً إلى حيوية دورها في ذلك [٢٩].

أما المضمون، فهو بلا شك يعكس مباشرة فلسفة الدول الغنية وسياستها وتوجهاتها، من دون أن يخضع للمساءلة والمتابعة. وقد انعكس هذا واضحاً في تأكيد المساعدات غالباً، تعزيزاً لمبدأ الحاجات الأساسية في العطاء، وليس انسجاماً مع إطار حقوق الإنسان والتنمية البشرية، كما ورد في إعلان الألفية [٣٠].

٢ - المكونات والمسؤوليات

وكما جاء في وثيقة الأهداف، فإن الهدف (٨) يتضمن المبادئ والمهام المبينة في الجدول ذي الرقم (٥ - ٢)، المتمثلة بأغراض وعددها ٧ ولبقية الأهداف ١١ غرضاً، ما يشكل في مجموعه ٧ لكل الأهداف الثماني ١٨ غرضاً.

---

(٢٨) Aldo Caliari, «Analysis of Millennium Development: Goal 8: A Global Partnership for Development,» (May 2013), <https://cdn2.sph.harvard.edu/wp-content/uploads/sites/5/2013/09/MDG8_Caliari-Working-Paper_92413.pdf>.

(٢٩) Amy Barens and Garrett W. Brown, «The Idea of Partnership within the Millennium Development Goals: Context, Instrumentality and the Normative Demands of Partnership,» Third World Quarterly, vol. 32, no. 1 (2011).

(٣٠) Fukuda-Parr, Yamin and Greenstein, «Synthesis Paper: The Power of Numbers».

الجدول الرقم (٥ - ٢)

الهدف رقم (٨) وأغراضه

رقم الغرض	مكونات الهدف
١٢	تطوير نظام منفتح، تحكمه القواعد، يمكن التنبؤ به، غير متحيّز في التجارة والمالية.
١٣	الاهتمام بالحاجات الخاصة للدول النامية الأقل تطوراً.
١٤	الاهتمام بالحاجات الخارجية للدول المقفلة والجزر الصغيرة النامية.
١٥	التعامل بشكل شامل بمشاكل المديونية للدول النامية من خلال إجراءات وطنية ودولية من أجل جعل الدين مستداماً في المدى الطويل.
١٦	بالتعاون مع الدول النامية، تطوير وتطبيق استراتيجيات لفرص عمل محترمة ومنتجة للشباب.
١٧	بالتعاون مع شركات الصيدلانية لتوفير الحصول على الأدوية الضرورية بأسعار معقولة في الدول النامية.
١٨	بالتعاون مع القطاع الخاص، توفير منافع التقنية الجديدة، بخاصة في مجال المعلومات والاتصالات.

المصدر: United Nations, Road Map towards the Implementation of UN Millennium Declaration (Report of the Secretary General, New York, 2001).

من منظور الأهداف عموماً بالنسبة إلى الدول النامية (١ - ٧)، ومنظور الهدف (٨) للدول الغنية، يمكن اختصاراً تقديم خلاصة مركّزة لأهم أبعاد مسؤولية طرفي المشاركين، كالآتي:

أ - مسؤولية الدول النامية

- دمج متطلبات الأهداف في خططها وميزانياتها وسياساتها، بقصد تقديم الخدمات الداعمة للفقراء والمحتاجين.
- الالتزام بقواعد مظلّة الحوكمة، تلك التي تؤكد بخاصة الشفافية والمساءلة وكفاءة الأداء.
- تحسين وسائل الحكم فيها لتأكيد تعبئة الموارد الذاتية وإدارتها بصورة أكثر فاعلية وإنصافاً.

ب - مسؤولية الدول الغنية

- توفير موارد مالية ومساعدات أكثر.
- تخفيف عبء المديونية وجعل الدين القائم أكثر استدامة.

- تقليص القيود التجارية وتوسيع فرصها، بالأخص فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية والصادرات الزراعية للدول النامية.

- التوسع في نقل التقنية بتكلفة معقولة.

٣ - القضايا المركزية

الهدف (٨) يحتوي على أبعاد دولية مركزية لمسؤولية الدول الغنية، تتضمن أربعة محاور أساسية هي: المعونة الدولية؛ تخفيف عبء المديونية؛ التجارة والتعريفة الجمركية؛ نقل التقنية الجديدة. في ما يأتي نقدم خلاصة لوضع وتطور هذه المحاور للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٥، وهي الفترة الشاملة لسريان أهداف التنمية للألفية.

٤ - المعونة الدولية (٣١)

أ - أهميتها وتطورها

تشكل هذه المعونة مسؤولية كبرى وعامـلاً حاسماً في تقرير درجة تحقق أهداف التنمية للألفية. فهي المحرّك والدافع للاستمرارية فيها. كما أنها أكثر الأسلحة فعالية في الحرب ضد الفقر. فالمعونة من المصادر الرسمية والجديدة ضرورية لإعطاء دفعة قوية لبداية تحسين الأداء للأقطار التي هي الآن تخلّفت عن تحقيق الأهداف، إضافة إلى دعم تلك التي تحقق مساراً طيباً، حاضراً ولما بعد خاتمة المشروع. وفوق هذا وذاك، فالمعونة استثمار وكذلك حتمية أخلاقية، كلاهما يقع في صميم الشراكة المطلوبة للتنمية التي تحتضن مشروع الأهداف ذاتها.

أهم مصادر المساعدات المالية الدولية للدول النامية تأتي في ثلاثة: لجنة مساعدات التنمية الدولية (Development Assistance Committee)؛ المؤسسات متعددة الجنسية (Multilateral Institutions)؛ وتدفقات رأس المال الخاص(Private Capital).

تشكّل لجنة المساعدات الدولية أهم مصادر المعونة، وبخاصة لأنها الأكثر توقعاً واستقراراً، وبالتالي اعتماداً كمصدر تمويل لمتطلبات التنمية. فهي التعبير المباشر عن تضامن الدول على هذا الصعيد.

بداية، ورد اقتراح بتشكيل «مجموعة المساعدات الدولية» (Development Assistance Group) في (١٩٦٠) لهذا الغرض. إلاّ أن إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization of Economic Cooperation and Development) فـي ١٩٦١، انضمت المجموعة إليها وأعيد

(٣١) Overseas Economic Cooperation Operations, ODA. 2016; OECD, Development: Aid Increases, but with Worrying Trends (2011); OECD, 2015 Global Outlook on Aid Encyclopedia Britannica, Development Assistance Communities (DAC), 5/2015.

تسميتها اللجنة. بالإضافة، فإن جميع أعضاء اللجنة وعددهم ٢٤ هم أعضاء في المنظمة، ولكن ليس العكس حيث يصل عدد الأعضاء هنا إلى ٢٨.

خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٥، شكّلت معونة اللجنة مصدراً مركزياً لتمويل متطلبات تطبيق أهداف التنمية للألفية. وأهم ملامح التطور للفترة يمكن إيجازها في الآتي:

- تباين قيم المعونة بشكل واضح في نسبتها إلى الدخول القومية للدول المانحة.

- بالقيمة الإسمية، تصاعد صافي حجم المعونة بصورة مستمرة، ولكن بمعدلات أبطأ في السنوات اللاحقة (انظر الجدول الرقم (٥ - ٣)). فمثلاً، بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، تضاعف حجم المعونة، ولكنه حتى ٢٠١٤ لم يصل إلى نصف الزيادة.

- عام ٢٠٠٠، يشكّل أقل نسبة من المعونة للدخل وصلت إليها خلال سنواتها منذ الإنشاء.

- بالنسبة إلى معونات الولايات المتحدة الأمريكية، فهي في القيمة تختلف كثيراً عن نسبتها للدخل. ففي ٢٠١٤ مثلاً، وصل حجم المعونة إلى أكثر من ٣٣ مليار دولار ولكن نسبتها إلى الدخل لم تزد على ١٩ بالمئة.

- وفي جميع الحالات، لم تبلغ نسبة المعونة معدلها الدولي المقرر في ١٩٧٠ وهو ٠,٧ بالمئة إلّا بعضها. فمثلاً، في ٢٠١٦، زادت أربع دول نسبة معوناتها عن هذا المعدل وهي: لوكسمبورغ، السويد، الدنمارك، والنرويج [٣٢].

الجدول الرقم (٥ - ٣)

تدفقات المعونة من لجنة المساعدات الدولية

(مليارات الدولارات/نسب مئوية)

	مجموع المعونة		الولايات المتحدة الأمريكية	
	مليار دولار	نسبتها من الدخل الإجمالي (بالمئة)	مليار دولار	نسبتها من الدخل الإجمالي (بالمئة)
٢٠٠٠	٥٣,٧	٠,٢٢	١٠	٠,١٠
٢٠٠١	٥٢,٣	٠,٢٢	١١,٤	٠,١١
٢٠٠٢	٥٨,٣	٠,٢٣	١٣,١	٠,١٣
٢٠٠٣	٦٩	٠,٢٥	١٦,٣	٠,١٥
٢٠٠٤	٧٩,٦	٠,٢٦	١٩,٧	٠,١٧
٢٠٠٦	١٠٦,٨	٠,٣٣	٢٧,٦	٠,٢٢
٢٠١٠	١٢٨,٥	٠,٣٢	٣,٢	٠,٢١
٢٠١٤	١٣٧,٢	٠,٣٠	٣٣,٠	٠,١٩

المصدر: OECD, 2015 Global Outlook on Aid.

(٣٢) Official Development Assistance (ODA) and (ODA) Loans (2016).

ب - صورة المعونة المطلوبة

من زاوية متطلبات تحقيق أهداف التنمية للألفية، فإن الشروط المطلوب توافرها في المعونة يمكن أن تتضمن الآتي:

- أن يكون حجمها كافياً ومنسجماً مع الحاجة التي يفرضها تطبيق الأهداف. وهذا يعني توليد فرصة من الموارد المالية الداعمة للاستثمار في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي نصّت عليها هذه الأهداف.

- وأن تكون المعونة من حيث قيمتها الحقيقية ومستواها متناسبة مع فجوة التمويل القائمة.

- يقابل هذا مسؤولية الدول النامية المستلمة للمعونة في تحسين أساليب الحكم لتعبئة مواردها بصورة أكثر فاعلية وإنصافاً.

- توافر المعونة بتوثيق متوقع، وبتكلفة تحويل واطئة لا تستنزف جزءاً كبيراً منها.

- أن يكون امتلاكها من قبل الدول المستلمة قائماً، تأكيداً لوضعها في موقعها الصحيح من حيث التناسب والإنتاجية.

- وكذلك أن يكون تدفقها يحصل بصورة انسيابية وخاضعاً لشروط مبسّطة، وبالأخص خلوّها من الشروط المقيدة.

ج - تقديرات تكلفة الأهداف

تشير جميع تقديرات تكلفة تطبيق الأهداف إلى استمرار وجود فجوة مالية هائلة بين المتوافر من موارد والحاجة الفعلية إليها. وطبيعي أن المصدر الأساسي لسدّ الفجوة من المفروض أن يقع على كاهل الدول الغنية بحكم مبدأ الشراكة في إطار أجندة الأهداف الإنمائية للألفية. تقديرات الزيادة في حجم المعونة الدولية المطلوبة لتنفيذ الأجندة جاء أفضل مصادرها من منظومة الأمم المتحدة، وبالأخص البرنامج الإنمائي. وفي هذا الصدد، نشير إلى أهمها في الآتي:

- تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٢) يجد ضرورياً زيادة هذه المعونة بحدود ٤٠ - ٦٠ مليار دولار سنوياً، أي ضعفي المبلغ القائم للمعونة الدولية [٣٣].

- تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٣) يرفع نسبة زيادة المعونة المطلوبة سنوياً إلى ١٦٥ مليار دولار، أي نحو ثلاثة أضعاف القيمة الحالية [٣٤].

- تقرير الألفية الذي صدر بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدر الزيادات المطلوبة سنوياً كالآتي: ١٣٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، ترتفع إلى ١٩٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥، أي نهاية سريان الأجندة، وهو ما يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف المبالغ القائمة [٣٥].

---

(٣٣) United Nations Development Program [UNDP], Human Development Report, 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World (New York: UNDP, 2002), p. 30.

(٣٤) UNDP, Human Development Report, 2003: Millennium Development Goals: A Compact Among Nations to End Human Poverty, p. 146.

(٣٥) J. D. Sachs, Investing in Development: Millennium Report (2005).

٥ - التجارة الدولية

لا تكون الشراكة في العلاقات الاقتصادية الدولية في اتجاه واحد، لأنها بحكم طبيعتها تبادلية ولا تدوم إلا كذلك. فالدول النامية لا تكتفي بمجرد استلام المعونة المالية، إنما في الدخول بفاعلية إلى حومة التنافس التي توفرها السوق الدولية ساعية إلى إنعاش الدينامية الذاتية لاقتصادها. إنها تدرك أن المنافع التي تجنيها هنا هي كما تلك التي تحصدها من تنامي فعالية اقتصادها. فالتجارة مثل المعونة، يمكنها أن تكون قوة استقطاب للتنمية البشرية إذا أحسن توجيهها.

ولكن هذه الإمكانات الدفينة في التجارة الدولية يستنفدها وجود قواعد غير منصفة في عدم مساواتها وقاسية تجمّد تحققها. فهي ساحة لهيمنة الأقوى، وفرصها بعيدة من العدالة. فحصاد تلك القيود يكلف الدول النامية أكثر مما تستلمه من معونة من الدول الغنية. فمثلاً، الدعم الزراعي من قبل الدول الغنية لمزاريعها يعادل ٦ أضعاف ما تدفعه عن معونة. وتأكيداً لذلك، فإن القيود التجارية التي تواجهها الدول النامية هي الأعلى، وفي المتوسط تزيد بثلاثة أو أربعة أضعاف تلك التي تواجهها الدول الغنية عندما تتاجر مع بعضها [٣٦].

باختصار، تشكّل القيود التي تفرضها الدول الصناعية مصدراً مدمّراً لإمكانات الدول النامية في النمو، وتهدد قواعد منظمة التجارة الدولية بامتصاص كل المنافع التي يمكن أن تجنيها هذه الدول من مشاركتها في التجارة الدولية. لهذا كانت الدعوة في إعلان الألفية بضرورة فتح الأسواق الدولية أمام التعامل التجاري مع الدول النامية، وإلغاء القيود القائمة، وخفض الدعم المقدم للمزارعين في الدول الغنية، مع تعويض الدول التي تفقد الأفضلية. ولكن يظهر أن كل هذه المطاليب هي آمال لفرص ضائعة حتى الآن، كما نادت بها جولة الدوحة في ٢٠٠١ ولم يحصد نتائج تذكر فيها [٣٧].

من خلال هذا كله، تبدو الحاجة حاكمة إلى إحداث تغييرات جذرية في أنماط التجارة الدولية في مختلف أبعادها السلعية والمالية تجاه اعتماد نظام تجاري غير متحيّز، كيما تكون نتائج حصول التبادل فيها أكثر عدالة ومساواة واستدامة. هذا التوجه دون شك، سيواجه بمقاومة شديدة من قبل أصحاب المصالح المدافعة عن فلسفة وممارسة النيوليبرالية الاقتصادية في عقر دارها [٣٨].

٦ - الدَّين الخارجي للدول النامية [٣٩]

هذه المديونية تشكّل قضية كبرى في التنمية الدولية ولا ريب، في تعدد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فعقد التنمية في الثمانينيات الذي أطلق عليه «العقد الضائع»، قد استحق

---

(٣٦) UNDP, Human Development Report, 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World, p. 33.

(٣٧) United Nations Development Program [UNDP], Human Development Report, 2005: International Cooperation at a Crossroads: Aid, Trade and Security in an Unequal World (New York: UNDP, 2005), p. 10.

(٣٨) UNDP, Human Development Report, 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World, p. 33.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٠، و UNDP, Human Development Report, 2003: Millennium Development Goals: A Compact Among Nations to End Human Poverty, pp. 152-154.

انظر أيضاً: باسل البستاني، **معضلة المديونية الخارجية للدول النامية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٧).

هذا اللقب بحكم تأثير المديونية الساحق في مستويات المعيشة والفقر في العديد من أقطار الدول النامية المدينة. ورغم الدعم المالي الذي تتلقاه الدول النامية، إلّا أن العديد منها ما زال يدفع مبالغ هائلة للإيفاء بالدين. وما يزيد الطين بلّة أن أغلب هذه الديون هي التزامات غير منتجة.

بالنسبة إلى الدول الدائنة، فثمّة دوافع لها لإلغاء هذه الديون. فهي الآن مرتبطة بـ «الإقراض الدفاعي»، الذي يتضمن جولات من إعادة الجدولة للديون ومنح قروض جديدة لا حصر لها لمساعدة الدول النامية الفقيرة لسداد ديونها، ولكن بأسلوب مرتبط بالمعونة الذي لا جدوى منه. فالعبء الهائل ما زال قائماً ويستنزف مواردها. ففي أفريقيا مثلاً، فإن عبء الدين يأتي أكبر من الإنفاق على التعليم والصحة معاً. دون شك، إن كلفة الاقتراض عالية، وهو يولّد أعباءً يصعب تحمّلها. وما يزيد الأمر صعوبة هو حقيقة ارتباط المديونية بالتجارة. فمن الأسباب الرئيسة للدين الاعتماد الكبير على الصادرات الأولية وعوائدها الكثيرة التقلّب في الأسعار والحجم.

من ناحية ثانية، خطوات تخفيف الدين الجارية ليست بالعمق ولا بالسرعة الكافيين، ولم يستفد منها إلّا عدد قليل من البلدان المثقلة بالمديونية. وهذا ما يؤكد حقيقة أن هذه الدول لن تستطيع تحقيق القدرة على التخلص من «مصيدة الدين» لعدم توافر ظروف نجاحها. وأهم هذه الظروف يتضمن زيادة الصادرات، وخفض الاستدانة، والأمان من الصدمات؛ يقابله الحاجة إلى تحويل فائض خدمة الدين إلى رأس المال البشري في التعليم والصحة.

٧ - التقنية الحديثة [٤٠]

أ - الواقع

الفجوة التقنية الهائلة القائمة بين الدول الغنية والدول النامية تشكّل عاملاً حاسماً في تقرير التباين الاقتصادي السائد بينهما. فالدول الغنية هي التي تمتلك وتتحكم بقدرات هذا القطاع عالمياً، كما تُظهره ملامحه.

ب - ملامح القطاع التقني

أهم هذه الملامح يتضمن:

- هيمنة الدول الغنية على الخلق والإبداع والإنتاج والاستخدام.
- القطاع التقني الخاص، ممثلاً بالشركات العملاقة العالمية، هي التي تسيّره برمَّته.
- تسيطر السّرية التامة على سلوكية شركات هذا القطاع في التعامل التجاري، احتفاظاً بتراكم المعرفة التقنية وضخامة الأرباح المتوقعة منه.

(٤٠) S. Patel, «Transfer of Technology to Developing Countries,» Mainstream Weekly, vol. 4 (2007); Smita Srinvas, «Background Paper on the Task Force on Science, Technology and Innovation,» Millennium Project, 4/2008, and Human Development Report, Making New Technologies Work for Human Development, 2001.

- وبالتالي يجيء السوق التقني والتعامل فيه متدني الكفاءة، وتسوده القيود والضوابط.

- والخلاصة المباشرة لهذه العوامل نجدها في غياب آليات السوق العالمية للتقنية، وكذلك سوقها التبادلي، إضافة إلى عدم فاعلية هيكل الأسعار عالمياً.

ج - ارتباط الأجندة

قواعد التعامل مع موضوع النقل التقني يحتويها الهدف (٨) من الأجندة، الذي يشكّل محور «الشراكة العالمية للتنمية». وضمن هذا الإطار يرد الآتي:

- يقدم النقل التقني بُعداً مضافاً إلى أبعاد أخرى ضمن الهدف، وهي المعونة والتجارة والدين.
- يفرض وجود هذا الهدف «التعاون» بين الدول الغنية والنامية، تأكيداً لروح الشراكة.
- تأتي الأبعاد الأربعة مترابطة ومتشابكة في التأثير المتبادل.
- ينصبّ تركيز المساعدة التقنية في الهدف بشكل خاص على نقل تقنية المعلومات والاتصالات (ICT).

د - تقييم العملية

ثمّة نقاط سلبية ترافق سجل عملية الانتقال التقني، نذكر منها:

- إذا كان مبدأ الشراكة والتعاون ينطلق من قواعد الحقوق الإنسانية، فإن المسار يُظهر بوضوح أن الالتزام بذلك لم يكن له تأثير في تفكير الدول، والباحثين، والمشاركين في تشكيل السياسات الدولية للتعاون التنموي.

- إن تعريف «الشراكة الدولية» وبيان أبعادها الأربعة بحدِّ ذاته يقدّم إطاراً لتقييم مبدأ «المساءلة» للدول الغنية على هذا الصعيد.

- بروز دلائل مهمة على وجود عدم تناسق وتفاعل متبادل بين القواعد الحاكمة للأبعاد التي يحتويها الهدف.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن التأكيد أن القضية الأساسية في النقل التقني ضمن إطار المساعدة الدولية، دعماً لتحقيق أهداف الأجندة، لا تتعلق أساساً بقدرات الدول النامية بقدر ما تتعلق بقدرتها على توليد التقنية ذاتياً. كما أنها ترتبط أكثر بظروف هذا النقل. يشير الواقع هنا إلى أن هذه الدول واقعة بين مطرقة القيود الخارجية المقيّدة لقدرتها، وسندان محدودية إبداعها الذاتي في هذا المجال. إنّها «حلقة مفرغة» فعلياً، تلك التي لا تستطيع الدول النامية أن تخرج منها إلّا بمعجزة. هي كمّاشة لا حيلة لها فيها: فالدول الغنية تقدّم العون بيد، وتسلبه باليد الأخرى. كل ذلك يجعل الدول النامية غير قادرة على تجسيد العوامل المانعة، لكيما تحقق الانعتاق بإنعاش العوامل الدافعة.

يحتوي الهدف (٨) في كليّة الأهداف الإنمائية للألفية على مرتكزات تنموية حيوية، ولكنها تتفاوت بين المنبع والمصبّ. فمسؤولية الدول الغنية تقديم المعونة والتسهيلات التجارية والإقراض الميسّر ونقل التقنية الفعّال. يقابله مسؤولية الدول النامية في الاستفادة المنتجة منها، ولكنها فعليّاً لا تملك تغيير شروطها المجحفة. إن الترابط بين هذه المرتكزات، والمعاناة الناتجة من سلبياتها في الممارسة، دون ريب يصّب تأثيره السلبي في طبيعة مسار الأجندة خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٥، كما حصل بالفعل.

بالنسبة إلى الدول النامية، فإن التحوّل التقني الضروري لتنمية قدراتها الذاتية يواجه تحديات ومخاطر تتحدى بدورها تطوير هذه القدرات، البشرية والمادية والمالية. أهم هذه التحديات يشمل نقصاً في المهارات البشرية، وعدم كفاية الموارد، واستراتيجيات ضعيفة للاتصالات، وضعف آليات التغذية المعاكسة [٤١]. في إطار الأجندة، مطلوب من الدول الغنية زيادة المعونة، وخفض الدين، وفتح الأسواق ونقل التقنية. وتلك جميعها عوامل حاكمة في التنمية البشرية عموماً، ولتحقيق أهداف الأجندة معاً.

بقدر ما يخلق التطور التقني من فرص للتنمية، يفرز أيضاً تحدياتها في الدول النامية. بالنسبة إلى هذه الدول، المقابلة غير متوازنة، وبالتالي فالحاجة قائمة إلى دعم حقيقي ومتواصل من الدول الغنية تحقيقاً للهدف (٨) من الأجندة. العامل الحاسم هنا هو توفير الاستثمار العام في التطور التقني، وهذا ظرف من محدودية الإمكانيات يسري على أغلب الدول النامية. ويمكن أن يبرز دور الدول الغنية في تقديم الدعم لتجاوز الموانع من طريق تمويل مشاريع البحوث والتطوير، وتنظيم فوارق الأسعار وتحديدها؛ وتعديل قوانين الملكية الفكرية؛ وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية [٤٢].

خاتمة

أهمية موضوع أجندة الأهداف الإنمائية للألفية هي التي فرضت منهجية إيلائه فصلين متتابعين من هذا الكتاب، كما حصل من قبله للفصلين الأول والثاني حول النيوليبرالية. بالنسبة إلى الأجندة، قدّم الفصل الخامس هذا عرضاً تفصيلياً قدر الإمكان يتعلق بطبيعتها ومحتوياتها بخاصة، تاركاً للفصل السادس اللاحق العناية بأمور تقييم المسار في أدائه وحصاده.

التأكيد في الفصل الحالي يقع على المرتكزَين اللذين تعتمد عليهما كليّة الأجندة، وهما: قضية الفقر (الهدف ١)، وقضية الشراكة الدولية (الهدف ٨). وإنه من خلال محاورة هاتين القضيتين من حيث ظروف الولادة ومحدوديات البناء والأداء، حاولنا استخلاص موقع الأجندة برمّته من زاوية موقف السياسة النيوليبرالية.

وتمهيداً لكل هذا التتابع، نجتهد هنا لإضفاء لمسة بيان لاكتشاف بواطن تحوّل التعامل الدولي مع الأجندة كما حصل، بالقول إن مشروعها قد شكّل في بدايته فتحاً مبيناً، ولكنه في تعثر مساره انتهى نفقاً عقيماً. لقد كانت محاولة جدّية لاحتواء الآثار، لكنها قصّرت في تثبيت الإطار.

---

(٤١) United Nations Development Program [UNDP], Human Development Report, 2001: Making New Technologies Work for Human Development (New York: UNDP, 2001), p. 73.

(٤٢) UNDP, Human Development Report, 2003: Millennium Development Goals: A Compact Among Nations to End Human Poverty, p. 160.

الفصل السادس

أجندة الأهداف الإنمائية للألفية : تعميق الحوار

توطئة

شكّل إعلان الألفية في ٢٠٠٠، ومن بعدها أهداف الأجندة في ٢٠٠١، حدثاً نوعياً متميزاً في مقصده ومحتواه. يشهد على ذلك ما حفّزه من تدفق لحوارات كثيفة جاءت جديرة بالارتقاء معه إلى مستواه. إنّه ظاهرة الألفية الراهنة دون شك، قلّما جاراه رفيق دربٍ منذ بداية الاهتمام بقضايا التنمية الدولية لعقود خلت.

تميّزت الحوارات التي أثارها الحدث ليس فقط في نوعيتها وكثافتها ومرافقتها لتطوراته، إنّما أيضاً جاءت جدّية ومسؤولة عند المشاركة في الحوار، بهدف تقديم توجّه مغاير نحو قرار. وفي حقيقة الأمر، إن قضاياه الأساسية بدأت قبل مرحلة ولادة الأجندة، واستمرت حتى بعد انتهاء وصايتها في ٢٠١٥.

وفي ما يتعلق بإطار المنهجية، وفي محاولة لتقديم خلاصة لأهم مكونات واتجاهات الحوار، فيمكننا تأطيرها في مستويين: ذاتي وخارجي. بالنسبة إلى المستوى الذاتي، فهو يغطي أساساً المحددات ومواطن الضعف المتداخلة التي برزت في بناء الأجندة والمرتبطة بتكوينها، وهيكلها، ومحتواها، وتطبيقها. ستكون القضايا هنا منصبّة على المناقشة في إطار الأهداف (١ - ٧) من الأجندة.

أما المستوى الخارجي فيتعلق بالتطورات خارج نطاق إطار الأجندة، المرتبطة ببيئة الاقتصاد الدولي، وانعكاسات دوله ومؤسساته على الأجندة، وبخاصة في ما يتعلق مباشرة بالهدف الرقم (٨) المرتبط بالشراكة بين الدول النامية والمتقدمة في مهمة إنجاز أهداف الأجندة. ويحتضن هذا كُلّه مواقف تقارير التنمية البشرية من الأجندة الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة لتكون مسك ختامه.

ورغم أن السمة الحاكمة التي تظهر عند مراجعة مواقف الباحثين والمختصين هي حالة التباين الواسع بينها، وبالتالي غياب وجود قناعات مشتركة واضحة، إلّا أن ذلك لا يمنع من استخلاص بعض الملاحظات المهمة من ثنايا تطورات الأحداث، منها:

- أن الأجندة قد حظيت بدعم كبير في بداية انطلاقها، ولكن هذا الدعم تراجع بشكل واضح حين طغت عليه سلبيّاتها.

- برز العديد من هذه السلبيات في مسار عملية التطبيق، إضافة إلى تلك التي ارتبطت ببناء الأجندة نفسه.

- اتجهت جدليّة الحوار نحو تطوير المحتوى وتحسين الأداء والإغناء، وليس رفض البناء.

- ونتيجة لذلك، برز مبدأ الاستمرارية والمرحلية في «نهج الأجندات» فارضاً نفسه بالضرورة.

وهكذا تأتي واقعة التنوع والعقود في القضايا التي جذبت اهتمام المشاركين في الحوار، ما يجعله أمراً جديراً بالسعي في محاولة لعرض أهم ملامحه ومكامن حيويته التي احتوتها إيجابياته وسلبياته، وتلك هي مهمة هذا الفصل.

أولاً - البداية والنهاية [(١)]

١ - الولادة

سبقت عملية ولادة الأهداف الإنمائية للألفية عملية مخاض طويلة وشاقة ترافقت مع مسارها وخواتمها، ثم تجاوزته. كانت عملية العبور هذه في أحيان كثيرة مشحونة في أجوائها بحكم تنوّع المشاركين فيها وتعارض مصالح أطرافها. كل ذلك يجعله ضرورياً الولوج في الطبيعة الجدليّة التي احتوتها الـولادة. وهذه الجدليّة، رغم ما تحقق من إنجاز خلال فترة الأجندة الممتدة للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠١٥، فإنها استمرت لما بعدها لتنعكس أصداؤها في نهاية المطاف على ولادة مرحلة جديدة تمثّلت بأجندة أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٦ - ٢٠٣٠)، كما سيأتي بيانه في الفصل اللاحق.

قطع تَتابُعُ حلقات بناء هيكل ومحتويات الأجندة مراحل متعددة من المناقشات والمداولات وصولاً إلى قرار «إعلان الألفية» في ٢٠٠٠، تلك الحقبة التي نختصرها في ما يأتي:

• جـاءت انطلاقة أجندة الألفية للتنمية فعلياً من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك بصدور تقريرها في ١٩٩٦/٥ «المشاركة في القرن ٢١: المساهمة في التعاون التنموي». احتوى

---

(١) David Hulme, The Millennium Development Goals: A Short History of the World's Biggest Promise (Manchester: Manchester University, 2009); Aldo Caliari, Analysis of Millennium Development Goal 8: A Global Partnership for Development (Cambridge, MA: Harvard University, 2013), and Richard Manning, Using Indicators to Encourage Development: Lessons from Millennium Development Goals (Copenhagen: Danish Institute for International Studies 2009).

هذا التقرير ٦ أهداف متميّزة للتنمية أُعدّت لتقدم إلى كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية والأمم المتحدة.

- ٢٠٠٠ - قدم الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) هذه الأهداف المقترحة للإقرار في مؤتمر جنيف في ٢٠٠٠/٦، المنعقد تحت عنوان «مؤتمر القمة الاجتماعية والتنمية» World (WSSD +5)) Social Summit for Development +5). وبعد مناقشة التقرير، لم تحصل الموافقة عليه حيث غابت القناعة عن قبوله.

- ٢٠٠٠/٦ ومع بدء المناقشات، صدر تقرير مشترك من هذه الأطراف، عنوانه «عالم أفضل للجميع». اعتمد هذا التقرير بشكل أساسي الأهداف نفسها الواردة في التقرير السابق، لكن ورد فيه أهم اختلاف يتعلق بإعادة ترتيب الأهداف الأصلية الستة، ثم إضافة هدف سابع. وقد سميت الأهداف في التقرير الجديد «الأهداف الدولية».

- تعرّض هذا التقرير لتناقض هائل في الآراء، حيث اتُّهم بأنه يقدم معلومات كاذبة عن المؤتمر وأنه يتنافى مع «ميثاق الأمم المتحدة».

- ورغم ذلك، قام الأمين العام بتوقيع التقرير من دون الحصول على تخويل من الأقطار الأعضاء في الأمم المتحدة.

- اجتمع الأعضاء في مؤتمر القمة الاجتماعية لمدة ٥ أيام، وفي خاتمتها أصدروا وثيقة «مبادرات إضافية للتنمية الاجتماعية». لم تتضمن هذه الوثيقة «الأهداف الدولية» بسبب عدم الوصول إلى قناعة حولها، ولكنها احتوت على ١٠ التزامات متميّزة اتُّفِق عليها كبديل على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ٢٠٠٠/٩ - حصل السكرتير العام للأمم المتحدة على الاتفاق على «الأهداف الدولية»، التي جاءت بالموافقة على «إعلان الألفية»: للأمم المتحدة.

- ٢٠٠١/٩ - صدرت وثيقة مشتركة من الأمم المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي تحت مسمى «خطة طريق نحو تطبيق إعلان الألفية للأمم المتحدة»، التي قُدّمت إلى الجمعية العامة. وقد تضمنت هذه الوثيقة الأغراض (Targets) والمؤشرات (Indicators) المرتبطة بالأهداف التنموية السبعة.

٢ - تعزيز عملية التطبيق [٢]

شهدت فترة سريان أجندة أهداف التنمية للألفية نشاطاً مكثفاً من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، دعماً لغايات المشروع وحفزاً للنشاط الدولي للمحافظة على زخم الأداء واستمراريته.

(٢) United Nations, Millennium Development Goals: Background (New York: United Nations, 2015).

ولا ريب، فالمنظمة قد جعلت من هذه المهمة وما يتوقع تحقيقه العمود الفقري لنشاطها على صعيد التنمية الدولية.

نقدم في ما يأتي سجلاً بأهم المؤتمرات والقرارات التي صدرت من مؤسسات الأمم المتحدة في هذا الصدد، وبصورة متتابعة خلال الفترة:

• ٢٠٠٠/٩ - قمة الألفية، التي عُقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك تتويجاً لعقد من المؤتمرات والقمم التي تمخّض عنها «إعلان الألفية». تضمن محور هذا الإعلان التزام الأمم المتحدة ببناء شراكة دولية بهدف تقليص الفقر المدقع، وبخاصة في الدول النامية الأكثر فقراً. اعتُبر هذا الإعلان بداية لانطلاق «أهداف التنمية للألفية» التي بدئ العمل فيها منذ ٢٠٠١.

• ٢٠٠٢ - الحملة الألفية، منذ بداية العام، بدأت الأمم المتحدة حملة واسعة لدفع وتحفيز الناس في العالم للعمل على دعم الأجندة.

• ٢٠٠٢ - اعتماد «مشروع الألفية» من قبل الأمم المتحدة/الجمعية العامة لوضع خطة عمل فاعلة للعام بهدف تحقيق أهداف الأجندة، بما فيها القضاء على الفقر المدقع والجوع والأمراض التي يعانيها الملايين من البشر.

• ٢٠٠٥/٩ - القمة العالمية التي عُقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وجمعت ١٧٠ من قادة الدول. استهدف اللقاء اغتنام الفرصة لاتخاذ قرارات شجاعة في حقول التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان، وكذلك إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

• ٢٠٠٨/٩ - لقاء المستوى العالي في الأمم المتحدة، تضمن الحكومات والمؤسسات وقطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، في تجمّع للدعوة إلى اتخاذ خطوات حاسمة لخفض الفقر، والجوع والأمراض، من طريق إعلان الالتزام مجدّداً لتحسين الأهداف الإنمائية للألفية.

• ٢٠١٠/٩ - قمة حول الأجندة. وضعت هذه الخطة «خطة عمل» تبين الخطوات المحددة المطلوب اتخاذها من قبل الأطراف لتحقيق التقدم في تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية. إضافة إلى ذلك، فقد تمّ عرض ما توصل إليه الإنجاز والدروس المستخلصة حتى الآن.

• ٢٠١٣/٩ - لقاء خاص للجمعية العامة، متابعة مراجعة ورصد نتائج تطبيق أهداف الأجندة، مع تقديم الدعم لبذل مجهود أكبر في هذا المجال. وقد ورد في اللقاء إشارة خاصة إلى ملاحظات السكرتير العام الذي تضمن «أنه في إطار التغيرات السريعة في البيئة الدولية»، ينبغي أن ننظر إلى الأمام، تجاوزاً للأهداف الإنمائية للألفية. سنبدأ العمل على إطلاق عملية ينتج منها تحديد إطار «ما بعد ٢٠١٥»، بتوجيه من الأمم المتحدة.

٣ - رصيد الإنجاز

وصلت مرحلة أجندة الأهداف الإنمائية للألفية، التي غطّت الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٥، إلى نهايتها كما قُدر لها. وبهذا المفترق صدر تقرير نهائي حولها متابعاً مسارها ومدى تحقق تنفيذ أهدافها. في هذه المرحلة يكون مجدياً تقديم خلاصة من مقتطفات لأهم ما ورد فيه، حيث احتوى تقييماً رسمياً لما حصل، بكل ما رُصد فيه من نكوص وأمل [٣]:

أنتج الحشد العالمي دعماً للأهداف الإنمائية للألفية، أكثر الحركات ضد الفقر نجاحاً في التاريخ. لقد ساعدت الأجندة على تخليص أكثر من مليار من الناس من الفقر المدقع، وتمكين أكبر عدد من البنات لدخول التعليم أكثر من ذي قبل، وقامت بحماية الكوكب، كما أنها ولّدت شراكات جديدة وإبداعية، وحمّست الرأي العام وأظهرت القيمة البالغة في اعتماد أهداف طموحة.

في المقابل، وأمام هذا الحصاد الطيب، فإن حالة عدم المساواة بقيت عصيّة، والتقدم لم يكن متناسقاً، فقراء العالم ما زالوا متركزون في مناطق معينة في العالم، والعديد من النساء يمتن عند الحمل أو عند الولادة، كما أن أعداداً كبيرةً ما زالت ترزح في مستويات متدنية من ظروف الحياة.

أبرزت عملية تطبيق الأجندة حقيقة أننا الآن نعرف ما ينبغي عمله. الجوهر هنا أن أي تقدم آخر يتطلب إرادة سياسية هادفة، ومجهوداً جماعياً طويل المدى. فالحاجة ملحّة لمعالجة الأسباب الجذرية والعمل أكثر على إدماج الأبعاد الاقتصادية والتنمية المستدامة.

أ - **مراجعة نتائج تطبيق الأهداف:** يرصد التقرير حصول نتائج إيجابية في أهداف الأجندة (١ - ٧)، ولكن بدرجات متفاوتة في الدول النامية. وكذلك الحال بالنسبة إلى الهدف (٨) الخاص بالشراكة الدولية، مع تأكيد دور الدعم من الدول الغنية. فقد حصلت زيادة في المعونة التنموية، وانخفاض قيود الاستيرادات، انخفاض المديونية الخارجية، وزيادة استعمال وسائل الاتصالات الحديثة، وبخاصة الهواتف والإنترنت.

ب - **مواقع النكوص:** محور هذه الظروف يؤكده بقاء الأكثر فقراً والمهمشين في حالة إهمال واضحة. في هذا المجال، يرصد التقرير الظروف الآتية:

- الفجوة الجندرية تبقى عصيّة.
- بقاء الفجوات الواسعة بين الأغنياء والفقراء، وبين المناطق الريفية والحضرية.
- التغيرات المناخية والتردّي البيئي يحبط التقدم، وفيه الناس الفقراء الأكثر تضرراً.
- تظل النزاعات تشكل التهديد الأعظم للتنمية البشرية.

---

(٣) المصدر نفسه.

- ما زال الملايين من الناس يعانون الفقر والجوع، ولا إمكانية لديهم للحصول على الخدمات الأساسية.

ثانياً - ملاحظات حول قضايا الحوار: خلاصة أولية

تحاول هذه الملاحظات تقديم عرض مختصر لمدى تنوّع أبعاد المناقشات والآراء التي ارتبطت بالأجندة وأهدافها ونتائجها، والتي بقيت مواكبة لمسيرتها حتى نهاية وصايتها:

• منذ انطلاقة الأجندة، بدا أن بدايتها كانت جدلية، ونهايتها غير مكتملة. وهذا أمر فرض أن تكون مهمتها مرحلية وممهدة لما بعدها (٤).

• حصل تباين جوهري بين محتويات إعلان الألفية في العديد من القضايا الحيوية، تلك التي تضمنها الإعلان وأهملتها الأجندة (٥).

• في الوقت الذي تجهد فيه تقارير المسار في محاولة إظهار إنجاز رصين، نرى الوقائع تعكس رسالة متباينة (٦).

• كان مسار التقدم في كليّة تطبيق الأهداف متذبذباً بين مدٍّ وجزر، غير متناسق بين دوله وأقاليمه، وبالتالي محدودية إنجازاته (٧).

• بصورة عامة، جاءت مفردات الأهداف التي احتوتها الأجندة فاقدة للتوازن، مع وجود تباين واضح بينها في الأهمية النسبية (٨).

• أدى غياب الترابط الفعّال بين الأهداف إلى تفكك التلاحم في وحدة البناء الكلي للأجندة (٩).

• الأجندة بدلاً من أن تكون ممثلة لوثيقة معيارية استراتيجية للمدى الطويل، تحوّلت إلى خطة تقليدية استهدفت مؤشرات في أغلبيتها قصيرة المدى (١٠).

---

(٤) Maria Sophia Aguirre, «The Millennium Development Goals,» 2005, <http://integraldevelopment.cua.edu/res/docs/Aguirre/Integral-Approach/MDG-Short-Paper.pdf>.

(٥) Varun Gauri, «MDGs that Nudge: The Millennium Development Goals, Popular Mobilization, and the Post-2015 Development Framework,» (November 2012), <https://www.researchgate.net/publication/255724975_MDGs_that_Nudge_The_Millennium_Development_Goals_Popular_Mobilization_and_the_Post-2015_Development_Framework>.

(٦) Charles Kenny, «The MDG's Report: Taking far More Credit than is Due,» Center for Global Development, 7/7/2015, <https://www.cgdev.org/blog/mdg-report-taking-far-more-credit-due>.

(٧) The Levin Institute, «Conclusion: The Millennium Development Goals/Globalization,» 2015, <http://www.globalization101.org/conclusion-the-millennium-development-goals/>.

(٨) Essay Writers/Provide, «Custom, The Millennium Development Goals, 2015, <https://essayswriters.com/essays/Research/the-millennium-development-goals.html>.

(٩) William Easterly, «How the MDG's are Unfair to Africa,» World Development, vol. 37, no. 1 (2009), pp. 26–35.

(١٠) Sakiko Fukuda-Parr, Alicia Ely Yamin and Joshua Greenstein, «Synthesis Paper: The Power of Numbers,» (May 2013), <http://sakikofukudaparr.net/wp-content/uploads/2016/06/Synthesis-paper-Power-of-Numbers.pdf>.

• المسار التطبيقي، لما يعكسه من تذبذب في نتائجه وعدم التناسق في مكوناته، يقدم الدليل على وجود ضعف ذاتي في تكوينه وبنائه (١١).

• اعتماد البناء الكلي للأجندة منهجية «الهيكلية الإندماجية العمودية» المبسّطة جعلها وثيقة شبيهة بمشروع استثماري تطويري.

• الانفصام الواضح بين معظم الأهداف (١ - ٧) الذي اتسمت به مكوناتها، من حيث طبيعته والالتزام بتنفيذه كان عميقاً، وبخاصة في ما يتعلق بالتمييز المرتبط بتحديد مسؤولية الدول النامية، والدول الغنية (الهدف ٨).

• عدم تناغم الأهداف وإجراءات تطبيقها مع السياسات الوطنية للدول المستفيدة (١٢).

• لم يحظ إعلان الأجندة وتطبيقها بدعم الدول النامية لعدة أسباب، من أهمها عدم مشاركتها في قرار الإنشاء، فضلاً عن محدودية إمكانات هذه الدول، ولا سيَّما على صعيد تطبيق معايير «الحوكمة الجيدة» من زاوية عدم تناغمها مع أهداف السياسات الداخلية.

• فرض الالتزام في التطبيق على الدول النامية دون الدول الغنية، شكل عائقاً نفسياً واضحاً في تردد الدول النامية في قبول متطلبات الأجندة وتنفيذها (١٣).

• تراجع الدول الغنية عن الإيفاء بوعودها في دعم تنفيذ أهداف الأجندة، كان له أثره المباشر على تراجع الإنجاز في العديد من المواقع (١٤).

• الإصرار في الحصول على «قناعة الجميع» بما احتوته الأجندة، أدى إلى صعوبة الحصول على قناعة بها إلّا ما قل (١٥).

• لأسباب عديدة، إضافة إلى الدمج اللاحق، يتعرّض الهدف الثامن إلى أقسى الانتقادات. أهم هذه الأسباب تضمنته الحقيقة في أنه يمثّل التجسيد المباشر لفلسفة وتوجهات السياسات النيوليبرالية الاقتصادية المهيمنة على كلّية الأجندة، بما فيه دوافعها وصياغتها وبناؤها وتنفيذها (١٦).

بلا ريب، إن سعة وكثافة وتنوّع الانتقادات التي استهدفت الأجندة، كان لها تأثيرها الكبير في درجة تنفيذ الأهداف وبالتالي الإنجاز من جهة. وكذلك في دورها الحاسم في تقرير طبيعة وتوجّه

(١١) Maya Fehling, Brett D. Nelson, and Sridhar Venkatapuram, «Limitations of the Millennium Development Goals: A Literature Review,» Global Public Health, vol. 8, no. 10 (December 2013).

(١٢) The World Bank, «Eradicate Extreme Poverty and Hunger by 2015,» (2015), <http://www5.worldbank.org/mdgs/poverty_hunger.html>.

(١٣) UK Essays, «Challenge of the Millennium Development Goals,» 23 March 2015, <https://www.ukessays.com/essays/education/challenge-of-the-millennium-development-goals-education-essay.php>.

(١٤) «Supreme Essays Millennium Development Goals,» (July 2015), <https://supremeessays.com/samples/research/millennium-development-goals.html>

(١٥) Thinking Made Easy, «Millennium Development Goals,» (May 2010), <http://www.un.org/millen nium goals/pdf/MDG%20Report%202010%20En%20r15%20-low%20res%2020100615%20-.pdf>.

(١٦) Fukuda-Parr, Yamin and Greenstein, «Synthesis Paper: The Power of Numbers».

مكونات المرحلة ما بعد ٢٠١٥. وهكذا، إن كانت تجربة أجندة التنمية للألفية قد أضناها قسوة الاختبار، فهي قدّمت إلى رعاتها خزيناً قيّماً من دروس في النضج والاختيار.

وطبيعي أن جميع هذه التطورات والاعتبارات قد وجدت مجالها الواسع في أحضان فيض الآراء ووجهات النظر المتباينة، التي شملت كلّ أبعاد وأجزاء محتويات الأجندة. ذلكم هو الفناء الذي سندخله، معوّلين على ما رصد وقيّد أو تقديم الدليل، في ما سيأتي من تدفق موج اختلط مزاجه بين التصعيد والتجديد.

ثالثاً - قضايا الحوار: البعد الذاتي

تتعلق القضايا المعروضة هنا بوثيقة الأجندة ومحتوياتها من زاوية أبعاد أربعة: التكوين، الهيكل، المحتوى، والتطبيق. ما يرد في هذا المجال في الأدبيات ذات العلاقة، لم يتوقف فيض تياره الدافق كمّاً ونوعاً. نكتفي بهذا الصدد بعرض «نماذج» من هذا الفيض بحسب عناوينه المتضمنة هذه الرباعية من الأُطر:

١ - التكوين

يتعلق الأمر هنا بكلّية الفلسفة الفكرية والسياسية التي احتضنت غايات (Goals) وأهداف (Targets) من حيث القرار وكيفية الاختيار، التي حكمت المسار:

• الأهداف الإنمائية للألفية هي إلى حدٍّ كبير من نتاج العالم الغني من أجل الأغنياء [١٧].

• لم تكن الأجندة مبادرة من قبل دول الجنوب، إنما فُرضت من قبل الثلاثي (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان)، ورعاية كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كل هذا يضفي لبوساً واضحاً على مبادرة نيوليبرالية. هي وثيقة لا يمكن أن تؤخذ بجديّة، بحكم ما تمثّله من وسيلة شرعنة سياسات وممارسات هيمنة رأس المال العولمي ومَن يدعمه [١٨].

• المعادلة التي تحكم الأجندة هي: «العولمة النيوليبرالية + الأهداف = التنمية»[١٩].

• مشاركة كل من الدول النامية ومكونات المجتمع المدني في عملية التكوين كانت ضئيلة [٢٠].

---

(١٧) Hulme, The Millennium Development Goals: A Short History of the World's Biggest Promise.

(١٨) Samir Amin, «The Millennium Development Goals: A Critique from the South,» Monthly Review, vol. 57, no. 10 (March 2006).

(١٩) Ashwani Saith, «Universal Values to MDG's: Lost in Transition,» Development and Change, vol. 37 (2006).

(٢٠) Naila Kabeer, «The Beijing Platform for Action and the MDG's: Different Process, Different Outcomes,» United Nations (2005), <http://www.un.org/womenwatch/daw/egm/bpfamd2005/experts-papers/EGM-BPFA-MD-MDG-2005-EP.11.pdf>.

• الأجندة السياسية والفكرية المبطّنة لإطار الأهداف الإنمائية للألفية تحمل عقيدة وخصائص تلائم مصالح الشركات الكبرى والدول الغنية (٢١).

• لا شك في أن الأسباب المطروحة لوجود الفقر وعدم المساواة حقيقية، ولكن الأسباب الأعمق والأكثر عالمية غالباً ما تُهمل مناقشتها (٢٢).

• اعتماد أهداف طوبائية يعني أن عمال المعونة سينشغلون بمهام غير معقولة، بدلاً من المهام المعقولة التي يمكن أن تجلب بعض النفع (٢٣).

• تفتقر الأجندة إلى الشرعية، لأنها لا تعكس صوت الذين يراد مساعدتهم، وهم الدول النامية. تلك هي محدودية أساسية سببها غياب الإرادة السياسية للتطبيق، حيث يغيب حق تملّك القرار من قبل الدول النامية التي هي أكثر الأطراف تأثراً بالمشروع (٢٤).

• بدأت الوثيقة وتكوّنت بعد الإعلان، ولكنها لم تحتوِ على أهم مكوناته المركزية، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة الجيدة (٢٥).

• تبقى الحقيقة قائمة، وهي أن الوثيقة مصممة بشكل ضعيف لقياس التقدم ضد الفقر والحرمان (٢٦).

• جاءت ولادة فلسفة الأجندة في أحضان مؤسسات الحاكمية الاقتصادية الدولية، بما فيها وكالات منظومة الأمم المتحدة، والمانحون الثنائيون، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وغيرها من بعض الحكومات المؤثرة (٢٧).

• توحي منهجية التكوين بأنها قرار من أعلى إلى الأسفل (٢٨).

٢ - الهيكل

• لم تكن الوثيقة صريحة وواضحة في غاياتها وأهدافها حول قضايا حيوية، لا نفسياً ولا سياسياً ولا أخلاقياً (٢٩).

---

(٢١) Patrick Bond, «Global Governance Comparing and MDG's,» Third World Quarterly, vol. 27, no. 2 (2006).

(٢٢) Anup Shah, «World Hunger and Poverty,» Global Issues (22 August 2010), <http://www.globalissues.org/issue/6/world-hunger-and-poverty>.

(٢٣) William R. Easterly, The White Man's Burden (London: Penguin Press, 2006).

(٢٤) Food and Agriculture Organization, «Position International Planning Committee on Food Sovereignty,» (2015).

(٢٥) Aguirre, «The Millennium Development Goals,» and Peter S. Hill, Ghulam Farooq Mansoor and Fernanda Claudio, «Conflict in Least-Developed Countries: Challenging the Millennium Development Goals,» Bulletin of the World Health Organization (2010).

(٢٦) William R. Easterly, How the Millennium Development Goals on Unfair to Africa (Washington, DC: Brookings Global Economy and Development, 2009).

(٢٧) Fukuda-Parr, Yamin and Greenstein, «Synthesis Paper: The Power of Numbers».

(٢٨) Wiki Progress Organization, «Millennium Development Goals,» 2010, <http://wikiprogress.org/articles/poverty-development/millennium-development-goals/>.

(٢٩) Gauri, «MDGs that Nudge: The Millennium Development Goals, Popular Mobilization, and the Post-2015 Development Framework».

• الآلية المستخدمة تستهدف الوصول إلى التغير المحلي من خلال إبداعات خارجية مدعومة بالتمويل الخارجي. كان الأجدر أن تنجز الأهداف بتنشيط المبادرات المجتمعية المحلية، مستندة إلى مصادر التعاضد والنمو المحلي، في إطار ثقافة وهيكل حكومي قائم [٣٠].

• ضعف التركيز على قضايا البيئة المستدامة يُضْعف قدرة الأجندة على تحقيق المثاليات التي احتواها إعلان الألفية. يضاف إليه قصور التغطية القطاعية، وفي مقدمها عدم الإشارة إلى القطاع الزراعي، رغم أن أغلب فقراء العالم هم مزارعون [٣١].

• الأجندة اتفاقية ضعيفة البناء القانوني. فهي تفتقد أركان الوثيقة القانونية الدولية وهي الالتزام، والدقة، والتعويض [٣٢].

• استند نظام الحوافز الذي اعتمدته الأجندة إلى النيات الحسنة، والتعاون بين الوكالات ذات العلاقة، والتزييف من قبل المانحين، بدلاً من حوافز ظاهرة خارجية، كما أنها لم تسمِّ أية منظمة مسؤولة عن التطبيق، ولا تقدير النتائج أو الفشل في تحقيق الأهداف. إنها وثيقة ضعيفة الحوافز والزخم [٣٣].

• محدودية التغطية للملايين من الفقراء، وبخاصة الدول التي تعاني النزاعات. كما أن العديد من الأهداف ترقى إلى مستوى الأحلام، فهي في مدى طموحها تبدو غير واقعية، فضلاً عن عدم كفاية التغطية في الأهداف لقضايا حيوية مثل الجوانب الاجتماعية، والنمو الاقتصادي للدول، والقسوة ضد النساء، والإرهاب الجسدي، والصحة العقلية [٣٤].

• منهجية تحديد الأهداف المعتمدة هي أداة قيّمة، ولكن الاختزالية التي تحتويها لها محددات متعددة، جعلها مبررة للمانحين لتركيز سياساتهم على أهداف الأجندة كلياً [٣٥].

• أهداف الأجندة بتركيزها على الدول النامية بصورة كبيرة، حوّل إطارها إلى حصر الدول النامية كمثل «غيتو للتنمية» وحسب [٣٦].

• تركيز المجهود التنموي على قائمة أهداف مختصرة بهذا الشكل لم يرافقه إلا إهمال تقصّي الروابط بينها [٣٧].

---

(٣٠) Dani Rodrik, One Economics, Many Recopies: Globalization, Institutions, and Economic Growth (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), and Stephan A. Marglin, The Dismal Science: How Thinking Like an Economist Undermines Community (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2008).

(٣١) Séverine Deneulin and Lila Shahani, eds., An Introduction to the Human Development and Capability Approach to Freedom and Agency (Canada: Earthscan, IDRC, 2009).

(٣٢) Gauri, «MDGs that Nudge: The Millennium Development Goals, Popular Mobilization, and the Post-2015 Development Framework».

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) Patrick J. Ellwood, «MDG's Essay,» 2015, <https://www.ukessays.com/essays/economics/the-millennium-development-goals-of-the-millennium-summit-economics-essay.php>.

(٣٥) Charles Gore, «The MDG Paradigm, Productive Capacities and the Future of Poverty Reduction,» IDS Bulletin, vol. 41, no. 1 (January 2010).

(٣٦) Saith, «Universal Values to MDG's: Lost in Transition».

(٣٧) Dorine E. Van Noreen, «The Wheel of Development: The Millennium Development Goals as a Communication and Development Tool,» Third World Quarterly, vol. 33, no. 5 (2012).

• الأهداف الدولية التي تمّ تضمينها في الإعلان جاءت للمساعدة على تحريك الدعم السياسي. لقد أُريد بها هنا أن تكون وسيلة تواصل تهدف إلى التعبير بشكل رصين عن القضاء على الفقر. بالمقابل، أهداف الأجندة اعتُمدت على أنها مؤشرات للمراقبة وكمرجعيات لكي تنسق بين الأهداف التي تضمنها الإعلان. ولكن في واقع العملية التي حصلت، تحوّلت الأهداف إلى أجندة للسياسة وإلى إطار تخطيطي [٣٨].

• أدت عملية تعزيز الدعم لعدد محدود من الغايات والأهداف إلى تهميش أهداف مهمة لم يتضمنها إطار الأجندة. إنها لا تزيد على وصفها بـ «توجّه لقائمة مشتريات»[٣٩].

• إطار الأجندة غير سليم؛ لأن الأهداف ينبغي أن تؤكد النتائج النهائية وليس الوسائل المتوافرة لتحقيقها [٤٠].

٣ - المحتوى

• تفتقد أجندة الأهداف الإنمائية للألفية تضمين الحقوق السياسية والإنسانية [٤١].

• تفتقر الأجندة إلى أهداف ومؤشرات رصينة تتعلق بقضية المساواة داخل كل قطر، بالرغم من وجود تباين محسوس في الدول النامية. كما أنها تهمل المشاركات المحلية والتمكين وكذلك حقوق المرأة [٤٢].

• أغراض الأجندة ومؤشراتها ليست عادلة للدول الفقيرة. إضافة إلى أن تثبيت الأهداف يفقدها الدقة والوضوح [٤٣].

• ضعف المناقشات حول عملية الاختيار وعدم التناسق بين الغايات والأهداف، كما أن عدم التساوي يمثّل انتقاداً أساسياً للأجندة [٤٤].

٤ - التطبيق

• تواجه الأجندة تحديات كبيرة، وبخاصة في قياس الفقر والجوع، لذا فهي تثير تساؤلات أكثر من تقديم الأجوبة [٤٥].

---

(٣٨) Fukuda-Parr, Yamin and Greenstein, «Synthesis Paper: The Power of Numbers».

(٣٩) Michiel Keyzer and Lia van Wesenbeeck, «The Millennium Development Goals: How Realistic are They?,» De Economist, vol. 155, no. 1 (March 2007).

(٤٠) Caliari, Analysis of Millennium Development Goal 8: A Global Partnership for Development.

(٤١) Aram Ziai, «The Millennium Development Goals: Back to the Future?,» Third World Quarterly, vol. 32, no. 1 (2011).

(٤٢) Deneulin and Shahani, eds., An Introduction to the Human Development and Capability Approach to Freedom and Agency.

(٤٣) Easterly, «How the MDG's are Unfair to Africa».

(٤٤) United Nations, Indicators for Monitoring the Millennium Development Goals (New York: United Nations, 2003), <https://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Attach/Indicators/HandbookEnglish.pdf>.

(٤٥) Uma Lele, in: Millennium Development Goals, 2015.

• تجزئة الوثيقة إلى ثلاثة مواطن حيوية تدفع بفشلها: تصميم الأهداف، الاندماج السياسي، والتمويل. يرتبط الاندماج السياسي بمدى تضمين الأهداف بسياسات الدول النامية، بينما يشكل التمويل عاملاً حاسماً في تأثيره في إنجاز الأهداف (٤٦).

• استحالة قياس مستوى التقدم لبعض الأهداف بسبب صعوبة الحصول على بيانات كافية ومعتمدة تُبنى على أساسها المؤشرات (٤٧).

• أدّت المنهجية المعتمدة إلى تطبيق محدود فكرياً، عمودي الهيكلة، ومعتمد إلى حدٍّ كبير على حلول تقنية تؤدي إلى إهمال الحاجة إلى التغيير الاجتماعي وتقوية المؤسسات الوطنية. كما أن تعدد أقسام الأهداف أدى إلى تجزئة التطبيق (٤٨).

• تفشل المؤشرات في متابعة التقدم في الأهداف، وكذلك تفشل في قياس متغيرات أساسية للتنمية الاقتصادية (٤٩).

رابعاً - «معضلة» الشراكة العالمية (الهدف ٨)

١ - الملامح العامة للهدف

تشكّل التنمية قاعدة النظام الدولي العادل، ومتطلباً سابقاً لإنسانية مستقرة تنعم بالسلام والأمن. توحي الرؤية الفاحصة للأهداف الإنمائية للألفية بالإدراك بأن التنمية لا تقتصر على دول معينة إنمّا هي ارتقاء إلى أحضان المستوى الدولي. وفي إطار أجندتها، ينصب دور المساعدات الخارجية بأنواعها على دعم تحقيق الأهداف (١ - ٧) منها (٥٠).

حوّل إقرار هذه الوثيقة دولياً قضية الفقر من حالة الإهمال الذي اكتنفها في التسعينيات إلى حجر الزاوية في أجندة التنمية الدولية. وبذلك تكون قد خلقت الحافز والضغط العالمي على الدول الغنية في ضرورة زيادة العطاء وخفض القيود التي تعيق تنمية العالم الثالث. تضمن الهدف (٨) أبعاد هذا الالتزام في سبع فقرات (Targets) وهي الأرقام (١٢ - ١٨) في تسلسل الأجندة كالآتي:

أ - العمل على تطوير نظام تجاري ومالي مفتوح، قانونيّ القاعدة، ممكن التنبؤ به، وغير متحيّز.

ب - الإيفاء بحاجات الأقطار الأكثر فقراً.

ج - الإيفاء بالحاجات الخاصة للدول المغلقة أرضاً والجزر النامية الصغيرة.

---

(٤٦) Thinking Made Easy, «Millennium Development Goals».

(٤٧) Osman A. Dar and Mishal S. Khan, Millennium Development Goals and the Water Target,» Tropical Medicine and International Health, vol. 16, no. 5 (May 2011); J. D. Sachs, Investing in Development: Millennium Report (2005), and Saith, «Universal Values to MDG's: Lost in Transition».

(٤٨) Thinking Made Easy, Ibid.

(٤٩) Aguirre, «The Millennium Development Goals».

(٥٠) United Nations Foundation, The Millennium Development Goals, 2012.

د - التعامل بشكل شامل مع مشاكل الدين في الدول النامية من خلال إجراءات وطنية ودولية من أجل جعل الدين قابل للاستدامة في المدى الطويل.

هـ - بالتعاون مع الدول النامية، القيام بتطوير وتطبيق استراتيجيات رصينة في إطار إيجاد فرص عمل منتجة للشباب.

و - بالإتفاق مع الشركات المصنّعة للأدوية، إفساح المجال لحصول الدول النامية على الأدوية الضرورية والأرخص.

ز - بالتعاون مع القطاع الخاص، توفير منافع التقنية المعاصرة، وخاصة في مجالات المعلومات والاتصالات.

استناداً إلى ذلك، تبرز خصائص هذا الهدف:

(١) إنه الهدف الوحيد من أهداف الأجندة الموجّه إلى الدول الغنية.

(٢) تأكيد الدور الأساسي للدول المتقدمة في مساعدة الدول النامية في إطار «الشراكة» بينهما.

(٣) خلاصة دور الدول الغنية في إطار التنمية يتجسد في رباعية مترابطة: زيادة المعونة الدولية، دعم التجارة العادلة، تخفيف الديون، وتشجيع التقنية.

٢ - مضامين الهدف (٨)

إن هذا الالتزام من قبل الدول الغنية، يقابله التزام موازٍ للدول النامية بالقيام بتنشيط متطلبات الحوكمة الجيدة، من خلال إدماجها في قراراتها الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً، والتنموية عموماً. تمثّل هذه الشراكة عملية تقسيم عمل بينهما وبالتالي تحديد المسؤولية المتقابلة:

أ - الدول الغنية

تقدم الدعم المتنوع بطريق أساسي هو تحويل الموارد إلى الدول النامية اللازمة لتنفيذ أهداف الأجندة (١ - ٧) الأخرى.

ب - الدول النامية

دمج هذا الدعم في سياساتها، وخططها، وميزانياتها، وتحوّلها إلى خدمة لمساعدة الفقراء، في إطار قواعد «الحوكمة الجيدة».

بعبارة أخرى، تعني الشراكة في جوهرها عملية اعتماد متبادل بغرض التعاون كتحصيل حاصل، وأي اختلال أو قصور في ضوابطها وقواعدها يُلغي تماسكها وفاعليتها.

يؤكد سجل تطبيق متطلبات هذا الهدف في إطار مسار الأجندة أن الاختلال قد وقع، وامتدت مساحته في كلا المجموعتين، وبينهما معاً. لهذا يجيء هذا الهدف الأكثر تعرّضاً للانتقاد والمساءلة بين أهداف الأجندة كافة. إنّه في ثنايا هذا القصور الذي اكتنف ماهية هذا الهدف وتطبيقه، ولدت

«المعضلة» التي كانت كاسحة في نتائجها التي طوّقت آلية التنفيذ المطلوب، وبالتالي منجزات الأجندة المأمولة في نهاية المطاف.

٣ - أبعاد «المعضلة»

يمكن النظر إلى العلاقة بين الدول الغنية والدول النامية في سياق عرض وطلب. مصدر الطلب يأتي من قبل الدول النامية سعياً وراء الحصول على موارد لدعم التنمية عموماً، بما فيه ظرف مكافحة الفقر كهدف مركزي في الأجندة. أما العرض فيأتي من قبل الدول الغنية على شكل مساعدات متنوعة. ولكن عندما حصل لقاء العرض والطلب في إطار هدف الشراكة الرقم (٨)، برزت مشاكل جذرية كانت سلبيات تأثيرها كافيةً لاحتواء قدرات الإنجاز من قبل الطرفين. تجمّع مع هذا التصوّر الواقعي العديد من الاعتبارات المعرقلة، مثل محدودية إدراك عمق أبعاد وطبيعة الفقر في الدول النامية، وتلكؤ القدرات التنفيذية، وانتشار سلوكيات غير دافعة بل مانعة، وهي كلّها أحاطت بعملية الشراكة فأفقدتها فاعليتها.

بالنسبة إلى الدول المانحة (جانب العرض)، فقد أثبتت الوقائع أن الأموال المقدمة في المعونة لم تكن كافية كمّاً ولا كيفاً، إضافة إلى أن جزءاً مهماً منها لم يتوجّه نحو معالجة القضية. فإذا أضيف إلى ذلك القيود المفروضة من قبل الدول الغنية على تجارة الدول النامية، واستمرار مشكلة المديونية المعيقة لتنميتها، ومحدودية تحقيق نقل تقني كافٍ، فإن حصيلة هذه العوامل تؤكد أن التمويل قد أضحى معوّقاً حقيقياً لتحقيق أهداف الأجندة.

أما الدول النامية، فقد وجدت في استراتيجية الأجندة أن توجّه المعالجة لقضية الفقر والجوع قد انصّب أساساً على «المعالجة» لا على مواجهة «الأسباب». هذا التأكيد جعل القضية محكومة بكفاية المساعدات المقدمة لغاية دعم الفقراء في ظرف «تحمّل» آثار الفقر وليس اجتثاثه من خلال القضاء على أسبابه. وما زاد هذه الأمر سوءاً حقيقة أن عدم كفاية الموارد المقدمة من قبل الدول الغنية قد رافقها محدودية جدّية في القدرة الذاتية في الدول النامية على التعامل بكفاءة مع القضية ومحاولة إدماجها في سياساتها بصحبة قواعد الحوكمة المطلوبة. وفوق هذا كله، تجيء مسألة الفساد المنتشرة في سلوكيات القطاع العام ومعه قطاع الأعمال.

وعند جرد حصيلة الحصاد، تبرز حقيقة أن الهدف المركزي للأجندة من جانب الطلب (الهدف المتضمن مكافحة الفقر)، قد أجهده العنصر المركزي في جانب العرض (هدف الشراكة)، مدعوماً بظروف غير مواتية، الأمر الذي جعل إنجاز الأجندة قاصراً عن بلوغ أهدافه كما خطط لها.

٤ - الإحباط في أطياف الحوار

الفقر هو سمة للجوع، والقضاء عليه لا يتمّ إلا بالقضاء على أسبابه. فإذا توجّه المجهود نحو توفير الغذاء وزيـادة إنتاج وتوزيع الغذاء، فهذا يعني بقاء الأسباب الجذرية لخلق الجوع والفقر والاعتمادية قائمة. تجد المعالجة الفاعلة مجالها في السيطرة على الأرض والإنتاج، والتجارة

الدولية، والسياسات الاقتصادية، وكلها تكمن في أحضان القرار السياسي لكل الدول الغنية على صعيد تقديم المساعدة، والنامية في إطار فاعلية استخدامها.

من زاوية هذه الرؤية، نقدّم في ما يأتي مقتطفات متنوعة مشتركة بين بُعدين: قضايا هدف الشراكة، والرؤى إلى حصاد الأجندة:

- جاء الهدف (٨) الذي يشير إلى مسؤولية والتزام الدول الغنية، أكثر الأهداف غموضاً. فهو قد افتقر إلى التحديد الكمي، ووقت محدّد للإنجاز، مع غياب المؤشرات، ما جعل مفهوم الشراكة مبهماً[٥١].

- لم يرد الهدف (٨) أصلاً في أهداف الأجندة، إلا أنه أُلحق بها لاستكمال وحدة البناء، وللمساعدة في تحريك الدعم السياسي [٥٢].

- يؤشر وجود الهدف (٨) إلى رغبة الدول المتقدمة في أن الأجندة لم تهمل إدراكها للاهتمام التاريخي حول أهمية التعاون الدولي والمساعدات إلى الدول النامية الأفقر والأكثر هامشية في المجتمع الدولي. ولكن تصميم وتطبيق هذا الهدف لم يرتقِ إلى ذلك، وانتهى مجرّد كونه «إيماءة» وحسب [٥٣].

- ساوى إعداد الأجندة بين الشراكة ومبادئ الليبرالية، الأمر الذي تضمن اعترافاً بفرض قواعدها. إنها «شراكة ليبرالية» خالصة، مدعومة بمواد حوكمة ملزمة [٥٤].

- رغم حصول زيادة في المعونة الدولية خلال فترة الأجندة، إلا أن أكثر من نصفها ذهب لتقليص مديونية الدول النامية، وأغلب الباقي أُنفق في مجال التخفيف من الكوارث الطبيعية والمساعدات العسكرية، وليس لدعم التنمية. إلى ذلك، فإن التركيز الحاسم لهذا الهدف يأتي في إطار إنجازات الدول المانحة، وليس على نجاح التنمية [٥٥].

- شكّل نقص التمويل عاملاً حاسماً في فشل كليّة الأجندة، فأثار قلقاً عالمياً حول إمكان تحقيق أهداف الأجندة [٥٦].

---

(٥١) Thomas W. D. Davis, «The MDG's and the Incomplete Relationship between Development and Foreign Aid,» Journal of the Asia Pacific Economy, vol. 11, no. 4 (November 2011).

(٥٢) Caliari, Analysis of Millennium Development Goal 8: A Global Partnership for Development.

(٥٣) Amy Barens and Garrett W. Brown, «The Idea of Partnership within the Millennium Development Goals: Context, Instrumentality and the Normative Demands of Partnership,» Third World Quarterly, vol. 32, no. 1 (2011).

(٥٤) Amin, «The Millennium Development Goals: A Critique from the South».

(٥٥) Wikipedia, Millennium Development Goals, 2015, <https://en.wikipedia.org/wiki/Millennium_Development_Goals>.

(٥٦) Andy Hains and Andrew Cassels, «Can the Millennium Development Goals Attained?,» BMJ (2004), and Gauri, «MDGs that Nudge: The Millennium Development Goals, Popular Mobilization, and the Post-2015 Development Framework».

- إنجاز الدول الغنية في إطار الهدف (٨) مخيّب للآمال؛ إذ جاءت قيودها وشروطها مطوّقة لإمكانات النمو في الدول النامية (٥٧).

- أهملت الأجندة الحقوق الإنسانية، فأصبحت عائقاً لها (٥٨).

- وفي إطار الرؤية الأعمق، فإن هيكل الرأسمالية العالمية هو الذي صاغ أهداف الأجندة (٥٩).

- وفي نهاية المطاف، يجيء دور رصد الإنجاز المرتكز على الهدف (١) الخاص بالقضاء على الفقر، فتظهر الحقيقة الكبرى: إن ما تحقق على هذا الصعيد يعود أساساً إلى النجاح الهائل الذي أحرزته الصين، ومن بعدها الهند، في هذا المجال، ومن دون ذلك ما أمكن تحقيق أهداف الأجندة (٦٠).

- نتيجة لذلك، وبسبب ما يعانيه تطبيق أهداف الأجندة من قصور، الأجدى أن يُطلَق عليها «الأهداف الأدنى للتنمية»(٦١)!

خامساً - تقارير التنمية البشرية والأجندة

منذ انطلاق أجندة الأهداف الإنمائية للألفية، كما حصل في «إعلان الألفية» في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، استحوذت عملية تطور تطبيق أهدافها على اهتمام كبير في تقارير التنمية البشرية السنوية الصادرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا ريب أن هذه الأجندة تحتل موقعاً مهماً في منظومة الأمم المتحدة لأسباب ثلاثة في الأقل:

أوّلها، إن «التنمية البشرية» مفهوم فكري وتنموي منبعه منظومة الأمم المتحدة، كما يؤكّده الإصدار المتتابع لتقارير التنمية البشرية سنوياً منذ ١٩٩٠.

ثانيها، إن ما يُطرح من آراء وتوجيهات في هذه التقارير يأخذ بُعده في الأهمية لكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصدره، وهو مكون حيوي من المنظومة.

ثالثها، إن منظومة الأمم، باعتبارها كياناً عالمياً، فقد جعلت من الأجندة محور نشاطها على صعيد التنمية الدولية في امتداد سريان عمرها.

نتيجة لذلك، يصبح جديراً متابعة مواقف هذه التقارير حول الأجندة بكل أبعادها، كما نعرضه أدناه. منذ البداية، اتخذت تقارير التنمية البشرية موقفاً واضحاً من الأهداف في بُعدين: **الأول**،

(٥٧) Fehling, Nelson, and Venkatapuram, «Limitations of the Millennium Development Goals: A Literature Review».

(٥٨) Hulme, The Millennium Development Goals: A Short History of the World's Biggest Promise, and Levin Institute, The Millennium Development Goals, 2015.

(٥٩) John Toye and Richard Toye, «From New Era to Neo-Liberalism: US Strategy on Trade, Finance and Development in the United Nations, 1964-82,» Forum for Development Studies, no. 1 (2005), and Saith, «Universal Values to MDG's: Lost in Transition».

(٦٠) Donald Curtis and Yeow Poon, «Why a Marginalist Pursuit will not Necessarily Lead to Achievement of MDG's,» Development in Practice, vol. 27, no. 6 (2009).

(٦١) Fukuda-Parr, Yamin and Greenstein, «Synthesis Paper: The Power of Numbers».

الإسهاب في بيان أهمية الأجندة ودعمها في ما احتوته عموماً. **الثاني**، جاءت، في الوقت نفسه، صريحة في بيان المحددات والصعوبات التي تواجه تنفيذ الأهداف.

اتسمت التقارير الصادرة خلال فترة الأجندة (٢٠٠٠ - ٢٠١٥) «بمنهجية» متنوعة للتعامل مع تطورات الأجندة. فبعض التقارير يسهب في متابعة القضية، والبعض الآخر يشير إليها لماماً، ثم منها من يتجاوزها حسب مسار الأحداث. وفي ذات الوقت، الاتجاه الذي تبرزه التقارير الأخيرة أنها قد تحوّلت بصورة واضحة منذ ٢٠١٢ (مؤتمر ريو+٢٠) نحو عرض التطورات المتعلقة بأجندة «أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٦ - ٢٠٣٠» بشكل يفوق اهتمامها بأجندة الأهداف الإنمائية للألفية التي انتهت صلاحيتها في نهاية ٢٠١٥.

١ - (٢٠٠٠) عنوان التقرير: حقوق الإنسان والتنمية البشرية

يأتي مفهوم الفقر أكثر اتساعاً من مجرد غياب الدخل، إنه الحرمان في أبعاده المختلفة. فالفقر والإقصاء الاجتماعي يشكّلان انتهاكاً للحقوق والكرامة الإنسانية.

٢ - (٢٠٠١) عنوان التقرير: جعل التقنية الجديدة تعمل لخدمة التنمية البشرية

- يقرّ رؤساء الدول في قمة الألفية أن الإعلان يؤكد «المسؤولية الجماعية بدعم مبادئ الكرامة الإنسانية، والمساواة، والعدالة على المستوى العالمي» (ص ٢١).
- بعد عرض الأهداف الثمانية لأجندة «الأهداف الإنمائية للألفية»، يشير التقرير إلى حقيقة أنه بالرغم من وجود تقدم واضح في بعض الأهداف، إلا أن أكثر من نصف الأقطار التي تتوافر فيها بيانات لن تستطيع تحقيق الأهداف من دون تحقيق تقدم سريع ومحسوس (ص ٢٥).

٣ - (٢٠٠٢) عنوان التقرير: الديمقراطية في عالم متناثر

- يتطلب الخفض المستدام للفقر نمواً عادلاً، ولكنه يتطلب أيضاً تمكين الفقراء من القوة السياسية (ص v).
- اعتماداً على الاتجاهات القائمة، عدد محسوس من دول العالم من غير المحتمل أن تحقق أهداف الأجندة، بما فيها تقليص الفقر إلى النصف في (٢٠١٥) (ص v).
- أغلب الأهداف الإنمائية للألفية ممكنة القياس، والمراقبة لقياس التقدم في إطار المعايير التي وضعها المجتمع الدولي (ص ١٧).
- حول الهدف (٨) المرتبط بالشراكة العالمية:

- المضمون أن الفعل العالمي يجب أن يخلق البيئة التي يتمكن فيها الناس والأقطار من الحصول على الفرصة لتحقيق إمكاناتهم (ص ٢٩).

- المعونة: يشكّل التمويل مسؤولية مركزية. المعونة ضرورية لإطلاق أداء الأقطار التي ستتخلف عن تحقيق الأهداف، إضافة إلى الأخرى الناجحة (ص ٢٩).

- لا يحدد الإعلان هدفاً للمعونة، التي انخفضت بشكل محسوس في السنوات الأخيرة (ص ٣٠).

- المطلوب معونة أكثر ونوعية أفضل. يركّز مانحو المعونة على الأقطار التي تستطيع استخدامها بكفاءة أكبر (ص ٣١).

• التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر: المعونة وحدها لا تكفي، مصادر تمويل أخرى مطلوبة (ص ٣١).

- التجارة الدولية عالية التنظيم، والأقوى فيها هو الذي يستحوذ على أكبر منافعها (ص٣١).

- تواجه الدول النامية قيوداً في الأسواق العالمية تعادل ضعف الدول المتقدمة (ص٣٣).

- يدعو الإعلان إلى نظام تجاري غير متحيّز الذي تقع مسؤوليته بوضوح على الدول الغنية، ولكن هذه خطوة صغيرة تجاه تغيير النظام (ص ٣٣).

- مطلوب من الدول الصناعية خفض قيود التجارة التي تتعرض لها الدول النامية (ص ٣٣).

٤ - (٢٠٠٣) عنوان التقرير: الأهداف الإنمائية للألفية

• لقد أثبت العالم لتوّه تقصيره عن بلوغ أهدافه في خفض الفقر وتحسين الأهداف الأخرى (ص v).

• التعامل مع الفقر يفرض فهم أسبابه (ص ١).

• الهدف (٨): بالنسبة إلى الدول الغنية، ضرورة تغيير سياساتها في المعونة، والدين، والتجارة، ونقل التقنية، لكي يمكن تحقيق الأهداف. دور الدول الغنية حاسم في هذا المضمار (ص ١١).

• هذا الهدف غير مقيّد بزمن، وليس له مؤشر كمّي لرصد التقدم فيه ومحاسبة الفاعلين على الساحة، كما يحصل للأهداف الأخرى. ولهذا نُظر إليه على أنه مخلوق من قبل الدول الغنية (ص ١٢).

• لأن أصل الأهداف ولدت في الدول المانحة، فقد امتنع قبولها قلبياً من قبل الدول النامية أو المجتمعات المدنية فيها (ص ٢٩).

• تتعرض الأهداف لانتقادات واسعة، منها أنها: ضيقة الأفق، مؤشراتها محدودة، غير واقعية وبالتالي محبطة للآمال، وتربك الأولويات الوطنية (ص ٣٠).

• ضرورة أن تشعر الأقطار النامية أنها ذاتها تمتلك الأهداف، وبالتالي تدعمها بانتمائها إليها (ص ٣٠).

• الهدف (٨):

- إذا تمّ تجاهل هذا الهدف فمن الصعب تصّور تمكّن البلدان الفقيرة من إنجاز الأهداف السبعة الأولى (ص ١٤٥).

- يجب أن تزيد الدول الغنية المعونة؛ تخفف الدين؛ تفتح آفاق الأسواق؛ وكذلك نقل التقنية (ص ١٤٥).

• سجل المسار لا يشجع على أن الوعود سيتم الإيفاء بها (ص ١٦٠).

٥ - (٢٠٠٥) عنوان التقرير: التعاون الدولي على مفترق الطرق

• إن أعظم تحدٍّ يواجه العالم هو إنجاز أهداف التنمية للألفية في موعدها (ص V).

• التقدم على هذا الصعيد، رغم ما تمّ إنجازه حتى الآن في العديد من الأقطار وبعض أهداف الأجندة، إلا أن التقدم الكلي يبقى متخلّفاً عمّا هو مطلوب (ص V).

• حتى الآن يبقى السجل بالنسبة إلى الأجندة مثيراً للكآبة. فالتنمية البشرية في تدهور، وعدم المساواة العميقة تبقى حاكمة (ص ٢).

• هناك ثلاث قضايا تشكل أعمدة التعاون: المعونة والتجارة والأمن.

- تعاني المعونة مشكلتين أساسيتين: عدم كفاية تمويل مزمنة، ونوعية متردية (ص٢).

- التجارة الدولية - سياسات الدول الغنية مستمرة في حرمان الأقطار الفقيرة والناس الفقراء حصة عادلة في الرخاء العالمي، وهذا يشكّل صدمة لمباديء إعلان الألفية (ص ٣).

• مع الأسف لم تولّد القناعات حتى الآن حلولاً عملية؛ ما يُنذر بعواقب رهيبة للعقد القادم (ص ٣).

• تشكّل المعونة الدولية أحد أهم الأسلحة فاعلية للحرب ضد الفقر. اليوم، هذه المعونة سيئة الاستخدام، غير ذات كفاءة، واستهدافها يحتاج إلى تعديل (٧).

• أعلى قيود التجارة تفرض اليوم ضد أفقر الدول من قبل الدول الغنية (ص ١٠).

• لا تتعامل أهداف الأجندة مباشرة مع قضية عدم المساواة، فهي «حيادية توزيعياً». وهذه «بقعة عمياء» في هيكلها (ص ٥١).

• يقدم تصميم واستراتيجية الأجندة الدليل على أن توجّه «ترشيح الدخل» لتقليص عدم المساواة والمحافظة على التقدم الكلي لن تعمل (ص ٥٢).

٦ - (٢٠٠٦) عنوان التقرير: ما بعد الندرة

• يدور محور التنمية البشرية حول السماح للناس بعيش الحياة التي يتمنونها وتمكينهم من تحقيق قدراتهم كمخلوقات بشرية. إن الإطار القيمي للتنمية البشرية تعكسه اليوم كلّية الرؤية الواسعة التي تعتمدها أجندة الأهداف الإنمائية للألفية (ص v).

• الفقر، عدم المساواة، وعلاقات القوة غير المتعادلة هي المصدر الأساسي للأزمات (ص v).

٧ - (٢٠١١) عنوان التقرير: الاستدامة والعدالة

• يحتاج العالم إلى إطار تنموي ما بعد أجندة الأهداف الإنمائية للألفية يؤكد العدالة والاستدامة (ص iv).

٨ - (٢٠١٥) عنوان التقرير: العمل من أجل التنمية البشرية

• أجندة أهداف التنمية المستدامة، هي عالمية بأبعادها، ولكن في تطبيقها على المستوى الوطني تأتي في الأغلب مختلفة بحسب الأقطار. المبدأ الموّحد فيها من المحتمل أن يكون «لن يُترك أحدّ متخلّفاً» (ص ١٨١).

• في هذا الإطار المتمثّل بالإلتزام العالمي والمتغير، فإن هذا التقرير يبين كيف أن الخلق البشري، وإبداعاته، واكتشافاته والعمل لديه، كلها يمكن أن توسع خياراته، تحسن رفاهيته، وتضمن الحرية لجميع البشر في حالة من المساواة والاستدامة، مما سيجعل التقدم البشري ضامناً لكي لا يبقى فعلياً أحدا «متخلفاً» (ص ١٨١).

٩ - (٢٠١٦) عنوان التقرير: التنمية البشرية للجميع

نظراً إلى أن إصدار هذا التقرير قد ترافق مع بداية تطبيق أجندة أهداف التنمية المستدامة، فقد تحوّل اهتمامه بطبيعة الحال إليها، كما سيأتي بيانه في الفصل السابع.

خاتمة

تؤكّد المؤشرات أن سجل إنجاز أجندة الأهداف الإنمائية للألفية قد جاء في أحسن الأحوال محدوداً ومقيّداً. فالأمل الذي بعثه «إعلان الألفية» في ٢٠٠٠، بما احتواه من تطلّعات وطموحات واسعة، قد خبا في مسار تشكيل وتطبيق الأجندة كما جسّدته حالة الانفصام بين الإعلان وأجندة الأهداف. فزخم الانتقادات والتحفظات التي تعرضّت لها الأجندة، توسعت أبعاده وازدادت حدّته شاملة فلسفتها، تكوينها، هيكلتها، محتواها، وتطبيقها.

إن المهم في كليّة هذا السياق هو بروز حقيقة احتواء فلسفة وتوجّه هذه الأجندة وبالتالي تطويقها من قبل عقيدة النيوليبرالية السائدة، محوّلاً رصيدها إلى حالة انكسار خيال واضحة. لقد شكّل حصادها بالفعل هدراً حين أضاع ١٥ عاماً ثمينة من عمر الإنسانية بحكم غياب الفاعلية ومحدودية الأداء والعطاء. هذه القناعة الشاملة قد خلقت دون شك ضغوطاً وتحدّيات هائلة على بديلها، أجندة أهداف التنمية المستدامة، في محاولة لتعويض ما فات، والارتقاء بالأداء والإغناء فيما هو آت.

الفصل السابع

أجندة أهداف التنمية المستدامة: تأكيد الإصرار

مقدمة

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ اعتماد أجندة جديدة هي «أهداف التنمية المستدامة»، لتكون متمّمة لأجندة «الأهداف الإنمائية للألفية» التي انتهت صلاحيتها في نهاية ٢٠١٥. بدأ العمل بالأجندة الجديدة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وسيستمر حتى ٢٠٣٠.

ما حصل بإعلان سريان فاعلية الأجندة الجديدة، يمكن ظاهرياً القول فيه إنه مجرد انتهاء مرحلة وبدء أخرى، في ذات السياق الجوهري لمسار التنمية الدولي والمتضمن محوره القضاء على الفقر. ولكن واقع الأمر يشير إلى أن الحدث لم يكن روتينياً، إنما هو عملية تحوّل شاملة في فلسفة ومحتوى استراتيجية التنمية الدولية. فعلى صعيد المقارنة الأولية، يمكن ملاحظة الآتي:

- أن رصيد الإنجاز المتحقق في الأجندة الأولى لم يكن رصيناً ولا متكاملاً، بل جاء غير متناسق في مساره ومقلق في نتائجه، الأمر الذي استوجب اعتماد أجندة جديدة بحكم ضرورة الاستمرارية بحدِّ ذاتها.

- ضخامة ونوعية البناء الكلّي للأجندة الجديدة شكّل خطوة متقدمة هائلة لتصورات التنمية الدولية على نطاق الطموح والشمول. لقد جاء الانتقال بالفعل بصورة «نقلة نوعية» بكل معنى الكلمة.

- وحدة قاعدة الانطلاق المشتركة من حيث الرعاية (منظومة الأمم المتحدة)، ووحدة جوهر المضمون (محاربة الفقر)، كلاهما فرض على الأجندة الجديدة السعي للاستفادة من دروس التجربة للمرحلة السابقة.

• التطور الذي حصل على هذا الصعيد، أن الأجندة الجديدة بالفعل انطلقت من قاعدة شكّلتها حصيلة رصيد الأجندة الأولى، ولكنها بعد استيعابها، تجاوزتها بمراحل ما جعل منها أنها خلق جديد. فالأجندة السابقة لو كانت قد أدّت مهمتها كما رسمت لها، فقد تكون حينها الحاجة قد انتفت لهذا التحوّل الكبير، ولكن الأمر لم يكن كذلك.

• أما من حيث تباين التوقيت الزمني بحكم المرحلة المتعاقبة، فإنه يصبح بديهياً القول في الأجندة الأولى أنها الآن قد أضحت سجلاً في التاريخ، بينما رفيقتها الراهنة قد انبعثت طريقاً للمستقبل.

استناداً إلى ذلك، فإن حداثة انطلاق الأجندة الجديدة تمنع بحكم التطور إمكان تقييم مسارٍ تطبيقي لها. ونتيجة لهذا، فإن الفصل الحالي سيبدأ في بيان مراحل البناء وتطورها؛ وعرض أهم مكّونات إعلان الأجندة وأهدافها وملامحها بالمقارنة؛ وعرض عام لأهم الآراء والتصوّرات التي قيلت فيها؛ ثم تقديم خلاصة لمواقف ووجهات نظر تقارير التنمية البشرية في مجال تطورات الحدث ومستقبل مساره. من ناحية ثانية، وللأهمية الحيوية لأجندة أهداف التنمية المستدامة في احتواء وتوجيه استراتيجية التنمية الدولية، سنعرض خلاصة لوثيقة الإعلان في متن هذا الفصل بحكم أولويتها الراهنة والمستقبلية، ندعمه بعرض أكثر تفصيلاً في ملحق خاص (الرقم ١) في نهاية الكتاب.

أولاً - تطورات بناء الأجندة (١)

تختلف طبيعة التطورات والمراحل والمديات الزمنية التي احتوت على متطلبات إعداد أجندة أهداف التنمية المستدامة اعتماداً على المطلوب تأكيده.هنا تتباين الأحوال في مستويين: **الأول،** اعتبارات عرض الخلفية تطول فيها إذا ما أريد أن تكون بداياتها مستندة إلى تطور مفهوم «الاستدامة» الذي تتبناه الأجندة وهو جزء من عنوانها؛ **الثاني،** حصر الاهتمام فقط بالترتيبات المتتابعة التي ارتبطت مباشرة بقرارات تهيئة وإعلان الأجندة في تأكيده «التنمية المستدامة» كأولوية، ما يجعلها مختلفة بشكل حاسم عن الأجندة التي سبقتها.

اختيارنا هو المنهج الثاني، لأنه الأقرب والأكثر صلة بموضوع هذا الفصل. وانطلاقاً من ذلك، نبدأ بعرض أهم المراحل التي أفرزت ولادة أجندة «أهداف التنمية المستدامة»، وما تبعها من خطوات ذات علاقة على صعيد دعم قبولها وترسيخه بخاصة.

---

(١) World Federation of United Nations Associations, Post-2015; Development Agenda and Sustainable Development Goals, 4/2016; Wikipedia, «Sustainable Development Goals,» (November 2015); L. Ford, «Sustainable Development Goals, All You Need to Know,» The Guardian, 19/1/2015, and Mitu Sengupta, «The Sustainable Development Goals: An Assessment of Ambitions,» E-International Relations, 18/1/2016, <http://www.e-ir.info/2016/01/18/the-sustainable-development-goals-an-assessment-of-ambition/>.

أجندة ما بعد ٢٠١٥، هي وثيقة تنمية تمثّل رؤية عالمية طموحة تسعى لمعالجة الفقر المدقع؛ واحتواء التغير المناخي؛ ووضع العالم على طريق الرفاهية والاستدامة بحدود العام ٢٠٣٠. تحتوي الأجندة، على أربعة مرتكزات: الإعلان؛ أهداف وأغراض التنمية المستدامة؛ التمويل وطرق التطبيق؛ المتابعة والمراجعة. هذا البناء، الذي استند في بدايته إلى ما حققته أجندة الألفية السابقة، مرّ بمراحل تكوين كثيفة ومتعددة، جاءت في خطوات متتابعة نلخص أهمها في الآتي:

٢٠١٠/٢ - طلب أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من السكرتير العام اتخاذ خطوات إضافية لتطوير أجندة الألفية، استعداداً لتهيئة أجندة ما بعد ٢٠١٥.

٢٠١٢/٦ - انعقاد قمة الأرض (Rio+20)، وهو المؤتمر الثالث والأضخم تاريخياً على صعيد التنمية المستدامة، والهادف إلى التوفيق بين البُعد الاقتصادي مع الأهداف البيئية على الصعيد العالمي. وقد مثّل هذا المؤتمر تصعيداً واضحاً نحو تحديد أُطر المساعي الدولية بإعادة توجيه وتجديد الالتزام السياسي لتحقيق «ثلاثية» أبعاد التنمية المستدامة: النمو الاقتصادي؛ التحسين الاجتماعي؛ حماية البيئة.

شهدت المناقشات في هذه القمة تبايناً واضحاً بين الدول حول تعريف الأولويات. فالأمم المتحدة أرادت أن تؤيد القمة «خارطة طريق للاقتصاد الأخضر»، مع التشديد على حيوية الأهداف البيئية، يقابل ذلك تفضيل الدول النامية اعتماد أهداف «للتنمية المستدامة» جديدة لتوفير حماية أفضل للبيئة، وضمان التمكين والغذاء للفقراء، والقضاء على الفقر.

٢٠١٢/٧ - مباشرة عقب انتهاء لقاء القمة، عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً حول «التنمية المستدامة». من أهــم نتائج اللقاء إصدار وثيقة «المسـتقبل الذي نريـده» (The Future We Want)، ومحورها تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة ودعم مستقبل سريانها. ولقد احتوت هذه الوثيقة لأول مرّة على تعبير «أهداف التنمية المستدامة»، باعتبارها مجموعة من الأهداف الممكنة القياس والهادفة إلى تشجيع التنمية المستدامة عالمياً. ويجيء هذا الموقف تأكيداً للعزم على تجاوز محدودية أجندة الألفية القائمة في مجال تأكيد دور البيئة في التنمية من دون تحديد أهداف معينة لهذا الغرض.

ومن أجل الحصول على تفويض فيها خلال الفترة بين قمة الأرض و٢٠١٥، ينبغي أن تجري «عملية بين الحكومات شاملة وشفافة مفتوحة لكل المشاركين، بهدف تطوير أهداف للتنمية المستدامة عالمية استعداداً لعرضها على الجمعية العامة للموافقة عليها».

٢٠١٢/١٠ - إنشاء «لجنة عمل» (Task Force) من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة، مؤلفة من أكثر من ٦٠ وكالة ومنظمة دولية للتركيز على قضية التنمية المستدامة.

٢٠١٣/٣ - إنشاء «مجموعة العمل المفتوحة» (Open Working Group) لتقديم اقتراحاتها حول مضمون وتشكيل أهداف التنمية المستدامة. هي لجنة حكومية من ٧٠ عضواً و٣٠ مقعداً بالتداول.

٢٠١٤/٧ - قدّمت المجموعة إلى الجمعية العامة، متضمنة اقتراحها اعتماد ١٧ هدفاً و١٦٩ غرضاً للأجندة الجديدة.

٢٠١٤/١٢ - حصلت موافقة الجمعية العامة على الاقتراح التوافقي من قبل السكرتير العام، الذي أورد فيه أن أجندة ما بعد ٢٠١٥ ستكون مستندة إلى تقرير «مجموعة العمل المفتوحة».

٢٠١٥/١ - حتى ٢٠١٥/٧ - اعتماد تشكيل لجنة «حكومية للمفاوضات» لتهيئة المسودة النهائية للأجندة الجديدة.

٢٠١٥/٨ - تقديم الصيغة النهائية من قبل اللجنة المكلّفة بذلك.

٢٠١٥/٩ - الجمعية العامة تقرّ أجندة «أهداف التنمية المستدامة».

ثانياً - الإعلان والأهداف: خلاصة

العنوان الرسمي لوثيقة الأجندة: «تحويل عالمنا: أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠»[٢].

نقدّم في ما يأتي خلاصة لما احتوته هذه الوثيقة حول الإعلان:

الأجندة هي خطة عمل للناس، والكوكب والرخاء. وهي تسعى إلى تقوية السلام العالمي في إطار حرية أوسع. نقرّ أن القضاء على الفقر في كل أشكاله وأبعاده، بما فيه الفقر المدقع، يشكّل أعظم تحدٍّ عالمي ولكن لا يُستغنى عنه كمتطلب للتنمية المستدامة.

جميع الأقطار والسلطات يعملون في شراكة تضامنية، سيقومون بتطبيق هذه الخطة. نحن مصممون لتحرير الجنس البشري من طغيان الفقر والحاجة وعلى شفاء وضمان كوكبنا. نحن مقررون أن نتّخذ الخطوات الشجاعة التي هي الآن مطلوبة بشكل ملحّ للانتقال إلى عالم الاستدامة وطريق الحيوية. وحيث نلتزم بهذا الطريق، وعدنا ألّا نترك أحداً في الخلف.

أهداف التنمية المستدامة (١٧) والأغراض (١٦٩) التي نعلنها اليوم تُظهر درجة وطموح هذه الأجندة العالمية. فهي تسعى للبقاء على ما أنجزته أجندة الأهداف الإنمائية للألفية السابقة، واستكمال ما لم تنجزه. وإنها تسعى إلى تحقيق الحقوق الإنسانية والمساواة الجندرية، وتمكين المرأة والفتيات. والأهـداف تشكل كينونة متكاملة ومتوازنة، تضم ثلاثة أبعاد في التنمية المستدامة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

(٢) United Nations,Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development (New York: United Nations, 2015).

هذه الأهداف والأغراض ستعمل على تحفيز الفعل لفترة ١٥ سنة القادمة، في مجالات ذات أهمية حرجة للإنسانية والكوكب.

١ - المرتكزات الخماسية

وهي المواقع الكبرى التي تشكّل الإطار الأوسع للأجندة، وتضم خمسة مرتكزات (5Ps) وهي: الناس (People)، الكوكب (Planet)، الرخاء (Prosperity)، السلام (Peace)، الشراكة (Partnership).

الناس: نحن مصممون على إنهاء الفقر والجوع، في جميع أشكاله وأبعاده، والتأكيد أن جميع البشر يحققون إمكاناتهم في ظل الكرامة والمساواة، وفي بيئة صحية.

الكوكب: نحن مصممون على حماية الكوكب من التعرية، من خلال الاستهلاك والإنتاج المستدام، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ قرارات فورية تخصّ التغيُّر المناخي لكي تضمن دعم حاجات الأجيال القائمة والمستقبلية.

الرخاء: نحن مصممون على التأكد من أن البشر يمكنهم التمتع بالرخاء وتحقيق حياتهم، وأن الاقتصاد والتقدم التقني يحصل بانسجام مع الطبيعة.

السلام: نحن مصممون على تعزيز السلام والمجتمعات العادلة والشاملة التي تتمتع بالحرية بعيداً من الخوف والعنف. لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بغياب السلام، ولا سلام بغيابها.

الشراكة: نحن مصممون على تحريك الوسائل المطلوبة لتطبيق هذه الأجندة، من خلال إعادة إحياء «الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة»، المستندة إلى روح التضامن العالمي المدعوم، والتركيز بخاصة على حاجات الدول الأفقر والأكثر هامشية، وذلك بتعاون جميع الأقطار، وجميع السلطات، وجميع الناس.

إن خاصية التشابك والتكاملية في الوثيقة لها دور حاسم لضمان تحقيق الأجندة الجديدة. وإذا أمكن تحقيق طموحاتنا في أقصاها كما توردها الأجندة، فإن حياة الجميع ستتحسن بشكل عميق مع تحوّل عالمنا إلى الأفضل.

٢ - أهداف التنمية المستدامة

أ - إنهاء الفقر في كل أشكاله وفي كل مكان.

ب - إنهاء الجوع، تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة.

ج - ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاهية للجميع ولكل الأعمار.

د - ضمان التعليم الشامل والعادل وتشجيع التعليم مدى الحياة للجميع.

هـ - تحقيق المساواة الجندرية وتمكين جميع النساء والفتيات.

و - ضمان توفير واستدامة إدارة المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي للجميع.

ز - ضمان الحصول على الطاقة الممكنة الشراء، والمعتمدة، والمستدامة للجميع.

ح - تشجيع نمو اقتصادي مستمر، وشامل ومستدام، واستخدام منتج وكامل، وتحمّل لائق للجميع.

ط - إنشاء بنى تحتية ذات قدرة، وتشجيع تصنيع شامل ومستدام، ودعم الإبداع.

ك - خفض عدم المساواة داخل وبين الأقطار.

ل - جعل المدن ومناطق السكن شاملة، آمنة، قادرة ومستدامة.

م - ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام.

ن - اتخاذ فعل فوري لمحاربة التغير المناخي وآثاره.

س - المحافظة على إدامة استخدام المحيطات، والبحار، والموارد البحرية لأجل التنمية المستدامة.

ع - حماية والمحافظة على وتشجيع الاستخدام المستدام للنظام الإيكولوجي للأرض، واستدامة إدارة الغابات، ومحاربة التصحّر، وإيقاف وتحويل التردّي للأرض وفقدان التنوّع البيئي.

ف - تشجيع المجتمعات الشاملة والسلمية للتنمية المستدامة، توفير الحصول على العدالة للجميع وبناء المؤسسات الفاعلة والمسؤولة والشاملة على جميع المستويات.

ص - تقوية وسائل تطبيق وإعادة إحياء الشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

ثالثاً - الملامح العامة والمقارنة

مجرّد عرض ملامح الأجندة الجديدة، يبرز مباشرة الفرق الشاسع بين الأجندتين من حيث الفلسفة والمحتوى والسياق، وبالتالي النتائج المتوقعة. هذه المقارنة تدفع المراقب وبلا تردد إلى حالة من شعور ممزوج بالإثارة والانتعاش من قدرة «النظام الدولي» الارتقاء بمستوى التصوّر والقرار الذي بلغه من خلالها. فقد أوصلته فعلياً إلى حدود من مستوى لم يرتق إليه من قبل. وفي ذات الوقت، فإن هذا الموقع الذي وصلت إليه استراتيجية التنمية الدولية، بسعة أفق ومحتوى الذي تمثّله الأجندة الجديدة، بلا شك هو ذاته الذي يفرض على أصحاب القرار والقضية تحدّياً من بذل جُهد وإصرار، نرجو ألّا يكون عصيّاً.

١ - الملامح العامة

خلاصة الملامح، إذ هي تُظهر «شخصية الأجندة»، فإنها أيضاً تكشف معه أبعادها وضخامة تغطية محتوياتها، وهي أنّها:

١ - عالمية:	تضم جميع دول العالم، الغنية والنامية بلا استثناء.
٢ - تشاركية:	إن الدول ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة، كلها شاركت في عملية بناء الأجندة.
٣ - إنسانية:	تغطي قضايا تخصّ جوهر الوجود البشري في أبعاده المادية والمجتمعية والنفسية والحياتية.
٤ - مستقبلية:	من خلال أولوية الاستدامة في كيانها، فإن الأجندة تعنى بحالة الجيل الحاضر ورفاهيته، وتستمر في المحافظة عليها للأجيال المستقبلية.
٥ - انتقالية/ تحوليّة:	من حيث الإطار والمضمون والفلسفة، فإنها تمثّل «نقلة نوعية» هائلة ليس فقط تجاوزاً للأجندة السابقة، أو للنموذج التنموي السائد، إنما تتعداها بمراحل كلّها.
٦ - تضامنية:	إن جميع الدول بلا استثناء مسؤولة بالتضامن لتحقيق أهداف الأجندة.
٧ - انتمائية:	تملّك كل قطر كما يراه قراره استناداً إلى مرحلة تطوره، وقدراته، وأولوياته، في طريقته لتطبيق الأهداف.
٨ - توازنية:	هذا التوازن انعكس في بعدين: في المحتوى حيث تتفاعل الأبعاد الاقتصادية (مستوى المحتوى، مستوى الأقطار) والاجتماعية والبيئية. وكذلك في مشاركة القرار بين الدول الغنية والنامية بدون تمييز.
٩ - تشاورية:	إقرار الأجندة سبقته عملية استشارية كانت هي الأكبر في تاريخ منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى الإصرار على الاستمرار في متابعة ذات المسار في الأقل خلال حياة الأجندة حتى (٢٠٣٠).
١٠ - واقعية:	استجابتها حاضرة لكل رأي أو موقف يخدم أهداف الأجندة في عملية التوجيه والتطبيق.
١١ - حوارية:	واضح موقف بناء وتطبيق الأجندة أنه استند إلى منهجية الحوار وليس فرض القرار.
١٢ - تعاونية:	ويأتي هذا البعد طبيعياً بحكم تضامنية ومشاركة قرار البناء والاستمرار.
١٣ - تشابكية:	البناء يشكل كينونة موحّدة ومتفاعلة، وبخاصة في ثلاثية مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتشكيل كيان موحّد في التنمية المستدامة.
١٤ - اندماجية:	وتأتي هذه الخاصية في بعدين: **الأول**، اندماج إعلان الأجندة مع مكوناتها في وثيقة واحدة. ثم في حقيقة أن تشابك مرتكزات حقول الأهداف لا يكون فاعلاً إلا في حالة اندماجها.
١٥ - شمولية:	لأنها تحتوي على أوسع تغطية للمجتمع في دينامية تطوراته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة مع المحافظة على حقوق الإنسان وصيانتها.

٢ - المقارنة

العرض المقارن للأجندتين يمكن أن تقدم صورته في الجدول الرقم (٧ - ١):

الجدول الرقم (٧ - ١)

مقارنة الأجندتين

الفقرة	الأجندة الأولى (MDGs)	الأجندة الثانية (SDG's)
• الشمولية المكانية	الدول النامية أساساً	جميع دول العالم
• عملية الإعداد	داخل منظومة الأمم المتحدة	نتاج عملية تشاور واسعة
• تأكيد ثلاثية الأبعاد	غير متوازن	توازن وترابط
• الأولويات	أحادية (مكافحة الفقر)	الإضافة، الاستدامة
• تعاون المجتمع العلمي	محدود	كثيف
• هيكل المسؤولية	منفصل: غنية ونامية	جماعي متكامل
• الالتزام القانوني	أحادي للدول النامية	إلزام معنوي أساساً للجميع
• شمولية الإطار	محدود	واسع
• مستوى الدعم	ضعيف ومتباين	كثيف ومتراكم
• فرص التطبيق	أثبتت ضعفها	التزام شامل
• فاعلية الاستدامة	قاصرة	في صلب البناء
• مكافحة الفقر	تدريجية مع النتائج	شامله مع الأسباب
• التغطية الإنسانية	هامشية	لجميع الناس
• إطار التعاون الدولي	هامشي	عميق وجماعي
• دوافع التعاون الدولي	عطاء مصلحي	أخلاقي ومبدئي
• آلية المتابعة والمراجعة	ضعيفة	واضحة التكامل

هذه المقارنة يمكن بيانها من زاوية أخرى تؤشر إلى الأبعاد الخصوصية بصورة مختصرة، كالآتي:

٣ - فلسفة التوجّه

الأولى، مدخل ضيق للتعامل مع أبعاد التنمية الدولية الواسعة.

الثانية، الولوج إليها من أوسع أبوابها، الأمر الذي أحدث تبايناً حاسماً في الأُطر والهيكل والمضمون، وبالتالي النتائج المتوقعة.

٤ - البُعد الزمني

الأولى، حدث تاريخي استنفد كل أبعاده الدينامية بحكم انتمائه للماضي.

الثانية، تجسّد مرحلة التفاعل الدينامي الهادف والمستقبلي.

٥ - التتابع

الأولى، رائدة في اكتشاف المسار في حدود وجودها.

الثانية، تجاوز التاريخ مع مستقبله المستهدف.

٦ - إطار المقارنة

الأولى، يحتوي الفلسفة يلاقيها في الانطلاق، ويجافيها في إمكان تقييم الإنجاز لعدم اكتمال المهمة بعدُ.

٧ - التضامن العالمي

الأولى، افتقدته لدوافع مصلحية.

الثانية، امتلكته بعُمق الشرعية.

رابعاً - تقارير التنمية البشرية والأجندة [٣]

منذ انطلاقة نهج التنمية البشرية في ١٩٩٠، شكلّت العلاقة بين التنمية البشرية والاستدامة محوراً احتوى أطره الفكرية والتطبيقية. ولقد أدّت تقارير التنمية البشرية السنوية منذ ذلك الحين دوراً حاسماً للترويج لمفهوم التنمية البشرية المستدامة، فكرياً وممارسة تطبيقية لسياسات العديد من الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة، بريادة البرنامج الإنمائي فيها (UNDP). وعند صدور إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠، وتبعه اعتماد أجندة الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠١، تابعت تقارير التنمية البشرية رصد وتحليل والتعليق على مسار هذه الأجندة خلال فترة وجودها، (٢٠٠٠ - ٢٠١٥).

(٣) United Nations Development Programme, Human Development Reports, 2000-2016.

بعد ذلك، وحين حلّت أجندة أهداف التنمية المستدامة محل رفيقتها على صعيد توجه التنمية الدولية، أضحت العلاقة بين تقارير التنمية البشرية والأجندة أكثر تماسكاً وتبادلاً بحكم عاملين: **الأول**، البعد «المؤسسي» القائم باعتبار البرنامج الإنمائي هو المسؤول عن إصدار ورعاية تقارير التنمية البشرية السنوية، حكماً للاستمرارية؛ **الثاني**، حصول التوافق المشترك والعميق بين أولويات نهج التنمية البشرية في لقائهما حول محور الاستدامة الحيوي للطرفين. هذا التلاحم تجدّد صداه في كلّية المحتويات الثلاثية التي أوردتها الأجندة والمتعلقة بأبعاد التنمية المستدامة المتداخلة والمتكونة من الحقول الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تشكّل بدورها «الإطار العام» المبدئي المشترك بينهما.

ارتقت هذه الصورة الجامعة وبشكل حاسم بموقع التنمية المستدامة إلى مستوى «استراتيجية التنمية المستدامة الدولية»، تحت تأثير تعاضد مواقف مؤثرة ومتصاعدة في ذات الاتجاه والاهتمام المشترك. دخول أجندة التنمية المستدامة إذاً قد شكّل انحيازاً حاسماً لمنطلق مفهوم التنمية المستدامة، فصيّره «نموذجاً» متكاملاً ومتوازناً في فلسفته وبرامجه وسياساته القابلة للتنفيذ. وفي هذه المرحلة المشهودة لا بد من أن يحكم الإقرار المنصف والمدرك أن هذا «التحوّل النوعي» قد أوجد تحدّياً حقيقياً وشاملاً لمشروع النيوليبرالية المحدود الأفق. فبخلاف ما أحدثته أجندة الأهداف الإنمائية للألفية بهذا الصدد، فإن التحام مفاهيم وطروحات التنمية البشرية والتنمية المستدامة، في بوتقة الحاضنة الثلاثية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يكون حينها أن الطريق قد انفتحت آفاقه أمام كلّية الإنسانية للعودة إلى ذاتها، فكرياً وكياناً وتطلّعاً.

هذه العلاقات التي تشكّلت وتطورت منذ ١٩٩٠، مرّت بثلاث مراحل متتابعة واضحة المعالم والاتجاه:

١٩٩٠ - ١٩٩٩:	هذه المرحلة لم تكن معنية بأية أجندة لعدم وجودها؛ وبالتالي فقد انصبّ التأكيد فيها على توسيع وتعميق العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة.
٢٠٠٠ - ٢٠١٢:	رغم وجود أجندة الأهداف الإنمائية للألفية خلال الفترة، فإنه لم يكن ممكناً في أغلب سنواتها محاورة أهدافها، لأن قضية الاستدامة وردت فيها في الهدف (٧)، ولم يأخذ حينها فيها بعده الحقيقي كما كان ينبغي أن يحصل.
٢٠١٢ - ٢٠١٥:	خلال هذه الفترة، تفتّحت آفاق جديدة عندما بدأ النقاش الدولي في مؤتمر (Rio +20) حول ضرورة العمل على اعتماد أجندة ما بعد ما هو قائم تشدد على بُعد التنمية المستدامة، ليصبح جزءاً مندمجاً مع استراتيجية التنمية الدولية في ثلاثية أبعادها، وهكذا حصل. فخلال هذه السنوات الأخيرة لعمر الأجندة حصل تداخل فعلي بين مسيرة تطبيق أجندة الأهداف الإنمائية للألفية، وبين التطلعات نحو التنمية المستدامة وصل إلى حدود الاندماج الفعلي بينهما.
٢٠١٦ -	التتويج الفعلي للتلاحم في بداية تطبيق أجندة التنمية المستدامة على الصعيد الدولي.

نورد أدناه مقتطفات من تقارير التنمية البشرية ابتداءً من عام ٢٠٠٠، توافقاً مع «إعلان الألفية» وأجندتها اللاحقة حتى نهاية عام ٢٠١٥، وكذلك بما أعقبها من بداية مسار أجندة أهداف التنمية المستدامة في ٢٠١٦.

٢٠٠٠	- تأكيد تناسق نهج التنمية البشرية المستدامة مع إعلان وأهداف ألفيته.
٢٠٠٢	- في الأهداف الإنمائية للألفية، احتوى الهدف (٧) موضوع الاستدامة. - أهم ما ورد فيه تأكيد ضرورة دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وبرامج الأقطار، وعكس الخسائر الحاصلة في الموارد البيئية (ص ٢٨).
٢٠٠٣	- الفصل السادس في التقرير تضمن (١٢٢ - ١٣٢). - الهدف (٧) يتطلب تحقيق أنماط من التنمية المستدامة والمحافظة على الطاقة الإنتاجية للنظام الإيكولوجي للطبيعة للأجيال القائمة والمستقبلية (١٢٣). - العديد من المشاكل البيئية ينبعث من أنماط الإنتاج والاستهلاك للناس غير الفقراء، وبخاصة في الدول الغنية. هذا يستدعي تغيير هذه الأنماط المؤذية (١٢٣). - خفض الفقر يمكن أن يلعب دوراً حيوياً لحماية البيئة (١٢٣). - إهمال استدامة البيئة، حتى وإن أدّى إلى منافع اقتصادية قصيرة المدى، يمكن أن يؤذى الفقراء وبالتالي يعرقل خفض الفقر في المدى الطويل (١٢٤).
٢٠٠٥	- (٣٩ - ٤٨) - التنمية البشرية أكبر من الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن هذه تتقدم تجاه التنمية البشرية لأنها تمثل الأشمل والأكثر تفصيـلاً للتوجه نحوها اعتمدت لحدّ الآن (٣٩).
٢٠١٠	- التأكيد أن الإنسان هو أساس التنمية وجوهرها (١). - جوهر التنمية يقوم على أساس الاستدامة والإنصاف والتمكين. استمرارية التنمية البشرية محكومة بالاستدامة (٣). - ما من تعارض بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فكلاهما قائم على الطابع العالمي لمطالب الحياة (١٨). - مدى التعّرض للمخاطر مرتبط بالاستدامة. وتعني الاستدامة إمكان الحفاظ على التحسّن المتحقق في التنمية البشرية (٧٨). - عدم الاستدامة في أنماط الاستهلاك والإنتاج هو مصدر الخطر الرئيسي الذي يهدد التقدم في التنمية البشرية (٨٢). - لم نتوصل بعد إلى استيعاب وافٍ للاستدامة في التنمية البشرية وكيفية تقييمها وقياسها (٨٢). - قياس الاستدامة هو جزء من الصعوبات التي يطرحها مفهوم الاستدامة على الصعيدين الدولي والوطني (٨٢).

يتبع

٢٠١١	حول الاستدامة والعدالة - الاستدامة هي استمرار التنمية البشرية عبر الزمن (١٣). - المرتكزات الثلاثية للاستدامة هي اقتصادية واجتماعية وبيئية (١٣). - البيئة المستدامة جوهرية لعدالة حق الجيل المستقبلي. إساءتها يعني الإضرار بهذا الحق (١٤). - لا يوجد توتر بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فكلاهما يستند إلى عالمية الحق في الحياة (١٤). - زيادة كفاءة الاستخدام تساعد على التخفيف، ولكنها لا تلغي المحدودية (١٥). - التنمية غير العادلة لا يمكن أن تكون تنمية بشرية مستدامة (١٨). - الرابطة بين الاستدامة والعدالة تفرض الاهتمام بهما بصورة مشتركة، كلاهما يتعلق بالعدالة التوزيعية (١٩). - تأكيد الروابط بين الاستدامة والعدالة قضية معيارية وكذلك عملية (٢٠). - تجربة العقود الماضية تؤكد أنه لا يمكننا الاستمرار من دون خطوات عالمية لتقليص كل من مخاطر البيئة وعدم المساواة (iv). - جوهر التحدي هو كيف يمكن للتنمية البشرية أن تصبح أكثر استدامة بيئياً وأكثر عدالة (١). - مؤتمر (Rio+20) يقدم فرصة مركزية من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك عن كيفية التقدم إلى الأمام (iv). - فيما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، العالم يحتاج إلى إطار تنموي يعكس العدالة والاستدامة (iv).
٢٠١٣	- ضرورة تأكيد القضايا المشتركة في إطار التنمية البشرية: العدالة، الاستدامة والتماسك الاجتماعي (١٠).
٢٠١٤	- الحد من الفقر ومن تعرُّض الأفراد له، كلاهما هدفان في الأجندة الجديدة (١٠). - استمرار الفقر والحرمان يطوّق تكوين القدرات البشرية (١٠). - القضاء على الفقر لا يعني مجّرد الخروج من دوّامته، بل أيضاً البقاء في مأمن عنها (v).
٢٠١٥	- الحرمان البشري وعدم تناسق التقدم البشري قضايا تقع في صميم أهداف التنمية المستدامة (١٣١). - تتضمن أهداف التنمية المستدامة ثلاثة عوامل (١٣١): - تأكيد أولوية القضاء على الفقر في إطار التنمية المستدامة. - أنها عالمية، تغطي جميع الأقطار والأفراد. - تضع أهدافاً محددة زمنياً، وأن التقدم فيها يراقب ويصار إلى بيانه وطنياً وإقليمياً ودولياً.
٢٠١٦	- يُكمل التقرير أجندة ٢٠٣٠ من طريق المشاركة بالتركيز على مجالات بالغة الحيوية مثل الفقر المدقع، إنهاء الجوع، وإضاءة قضية جوهرية مثل الاستدامة. توجه التنمية البشرية والأجندة يمكن أن يدعما بعضهما بالمساهمة المشتركة للقضايا، وكذلك بيان كيف أن مؤشرات التنمية البشرية وأهداف التنمية المستدامة يمكن أن يلتقيا ويكونا منبراً داعماً لبعضهما (vi).

نهج التنمية البشرية وأجندة (٢٠٣٠) تجمعهما روابط تحليلية ثلاثة يوردها تقرير ٢٠١٦ كالآتي:

١ - كلاهما قاعدته عالمية: نهج التنمية البشرية عبر تأكيده إنعاش الحريات لكل كائن حي، وللأجندة من طريق التركيز على عدم ترك أي شخص في الخلف.

٢ - كلاهما يشترك في ذات المجالات الأساسية في التأكيد: القضاء على الفقر، إنهاء الجوع، خفض عدم المساواة، المساواة الجندرية، وغيرها.

(١) كلاهما يضع الاستدامة في صميم بنائه (ص ٤٥).

هذه الروابط المركزية الثلاثة، تأتي متشابكة وداعمة لبعضها في أُطر ثلاثة:

أولها، أن الأسس الفكرية للأجندة تدعمها العوامل التحليلية لنهج التنمية البشرية، ما يعزز قواعد بنائها. بالمقابل فإن سياقات الأجندة فيها ما يعزز إغناء نهج التنمية البشرية.

ثانيها، يمكن استخدام مؤشر أهداف التنمية المستدامة مع مؤشرات التنمية البشرية في تقدير التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. من ناحية مقابلة فإن نهج التنمية البشرية يمكن أن يُكمل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بأخرى داعمة.

ثالثها، يمكن أن تشكّل تقارير التنمية البشرية أداة حيوية وفعّالة لدعم أجندة التنمية المستدامة. وهذه بدورها يمكن أن تشكّل منبراً جيداً وواسعاً لبيان أبعاد ومضمون نهج التنمية البشرية وتقاريرها امتداداً لنهاية ٢٠٣٠ (ص ٤٦).

تقع العالمية في صميم التنمية البشرية. وفي إطار ما حصل من تقدم في التنمية البشرية للسنوات الـ ٢٥ الأخيرة وما تقدمه من أمل، فإن التنمية البشرية لكل شخص يمكن أن تحصل. ولكن سيواجه ذلك تحدّيات هائلة وموانع لتحقيق التنمية البشرية عالمياً.

وهذا يستوجب ألّا تبقى هذه القضية مجرّد مسألة فلسفية. إنها ينبغي أن تصبح حقيقة عملية متسائلة: من، أين، ولماذا لا تصل التنمية البشرية لجميع البشر.

أيضاً يفيض التقرير بالدعوة إلى إحداث تغييرات نوعية في الحاكمية الاقتصادية العالمية، وهذا أمر سنعود إلى محاورته في المبحث التالي.

خامساً - حوار الأجندة

الاهتمام الواسع الذي حظيت به أجندة أهداف التنمية المستدامة، حتى حينما لاحت أولى معالمها قبل انطلاقها، اتخذ اتجاهات متنوعة. ولكون الأجندة حديثة العهد بالتطبيق، فإن الحوار الذي دار حولها إن لم يشمل تقييماً لمسارها التطبيقي بحكم توقيته، فإنه اتخذ الأطر الآتية: الإشادة بالأجندة؛ إثارة تساؤلات بما فيها توقع التحدّيات؛ وتوجيه الانتقادات، منفردة أو متلازمة في ذات السياق. نقدم أدناه نماذج من تنوّع الآراء والاجتهادات بهذا الصدد.

١ - الإشادة

• الأجندة مَعلمة تاريخية، تقوم على بناء وإنجاز أجندة للأهداف الإنمائية للألفية، تسخّر القوى الجماعية للأمم، وتتكاتف هادفة في إطار القناعات المشتركة لإعادة تشكيل العالم والتعامل مع التنمية بشكل كامل [٤].

• لم يحصل من قبل أن جموع قيادات العالم التزمت بفعل مشترك وهدف تضمّن أجندة سياسية واسعة وشاملة مثلها. إنها حزمة طموحات عالمية متماسكة وتكاملية، مركزية الهدف المتمحور حول الاستدامة [٥].

• هي نتاج أكبر عملية استشارية شهدها العالم، وإن المجتمع الأكاديمي في غالبه يدعم الأهداف [٦].

• أهداف الأجندة جارفة وطموحة، غايتها إحداث تحويل كلّي في نموذج التنمية الدولية [٧].

• الأجندة استجابة سريعة لحاجة البلدان جميعها للتنمية المستدامة. يشكّل التركيز على ثلاثية الدعائم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية سمة مميّزة ودافعة للتنمية المستدامة، ما يمثّل بالتالي قناعات واسعة التي يمكن الاستناد إليها لإقامة البناء العالمي [٨].

• بعد مرور ستة أشهر فقط على إطلاقها، بدأت تفور بالحياة، فالأجندة الآن تحظى بقبول واسع من أغلبية الأطراف [٩].

• مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية التي عملت في إطار احتوائي بحكم هيمنة القرار من قبل الدول الغنية، فإن أجندة أهداف التنمية المستدامة الشمولية تحاول اختراق الطوق إلى مستوى رعاية حقوق الإنسان والعدل والمساواة من خلال تأكيد الرؤية الموحّدة للعالم [١٠].

• من دون شك ستكون أجندة أهداف التنمية المستدامة الحدث الأهم في نوعه على الصعيد العالمي لعدد طويل من السنين [١١].

---

(٤) United Nations University, «UNDP on Monitoring and Evaluation of Sustainable Development Goals,» 2015, <https://unu.edu/events/archive/seminar/undp-on-monitoring-and-evaluation-of-the-sustainable-development-goals.html#overview>.

(٥) Sustainable Development Solutions Network, «Getting Started with SDG's,» (December 2015) <http://unsdsn.org/wp-content/uploads/2015/12/151211-getting-started-guide-FINAL-PDF-.pdf>.

(٦) Owen Gaffney, «10 Facts about Sustainable Development Goals,» World Economic Forum, 16 September 2015, <https://www.weforum.org/agenda/2015/09/10-things-to-know-about-the-sustainable-development-goals>.

(٧) Danielle Renwick, «Sustainable Development Goals,» Council on Foreign Relations, 23 September 2015, <https://www.cfr.org/backgrounder/sustainable-development-goals>.

(٨) Jeffery D. Sashs, «From Millennium Development Goals to Sustainable Development Goals,» Lancet, vol. 379 (June 2012).

(٩) United Nations Development Group, «The Sustainable Development Goals Are Coming to Life,» (December 2016), <https://undg.org/wp-content/uploads/2016/12/SDGs-are-Coming-to-Life-UNDG-1.pdf>.

(١٠) Committee for Development Policy, «The United Nations Development Strategy Beyond 2015,» (June 2012), <https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/cdp-policy-note-2012/>.

(١١) «Goals, Goals, Goals,» The Economist (13 November 2014).

٢ - التساؤلات والتحديات

• الأجندة بكلّية مراميها، تأتي طموحة بقدر التحديات التي تواجه الأقطار في الالتزام بتطبيقها[١٢].

• الأجندة الجديدة ليست كاملة الإدراك لحقيقة أن النموذج الاقتصادي العالمي السائد غير قادر على التعامل مع التحدّيات المشتركة، ولا يتحدّى التعريف الراهن للتقدم. اعتمادها على النمو الاقتصادي لإنهاء الفقر، ينبغي التأكيد فيه أن النمو غير المحدود يستند إلى كذبة مفادها أن سلع الأرض غير محدودة، ما يؤدي إلى أن الكوكب سيطوق في حدود قادمة [١٣].

• إيجاد التوازن بين تعقيدات التنمية والبقاء دقيقاً وعملياً في الوقت ذاته سيكون تحدّياً عظيماً لمجهود الأهداف المستقبلية للأجندة [١٤].

• يكمن التحدي الأعظم في تحويل العالم إلى مسار الاستدامة، لأنه يتضمن تغيير سلوكيات مترسخة لدى الدول الغنية، وهيمنتها وتقليدها من قبل الدول النامية [١٥].

• إثارة الناس والإعلام للاهتمام بالمشروع لن يكون عملية سهلة. ضرورة إيجاد معالم إنجاز (Millstones) وسيطة ومحدودة التوقيت خلال الفترة لتعزيز التفاعل المتقابل بين السياسات والنتائج[١٦].

• البيانات الرصينة تشكّل دم الحياة للفاعلية التطبيقية للأجندة، من حيث دقتها وتوقيتها وتوافرها [١٧].

• ضخامة محتويات الأجندة وسعتها يتطلب وجود تفاصيل أكثر تحديداً لأهدافها وأغراضها [١٨].

• ضرورة تأكيد قواعد الحوكمة من مساءلة وشفافية والقضاء على الفساد، إضافة إلى وجود دور فعال في مشاركة القطاع الخاص [١٩].

• تكمن إحدى أكبر الصعوبات في توفير المصادر المالية الكبيرة المطلوبة لتطبيق الأهداف بفاعلية [٢٠].

---

(١٢) Derek Osborn, Amy Cutter and Farooq Ullah, «Universal Sustainable Development Goals,» Stakeholder Forum, 2015, <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1684SF_-_SDG_Universality_Report_-_May_2015.pdf>.

(١٣) United Nations, Sustainable Development Goals, 2017.

(١٤) Maya Fehling, Brett D. Nelson, and Sridhar Venkatapuram, «Limitations of the Millennium Development Goals: A Literature Review,» Global Public Health, vol. 8, no. 10 (2013), pp. 1109-1122.

(١٥) «Goals, Goals, Goals,» The Economist.

(١٦) Gaffney, «10 Facts about Sustainable Development Goals».

(١٧) Sashs, «From Millennium Development Goals to Sustainable Development Goals».

(١٨) Lu Yonglong [et al.],«Policy: Five Priorities for the UN Sustainable Development Goals,» (23 April 2015), <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/970828_Lu%20et%20al._Five%20priorities%20for%20the%20UN%20Sustainable%20Development%20Goals.pdf>.

(١٩) United Nations Development Programme [UNDP], Consultant-Sustainable Development Goals, 2016.

(٢٠) Renwick, «Sustainable Development Goals,» Council on Foreign Relations.

٣ - التحفظات والانتقادات

رغم سعة الترحيب الذي لاقته انطلاقة أجندة أهداف التنمية المستدامة، إلّا أنها أيضاً تعرّضت لانتقادات وتحفظات كثيرة متنوعة، أهمها تضمن:

أ - كبر حجمها وسعة أبعادها ما يثير القلق والشك بإمكان تحققها، وبالتالي الدعوة إلى تقليص عدد أهدافها وحتى مدة سريانها.

ب - ضخامة المتطلبات المالية وعلوّ تكلفتها مع صعوبة توافرها.

ج - كليّة بناء الأجندة من حيث فلسفتها، وهيكلها وواقعيتها.

د - تحديد مسؤولية الدول الغنية تجاه تحقيق الأهداف عموماً، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، إضافة إلى دعم القدرات الذاتية للدول النامية.

تأتي الإشـارات بهذا الصدد متنوعة وواسعة، نحاول في ما يأتي تقديم مقتطفات مختارة من مصادرها في «مجاميع» قدر الإمكان:

- تحتوي الأجندة على أهداف كثيرة قد لا تتمكّن من تحقيق التفاعل بينها بصورة فعالة [٢١].

- ستكون الأجندة المقترحة أسوأ من لا فائدة، خداعاً للدول النامية الأكثر فقراً، ما يجعلها مجرد فرصة ضائعة. إضافة إلى أن كثرة أهدافها وأغراضها تفقدها القدرة على تحقيق الأولويات. هي أجنده مفعمة بالتمنيات ولكن هذه لن تهدينا إلى شيء [٢٢].

- تشكّل «الأجندة» قصة خيالية في بؤس بيروقراطي، بين حكومات عنصرية مربوطة بحبال الشلل متعددة الأطراف، ومسمومة بحامض فشل الأمم القطرية [٢٣].

- قد تكون القياسات التي احتوتها الأجندة الجديدة مفيدة لقياس التقدم، ولكن الأمم المتحدة سمحت للأولويات السياسية والشعارات بتشويه أجندة أهداف التنمية المستدامة بشكل متعدد الجوانب. فهي قد أضعفت منافعها، قدمت أهدافها بصيغ غير دقيقة ما يجعلها غير قابلة للقياس، وضمنياً تعتمد لاستراتيجية تنموية اتجاهها من أعلى إلى الأسفل، مدفوعة بالمدخلات التي ثبت فشلها تاريخياً [٢٤].

- تطبيق استراتيجية الأجندة ونجاحها يواجه تحدّيات هائلة وفي جوانب متعددة، بما فيها التجارة، والمالية، وتحقيق التنمية المستدامة دولياً، وحركة العمالة الدولية، حوكمة دولية ديمقراطية، وهيكل قانوني رصين [٢٥].

---

(٢١) Liz Ford, «Sustainable Development Goals: All You Need to Know,» The Guardian, 19/1/2015.

(٢٢) «The 169 Commandments,» The Economist (26 May 2015).

(٢٣) Gaffney, «10 Facts about Sustainable Development Goals».

(٢٤) Terry Miller and Brett Schaefer, «UN Repeating Past Mistakes in Sustainable Development Goals,» Heritage Foundation (23 July 2014), <http://www.heritage.org/report/un-repeating-past-mistakes-new-sustainable-development-goals>.

(٢٥) Committee for Development Policy, «The United Nations Development Strategy Beyond 2015»

- رغم التوجه نحو التوازن في كلية البناء، ولكن الأهداف منفردة ليست متوازنة فيما بينها. وهذا نقص جدّي ينفي الادعاء بالاندماج والتكامل، لكنه عملياً غير فعّال. لهذا لا يمكن توقع أن الإبعاد الثلاثة لها وزن متساوٍ في كل هدف على حدة [٢٦].

- القفزة الدرامية في الأهداف والأغراض بالمقارنة بين الأجندتين، أثارت الانتقاد وحتى السخرية. «إنها لعبة.. فقط الأمم المتحدة يمكنها أن تأتي بوثيقة هكذا عديمة الفائدة»[٢٧].

- ستكون تكلفة الأجندة عالية، وقد تصل إلى ٤,٥ ترليون دولار سنوياً. وبالنسبة إلى تكلفة البنى التحتية المطلوبة لخلق فرص عمل وإدامة النمو، فإنها قد تصل إلى ٧,٠ تريليون دولار سنوياً [٢٨].

- الحاجة إلى زيادة معونة الدول الغنية بنسبة تتجاوز المعدل الدولي للتنمية (٠,٧ بالمئة) الذي لا يمثل أكثر من وعد غامض. إنه مجرد هدف مضلل [٢٩].

- لا يمكن الاعتماد على المعونة الدولية لأنها في تناقص وحجمها غير كافٍ لتمويل تطبيق الأهداف. ضرورة إيجاد مصادر مضمونة، ممكنة التنبؤ ومتفق عليها بشكل رقمي [٣٠].

- بالإضافة إلى تقلّب حجم المعونة الدولية، فإنه على صعيد مقارنة كفاءة المنظمات الدولية على هذا الصعيد، يأتي موقع الأمم المتحدة ضمن الأسوأ والأقل كفاءة في الأداء [٣١].

- ينبغي أن تكون الدروس المستقاة من تجربة المعونة الدولية مرشدة لتوفير التمويل للأجندة الجديدة. بالإضافة، فإن جهداً ينبغي أن يبذل لمراقبة ومتابعة مقياس التعاون التنموي، وتحليل أُطر أوسع لمصادر التنمية الدولية [٣٢].

- تعاني الأجندة تناقضاً، فهي تسعى إلى تحقيق مستوى عالٍ من النمو الاقتصادي، وهذا عامل يسبب تقويضاً للأهداف الإيكولوجية. بالإضافة، فإن القضاء على الفقر بمقياس ١,٥ دولار كحدٍ أدنى غير سليم، فهو لا يعبّر عن حقيقة مستوى الكفاف. هذا المقياس ينبغي أن يكون بمعدل ٥,٠ دولار [٣٣].

---

(٢٦) A. Cutter, «Sustainable Development Goals and Integration,» Stakeholder Forum, 2015.

(٢٧) Sengupta, «The Sustainable Development Goals: An Assessment of Ambitions».

الإشارة الواردة هنا إلى Sir W. Easterly المعتمد دولياً على صعيد المعونة

(٢٨) Renwick, «Sustainable Development Goals,» Council on Foreign Relations.

(٢٩) «Goals, Goals, Goals,» The Economist.

(٣٠) William Easterly and Claudia R. Williamson, «Rhetoric Versus Realizing: The Best and Worst of Aid Agency Practices» (July 2014), <https://williameasterly.files.wordpress.com/2010/08/61_easterly_williamson_rhetoricvsreality_prp.pdf>.

(٣١) Miller and Schaefer, «UN Repeating Past Mistakes in Sustainable Development Goals».

(٣٢) OECD, «A Post-2015 Information System for International Development and Climate Finance» (May 2013), <https://www.scribd.com/document/168567756/A-Post-2015-Information-System-for-International-Development-and-Climate-Finance>.

(٣٣) Jason Hickel, «The Problem with Saving the World,» Jacobin Magazine (February 2016), <https://www.jacobinmag.com/2015/08/global-poverty-climate-change-sdgs/>.

سادساً: قضايا حيوية

هذه الفقرة تتضمن بُعدين:

الأول، البعد التطوري المتعلق بمواقف تقارير التنمية البشرية من أهمية موقع الحاكمية الاقتصادية الدولية، للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٦.

الثاني، البعد المستقبلي الذي ينصبّ على محاولة استشراف فرص وإمكان دعم مقترحات ومطالب هذه التقارير في تحسين فاعلية مؤسسات الحاكمية الاقتصادية الدولي، بما فيها تحقيق توازن وعدالة أكبر في توجهاتها وقراراتها.

١ - الوضع الحالي: الحاكمية الاقتصادية الدولية

أ - الهيكل

يمثل هذا الهيكل في مكوناته القوة الضاربة والمهيمنة على الساحة الاقتصادية الدولية، ولكن بتفاوت واضح في الموقع النسبي لمكوناته. يتشكّل هذا البناء من أربع منظومات هي: السيادية، الدولية، الخاصة، والأممية.

(١) **المنظومة السيادية**: وهي العمود الفقري لكلّية الهيكل، لأنها تمثّل نبع القرار وتوجيه المسار.

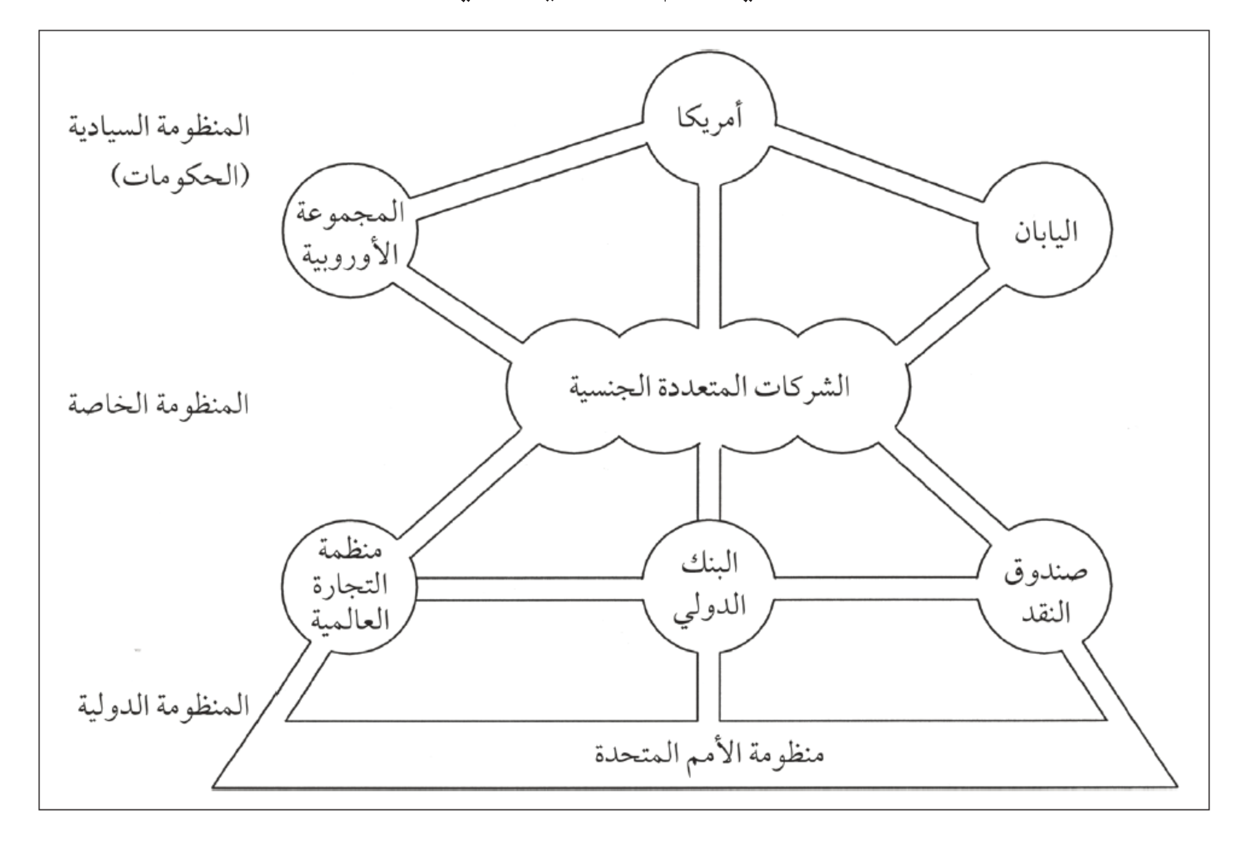
(٢) **منظومة المنظمات الدولية**: وهي المتكوِّنة من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية. مركزية دورها يتجسّد في الاجتهاد في تقديم المبررات الفكرية والتحليلية والآليات الهادفة إلى «تفعيل التوجيه» نحو التطبيق العملي، الذي في أحيان كثيرة تسهم فيه هي ذاتها بشكل كثيف.

(٣) **منظومة الأمم المتحدة**: وهي المؤسسة المتعددة الأبعاد مشكّلة الحاضنة الكبرى للتجمعات الدولية الهادفة إلى تنظيم واستقرار العلاقات الدولية بكل أنواعها. سجل التطورات يُظهر بوضوح أن لهذه المنظمة الضخمة دوراً هامشياً إلى حدٍّ كبير في معظم القرارات الدولية.

(٤) **المنظومة الخاصة**: وتلك هي المنظومة التي تمثّلها الشركات المتعددة الجنسية الكبرى، التي في مهمتها كآلية التنفيذ الفعلي التطبيقي للقرارات الاقتصادية، تدويلاً لمكوناتها الإنتاجية والتقنية والتسويقية والتنظيمية والإدارية، ومن هذا المعين يأتيها الحصاد الدسم والسمين.

الشكل الرقم (٧ - ١)

الحاكمية في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر



المصدر: باسل البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).

ب - ماهيّة الكينونة

الملامح العامة لهذه الكينونة التي تجمع الأبعاد الدولية والوطنية والخاصة، يمكن اختصارها في الآتي:

• واضح أن الدول الغنية هي المنبع والمصب لـ «الدورة الإنتاجية»: فهي التي تقرر ما ينبغي أن يزرع، وتضمن حصاده من خلال شركاتها الكبرى.

• المؤسسات التي تبرر القرار دولياً، بقيت هي ذاتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهذا أمر زاد من ترسيخ مواقعها، وتعاظم خبرتها، وتعزيز قدرتها في مناوراتها.

• بقاء مجموعة الدول النامية على الرّف الهامشي بالتقادم.

• مسارات القرار لدى المؤسسات الدولية منذ إنشائها، تُظهر وجود درجة عالية بينها في التنسيق والتواؤم رغم التبدل الواسع للظروف الدولية.

• إن زُبدة حصيلة التطور في الحاكمية الاقتصادية الدولية تشير بشكل حاسم إلى ضرورة وحيوية إجراء تغييرات حاسمة في مكوناتها، وأهدافها، وآليات عملها.

٢ - الحاكمية في تقارير نهج التنمية البشرية

أولت تقارير التنمية البشرية في تتابع إصداراتها موضوع الحاكمية الاقتصادية الدولية اهتماماً خاصاً منذ انطلاقها. هذا الاهتمام، إذ هو ينبعث من خطورة موقع وفاعلية هذه الحاكمية بحدِّ ذاتها، فإنه أيضاً، وفي مواقع كثيرة وحيوية، يشهد ارتباطاً وثيقاً مع القضايا التي يحتويها نهج التنمية البشرية. لهذا يكون مناسباً عرض الإشارة إلى الحاكمية في هذه التقارير، بصورة انتقائية ومختصرة، كما وردت في مواقعها من التقارير بالتتابع.

١٩٩٢	• إن العديد من السياسات والأطر المؤسسية التي تخلق الروابط الأفضل بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية الموجودة على المستوى الوطني، ببساطة تأتي مفقودة على المستوى الدولي (ص٤). • تمثّل مجموعة السبع للدول الصناعية أقرب تشكيل للحاكمية في الاقتصاد الكوني. فهي مجموعة نخبوية، وبالكاد تمثّل قاعدة واسعة للمصالح الاقتصادية والسياسية، ومن غير المحتمل أن تدافع عن المصالح الكونية إذا تعارضت مع مصالحها (ص٧٤). • الإطار القائم للحاكمية الدولية ضعيف، وذو خصوصية، ويصعب التنبؤ به، ويتشتت قراره الاقتصادي الدولي بين العديد من المؤسسات المنابع، وأغلبها تهيمن عليه الدول الغنية، تاركة الدول النامية دون قوة ومكشوفة (ص ٧٤). • كان نظام الأمم المتحدة لاعباً هامشياً على صعيد الاقتصاد الكوني. وفي الموارد والأفكار لم يكن له إلّا وزن ضئيل في السنوات الأخيرة. فدوره بقي بعيداً من المركز في الإدارة الاقتصادية الدولية (ص ٧٦ - ٧٧).
١٩٩٣	• ينبغي أن تكون هناك إزالة جذرية للحواجز التجارية، وإصلاح رئيسي للمؤسسات الدولية، ومن بينها مؤسسات الأمم المتحدة وبريتون وودز، لإيجاد رؤية جديدة للتعاون العالمي (ص ١١).
١٩٩٤	• سيكون التصميم الجديد للتعاون الإنمائي ناقصاً دون إطار مؤسسي جديد للحكم العالمي (ص ٨٢). • بدأت الأمم المتحدة بوعد هائل، لكن لم يسمح لها أبداً بأن تلعب دورها كدعامة رابعة للتنمية (ص ٨٣).
١٩٩٩	• تقدّم العولمة فرصاً كبيرة للتقدم البشري، ولكن فقط مع حاكمية قوية (ص ١). • ليست هياكل وعمليات صنع القرار الكوني جيدة التمثيل؛ فالهياكل الاقتصادية الأساسية تهيمن عليها الدول الكبيرة والغنية، تاركة فقراء الدول وفقراء الناس القليل من التأثير والصوت، ربما بسبب نقص القدرة على التمثيل والمشاركة الفعّالة. ويوجد القليل من الشفافية في القرارات، ولا يوجد منبر هيكلي لمؤسسات المجتمع المدني للتعبير عن وجهات نظره (ص ٨). • ليست إعادة خلق الحاكمية الكونية خياراً، بل هي حتمية (ص ٩٧).

يتبع

تابع

٢٠٠١	• لم تكن السياسات القومية كافية لتعويض إخفاقات الأسواق الكونية، والمطلوب مبادرات دولية واستخدام عادل للقواعد الكونية (ص ٦).
٢٠٠٥	• اقتصادياً وسياسياً، الإحباط في الدول النامية حول انحراف توزيع القوة العالمية قد بلغ أقصاه (ص ١٠١). • رغم أن الدول النامية تقع تحت التأثير العميق لقرارات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية، إلّا أنها تملك قوة ضعيفة في عملية صنع قراراتها (ص ١١٣). • يوجد نقص ديمقراطي واضح في تركيبة الحاكمية الدولية (ص١١٣). • دور الدول النامية في الحاكمية الدولية ينبغي أن يدعم أكثر فأكثر من خلال إحداث تغيرات في التمثيل الرسمي. هذا شرط ضروري، وإن لم يكن كافياً، لمعالجة التحيّز القائم في المنظمات الدولية (ص ١١٣). • تهيمن الدول الغنية على قرارات مؤسسات بريتون وودز منذ الإنشاء. دخول هذه المؤسسات في مجالات الحوكمة أصبح رقابياً على الدول النامية (ص ١١٣). • يجب زيادة تمثيلية الدول النامية (ص ١١٤). • تشجيع الديمقراطية ومبادئها في منظومة الأمم المتحدة يضعفه كون مصادر التمويل تسيطر عليها الدول الغنية (ص ١١٧). • قرار منظمة التجارة الدولية تهيمن عليه قلّة من الدول الغنية، وبالأخص أمريكا والدول الأوروبية، يقابل ذلك استثناء للدول النامية (ص ١١٨).
٢٠١٣	• يتضمن التقرير دعوة إلى مراجعة نقدية على مستوى مؤسسات الحكم العالمي، بهدف بناء عالم ملؤه المساواة والإنصاف.فالهياكل القديمة لم تعد تواكب الواقع الاقتصادي والجيوسياسي الجديد، ولا بد من خيارات جديدة للشراكة في عصرنا (ص v). • الحاجة قائمة إلى مزيد من الشفافية والمحاسبة، مع التشديد على أهمية دور المجتمع المدني (ص v). • ضرورة الإصرار على تفعيل دور الدولة في التنمية (ص١). • المبادئ التي بُنيت عليها المؤسسات واسترشد بها صانعو السياسات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحتاج إلى تعديل، لا بل إلى إعادة بناء (ص ٨).
٢٠١٤	• يتطلب تغيير هيكل الأنظمة العالمية لخفض الصدمات وتقصية النتائج الإيجابية الاجتماعية للجميع بدلاً من تشجيع الربح أو القوة للقلّة (ص ٢٠).

٣ - تطوير مؤسسات الحاكمية الاقتصادية الدولية

اهتمت تقارير التنمية البشرية في سنواتها الأولى (وبخاصة تقرير ١٩٩٢)، بشكل خاص في اقتراح وسائل وحتى برامج لتطوير الحاكمية الاقتصادية الدولية. وتجاوزاً للتفاصيل، فإن اقتراحاتها وردت على مستويين: مرحلي ودائمي.

بالنسبة إلى التطوير المرحلي أو الانتقالي، فقد تضمن المبادئ الآتية (١٩٩٢، ص١٢١):

- تحقيق مشاركة أكبر وأكثر عدالة في قرارات مؤسسات الحاكمية الدولية.

- تعديل الهيكل العالمي الذي استمر منذ الحرب العالمية الثانية.

- تأكيد مبدأ الديمقراطية في القرارات من طريق توسيع قاعدة المشاركة.

- بذل الجهود لزيادة التعاون والتنسيق بين مؤسسات الحاكمية الاقتصادية المتعددة، بهدف تقليص التشرذم وترصين وحدة الأهداف.

أما في ما يتعلق بمقترحات التطوير الدائم، فلقد تركّزت على إحداث مؤسسات دولية متخصصة، دعماً لما هو موجود حالياً. ويتضمن هذا: إنشاء مصرف مركزي عالمي؛ مجلس للأمن الاقتصادي؛ تعزيز دور الأمم المتحدة بشكل جذري؛ تشكيل هياكل للسلم والأمن؛ إنشاء وكالة ائتمانية دولية للاستثمار؛ إقامة محكمة دولية للجريمة حماية لحقوق الإنسان (١٩٩٢، ص ١٠؛ ١٩٩٤، ص ٨٣؛ ١٩٩٩، ص ٩٨ - ١٠٠). وردت آخر المحاولات على هذا الصعيد في تقرير التنمية البشرية في عام ٢٠١٦ الذي أسهب في بيان الرؤى المطلوبة لتطوير هذه الحاكمية المهيمنة كما سيرد أدناه.

سابعاً - تحويل المؤسسات العالمية

يقدم **تقرير التنمية البشرية** ٢٠١٦ عرضاً شاملاً لظروف وأهمية دور المؤسسات العالمية (الفصل الخامس، ص ١٣٧ - ١٦٠)، ويدعم ذلك بتقديم مقترحات لبعض الاختيارات التطبيقية بهذا الصدد تتضمنها خطة عمل (الفصل السادس، ص ١٦٢ - ١٦٧). نقدّم أدناه خلاصة مركزة لهذين الفصلين.

عملية التحويل المستهدفة يمكنها أن توسّع التنمية البشرية للجميع. تتطلب هذه العملية توازناً دقيقاً بين تنظيم الأسواق، وحوكمة المنظمات متعددة الأطراف، ومشاركة المجتمع المدني الذي أضحى متزايداً في ترابطاته العالمية. هذه الأنظمة الثلاثة مترابطة مع بعضها، ومساءلتها متقابلة وحاسمة من أجل فهم إقرار الإصلاحات. هذه المؤسسات الاجتماعية الثلاثة حاضنتها هي العولمة، يعتمد الرابحون والخاسرون فيها على الطريقة التي يتمّ بها التعامل مع العولمة.

١ - التحولات الهيكلية في المؤسسات العالمية

تتطلب التنمية البشرية للجميع تعريف المعوقات ذات العلاقة والترابطات العملية للمؤسسات العالمية الثلاث:

- حوكمة العولمة الاقتصادية: تتسم بعدم التوازن (ص ١٣٨) وكذلك بعدم العدالة (ص ١٤٠).
- عدم التوازن في حوكمة المؤسسات المتعددة الأطراف، وكذلك عدم العدالة (١٤١):

- صندوق النقد الدولي: حيث تسيطر على قراراته مجموعة السبعة (G7)، يواجه آثار الثقة المحدودة.

- البنك الدولي: أيضاً يهيمن عليه مجموعة السبعة (G7)، يواجه توتراً بين أهدافه الأساسية.

- منظمة التجارة العالمية: بسبب جمود جولة الدوحة، فإن قواعد التجارة الدولية أضحت مهيمناً عليها من قبل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، حيث تشكّل حماية الاستثمارات وملكية الحقوق الفكرية أصبحت فيها مركزية. وفي الممارسة، الدول الصناعية (وهي المصدر الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر وبراءات الاختراع) تستخدم مثل هذه الاتفاقيات للحصول على المنافع. ارتفعت مدفوعات العوائد والإجازات من الدول النامية إلى المتقدمة (بخاصة الولايات المتحدة) بشكل هائل منذ عام ١٩٩٠.

- الأمم المتحدة: هي ربما المنظمة الوحيدة التي تملك أكبر شرعية. ولكن عدم توافق قائم فيها، وخاصة بين الدول النامية والمتقدمة في مجالين. **الأول**، سيطرة الدول الخمس الكبرى على قرار المنظمة. و**الثاني**، أن مصدر تمويل العمليات وحفظ السلام يأتي معظمه من دول مانحة قليلة (ص ١٤٣).

- قصور التمويل لدى المؤسسات متعددة الأطراف: واضح أن الموارد المالية لهذه المؤسسات غير كافية لإنجاز أهدافها الدولية. الأمثلة هنا ترد في تكلفة تمويل أجندات الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠ - ٢٠١٥)، وأهداف التنمية المستدامة (٢٠١٦ - ٢٠٣٠) (ص ١٤٥).

- تزايد حالات الدول التي تعاني النزاعات والإرهاب، مما يعقّد أعمال المنظمات متعددة الأطراف وفاعليتها (ص ١٤٥).

- عدم استغلال إمكانات المجتمع المدني العالمي: المحدودية هي السمة الغالبة على المشاركة في عمليات المؤسسات متعددة الأطراف، وفي إطار الشمولية، وكذلك مجال المداولات (ص ١٤٧).

٢ - اختيارات في الإصلاح المؤسسي

النظام العالمي وآثاره على التنمية البشرية يعتمد على نوعية المؤسسات العالمية. وبينما السياسات الوطنية يمكنها أن تسهّل مشاركة الدولة في المجتمع العالمي، فإن النظام الاقتصادي والسياسي الجيد يتطلب مؤسسات لتنسيق الفعل الجماعي للدول.

- استقرار العولمة الاقتصادية:

- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والتنظيمات.

- تنظيم العمليات النقدية والتدفقات الرأسمالية.

- التطبيق العادل للتجارة وقواعد الاستثمار:

- حسم جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية (ص ١٤٨).

- إصلاح نظام الملكية الفكرية العالمي.

- إصلاح نظام حماية المستثمر العالمي (ص ١٤٩).

• تطبيق نظام عادل للهجرة:

- تقوية استراتيجيات حماية الحقوق، وتشجيع فرص الهجرة.

- إنشاء آلية عالمية لتنسيق الهجرة العالمية.

- تسهيل ضمان اللجوء للناس النازحين بالقوة (ص ١٥٠).

• التنسيق العالمي للضرائب والمالية.

• جعل العولمة الاقتصادية مستدامة (ص ١٥١).

• ضمان عدالة وشرعية أكبر للمؤسسات متعددة الأطراف.

• ضمان التمويل الجيد والتعاون للمؤسسات متعددة الأطراف (ص ١٥٢).

• الدفاع عن أمن الناس عالمياً (ص ١٥٦).

• تعزيز مشاركة أكبر وأفضل للمجتمع المدني العالمي في عمليات المؤسسات متعددة الأطراف (ص ١٥٧).

• تعزيز ودعم شبكات المجتمع المدني العالمي (ص ١٥٩).

• زيادة التدفق الحر للمعلومات والمعرفة خلال آليات شفافة فاعلة.

• حماية نشاط صحافيّي التحقيق الدوليين (ص ١٦٠).

٣ - أجندة المستقبل

أهم ما تتضمن هذه الأجندة:

- رصد غير المتمكنين من تحقيق تنمية بشرية (ص ١٦٣).

- المباشرة بعدد من الاختيارات السياسية مع التماسك ما أمكن.

- إنهاء فجوة الجندر (ص ١٦٥).

- تطبيق أجندة التنمية المستدامة وغيرها من الاتفاقات الدولية.

- العمل تجاه إصلاح النظام العالمي.

وفي النهاية: تتطلب التنمية البشرية الاعتراف في أن كل حياة لها قيمة متساوية على هذا الصعيد، ولهذا ينبغي على الجميع أن يبدأ من هؤلاء الذين هم الأبعد عن منالها (ص ١٦٠).

وماذا بعد؟

يشكّل انطلاق التنمية البشرية أول وأوسع تحدٍّ لنموذج النيوليبرالية، كما حصل في ذات الفترة التي برزت واضحة معالم هيمنة هذا النموذج. جاء النهج في تعارض شامل مع النموذج. **الأول** منطلقه الشمولية والتوازن والإنسانية، و**الثاني** تحكمه المحدودية وعدم توازن اجتهاداته وأنانية نزعته. هذا التناقض ما زال قائماً فعلياً حتى الآن.

تطور الأحداث منذ ذلك الحين يشير إلى أنّه، في الوقت الذي ما زال النموذج هو السائد، إلّا أن بوادر تغيير بدأت تظهر تباعاً. خلاصتها حصول تراجع في مواقع النموذج، أمام تعزيز لبناء النهج. فالآن، ومن بعد طويل مسيرة في النشر والترصين، يتأكد من أن النهج قد قطع شوطاً كبيراً وراسخاً في الانتماء على الصعيدين الدولي والوطني.

ولكن، وعلى صعيد المقارنة، ما زالت هناك «معضلة» في الوضع القائم، وهو أمر بالضرورة يحتاج إلى موقف حاسم. جوهر المعضلة هو أننا نشهد حالة من «ثنائية» وجود، أحدهما يجود والثاني ينضح بالجحود. فهناك «كينونة» تزخر بنضج فلسفة وفكر وتحليل وتطبيق، ولكنها تفتقد سلطة نفوذ وقرار. يقابلها «كينونة» مضادة هي النقيض الذي يمتلك سلطة القرار بحكم ما لديه من نفوذ وثروة، ولكنها مختلة التوازن في البناء والعقلية. القضية هنا أن إحداهما تمتلك الجود وتفتقد الوجود، والأخرى تتحكم بالوجود، وتفتقد الجود. فإلام سيكون المصير؟

دعونا نتريث هنا حتى تُستكمل الصورة النهائية، من بعد حين.

الفصل الثامن

صناديق الثروة السيادية: ممارسة الاختيار

مقدمة

كانت المسيرة الدينامية لصناديق الثروة السيادية، المستمدّة من جوهر طبيعتها وموقعها ودورها في الساحة المالية الوطنية والدولية، حاسمةً في فرض جدّية التعامل معها بمستوى يرتقي إلى ما تستحقه. قاعدة الانطلاق أن هذه الصناديق هي مؤسسة مالية تابعة للدولة، وبالتالي فهي تمثّل «كينونة سيادية» بكل ما تحمله هذه من قرار وممارسة واستقلالية وحقوق وكرامة. وظيفتها المبدئية تجميع «الفوائض» المالية الوطنية من مختلف مصادرها، تحتفظ بها كمدخرات، وتوجهها كما ينبغي استثماراً تحقيقاً لأغراضها.

ولكونها مؤسسات رسمية مؤتمنة على ما تمتلكه وتديره من أموال؛ ومن أجل أن تحافظ على القوة الشرائية لهذه الموجودات، حيث يفرض المنطق والممارسة أن لا نفع من تركها بصورة سائلة، فإنها تقوم باستثمارها في الفرص المتاحة التي تكون في أغلبها خارج مواطنها، سعياً وراء الحصول على أعلى مردود يمكن أن تكون قادرة على جنيه.

هذه الصورة الاعتيادية المختصرة لما يبدو أنه سلوك كل كيان مؤسسي بخاصة ينشط في الأسواق المالية، أضحت الصناديق منذ بداية هذا القرن كياناً فاعـلاً في الأسواق المالية الدولية، مستمراً في النمو والدينامية، قادراً على التأقلم بفاعلية، ومتألقاً بالتزامه بمسؤوليته الوطنية والدولية. هذا البروز المتعاظم، في الحين الذي استحوذ فيه على إعجاب الكثيرين، فإنه أيضاً قد أثار غيرة وقلق العديد من المتعاملين في هذه الأسواق، سواءٌ كانت دولاً أو شركات أو أشخاصاً.

وهكذا، وحيث تشكّل هذه الكيانات حاضراً مرتكزات رصينة، حكمت أن تجسّد موضوعاً لا يمكن إغفاله بل السعي إلى إغنائه. تلك هي مهمة هذا الفصل بكل محتوياته وتدفق

حلقاته، سعياً وراء الكشف عن حيوية الماهية التي تحتضنها هذه الصناديق في مختلف أبعاد استراتيجياتها.

الآن، وقبل البدء في تفصيل البيان، وتقديم صورة متكاملة توضح معالم وفعاليات هذا الكيان، نورد أدناه جملة من الملاحظات الأولية لموضوعه، تمهّد له وتؤطره، يتضمن أهمها الآتي:

• من حيث المبدأ، إن الملامح العامة والوظيفة القائمة لهذه الصناديق عادة لا ترتبط باقتصاد ذي خصائص معينة. فهي يمكن أن تنشأ وتنمو في كلٍّ اقتصادي يحظى بتوليد فائض مالي باختلاف تنّوع مصادره.

• في الوقت ذاته، فإن هيكل الاقتصاد الذي تنتمي إليه هذه الصناديق، من حيث طبيعة موارده ومستوى تطوره، يشكّل عامـلاً مهماً في تأثيره على استراتيجيّتها وفعالياتها.

• يرتبط التباين، الذي يمكن أن يبرز بين تجارب الاقتصادات المختلفة على هذا الصعيد، بالعديد من القضايا الحيوية التي تؤثر في طبيعة وحجم فوائضها المهيأة للاستثمار، وأهمها يشمل:

- حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المولِّد للفوائض المالية.

- طبيعة النظام السياسي والاقتصادي القائم، وتأثير ذلك في نمط وتوجه استراتيجيات الاستثمار في هذه المؤسسات المالية.

- درجة وفرة مصادر الأموال المتاحة، وحجم السكان، ومستوى التطور الاقتصادي، إضافة إلى مدى حاجاته التنموية الجارية والمستقبلية.

- درجة الاستقرار السياسي وبالتالي الاقتصادي التي تسود في الوطن الأم لهذه الصناديق.

• مستوى الفعالية الاقتصادية على الصعيد الدولي وزخم استمرارية النمو فيه، كما تمثّله بخاصة دوله الرائدة منه من نامية ومتقدمة، والأكثر تأثيراً في تقرير حالته ومساره.

• إن من بين خصوصيات الصناديق المتميزة أنها تشكل من بين البدائل «المنبع الأخير للموارد المالية» (Lender of Last Resort) لجميع الاقتصاد، دعماً للحاجات المتنوعة والمتعددة للتنمية فيه، بضمنها متطلبات الدولة المالية بصورة عامة.

أولاً - الماهيّة والأهميّة

تعدد وتنّوع المؤسسات المالية وتداخل فعالياتها واختصاصاتها، أمر يؤدي إلى زيادة صعوبة تقديم تعريف جامع مانع يميّزها. تأتي هذه الحالة منطلقة بشكل أساسي من تنوّع مصادر تمويلها، ووظائفها، وتوجهات نشاطاتها المالية عموماً، والاستثمارية بخاصة. بالنسبة إلى صناديق الثروة السيادية، ورغم وجود تنوّع قائم بينها، قد يُصعّب بدوره من المقارنة، إلّا أنها في نهاية المطاف تبقى جامعة لسماتٍ مشتركة تعبّر أساساً عن خصوصية دورها في الاقتصاد الوطني والدولي.

١ - التعريف

نقدّم في ما يأتي تعاريف متنوعة لهذه الصناديق للبيان:

- إنّها مجمّع نقود مستمدة من احتياطيات الدولة، وُضعت جانباً لأغراض استثمارية لمصلحة البلد [١].

- صناديق تمتلكها الدولة لتجميع الأموال والاستثمار في الموجودات المالية المتنوعة، من خلال التعامل مع الأسواق المالية الدولية [٢].

- شركات استثمارية تمتلكها الدولة التي تقوم بإدارة توليفة من الموجودات المالية [٣].

- وسائل استثمارية مملوكة للدولة ذات إمكانات توليد فائض موارد [٤].

- صناديق استثمارية معينة الأغراض والترتيبات خلقتها الدولة لأغراض تتعلق بالاقتصاد الكلي [٥].

- موجودات عامة تراكمت من عدة مصادر، تُدار على شكل عملة أجنبية من جانب الدولة [٦].

- هي مؤسسات مالية مملوكة للدولة تقوم باستثمار ادّخارات الدولة [٧].

واختصاراً لكليّة التعاريف وتنوّعها، يمكننا اعتماد ثلاثة منها، انطلاقاً من مركزية موقع ودور مصادرها على الأصعدة الرسمية والاختصاصية والقرار الاقتصادي الدولي كالآتي:

- الخزانة الأمريكية: صناديق استثمار حكومية مموّلة من قبل الأرصدة النقدية الأجنبية، ولكنها تدار بشكل منفصل عن الأرصدة الرسمية من الموجودات الأجنبية. هي أساساً مجمعات لنقود حكومية تستثمر بهدف الربح [٨].

- البنك الاحتياطي الأمريكي: صناديق استثمارية تملكها الدولة [٩].

---

(١) Afshin Mehrpouya, «Sovereign Wealth Funds: The Struggle for Accountability,» (September 2015), <http://www.hec.edu/Knowledge/Finance-Accounting/Financial-Institutions/Sovereign-wealth-funds-the-struggle-for-accountability>.

(٢) Richard Wilson, «An Introduction to Sovereign Wealth Funds,» Investopedia (January 2016), <http://www.investopedia.com/articles/economics/08/>.

(٣) John Aziz, «Does the United States need a Sovereign Wealth Fund?,» The Week (20 January 2014), <http://theweek.com/articles/452673/does-united-states-need-sovereign-wealth-fund>.

(٤) Holly Ellyatt and Katrina Bishop, «The World Biggest Sovereign Wealth Funds,» CNBC (20 September 2016), <https://www.cnbc.com/2015/07/17/the-worlds-biggest-sovereign-wealth-funds.html#slide=1>.

(٥) Korea Investment Corporation, «Sovereign Wealth Funds,» (August 2016), <http://www.sovereignwealthcenter.com/fund/16/Korea-Investment-Corporation.html#.WdH2_zYVj5o>.

(٦) Jing Xiang [et al.], «Investment Analysis of Sovereign Funds in the World,» International Journal of Economics and Finance (August 2009).

(٧) Herman Schawartz, «Political Capitalism and the Rise of Sovereign Wealth Funds,» Globalizations, vol. 9, no. 4 (2012).

(٨) Lee H. Teslik, «Sovereign Wealth Funds,» Council on Foreign Relations (28 January 2009), <https://www.cfr.org/backgrounder/sovereign-wealth-funds>.

(٩) Nicholas Borst, «The Rise of Asia Sovereign Wealth Funds,» Federal Reserve Bank of San Francisco (March 2015), <http://www.managersofwealth.com/article/28500/the-rise-of-asian-sovereign-wealth-funds-by-nicholas-borst-federal-reserve-bank-of-san-francisco>.

- مجموعة العمل الدولية: صناديق ترتيبات استثمارية ذات أهداف خاصة، تعتمد مجموعة من الاستراتيجيات الاستثمارية (١٠).

- صندوق النقد الدولي: صناديق استثمارية ذات أهداف خاصة، وترتيبات لتحقيق أهداف مالية، واعتماد استراتيجيات استثمارية متضمنة موجودات أجنبية (١١).

٢ - الأهمية والخصوصية

تنبعث خصوصية صناديق الثروة السيادية أساساً من حيوية وظيفتها وأهمية موقعها في الاقتصاد الوطني والدولي. وينعكس هذا واضحاً على مسار تطوّرها. فهي في البدء كانت مجرد صناديق لجمع الأموال واستثمارها، تحتويها سلبية المبادرة ومحدودية الحيوية في سلوكها. إلّا أنها منذ بداية هذا القرن تحولّت إلى لاعب فعّال على صعيد الأسواق المالية الدولية. تفاعل هذا الظرف واعتباراته أفرز دوراً لها متنوعاً ومتداخـلاً، دور تقارب بينها التوافق بحكم تماثل أدوارها وأهدافها عموماً في أغلبية الدول التي تنتمي إليها. وفي هذا الصدد، برزت سمتان لطبيعتها. **الأولى**، أنها «كينونة وظيفية»، إيجابية وفعّالة، تخدم مصلحة موضوعية ما يجعل وجودها مرغوباً فيه من قبل أغلبية الدول. و**الثانية**، أنها رغم تباينها عن بقية المؤسسات المالية المتعددة، ولكنها جميعها تحتويها بيئة مشتركة لموقع نشاطها وهي الأسواق المالية الدولية.

أمام هذا الانتعاش في تعاظم أهميتها وديناميةحيويتها وتنوع وظائفها باتت الساحة المالية الدولية تفيض بتأكيد وجودها، كما تعكسها مواقع الرصد:

- تحوّل الصناديق في إدارة مواردها من استراتيجية إدارة الثروة إلى تعظيم الاستثمار والأموال جعلها لاعباً أساسياً في الأسواق والصناعة المالية العالمية (١٢).

- جوهر تميُّز هذه الصناديق هو عدم وجود حاجة آنية لمواردها، ما يعني قدرتها في الانتظار على تحصيل أقصى مردود تتحمل أخطاره (١٣).

- ضخامة موجوداتها واتساع تأثيرها يخدمان العديد من الأغراض، أهمها: دعم الوضع والصدقية المالية؛ القدرة على امتصاص تأثير الصدمات المتولّدة من تقلبات أسعار السلع؛ المساعدة على تحسين الاستقرار الخارجي؛ تعزيز قدرات إدامة الدين؛ ودعم التنمية الوطنية (١٤).

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) Idriss M. Alaoui, «Sovereign Wealth Funds,» HEC (12 June 2012), <http://www.vernimmen.com/ftp/Sovereign_Wealth_Funds_Thesis_Idriss_Mrani_Alaoui.pdf>.

(١٢) Marie-Claire Aoun and Quentin Baulanger, «The New Challenges for Oil-based Sovereign Wealth Funds,» French Institute of International Relations (Ifri) and OCP Policy Center (February 2015), <https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/note_mca_ifri-ocppc_en.pdf>.

(١٣) Gordon L. Clark, Adam D. Dixon and Ashby H. B. Monk, Sovereign Wealth Funds: Legitimacy, Governance and Global Power (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013).

(١٤) Elena Duggar, «Sovereign Wealth Funds Expanded Assets Support Sovereign Creditworthiness,» Jenniferwlacombe (November 2015), <https://jenniferwlacombe.wordpress.com/2015/11/13/moodys-sovereign-wealth-funds-expanded-assets-support-sovereign-creditworthiness/>.

- كانت السنوات الأخيرة شاهدة على تعاظم أهمية الصناديق، داخلياً وخارجياً. **داخلياً**، تقوم بدور المصدر الأخير للأموال؛ و**خارجياً**، انتقالها من الهامش إلى موقع المركز في الأسواق المالية الدولية. وفي كلا الحالين، تمّ من خلالها ترسيخ القطاع العام بحكم كونها مؤسسات سيادية (١٥).

- يعود ازدياد أهميتها إلى تعاظم حجمها، تزايد أعدادها، استمرارية نموّها، وتعزيز مشاركتها في مؤسسات مالية وصناعات حيوية متعددة (١٦).

- تملّكها لإمكانيات دعم الاقتصادات الوطنية التي تنتمي إليها والمعتمدة على الموارد الطبيعية من خلال تعزيز مجال تمويل التنويع في هياكلها الاقتصادية (١٧).

ثانياً - مصادر التمويل واستخداماتها

التنوّع هو الصورة العامة لموارد تمويل الصناديق، التي تأتي في جميعها ممثلة للفوائض المتوّلدة في الاقتصاد. قد تصل هذه الأموال إلى الصندوق مباشرة أو تؤول إليه بصورة غير مباشرة من موارد رسمية لمؤسسات في الدولة تفيض عن حاجات مالكيها الرسميين. قنوات يمكن أن تصوّر استخدام هذه التدفقات، كما في الشكل الرقم (٨ - ١) أدناه.

في هذا المخطط تظهر الصورة الكاملة لمصادر تدفقات الموارد المالية الأساسية، مروراً بحلقات استخداماتها، لتجد في نهاية استقرار صافي رصيدها في أحضان الصندوق. بهذا الصدد، نورد بعض الاعتبارات ذات العلاقة والتي تأتي محكومة بالأولويات المطلوبة للموارد المالية المتاحة:

- تأتي التدفقات بشكل مراحل متتابعة، لكل مرحلة خصوصيتها ووظائفها المختلفة.
- ليس بالضرورة أن يكون التتابع المرحلي واتجاه حركته بذات الاتجاه دائماً، أي من المصادر إلى المصبّ، إنما قد يكون معكوساً أيضاً، أي السريان في الاتجاهين.
- غالباً ما تتقاطع حركة مسار التدفقات مع مواقع مركزية في هيكل الدولة، نذكر منها: الميزانية العامة؛ البنك المركزي؛ الميزان التجاري؛ وميزان المدفوعات.
- تعكس هذه التقاطعات، إضافة إلى اعتبارات أخرى، بصورة مباشرة وغير مباشرة تنوّع أبعاد الفعاليات الحيوية للصناديق ذاتها، تلك التي يمكن أن تتخذ أُطراً استراتيجية محورها التنويع الهيكلي وعلى مستويين: **الأول** داخلي، ويتمثل في دعم استراتيجية التنمية والذي يحصل أساساً من خلال تمويل مشاريع استثمارية فيها؛ و**الثاني** خارجي، ويتضمن استراتيجية استثمار الصناديق في الأسواق المالية العالمية.
- إن كانت الصورة الكلّية هذه تدار بكفاءة وفاعلية، تبرز فيها بالضرورة درجة عالية من المرونة التي قد تُحدث في أحيان كثيرة تأثيرات إيجابية في غاية الأهمية على القرارات المالية للدولة.

---

(١٥) Raphael W. Lam and Marco Rossi, «Sovereign Wealth Funds: Investment Strategies and Financial Distress,» Journal of Derivatives and Hedge Funds, vol. 15, no. 4 (2010).

(١٦) Wikipedia, «Sovereign Wealth Funds,» (November 2016).

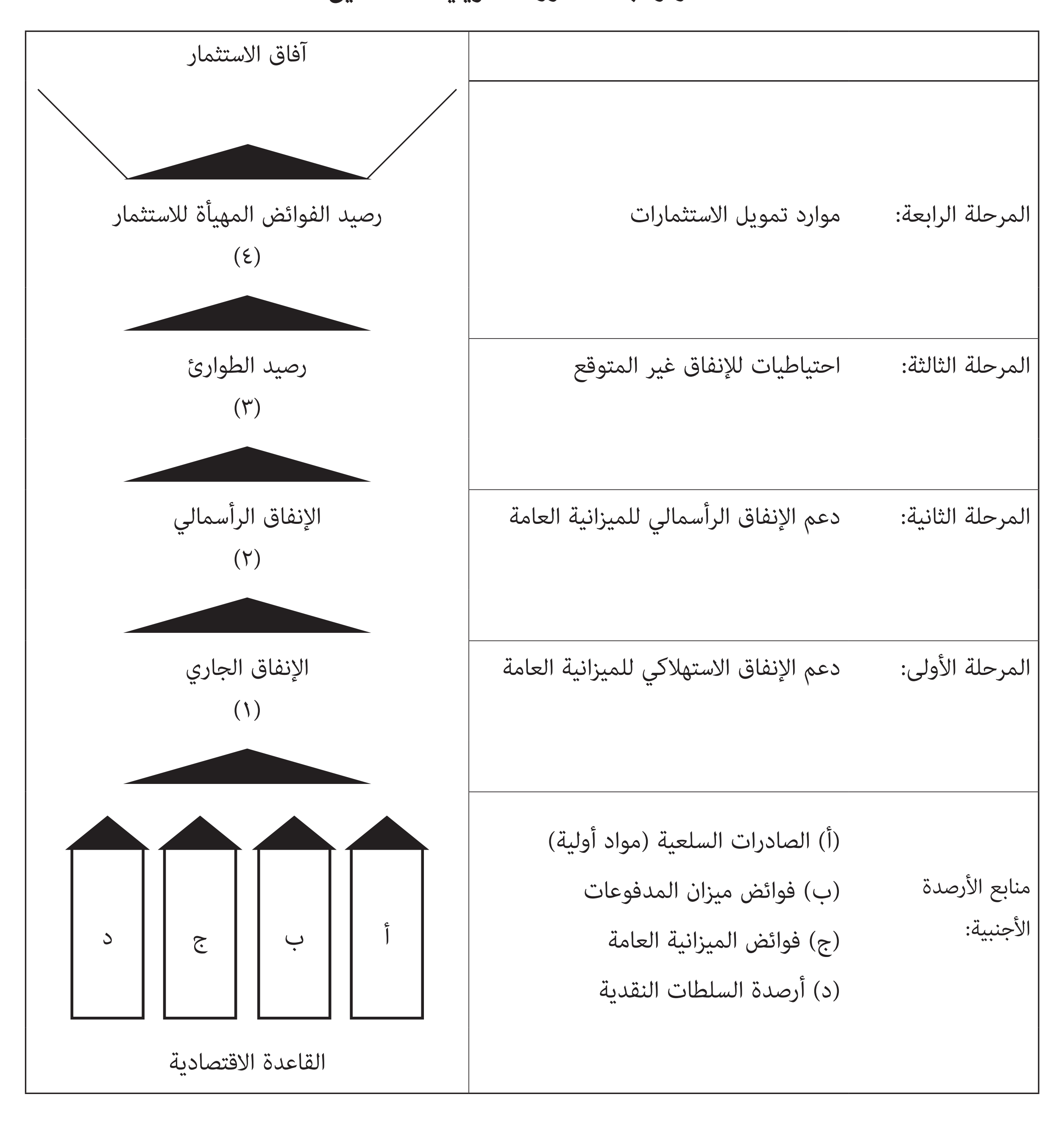
(١٧) Teslik, «Sovereign Wealth Funds,» Council on Foreign Relations.

من ناحية ثانية، نشير إلى جانب مهم أيضاً في هذه التدفقات، وهو المدى الزمني الذي يحتويها. واضح أنه كلّما انتقلت حركة الأموال والأرصدة من مرحلة أولية إلى أخرى باتجاه محصلة الصناديق، تحوّلت المدة المطلوبة لإنجازها من قصيرة إلى المدى الأبعد. وهذا أمر بلا شك فيه ما يعزز القرار المالي ويضاعف حدود المرونة الذاتية في الهيكل المالي للدولة.

بالإشارة إلى الشكل الرقم (٨ - ١)، يمكن استعراض مسارات تدفق الأموال في تتابع مراحلها كالآتي:

الشكل الرقم (٨ - ١)

مصادر واتجاه «الدورة التمويلية» للصناديق



القاعدة الاقتصادية وتظهر فيها أهم المصادر الأولية للموارد المالية التي تتضمن:

- عوائد الصادرات السلعية (المواد الأولية).
- فوائض ميزان المدفوعات (الحساب الجاري).
- فوائض الميزانية العامة.
- أرصدة السلطات المركزية (البنك المركزي).

تبين قاعدة الانطلاق هذه قدرة الاقتصاد وإنتاجيته الكلّية في توليد الفوائض التي تفيض عن حاجاته الآنية. بعبارة أخرى، إنها تشكل حصيلة مجموع ما يتوافر من الأموال التي يبدأ فيها مسار المراحل، التي من خلالها تحصل «الاستقطاعات» الاعتيادية في مجراها وصولاً إلى منتهاها، بعد المرور بمراحلها الأربع المتتابعة:

المرحلة الأولى: تتضمن هذه متطلبات الإنفاق الجاري التي في مجموعها تعود أساساً إلى الميزانية العامة للدولة.

المرحلة الثانية: تضم تخصصات الإنفاق الرأسمالي التنموي بحكم الحاجة إليه لتوسيع ودعم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ككل تبعاً لظروفه. الأفق الزمني لهذا الإنفاق قد يتذبذب من قصير المدى (الميزانية العامة السنوية)، أو طويل المدى (كما في حاجات الخطط التنموية التي تستغرق عادة عدة سنوات).

المرحلة الثالثة: وتتمثل هذه بقيام السلطات المالية «بعزل» جزء من رصيد الاحتياطيات الأجنبية الفائضة على شكل «أرصدة طوارئ». تتنوع دوافع الغرض الأساسي من هذا الإجراء. فهي تشكل موارد احتياطية لمواجهة ظروف طارئة قد تستدعي الإنفاق الآني مثل: حصول عجز مفاجئ في الميزانية العامة ما تقتضي الحاجة بتسويته؛ وقوع أزمة غذائية ومالية؛ حصول تقلّبات غير متوقعة في الدورة التجارية، وكذلك في ميزان المدفوعات. بالإضافة، فإن وجود هذه الموارد الاحتياطية يساعد على ضمان استقرار أرصدة الصناديق بقيامه بدور «صمام الأمان» لاحتواء وامتصاص التقلبات واحتمالية تأثيرها في أرصدة الصناديق.

المرحلة الرابعة: تشكل هذه المرحلة العمود الفقري لتحريك وظيفة ودور الصناديق في إدارة الثروة الوطنية. فهي المرحلة التي تنطلق فيها آلية هذه الصناديق متفتحة بالفاعلية والقيام بأدائها لوظيفتها الحيوية.

هنا، وعندما يستلم الصندوق حصّته من الفوائض، تبدأ أبعاد جديدة من التطلّع المستقبلي، تلك التي تتركز في الإجابة عن التساؤل المركزي: ما هي الكيفية المطلوبة والأمثل في استخدام هذه الأرصدة من أجل تحقيق الأهداف التي تأسست أصلاً من أجلها آلية الصناديق.

بعبارة أخرى، يمكننا أن نختصر هذه الصورة الكبرى من حلقات التدفقات المالية المتتابعة في مسارها حتى تستقر أخيراً في «بحيرة الفوائض» التي تمثّلها الصناديق. في دينامية هذا الظرف يتجسّد

دور الصناديق في دورها الحيوي المتمثّل بـ «الخزين الاستراتيجي» الذي تتحرك من خلاله، وتتبلور من زخم قدراته مهمتها في تعدد أبعادها الحيوية، تلك التي يمكن بيانها في الأهداف المركزية المتداخلة الآتية:

الاستقرارية: وتتضمن هذه أساساً دعم احتياطيات السلطات النقدية، ومواجهة التقلّبات المتعلقة بالدورات التجارية الحادّة، واحتواء التقلّبات في عوائد الصادرات السلعية وبالأخص إذا استفحل أمرها زمنياً وعمقاً.

التوازنية: يتمثل هذا بصورة خاصة في دعم الصناديق لظروف الميزانية العامة، كما في حالات العجز المستديم والمربك للاستقرار المالي، بما فيه ظروف بروز استحقاقات لمدفوعات الديون الخارجية بخاصة.

التنموية: تتضمن هذه بشكل أساسي تمويل متطلبات استراتيجية وتنويع الهيكل الإنتاجي الاقتصادي عن طريق دعم المشاريع الكبرى، وبخاصة على مستوى البنى التحتية.

التمويلية: تنبع هذه الوظيفة من كون الصناديق هي بالفعل المصدر الأخير للائتمان في الاقتصاد الوطني. بالإضافة، يدخل في هذا المجال أيضاً عامل الإقراض الدولي الذي تقوم به هذه الصناديق كجزء من فعالياتها المهمة.

الاستثمارية: تهيمن هذه الفعالية فعلياً على جوهر وجود الصندوق، حيث تمثّل شريان حياته. فمن أحضان هذه المسؤولية تنطلق قدراته في توليد عوائد لاستثمارات موجوداته المتنوعة.

السيادية: قيام الصندوق بوظائفه المتنوعة، وبالأخص تلك التي تتعلق بالتعامل مع المؤسسات المالية الدولية والأسواق المالية العالمية، موقف يعبّر مباشرة عن القرار السيادي الوطني بامتياز. فثنائية دوره في كونه المسؤول عن المحافظة على حصيلة الفوائض الوطنية من الأموال وإدارتها دولياً لقطاف ثمار عوائدها؛ كل ذلك يجعل منه «حصناً» ضامناً للقرار المالي الوطني. المضمون الجوهري الكامن هنا هو دور الصناديق الفعّال في تجنيب الاقتصاد الوطني الخضوع إلى متطلبات الاقتراض الخارجي وبالتالي تحمّل أعباء خدمته، وبخاصة في ظروف تتحكم فيها سياسات النيوليبرالية.

المستقبلية: تأتي هنا مضامين المسؤولية الكبرى للصناديق المتضمنة المحافظة على حقوق الأجيال القادمة، التي تأتي فيها الصناديق الجهة المؤتمنة على رعايتها وتنميتها. ويكمن في هذه الخاصية ثنائية وضع طوق من التزام الجيل القائم بالحذر في الإسراف، يقابله حماية الجيل القادم من الحاجة والانحراف.

ثالثاً - مسار التطور

١ - أنواع الصناديق [١٨]

بحسب تصنيف صندوق النقد الدولي، هناك خمسة أنواع من صناديق الثروة السيادية، تأتي قاعدة التصنيف بحسب الأغراض التي تقوم بها هذه الصناديق:

١ - ١ صناديق الاستقرار (Stabilization Funds): الغرض: عزل الميزانية العامة والاقتصاد من تأثير صدمات تقلبات أسعار السلع.

١ - ٢ صناديق الادّخار (Saving Funds): الغرض: ادّخار الثروة للأجيال القادمة عن طريق استثمارها.

١ - ٣ صناديق التنمية (Development Funds): الغرض: تخصيص الاستثمارات للسياسات الحكومية ذات الأولوية، والهادفة إلى دعم الطاقة الإنتاجية وتحقيق النمو.

١ - ٤ صناديق احتياطي التقاعد (Pension Funds): الغرض: استثمار الأموال لمواجهة التدفقات المدفوعة مستقبلاً لمنفعة المتقاعدين.

١ - ٥ الصناديق الاستثمارية (Investment Funds): الغرض: تحقيق أقصى مردود في استثماراتها من الاحتياطيات الأجنبية.

٢ - تواريخ الإنشاء [١٩]

تُظهر البيانات المتعلقة بتطور نمو الصناديق أن الفترة منذ ٢٠٠٠ قد شهدت تطوراً حاسماً في نمو إعدادها كالآتي:

حتى ١٩٩٠	٢١ بالمئة.
١٩٩٠ - ١٩٩٩	١٢ بالمئة.
٢٠٠٠ - ٢٠١٤	٦٧ بالمئة.

(١٨) Scott E. Kalb, «Sovereign Wealth Funds in the Global Capital Markets,» CFA Institute (April 2015), <https://www.cfainstitute.org/learning/products/multimedia/Pages/120446.aspx>, and Alaoui, «Sovereign Wealth Funds,» HEC.

(١٩) أهم المصادر الإحصائية: Eliot Kalter, «Sovereign Wealth Fund Investment Trends,» Tufts University (January 2016), <http://fletcher.tufts.edu/~/media/Fletcher/Microsites/SovereigNET/Kalter_SWF%20Investment%20Trends.pdf>, and «2015 Preqin Sovereign Wealth Fund Review: Exclusive Extract,» (June 2015), <https://www.preqin.com/docs/reports/2015-Preqin-Sovereign-Wealth-Fund-Review-Exclusive-Extract-June-2015.pdf>.

وهكذا فإن ثلثي مجموع الصناديق البالغ اليوم نحو ٧٣ صندوقاً، تمّ إنشاؤها منذ مطلع هذا القرن. من ناحية ثانية، فإن التعامل مع هذه الصناديق لا يشكّل ظاهرة حديثة بحدٍّ ذاتها، حيث إن أول صندوق سيادي تمّ إنشاؤه كان في الكويت في ١٩٥٣.

٣ - مصادر رأس مال الصناديق

كما يظهر في الجدول الرقم (٨ - ١)، فإن أهم المصادر التمويلية لصناديق الثروة السيادية تأتي من تسويق الإنتاج السلعي، وبنسبة ٥٥ بالمئة. يلي ذلك المصادر غير السلعية (٤٣ بالمئة)، ثم السلعية الأخرى (٢ بالمئة). من ناحية ثانية، يأتي التوزيع النسبي لأعداد الصناديق متقارباً جداً مع مصادر رأس المال، حيث يصل إلى ٥٦ بالمئة في السلعية، بينما يتباين بشكل واضح فيما بعدها، ليكون لغير السلعية ٣٢ بالمئة، وللسلعية الأخرى ١٢ بالمئة.

الجدول الرقم (٨ - ١)

الصناديق بحسب العدد ومصدر رأس المال

(نسب مئوية)

التصنيف	السلعية (نفط وغاز)	السلعية (الأخرى)	غير سلعية
بحسب أعداد الصناديق	٥٦	١٢	٣٢
بحسب مصدر رأس المال	٥٥	٤	٤٣

المصدر: «2015 Preqin Sovereign Wealth Fund Review: Exclusive Extract,» (June 2015), <https://www.preqin.com/docs/reports/2015-Preqin-Sovereign-Wealth-Fund-Review-Exclusive-Extract-June-2015.pdf>.

٤ - التوزيع الإقليمي للصناديق

يبين الجدول الرقم (٨ - ٢) تبايناً واضحاً في هذا التوزيع بين عدد الصناديق وحجم موجوداتها. بالنسبة إلى عدد الصناديق، فهي الأعلى في الشرق الأوسط (٢٦ بالمئة)، تليه الصين (٢٣ بالمئة)، ثم في أمريكا الشمالية (١٤ بالمئة). أما في ما يتعلق بالموجودات، فهي الأكبر في الصين (٤٤ بالمئة)، يليها الشرق الأوسط (٣٤ بالمئة)، ثم أوروبا (١٦ بالمئة). أما في بقية الأقاليم، فتأتي النسب في تفاوت واضح بين عدد الصناديق وتوزيع الموجودات، وهو ما ينعكس على تباين تسلسل المواقع بينها.

الجدول الرقم (٨ - ٢)

التوزيع الإقليمي للصناديق

(نسب مئوية - مليار دولار)

	الإقليم	نسبة الصناديق (بالمئة)	الموجودات (بالمئة)	الموجودات (بالمليار الدولار)	تسلسل الأهمية
١	**أفريقيا**	١٠	٠	١٥٠	٧
٢	**آسيا**	٢٣	٤٤	٢,٧٤٦	١
٣	**أستراليا**	٢	٥	١٠٤	٥
٤	**أوروبا**	١٠	١٦	١,٠٤٠	٣
٥	**أمريكا اللاتينية**	١٢	١	٧٢	٦
٦	**الشرق الأوسط**	٢٦	٣٤	١,٩٧٧	٢
٧	**أمريكا الشمالية**	١٤	٣	٢١٩	٤

المصدر: المصدر نفسه، وEliot Kalter, «Sovereign Wealth Fund Investment Trends,» Tufts University (January 2016).

٥ - تصنيف الصناديق بحسب الدول

يُظهر الجدول الرقم (٨ - ٣) ترتيب أكبر ١٢ صندوقاً من مجموعها الكلي، استناداً إلى أهمية الدولة، وعدد صناديقها، وقيمة الموجودات، ومصدر التمويل.

• القيمة حسب ترتيب الدول: تأتي الصين في المرتبة الأولى فالإمارات العربية المتحدة، ثم النرويج.

معيار التصنيف يتوقف عند حجم موجودات يعادل ١٠٠ مليار دولار. بهذا المعيار، فإن هذا العدد يشكل ٣١ صندوقاً من المجموع الكلي للصناديق والبالغ ٧٣ صندوقاً.

- العدد - الترتيب هو الإمارات، أمريكا، الصين.
- المورد المالي - الصين (غير سلعي)، الإمارات (نفطي/سلعي)، النرويج (نفطي/سلعي).

الجدول الرقم (٨ - ٣)

تصنيف الصناديق بحسب الدول

الموقع	الدولة	عدد الصناديق	قيمة الموجودات (مليار دولار)	أصل المورد
١	**الصين**	٤	١,٥٨٨	غير سلعية
٢	**الإمارات**	٧	١,٢٦٨	نفط
٣	**النرويج**	٣	٨٨٥	نفط
٤	**السعودية**	١	٧٣٦	نفط
٥	**الكويت**	١	٥٩٢	نفط
٦	**سنغافورة**	١	٥٤٤	غير سلعية
٧	**هونغ كونغ**	١	٤٥٧	غير سلعية
٨	**قطر**	١	٣٣٥	غاز/نفط
٩	**أميركا**	٦	١٤٨	متنوعة
١٠	**كازاخستان**	٣	١٢٨	نفط
١١	**روسيا**	٢	١٢٣	نفط وغاز
١٢	**كوريا الجنوبية**	١	١٠٨	غير سلعية
-	- - - -	**٣١**	**٦,٩١٢**	-

المصدر: Wikipedia, the Free Encyclopedia (January 2017).

٦ - مكوّنات الاستثمار [٢٠]

يظهر التوزيع المستند إلى عدد الصناديق الصورة الآتية في الاستثمارات المستهدفة:

- البنى التحتية الاقتصادية ٥٨ بالمئة
- البنى التحتية الاجتماعية ٤٤ بالمئة
- دخل ثابت ٨٦ بالمئة
- أوراق مالية عامة (أسهم) ٨١ بالمئة

٧ - تطور قيمة ونسب مكونات الاستثمار: ٢٠٠٢ - ٢٠١٤

يعرض الجدول الرقم (٨ - ٤) تطور توزيع مكونات الاستثمار في أنواعها الثلاثة الأساسية وهي: النقد، والأوراق المالية، والاستثمار الخاص، قيمة ونسباً مئوية، خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٤. وكما

(٢٠) المصدران نفسهما على التوالي.

يظهر من الجدول، فإن اتجاه التغيرات في أنواع الاستثمارات (التي تشكل مجموع الموجودات لدى الصناديق) جاءت كالآتي:

زيادة واضحة في فقرة الدخل الثابت، تراجع ملحوظ في فقرة الأسواق الخاصة، ثم استقرار نسبي في حقل الأوراق المالية.

الجدول الرقم (٨ - ٤)

قيم ونسب مكونات الاستثمار

(بمليارات الدولارات)

الفقرة	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠١٢	٢٠١٤
نقد ودخل ثابت	١٥,٤	١٦,٢	٢٦,٧	٢٧,٥
اوراق مالية	٣٦,٣	٤٠	٤١	٣٧,٦
الأسواق الخاصة	٤٨,٣	١٠٠,٨	٣٣,٣	٣٤,٨
(بالمئة)	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**
بالمليار دولار	**٦٤٨**	**٢,٣٨٠**	**٤,٢٦٦**	**٥,٦٢٧**

المصدر: Elliot Hentov, «How Do SWF's Invest?,» Office Institutions Group (December 2015), <http://www.ifswf.org/sites/default/files/Publications/How%20do%20Sovereign%20Wealth%20Funds%20Invest_0.pdf>, and «2015 Preqin Sovereign Wealth Fund Review: Exclusive Extract».

رابعاً - استراتيجية الاستثمار (٢١)

لا ترقى حقيقة حصول التطور السريع لصناديق الثروة السيادية، عدداً أو حجماً، وبالرغم من ضخامتها إلى مستوى وطبيعة استراتيجياتها الاستثمارية. فالعقود الأخيرة شهدت تحوّلاً استراتيجياً هائلاً على صعيد الاتجاهات الاستثمارية، تلك التي بدأت هادئة وإلى حدٍّ بعيد سلبية، ثم تحوّلت إلى نمط اندفاعي وجريء، وبخاصة منذ ٢٠٠٠. عاملان أساسيان دفعا إلى حصول ذلك التحوّل:

الأول، تزايد أسعار النفط والغاز، وبالتالي تعاظم الفوائض تحت إدارة الصناديق.

(٢١) Robert M. Kimmitt, «In Praise of Foreign Investment,» The International Economy (Spring 2008); Clare O'Brien [et al.], «Sovereign Wealth Funds: Evolving Perceptions and Strategies,» Bloomerg (January 2013), <https://www.bna.com/sovereign-wealth-funds-evolving-perceptions-and-strategies-by-clare-obrien-tania-mattei-and-naveen-thomas/#!>; Robert Csoma, «Appreciation of the Role of Sovereign Wealth Funds in the Global Economy,» Public Finance Quarterly (February 2015); Shai Bernstein, Josh Lerner and Antoinette Schoar, «The Investment Strategies of Sovereign Wealth Funds,» (Harvard Business School 2009), <http://www.hbs.edu/faculty/Publication%20Files/09-112.pdf>, and Ali Falemi, Iraj Fooladi, and Nargess Kayhani, «Sovereign Wealth Funds: An Exploratory Study of their Behavior,» The Journal of Entrepreneurial Finance, vol. 15, no. 2 (2011).

الثاني، تفاقم الاختلالات الادّخارية بين الغرب وبعض الأقطار الآسيوية، وبالأخص الصين.

ابتداءً، محور انطلاقة الصناديق، الذي يمثل القاسم المشترك الذي يجمعها مبدئياً، كان الحاجة إلى البحث عن الفرص الاستثمارية المناسبة للفوائض المتراكمة لديها في أحضان بيئة متنوعة وعالية التنافسية. هذه استجابة اعتيادية تنبع من طبيعتها ووظيفتها، وإن اختلفت وتنوعت درجاتها وظروفها. هذه الظروف تتحكم فيها عوامل عديدة، تأتي مندمجة ومتناسقة حيناً ولكنها متضاربة أحياناً، أهمهما: التحدّيات التي تواجه استراتيجياتها الاستثمارية، خصوصية الصندوق وماهيته، ملامح سجل تطوره، والأهداف والدوافع.

إن الضغوط التي تحدثها هذه العوامل هي التي تولّد في نهاية المطاف طبيعة الاستراتيجية الاستثمارية التي ترتبط بها والتي تشكل حصيلة الاستجابة لها. وهذا ما سنحاول بيانه في هذا المرحلة من خلال تقديم عرض مختصر لأهمية وحيوية هذه العوامل، كما يعكسها السجل التطوري لصناديق الثروة السيادية.

١ - التحديات

تتضمن هذه مجموعتين أساسيتين:

الأولى، القدرة الذاتية في التفاعل مع دينامية التطورات الفاعلة في البيئة العامة التي تحتوي نشاط هذه الصناديق، دولياً وداخليّاً.

الثانية، جوهرية تحقيق «التوازن» بين أهداف الصناديق والعوامل المتضاربة التي تحيط بها، وأهمها:

الربحية: تقصية الأرباح مقابل المحافظة على السيولة.

المردود: التضارب بين مستوى المخاطر المقبولة، مقابل الحفاظ على درجة أمان رصينة.

المدى الزمني: تقرير نسب وقيم المديات الاستثمارية بين قصيرة المدى والطويلة.

التنويع: ويتضمن السعي لتقليص الاعتمادية على مصادر أحادية للتمويل (مثل النفط والغاز).

أولوية الموقع: الاختيار بين الاستثمار الخارجي والداخلي، بضمنه نوع وحجم المشاريع المختارة ودولها.

الاعتبارات القانونية: وأثرها في تقرير موقع وتفاصيل الاستثمار.

القدرة الذاتية: في إطار تحديد أولويات الاستثمار، وكفاءتها في متابعتها.

٢ - الخصوصية

معالم الخصوصية التي تمتلكها صناديق الثروة السيادة، والقائمة في ماهيتّها وأنماط استثماراتها وطبيعة مواردها ودوافعها وأهدافها، تسبغ عليها شخصية منفرّدة واضحة:

- أنّها مؤسسات مالية مملوكة للدولة، الأمر الذي يُدخل الاعتبارات السياسية بالضرورة والنابعة من دينامية السيادة التي تحصّنها.
- ليس لديها التزامات مستقبلية واجبة الدفع.
- تمتلك موجوداتها قدرة عالية على تحمّل المخاطر والتقلّبات، مقارنة بغيرها من المؤسسات المالية.
- تتعامل بشكل واسع بالعملات الأجنبية والتي تدخل في عملياتها في الأسواق المالية العالمية.
- آفاق الاستثمار المتاحة لديها طويلة المدى عادة.
- تفوق قدرات التنويع لديها بقية المؤسسات المالية المقارنة.
- يبدو التباين في رحاب الخصوصية واضحاً وبصورة خاصة بين أهم أنواعها من حيث المصادر وهي السلعية وغير السلعية. بالنسبة إلى السلعية (وبخاصة في ما يتعلق بالنفط والغاز وهي الأهم)، فإن طبيعتها الناضبة تفرض حراجة وضغوطاً كبيرة على إدارتها لتعظيم الموارد في بُعدها الزمني المحدود. بالمقارنة، فإن المصادر غير السلعية (عوائد ميزان المدفوعات) تمتاز بالاستمرارية عموماً بحكم اعتمادها على مستوى الإنتاج والتنافسية ومستويات النمو، وذلك بالرغم من تعرّضها لتقلّبات الدورة التجارية.

٣ - فاعلية الإدارة

تشكّل فاعلية الإدارة ونوعيتها، بلا شك، حجر الزاوية في بناء استراتيجية استثمارية ناجحة. لهذا توجد متطلبات حيوية ترتبط بدعم وتعزيز كفاءة الإدارة في مختلف توجهاتها:

- توافر قاعدة للمعلومات رصينة ومتجددة باستمرار.
- الاعتماد على الكفاءة الذاتية وتطويرها بالتدريب، والمشاركات في المؤتمرات والندوات وورش العمل المختلفة، مع توثيق العلاقات العامة.
- الانفتاح على المصادر الخارجية للاستعانة بخبراتها.
- امتلاك المرونة الدينامية الذاتية لدعم وتعزيز قدرات الاستجابة الفاعلة للتغيرات في البيئة المحيطة.
- دعم المتابعة البحثية والتطوير العلمي.

خلاصة، المطلوب في الإدارة ينبثق من قدرتها الذاتية في تقرير وتنفيذ «أفضل خلطة» بين بدائل الاستثمار المتاحة في بيئة تحكمها التحدّيات المستمرة.

٤ - ملامح ونتائج استراتيجية الاستثمار

يُظهر سجلٌ تطبيق استراتيجيات الاستثمار لدى صناديق الثروة السيادية تطورات متنوعة جديرة بالملاحظة والمتابعة، نرصد منها الآتي:

- حركتها الاستثمارية جسورة واندفاعية بالمقارنة ببقية المؤسسات المالية، بما فيه قدرتها على اعتماد قرارات تتعلق بدرجات للمخاطرة الاستثمارية أعلى بالمقارنة.

- لديها فرصة كبيرة لتحقيق استثمارات داخلية في الصناعات المحلية، وإن بطريقة غير مباشرة أيضاً (من طريق الشراكة مثلاً).

- تأتي سمات استثماراتها في كونها طويلة المدى، عالية المردود، وكثيرة التنويع في مكوناتها.

- تتفاوت رغبتها في درجة السيطرة على الشركات التي تستثمر فيها من خلال حصص الاستثمار. فهي تتراوح بين محدودة ومسيطرة.

- أثبتت تملّكها قدرة قوية في التركيز المالي بدرجة ضخمة ومؤثرة في الأسواق المالية، كما بدا واضحاً خلال الأزمة المالية الدولية ابتداءً من ٢٠٠٧ (كما سنرى في المبحث: خامساً).

- تأكيد الصناديق ورفاقها من المؤسسات المالية على الاستثمار في المدى الطويل كما يحصل، يساعد على منع «سلوك القطيع»، ما يجعلها أكثر استقراراً لتحجيم درجة التنافس بينها.

- تحوّل استراتيجيتها الاستثمارية في السنوات الأخيرة من المسار السلبي إلى الأكثر انفتاحاً.

- بروز توجه واضح في استثماراتها إلى الداخل، بخاصة بعد انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة، دعماً للتنمية الداخلية.

- توجّه استثماراتها بصورة قوية إلى شراء حصص في الشركات الإنتاجية والبنى التحتية في الدول الغنية والناشئة، بهدف تعظيم العوائد، وتنويع الاستثمار، واكتساب الخبرة التراكمية. أهم القطاعات المستهدفة هي الاتصالات، الطاقة، الموارد المعدنية، الخدمات المالية، وغيرها.

- يشار إلى أن سياسات صناديق الثروة السيادية الاستثمارية تسير على عكس القناعات السوقية الجارية، على الأقل فيما يتعلق بالتوقيت.

باختصار، الصناديق هي كيان واضح الدينامية والقدرة على التقاط الفرص في بيئة استثمارية غاية في التغيير، ما يجعلها تتمتع بموقع متميز للتواؤم والانتفاع من تطورات محيطها.

خامساً - الأزمة المالية الدولية بين مرحلتين [٢٢]

١ - خلاصة

تتضمن القضية المركزية ذات الأبعاد الاستراتيجية في هذا السياق هواجس القلق والتخوّف من تعاظم أهمية صناديق الثروة السيادية منذ مطلع هذا القرن، وأبعاد تأثير ذلك في الأسواق المالية العالمية والمساهمين فيها. تنبعث مصادر المخاوف في أغلبيتها من الدول الغنية، وتشمل حكومات ومؤسسات ومنظمين ومستثمرين.

يمكن اختصار أهم مصادر الاهتمام والقلق في الآتي:

- النمو الكبير في الحجم والأهمية كحقيقة قائمة، وتأثير ذلك في مختلف الموجودات المتداولة في الأسواق المالية الدولية.
- اكتناف العديد من فعاليات صناديق الثروة السيادية بالسريّة، ما يعني غياب الشفافية وبخاصة في ما يتعلق بإدارة الاستراتيجية الاستثمارية ودوافعها.
- تأثر الاستراتيجيات الاستثمارية بالعامل السياسي بوصفها مؤسسات لحكومات وطنية ذات سيادة.
- ما يثيره الاستثمار المباشر لهذه الصناديق من قلق حول الأمن القومي، بالأخص إذا تضمّنت استثماراتها امتلاك صناعات استراتيجية في الدول المضيفة.
- تنامي قدراتها في الاستحواذ على الموجودات الأجنبية قد يأتي مغايراً لفلسفة النظام النيوليبرالي الدولي وهيكله المالي.

نقدم أدناه نماذج لأهم السياقات من تباين وتناقض في تيارات متداخلة ارتبطت مباشرة بتطور الأحداث، التي يمكن احتواؤها وعرضها في إطار أبعاد ثلاثة:

أولها، الزخم الهائل لتعاظم مشاركة الصناديق في الأسواق المالية الدولية (كما سبق بيانه).

ثانيها، الأزمة المالية الدولية للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩، ودور صناديق الثروة السيادية فيها (كما سيأتي بيانه في الفقرة ٢).

ثالثها، احتواء مسارب القلق والخوف باعتماد «قواعد الحوكمة» الهادفة إلى «تنظيم» فعاليات هذه الصناديق (وهو ما سنعرضه بعد حين).

---

(٢٢) Chris Vellacott, «Analysis: Tsunami of Sovereign Funds Threatens World Markets,» Reuters (8 September 2014), <https://www.reuters.com/article/us-sovereign-investment/analysis-tsunami-of-sovereign-funds-threatens-world-markets-say-investors-idUSKBN0H31P620140908>; Sven Behrendt, «Sovereign Wealth Funds: The Governance Challenge,» Carnegie Middle East Center (21 January 2010); Havard Halland, Alan Gelb and Silvana Tordo, «Sovereign Wealth Funds and Domestic Investment in Resource Rich Countries,» The World Bank (21 January 2014); Csoma, Ibid., and Kalb, «Sovereign Wealth Funds in the Global Capital Markets,» CFA Institute.

٢ - مراحل الأزمة

شهدت السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠١٦ تتابع ثلاث مراحل مختلفة، كان موقع ودور صناديق الثروة السيادية قاسمها المشترك. بعبارة أخرى، هي مراحل لمسار الصناديق قبل الأزمة وأثناءها وبعدها، لكن كل مرحلة منها تَميّزت بخصائصها وخصوصياتها. نعرض هنا مراجعة مختصرة لأهم ملامح هذه الأدوار الثلاثة، موّثقة بوقائعها ومصادرها. وانعكست أحداث جميع هذه المراحل بدورها على فيض من المواقف والآراء للعديدين من الذين عاصروها وتابعوها.

المرحلة الأولى (٢٠٠٠ - ٢٠٠٦)

ثلاثة ملامح مهمة ميّزت هذه المرحلة بضمنها:

أولها، أنها شهدت حصول زيادة محسوسة في عدد الصناديق وحجمها.

ثانيها، وهذا يأتي ترجيحاً للحقيقة المتمثّلة في اتجاه أعداد متزايدة من الدول الغنية والنامية إلى اعتماد تجربة الصناديق كوسيلة فعّالة لتحصين وإدارة احتياطياتها الفائضة، لحاضرها ومستقبل أجيالها.

ثالثها، المواقف والآراء وردود الفعل الدولية نحو هذا التطور جاءت في اتجاهين مترابطين:

- يؤكد من ناحية، تعاظم دور الصناديق ويعترف في أنها أصبحت لاعباً أساسياً على صعيد التمويل والأسواق المالية الدولية.

- من ناحية ثانية، بروز معالم متصاعدة من التخوّف والقلق من تعاظم هذه الدور. ويتمثل هذا بصورة خاصة بالخشية من استخدام الصناديق سياسياً بحكم ملكيتها الرسمية للدول. ويعزز هذا الشعور غياب الشفافية الكافية في ما يتعلق بالاستراتيجية الاستثمارية للصناديق.

المرحلة الثانية (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨)

خلال هذه المرحلة الحرجة وقعت الأزمة المالية المهددة للكيان المالي الدولي، ابتداءً من موطنه المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية. خلال الأزمة برز اتجاهان في سلوك الصناديق:

الأول، قيامها، وبالاخص الرائدة فيها العربية والصينية، في المساهمة بشكل حاسم في دعم المؤسسات المالية والمصرفية الكبرى وغيرها المهددة بالإفلاس، وبالتالي إنقاذها من هذا المصير المحتوم.

الثاني، ولادة تيار احتواه كليّاً التناقض الشامل:

فمن ناحية، كانت الإشادة واضحة وواسعة بالدور الاقتحامي والإنقاذي الذي مارسته الصناديق، وبالتالي ما أدى إليه من تجنيب النظام المالي الدولي من كارثة حقيقية.

من ناحية ثانية، فإن هذا الدور إن كان قد خفّف من حجم الاعتراضات والانتقادات لدور الصناديق، لكنه سرعان ما غمرته موجة من التخوّف المرتدة والجارفة.

تمثّل جوهر المواقف بالتحوّل من عامل الخوف من التاثير السياسي من قبل المنظمين والمستثمرين، إلى الانتقاد المباشر للاستراتيجية الاستثمارية للصناديق. وقد انصبّ هذا بشكل خاص حول استحواذها على موجودات صناعية وعقارية استراتيجية في الدول المضيفة، والغربية منها بخاصة.

المرحلة الثالثة ٢٠٠٨ - ما بعد الأزمة

في ثنايا الدينامية الجدلية بين القلق من تزايد استخدام ورعاية المصالح السياسية واستراتيجية الاستحواذ على موجودات استراتيجية في العديد من الدول، يقابله دور الصناديق الإيجابي والحاسم في استمرار الدعم لمواجهة آثار الأزمة، فإنه في تلاطم هذا الخضم، انطلقت أصوات مضخّمة ومبالغ فيها إلى حدٍّ مكشوف تطالب بضرورة إخضاع صناديق الثروة السيادية إلى «معايير سلوكية حاكمة» لضمان «رصانة» توجه فعالياتها عموماً، والاستثمارية منها بخاصة. وتأتي من بحور الغيب الاستجابة الماحقة من الحاكمية الاقتصادية الدولية النيوليبرالية سريعة وحاسمة بريادة صندوق النقد الدولي، متمثلة إعلان «مبادئ سانتياغو» في ٢٠٠٨، مبشرة بولادة حوكمة الصناديق.

وقبل الانتقال إلى موضع حوكمة الصناديق، نقدم استعراضاً للآراء والانطباعات الرسمية والخاصة حول تطورات المراحل الثلاث، نوجزها في مقتطفات ذات علاقة.

سادساً - حوار هادف

لا ريب في أن قضية الاهتمام بدور صناديق الثروة السيادية المتعاظم في الأسواق المالية الدولية قد شهد تزايداً محسوساً في السنوات الأخيرة يكاد يصل إلى درجة المبالغة. وبسبب طبيعة القضية من حيث التعقيد والدوافع، فإن الآراء الواردة بشأنها تأتي متشعبة ومتناقضة إلى حدٍّ كبير. فهي تحتوي أطيافاً متنوعة من المنصفين والقلقين والمتشككين ما يصعب فيه رصدها وتقييمها. ونتيجة لذلك نكتفي هنا بمحاولة تقديم عرضٍ نوعاً ما مكثّف من الآراء للتعبير عن سعة وتنوع لدى الاهتمام بموقع وفعاليات صناديق الثروة السيادية.

• لا شك بوجود أسباب عديدة للتخوّف من تصاعد دور الصناديق في الاستحواذ على حصص كبيرة في بعض الشركات الحيوية، وازدياد أهميتها على صعيد التجارة الدولية، ووجود دوافع سياسية في قراراتها الاستثمارية. لكن ما يقف إلى النقيض من هذا القلق حقيقة أن هذه الصناديق لم تعمل

فقط على إنقاذ العديد من المؤسسات المالية الكبرى من الإفلاس، إنمّا الأهم من ذلك أنه لا يوجد دليل قاطع في أنها تتحرك بدوافع سياسية، الأمر الذي يدفع إلى الترحيب بمشاركتها (٢٣).

• رغم تكرار الإشارة إلى القلق من أن استثمارات الصناديق تخدم أهدافاً سياسية تتناقض مع المصالح الوطنية، لكن ما يُعرف عنها قليل في هذا المجال في ما يتعلق بتخصيصات الاستثمار لديها (٢٤).

• القلق من تنامي قدرات الصناديق ونفوذها هو الذي يدفع إلى الدعوة لزيادة الضوابط التي تحكم استثماراتها وسلوكها (٢٥).

• آليات استثماراتها في المدى الطويل فيه ما يخدم كمصدر لدعم التمويل والاستقرار واحتواء التقلبات في الدورة التجارية (٢٦).

• مقابل التخوّف من وجود دوافع سياسية لا تجارية لدى هذه الصناديق، فإنها تقوم بدور حيوي على صعيد توفير السيولة للأسواق المالية العالمية، إضافة إلى استثماراتها الضخمة ذات النفع الكبير (٢٧).

• لا يوجد أثر ملموس لوجود عدم الاستقرار من قبل الصناديق في أسواق الأسهم (٢٨).

• التخوّف قائم في البعد السياسي، وبخاصة في مجال المشاركة المباشرة للقيادات السياسية في عمليات الإدارة تعزيزاً للمصالح الجيوسياسية والاستراتيجية الاقتصادية لحكوماتها (٢٩).

• التخوّف من حقيقة أن الصناديق تمتلك أموالاً هائلة موجودة تحت إمرة فئة قليلة للقرار (٣٠).

• منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تؤكد أن تجربتنا مع صناديق الثروة السيادية حى الآن تظهر أنها إيجابية (٣١).

• رغم ضخامة موارد صناديق الثروة السيادية، إلاّ أن نسبة موجوداتها تبقى ضئيلة في الأسواق المالية العالمية، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن دوافع كل هذه الضجة ضد نشاطها (٣٢).

---

(٢٣) Wilson, «An Introduction to Sovereign Wealth Funds,» Investopedia.

(٢٤) Vidhi Chhaochharia and Luc Laevon, «Sovereign Wealth Funds: Their Investment Strategies and Performance,» (October 2008), <https://www.researchgate.net/publication/24016515_Sovereign_Wealth_Funds_Their_Investment_Strategies_and_Performance>.

(٢٥) Teslik, «Sovereign Wealth Funds,» Council on Foreign Relations.

(٢٦) Martin A. Weiss, Sovereign Wealth Funds: Background and Policy Issues for Congress (Washington, DC: Congressional Research Service, 2009).

(٢٧) Carolyn Iglesias, «Massive, Mysterious and Misunderstood: SWF's,» IR Magazine (May 2008).

(٢٨) Tao Sun and Heiko Hesse, «Sovereign Wealth Funds and Financial Stability,» International Monetary Fund (October 2009), <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.556.8125&rep=rep1&type=pdf>.

(٢٩) Shai Bernstein, Josh Lerner and Antoinette Schoar, «The Investment Strategies of Sovereign Wealth Funds,» Journal of Economic Perspective, vol. 27, no. 2 (Spring 2013).

(٣٠) Vellacott, «Analysis: Tsunami of Sovereign Funds Threatens World Markets».

(٣١) David Rooney, «Sovereign Wealth Funds,» CECD Observer (May 2008).

(٣٢) National Center for Policy Analysis, Sovereign Wealth Funds (February 2008).

• الاستثمار بدافع سياسي لا بدافع مالي لم يبدُ إلّا نادراً لدى هذه الصناديق. إن جوهر هدف هذه المؤسسات ينصبّ على إدارة الأموال لمصلحة الأجيال القادمة (٣٣).

• تأتي معظم الانتقادات من الدول الغنية. فالصحافة المالية العالمية تسئ فهم الصناديق بشكل كبير. إنها لا تهدد الأمن الغربي، إنما تهدف فقط إلى تحقيق عوائد قصيّة على استثماراتها (٣٤).

• تكون استثماراتها الداخلية أكثر عرضة للتأثير السياسي من الخارجية (٣٥).

• تسعى الصناديق إلى استراتيجية استثمارية مضمونة، وهكذا هي غالباً ما تكون متحفظة كمستثمر في المدى الطويل وليست السيطرة حينما تقوم بالشراء (٣٦).

• مصدر القلق في أمريكا أن هذه الصناديق تشهد تحوّلاً للنيوليبرالية الرأسمالية إلى رأسمالية الدولة. إنها تخلق إمكانية للدولة لاستخدام صناديقها لممارسة السيطرة في الأسواق المالية الدولية (٣٧).

• أغلبية الصناديق أهدافها تجارية، وتتلخص في الحصول على مردود إيجابي بعد طرح المخاطرة من مجمّع موجوداتها (٣٨).

• الاكتشاف الأكبر أن دوافع الصناديق اقتصادية وليست سياسية، ما ينفي ادّعاء البعض بأن أهدافها سياسية (٣٩).

• رغم وجود وتزايد القلق من تأثير الصناديق في الأسواق المالية الدولية بدوافع سياسية، ولكنه ثبت أنه لم يبرز حتى الآن وجود مواقف حمائية لديها (٤٠).

الخلاصة، أن مضمون الحوار الأساسي يدور حول التخوّف من سلوك صناديق الثروة السيادية، الذي ينصبّ على إمكان قيام هذه الصناديق بـ «إساءة» استخدام مواردها المالية لأغراض غير اقتصادية. تتضمن مواطن التخوّف العديد من الأبعاد منها:

- العامل السياسي وتأثيره في قرارات الصناديق الاستثمارية.

- شراء حصص في مواقع استثمارية حيوية استراتيجية ما قد يهدد الأمن الوطني للدول المضيفة.

- غياب الشفافية في نشاطاتها عموماً، وبالأخص الاستثمارية.

---

(٣٣) Vellacott, «Analysis: Tsunami of Sovereign Funds Threatens World Markets».

(٣٤) Bryan J. Balin, «Sovereign Wealth Funds: A Critical Analysis,» Johns Hopkins University (March 2008).

(٣٥) Bernstein, Lerner and Schoar, «The Investment Strategies of Sovereign Wealth Funds,» Harvard Business School.

(٣٦) Xiang [et al.], «Investment Analysis of Sovereign Funds in the World».

(٣٧) Schawartz, «Political Capitalism and the Rise of Sovereign Wealth Funds».

(٣٨) Sovereign Wealth Fund Institute, Strategic Development Sovereign Wealth Funds, 2016.

(٣٩) Bader Al-Hashel, Sovereign Wealth Funds: A Literature Review,» Journal of Economics and Business (March 2015).

(٤٠) Alaoui, «Sovereign Wealth Funds».

- سلوكها في أحيان قد يهدد النظام المالي الدولي بما فيه الأسواق المالية الدولية.

- احتفاظها بالسرّية في العديد من فعالياتها ونشاطها.

- وجودها قد يربك السياسات الاقتصادية الكلية.

ما يثير الدهشة في الأمر هنا أن كافة هذه التخوّفات لم يتوافر فيها دليل مادي لكي يثبت وجودها. بل العكس هو الذي يتحقق، ودليله المساهمة الحاسمة لهذه الصناديق في أثناء الأزمة المالية الدولية وما أدى إليه ذلك من تجنيب النظام المالي الدولي كارثة محققة. ورغم ذلك، يبقى زخم الادعاءات والضغوط قائماً ودافعاً إلى ضرورة وضع ضوابط حاكمة لسلوك الصناديق في المجال الاستثماري بخاصة. وهكذا كان، ففي ٢٠٠٨، أعلن صندوق النقد الدولي راعي النيوليبرالية العالمية، الاتفاق على «مبادئ سنتياغو»، فكانت الولادة الرسمية للحوكمة الدولية على صناديق الثروة السيادية.

سابعاً - حوكمة الصناديق

منذ ٢٠٠٧، بدأت تبرز خطوات منظمة تهدف إلى اعتماد مجموعة مبادئ تحتوي على ضوابط لمراقبة ومتابعة الكيفية التي تدير بها صناديق الثروة السيادية موجوداتها، وبخاصة في استراتيجية استثماراتها. تصاعد وتيرة الأزمة المالية والدور الذي أدّته فيها الصناديق، كان كافياً لإثارة وتحفيز جهات رسمية وخاصة عديدة دولية وقطرية، بضرورة التعجيل بحسم الموضوع. وقد تعاون في هذا المجهود المنظمات الدولية الرائدة على الصعيد الاقتصادي والمالي، إضافة إلى الدول الكبرى صاحبة القرار في ذلك، كما سيبدو هذا واضحاً من العرض أدناه.

١ - الخلفية [٤١]

الاهتمام المتواصل بإقرار «القواعد السلوكية للصناديق» على المستوى الدولي، يعكسه تتابع المواقف كالآتي:

٢٠٠٧/٧: الولايات المتحدة الأمريكية: في نطاق مناقشة الكونغرس الأمريكي والإدارة الأمريكية موضوع استثمارات صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد الأمريكي. ثمّ إصدار «قانون الاستثمار الأجنبي والأمن القومي»، بهدف تنظيم ومراقبة الاستثمارات الأجنبية.

٢٠٠٧/١٠: إنكلترا: إقرار الحكومة لاستثمارات الصناديق في البلاد بشرط عدم مساسها بالأمن الوطني.

(٤١) International Monetary Fund, «Sovereign Wealth Funds, Semiannual Report on International Economic and Exchange Rate Policies,» (December 2007); Abdullah Al-Hassan [et al.], «Sovereign Wealth Funds: Aspects of Governance Structure and Investment Management,» IMF Working Paper (November 2013), <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Sovereign-Wealth-Funds-Aspects-of-Governance-Structures-and-Investment-Management-41046>; Wilson, «An Introduction to Sovereign Wealth Funds,» Investopedia, and Weiss, Sovereign Wealth Funds: Background and Policy Issues for Congress.

أوائل/٢٠٠٨: فرنسا: إبداء قلق واضح من تدفقات الاستثمارات من الصناديق إلى فرنسا، والإصرار على ضرورة المعاملة بالمثل في الاستثمارات.

٢٠٠٨/٨: ألمانيا: وهي الأكثر تشدداً ضد استثمارات الصناديق في ألمانيا، لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

٢٠٠٧/١١: مجموعة السبعة الكبار (G7): الإطراء على دور الصناديق في الأزمة، مع التشديد على ضرورة اعتماد مبادئ عامة لتنسيق أهداف واستثمارات الصناديق، وذلك بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

٢٠٠٨/٣: صندوق النقد الدولي: استجابة لوزراء مالية مجموعة السبعة (G7) وتوجيهات اللجنة النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، عقد مجلس المدراء التنفيذيين لصندوق النقد الدولي بمستوى وزراء المالية لمناقشة موضوع استثمارات وأهداف صناديق الثروة السيادية. تمّ تأييد خطة الصندوق في هذا الصدد، والتوجه إلى عرضها على مجلس الحكام في الاجتماع القادم.

٢٠٠٨/١٠: إقرار مجلس حكام صندوق النقد الدولي في اجتماعه السنوي.

في جميع هذه التطورات، يبرز الدور الخاص لصندوق النقد الدولي رائداً وحاسماً في تحديد التوّجه وإعلان قواعد التعامل في إطار نشاط صناديق الثروة السيادية. وهذا يظهر واضحاً من متابعة تتابع الأحداث في هذا الصدد.

٢٠٠٧/١٠: اللجنة الدولية المالية والنقدية (وهي لجنة تابعة لمجلس حكام صندوق النقد الدولي) عبّرت عن الحاجة إلى القيام بتحليلات إضافية للمواضيع المركزية التي تهم المستثمرين والمستلمين للتدفقات المالية الصادرة من صناديق الثروة السيادية. وقد تضمن هذا اعتماد حوار للتعرّف إلى أفضل الممارسات في هذا المجال.

٢٠٠٨/٤: عقد اجتماع إنشاء مجموعة العمل الدولية (IWG) المتعلقة بصناديق الثروة السيادية في واشنطن، بمشاركة أقطار لديها صناديق خاصة بها. في هذا الاجتماع بدأت عملها بهذا الصدد، وعُهد إلى صندوق النقد الدولي مسؤولية تسهيل وتنسيق أعمالها.

هذه المجموعة تتألف من ٢٦ عضواً في الصندوق لديها صناديق ثروة سيادية.

اجتمعت المجموعة ثلاث مـرات: في واشنطن، وسنغافورة، وسانتياغو (تشيلي)، بهدف تحديد وإعــداد مسودة تحتوي على مجموعة المبادئ المقبولة عامة ((GAPP) Generally Accepted Principles and Practices)، التي تعكس بشكل مناسب ممارسات الاستثمار والأهـداف. فـي الاجتماع الأخيـر، تـم الاتـفـاق على مـا يعرف بمجموعة «مـبـادئ سانتياغو (Santiago Principles) المقررة لقواعد الحوكمة للصناديق. اعتماد المبادئ جاء توثيقاً لدراسة وتوصيات أعدّها صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص ((IMF SWF's: A Survey of Current Institutional and

الأقطار المشاركة في إعداد «مبادئ سنتياغو» وصل عددها إلى ١٣ دولة متقدمة وناشئة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي. وقد تقرر أن يكون صندوق النقد الدولي سكرتيراً منسقاً لمجموعة العمل الدولية (IWG).

Operational Practices, 2008)

٢ - مبادئ سانتياغو (٤٢)

عندما أقر صندوق النقد الدولي قائمة مبادئ سانتياغو (٢٠٠٨/١٠)، أصبحت محتوياتها سارية المفعول. يتضمن نصّ الوثيقة ٢٤ مبدأً، ملخّصة كالآتي:

(١) إطار قانوني رصين.

(٢) مهمة واضحة البيان.

(٣) فعاليات محلية متناسقة مع السلطات المالية والنقدية.

(٤) أحكام واضحة التعريف عند الإلغاء.

(٥) الشفافية للمالك.

(٦) أدوار واضحة التقسيم.

(٧) التقرير السابق للجهات الحاكمة.

(٨) كيانات حاكمة التي تتصرف لرعاية أفضل لمصالح صناديق الثروة السيادية.

(٩) الاستقلالية.

(١٠) تعريف رسمي للمساءلة.

(١١) اعتماد تقارير سنوية.

(١٢) مدققون مستقلون.

(١٣) الأخلاق والحرفيّة.

(١٤) الاستعانة بالآخرين محكومة بالقواعد.

(١٥) القدرة على الالتزام بقواعد الدول الأجنبية.

(١٦) استقلالية العمليات عن المالك.

(١٧) الشفافية العامة.

(١٨) سياسات استثمارية واضحة.

(١٩) توجه تجاري.

(٢٠) وضع قيود ضد استعمال معلومات خاصة.

(٢١) سياسات لحقوق المساهمين.

---

(٤٢) International Forum of Sovereign Wealth Funds, «Santiago Principles» (2014); Wikipedia, «Santiago Principles» (December 2016), and International Working Group of Sovereign Wealth Funds, «Generally Accepted Principles and Practices: «Santiago Principles» (October 2008), <http://www.ifswf.org/sites/default/files/santiagoprinciples_0_0.pdf>.

(٢٢) إدارة فاعلة تجاه المخاطر.

(٢٣) تقارير مناسبة للأداء.

(٢٤) مراجعات منتظمةُ الالتزام بمبادئ سانتياغو.

بالإضافة إلى هذه المبادئ، وضعت قواعد تتعلق بسياسات كل صنادق الثروة السيادية، وكذلك لسياسات الدول المستلمة لاستثماراتها. هذه المبادئ تأتي متوزعة على قسمين: مبادئ لسياسات الصناديق، مبادئ السياسات للأقطار المضيفة.

أ - مبادئ لسياسات الصناديق

(١) إن القرارات الاستثمارية للصناديق ينبغي أن تستند فقط إلى أسس تجارية، وليست لتحسين الأهداف الجيوسياسية للحكومة المسيطرة، مباشرة وغير مباشرة. الصناديق ينبغي أن تجعل هذا الاعتبار رسمياً كجزء من السياسات الإدارية للاستثمار.

(٢) الإفصاح الواسع للمعلومات من قبل الصناديق في مجالات مثل الغرض، وأهداف الاستثمار، والترتيبات المؤسسية، والمعلومات المالية - بشكل خاص في ما يتعلق بتخصيص الموجودات، ومؤشرات التوجه، ومعدلات المردود لفترات زمنية مناسبة - كلها تساعد على خفض عدم التيقّن في الأسواق المالية وتعزز الثقة في البلدان المضيفة.

(٣) يجب أن تمتلك الصناديق هياكل للحوكمة قوية، السيطرة الداخلية، وأنظمة للعمليات ولإدارة المخاطر.

(٤) يجب أن تتنافس الصناديق والقطاع الخاص بصورة عادلة.

(٥) يجب أن تحترم الصناديق البلد المضيف من طريق الالتزام بكل الأحكام المطبّقة ومتطلبات الإفصاح في الأقطار التي يتم الاستثمار فيها.

ب - مبادئ السياسات للأقطار المضيفة

(١) الأقطار المستلمة لاستثمار الصناديق يجب أن لا تضع حواجر حمائية للمحافظ أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

(٢) يجب أن تضمن هذه الأقطار إطاراً للاستثمار المتوقع. ويجب أن تكون قواعد الاستثمار المتدفق داخلياً متوافرة للعامة، واضحة التركيب، ممكنة التنبؤ، ومدعومة بحكم قوي ومتساوق للقانون.

(٣) يجب ألّا تميز الدول المضيفة بين المستثمرين. ينبغي أن يُعامل الاستثمار الداخلي كغيره من الاستثمارات.

(٤) ينبغي أن تحترم الدول المضيفة قرارات المستثمرين باعتبارها غير متطفّلة قدر الإمكان، بدلاً من استهداف التوجه المباشر لاستثمار الصناديق. أي قيود تفرض على الاستثمارات بدافع الأمن الوطني ينبغي أن تكون متناسبة مع مخاطر الأمن الوطني الصميمة التي تخلقها المعاملات.

في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تمّ إلغاء «مجموعة العمل الدولية (IWG) المؤقتة وإنشاء كيان دائم ممثل في «المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية» (International Forum of SWF's) وجعل «مبادئ سنتياغو» محوراً لعمله. وقد وقّع جميع أعضاء المنتدى (وعددهم ١٤ عضواً لأكبر الصناديق) بصورة «طوعيّة» على المبادئ، ساعين لتطبيقها في مواقع حكمها والممارسات الاستثمارية. خلاصة المبادئ المعتمدة تضمن الحوكمة، والمساءلة، والشفافية، والممارسات الاستثمارية الحصيفة، وفي ذات الوقت تشجيع حوار أعمق وفهم أكثر انفتاحاً لفعاليات الصناديق. بالإضافة، وكجزء من عمل المنتدى، يأتي تشجيع الأعضاء للقيام بعملية تقييم ذاتية، وإعداد «حالات دراسية» (Case-Studies) خاصة بممارساتهم.

خاتمة

المراجعة القريبة للقاءات والترتيبات الواسعة المستهدفة إقرار مبادئ حوكمة صناديق الثروة السيادية، كما حصل، تُظهر بشكل ساحق حقيقتين أساسيتين:

الأولى، إن محتوى القواعد قد تضمّن على نطاق متجسّد منابع ومضمون إدعاءات القلق والخوف والتجّني كافةً التي وُجهت إلى إدارة الصناديق في ممارستها لاستثماراتها تحقيقاً للتوقعات الطبيعية في عوائدها.

الثانية، إن عمق وكثافة المبادئ والإجراءات المؤسسية المرتبطة بها من تنظيم ورقابة ومتابعة، كلها تشكّل بحق «كماشة تطويق» لا سابق لها. إنها عملية كبرى للإخضاع غير مسبوقة، تتحكم بها نفثات النيوليبرالية، قلباً وقالباً.

هذه الممارسات، المدعومة بالتنسيق الهائل والمنتظم والسريع التجاوب، تشكّل شبكة شاملة للاحتواء بآلية رقابة محكمة ما يدحض «الطوعية» المدّعاة ويحبط أيّة محاولة للصناديق لممارسة سياسة وطنية حقيقية نابعة من مصلحتها الذاتية. كل هذا يعزز التوثيق بدوام الصراع بين فلسفة النيوليبرالية المصلحية، وانطلاقة الحرية الإنسانية في نطاق آفاق تنميتها المستدامة، البشرية والمادية. وتلك قصتها لم تنته بعدُ...

الفصل التاسع

«المواجهة المحتملة»: إزاحة آثار الدمار

مقدمة

شهدت الرأسمالية خلال الستينيات والسبعينيات أزمة حقيقية، اتسمت أساساً بانهيار أرباح الشركات الكبرى، الذي ترافق مع حصول ارتباك كبير في توجيه السياسة الاقتصادية الكلّية في الاقتصاد الأمريكي بخاصة. وكما يظهر، فإن هذا الظرف كان كافياً لكي يوحي إلى الشركات الكبرى بالسعي لإنعاش الليبرالية الاقتصادية المرتكزة على قوى السوق. وقد مهّدت طروحات «مدرسة شيكاغو» النقدية الرائدة بقيادة «فريدمن» (Friedman) للنقلة الفكرية المنشودة نحو «الليبرالية الاقتصادية الجديدة» (Economic Neoliberalism).

الاختبار الأول لتطبيق قواعد النيوليبرالية كان في تشيلي (١٩٧٣) بعد الإطاحة بنظام «ألليندي» (Allendi). ورغم أن هذه البداية بقيت محدودة جغرافياً في أقطار أمريكا اللاتينية، إلّا أنها وُوجهت بمقاومة شديدة وواسعة جماهيرياً وفكرياً. حينها انتشر الشعار في أرجائها الذي يؤكد أن «النيوليبرالية تعني الاستعمار الجديد في أمريكا اللاتينية» (New Liberalism is New Colonialism).

التحوّل الهائل لانفتاح النظام الجديد جاء في مطلع الثمانينيات في الدول الغنية: إنكلترا تاتشر، وأمريكا ريغان. ثم انتقل التطبيق بعدها بقليل إلى الدول النامية في إثر انفجار أزمة المديونية الدولية في ١٩٨٢/٨/١٥ في المكسيك. وهكذا كُتب لعقد الثمانينيات أن يشهد بداية تبلور تيارين متناقضين على صعيد التنمية الدولية. بالنسبة إلى الدول النامية كان «عقداً ضائعاً» للتنمية، بحكم ما أفرزته تطبيقات برنامج التكييف الهيكلي من معاناة في الدول المدينة بخاصة. يقابله في الدول الغنية ولادة هيمنة النظام الاقتصادي النيوليرالي بكل عنفوانه.

خلال الثمانينيات إذاً، كانت النيوليبرالية وحيدة في الميدان تصول وتجتاح أقطار العالم، تدعمها في ذلك منظومة الحاكمية الاقتصادية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولكن ما كُتب لهذا الظروف أن يدوم. ففي (١٩٩٠)، برزت أولى البوادر الكبرى لتحدّي النظام النيوليبرالي العولمي، ممثلة بولادة نهج التنمية البشرية، الذي يرعاه ويصدر تقاريره بانتظام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).

هنا يرصد تاريخ استراتيجية التنمية الدولية، معلناً بداية تشكّل جبهتين متناقضتين أيضاً ولكن بملامح مختلفة حيث احتوى الإثنان الاستعداد لـ «واقعة ملحمة» دولية كبرى محورها: «الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية»، مسرحها التنمية العالمية في أوسع أبعادها وآفاقها.

وهكذا، وبعد أن هيأت الفصول الثمانية السابقة الخلفية لأبعاد وتطورات هذه المواجهة التاريخية المحتملة، يحاول هذا الفصل الأخير عرض لمسات آفاقها المستقبلية في رحاب انعطافاتها.

أولاً - خطوات تعزيز المسار

خلال العقود الأخيرة، سعت أطراف المواجهة إلى تعزيز مواقعها وتعميق نفوذها بشكل منتظم، مزوّدة بزخم التحدّي والإصرار. فكلّ طرف بدأ بتحصين جبهته باتخاذ خطوات متتابعة في هذا الاتجاه.

اختصاراً، بالنسبة إلى النيوليبرالية، تضمنت إجراءات أهمها الآتي:

١٩٨٠	بدء تطبيق قواعد «توافق واشنطن» في كل من إنكلترا وأمريكا. ومثّلت هذه الخطوة أول تجربة لاعتماد قواعد النظام النيوليبرالي في الدول الغنية.
١٩٨٢	بداية تطبيق برنامج التكييف الهيكلي في الدول النامية، برفقة استراتيجية المديونية الخارجية للدول النامية المدينة.
١٩٩٥	تأسيس منظمة التجارة الدولية (World Trade Organization)، بديـلاً للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT)، بعد إدخال تغييرات جذرية في بناء المنظمة الجديدة. هذا التطور شكّل دعماً حاسماً لترسانة الحاكمية الاقتصادية الدولية العاملة بحكم التوّجه النيوليبرالي.
-	أيضاً، بداية تطبيق قواعد «الحوكمة الجيدة» على دول الاتحاد السوفياتي بعد انحلاله. وقد مثّلت هذه الخطوة بداية لتوسيع وتعميق تطبيقات هذه الآلية النيوليبرالية في دول أخرى عديدة.
٢٠٠٤	المنتدى الاقتصادي الدولي (World Economic Forum) يطلق «مقياس التنافسية» (Competitiveness Index) دعماً لتثبيت قواعد الأداء والكفاءة والإنتاجية المتلائمة والتوّجه النيوليبرالي.
٢٠٠٨	بدء التطبيق «الطوعي» لقواعد الحوكمة الجيدة على فعّاليات صناديق الثروة السيادية.

أما على صعيد الجبهة الإنسانية، فأهم خطوات التعزيز تضمنّت:

١٩٩٠	انطلاقة نهج «التنمية البشرية المستدامة» (Sustainable Human Development)، واستمرارية تطويرها وتوسعها منذ ذلك الحين.
٢٠٠٠	«إعلان الألفية» (Millennium Declaration) المتضمّن أساساً التهيئة لوضع استراتيجية دولية لمكافحة الفقر، برعاية منظومة الأمم المتحدة.
٢٠٠١	إطلاق أجندة «الأهداف الإنمائية للألفية» (Millennium Development Goals) دعماً وتطبيقاً لهدف الإعلان، للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٥.
٢٠١٢	صدور التقرير الأول لنهج «الثروة الشاملة» (Inclusive Wealth)، الداعي إلى تنمية إنسانية شاملة مداها الأبعاد اقتصادية والاجتماعية والبيئية، كلها تتفاعل في حاضنة الاستدامة.
٢٠١٤	صدور التقرير الثاني لنهج «الثروة الشاملة» (Inclusive Wealth).
٢٠١٦	إطلاق أجندة «أهداف التنمية المستدامة» من قبل منظومة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦ - ٢٠٣٠.

كل هذه التوجهات المعزّزة للمواقف المضادة اجتهدت في بلورة وتعميق فلسفة وأهداف وسياسات وتطبيقات كلّ طرف، جاءت متضادة أكثر فأكثر. وبهذه الخلاصة تكون مراكز «الجبهات» قد تهيأت استعداداً للمشاهد القادمة.

ثانياً - رصيد حصاد النيوليبرالية

النيوليبرالية هي الوجه المعاصر لنظام الرأسمالية المالية في تتابع تطورها. وقد ترافق هذا مع تعظيم الاندماج من خلال زخم العولمة الجارف المحكومة ذاتها برغبات منبعها في صورتها النيوليبرالية الراهنة. نحن إذاً شهود على عصرها الذي تطويه عولمة في أقصاها. إنها في كنف أحضانها ومباركتها تبلورت ملامحها في مداها. الحكاية هنا تطول بحكم طبيعة موضوعها وامتدادها، ولكننا سنحاول اختصارها قدر الإمكان من خلال عناوينها.

ففي ظلال النيوليبرالية:

- أضحى كل شيء رهيناً بالتبادل.

- تحقق العولمة الشاملة في رأس المال والسلع والعمل والمعلومات والثقافة.

- اختزال قوى ومرتكزات المجتمع الذي هيمنت عليه وعولمته: الدولة، النقابات، الاستخدام، وغيرها، كلّها إرضاء لعقيدة «السوق ذاتية التنظيم» (Self-Regulating Market).

- سطوتها الجبارة تعكسها آلياتها الكبرى المتمثلة برأس المال والشركات والإعلام.

- ممارسة العدوانية الجارفة ضد معارضيها، إمّا بالتدمير وإما بالاحتواء.

- خلق أنماط من سوء توزيع الدخل وعدم المساواة غير معهودة.

- إضعاف دولة الرفاهية في بعدها الاجتماعي بخاصة.

- استخدام الإعلام كأداة حاسمة لفرض التوجيه والترويج، مسخّرة قدرات التقنية المعاصرة في مكنون إبداعاتها، وبخاصة على صعيد الاتصالات والمعلومات.

- امتلاكها الفعلي لشركات الإعلام العولمي كافة لتصله إلى قمة سطوته.

- انفصام العلاقة الطبيعية بين النمو والاستخدام بفشلها في الربط بينهما، حكماً على تعظيمها للجانب المالي على حساب الإنتاجي.

- الإيغال بسلوك التفوّق العنصري والعرقي، فلسفة وممارسة. ويتضمن هذا التعالي وعدم الاعتراف وتدّني الرؤية للقيم والثقافة المحلية وكذلك للعوامل التاريخية.

- فشل ادّعاء قناعتها بافتراض أن النمو الاقتصادي وسياسات المشروع الحر ستؤدي تلقائياً إلى التوليد المترافق مع الديمقراطية السياسية.

- رغم تشديد النموذج على الاستقلالية والدينامية الذاتية للقطاع الخاص، إلّا أنه في الواقع يجيء كبير الاعتماد على السلطات الحكومية.

- إنّها تكافئ أقصى الفردية، مقابل إهمال إمكان حصول تكلفة اجتماعية.

- إهمال تأثير العوامل المؤسسية رغم ثقل تأثيراتها السياسية والاجتماعية والثقافية.

وإن يكن في الجعبة مزيد، ولكننا في هذه المرحلة نريد عرض بعض «نماذج» من ممارسات النيوليبرالية في تعدد أبعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية، التحليلية، عقيدة مقارنة السوق بالدولة، السيطرة على حرية الأفكار، التي في مجموعها تمثّل تعبيراً يكشف ماهية النموذج النيوليبرالي.

١ - احتلال وتدمير العراق

تفيض الأدبيات بالتحليل والتعليق حول غزو الولايات المتحدة الأميركية إلى العراق وما نتج من ذلك من تدمير، ولمّا يَزل. الإجماع الصادق قائم هنا في أن هذه الحملة تعبّر بشكل قاطع عن الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية للعقيدة وللنظام النيوليبرالي. ومن هذا الرصيد نقدّم مختارات متنوعة منها:

- أن غزو العراق يعكس الرغبة الواضحة في سيطرة رأس المال على النفط. القضية الحاسمة هنا أن الحرب تهيئ الظروف لإعادة إنتاج رأس المال، الأمر الذي يجعلها ضرورية وسانحة لدعم قوة رأس المال، حفظاً ونمواً [١].

(١) RémyHerrara, «The Neoliberal «Rebirth» of Development Economics,» Monthly Review, vol. 58, no. 1 (May 2006).

- أن السوق نظام سياسي واجتماعي، وكما هي حال بقية الأنظمة، فإنه يجب أن يُفرض على الآخرين، كما يشهد على ذلك غزو العراق من قبل أمريكا (٢).

- إذا كانت الكوارث الطبيعية والأزمات غير كافية لإتاحة الفرص لاستغلال رأس المال، فإنها يجب أن تُخلق، كما حصل بالفعل في الحرب المفتعلة على العراق. فالحروب والأزمات المالية وغيرها، كلّها تشكّل جزءاً صميماً من أجندة النيوليبرالية (٣).

- عندما تمّ غزو العراق فعلياً، أصدر رئيس الحكومة الانتقالية بريمر (P. Bremer) عدة قرارات مباشرة تضمّنت: خصخصة المشاريع العامة؛ الملكية الكاملة للشركات الأجنبية في قطاع الأعمال؛ التحويل الكامل لأرباح الشركات الأجنبية العاملة في العراق؛ فسح المجال أمام السيطرة الأجنبية على المصارف العراقية؛ معاملة الاستثمار الأجنبي بالمثل من الاستثمار الوطني؛ إلغاء القيود كافة على التجارة (٤).

- ترى النيوليبرالية أن السوق الحرة العالمية ينبغي أن تنشأ، لكي تؤدي وظيفة تسهيل مصالح الشركات والمال الرأسمالي. وهي لذلك تخلق فرصاً للربح لم تكن موجودة مثلاً. وهذا هو بالفعل ما كان الدافع إلى غزو العراق (٥).

- العلاقة بين الحرب والعولمة صميمة، والنيوليبرالية هي جزء مكين من هذه الأجندة السياسية الأجنبية (٦).

- الثروة المجرّدة المخلوقة بدافع التراكم تتضمن تدمير الطبيعة التي هي مكمن الثروة الحقيقية. الهدف النهائي للنيوليبرالية هو تراكم ثروة نقدية على شكل حسابات في أغلبيتها، وهو ما تسيطر عليه الأقلية لوحدها (٧).

٢ - التضليل التحليلي

في إطار النظرية الاقتصادية الكلّية لتقرير الدخل، استندت نظرية كينز (Keynes) في إدارة الدولة على مكونات «الطلب الكلي» في تحقيق الاستخدام الكامل. اعتمد نظام النيوليبرالية معالجة مضادة بالتشديد على «جانب العرض» (Supply-Side) في السعي لتحقيق ذات الهدف. وكما سيرد أدناه في الإطار التحليلي لهذه القضية، المهم هنا هو «الدوافع» الحقيقية لهذا التحوّل. فالغاية لذلك

(٢) Paul Treanor, «Neoliberalism: Origins, Theory, Definition,» in: Liberalism: The Ethics of Free Market Index (2005).

(٣) Sherry B. Ortner, «On Neoliberalism,» Anthropology of this Century, no. 1 (May 2011), and Naomi Klein, The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism (New York: Picador, 2008).

(٤) David Harvey, A Brief History of Neoliberalism (Oxford: Oxford University Press, 2005).

(٥) Claudia von Werlhof, «Neoliberal Globalization,» (2011).

(٦) Michel Chossudovsky, «Neoliberalism and the Globalization of War,» America's Hegemonic Project (19 June 2016), <http://www.geoengineeringwatch.org/neoliberalism-and-the-globalization-of-war-americas-hegemonic-project/>.

(٧) Von Werlhof, Ibid.

انصبّت أساساً على العرض الكلّي، لأن جانب الطلب الكلّي يتضمن بحثاً وتحليلاً لتوزيع الدخل والمساواة والأجور وغيرها، وتلك قضايا يسعى النموذج النيوليبرالي وبإصرار إلى تجنّبها.

٣ - مقارنة كفاءة ودور السوق والدولة [٨]

تنصّب المقارنة على الادّعاءات المتبادلة بين الكينزيين (رعاة الدولة) والنقديين (رعاة السوق)، التي تدور حول أبعاد الفشل فيهما. التفسير التقليدي لفشل السوق يرد حول مشاكل الاحتكار (Monopoly)، والاحتكار الطبيعي (Natural Monopoly)، والسلع العامة (Public Goods)، والخارجيات (Externalities). القضية هنا، أنه بوجود هذه المشاكل، فإن السوق تفشل في توفير ما هو الأمثل (Optimal)، أي أنها تحقق مستويات إما دون الإنتاج المطلوب، أو أعلى منه. هذا الوضع بالذات هو الذي يستدعي تدخل الدولة بمختلف أدوات السياسة الاقتصادية لكي تعالجه. بالمقابل، دعوة فشل الحكومة تستند إلى هيمنة البيروقراطية غير الكفؤة وكذلك عدم وجود حوافز للإنتاجية والنشاط لديها كالتي تملكها السوق.

في حدود هذه الدعوات المتناقضة، ترد الحجة قوية لمصلحة وجود الدولة لما يتّسم به دورها من عمق وخطورة في المجتمع. فهي بالإضافة إلى قيامها بتصحيح أخطاء السوق، توفر الخدمات الاجتماعية، وتمتلك أدوات معالجة عدم الاستقرار الاقتصادي وتقلبّات الدورات التجارية، وتوفير الإطار القانوني الضامن للعقود والفعاليات للقطاع الخاص. بالإضافة، فإنها الوحيدة القادرة على معالجة المنافسة المدمّرة كما هي تنعكس على انتشار الفساد والرشوة، إضافة إلى أبعاد حيوية أخرى كالأمن والدفاع الوطني.

٤ - السيطرة الفكرية [٩]

يشار هنا، إلى أن وسائل النشر للمقالات في المجالات الأكاديمية كانت في الماضي مسيطراً عليها من قبل المؤسسات الأكاديمية والحرفيّة. ولكن خلال السنوات العشرين الأخيرة، أصبحت السيطرة على المعرفة العلمية ونشرها بصورة متزايدة تخضع لقواعد الخصخصة، وبالتالي تُدار تحت إشراف الشركات الكبرى. ونتيجة لذلك، أصبحت المجلات التي لا تقوم الشركات بتبويبها، تنتهي كأنهّا لم تكن. والذي يختلف مع هذه الشركات، سيذهب مجهودهم هباءً. فنحن اليوم مقيّمون، ومصنّفون، ومأمورون بمعايير تقررها وسائل إعلام الشركات.

---

(٨) Thomas I. Palley, From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics (London: Pluto Press, 2004), and G. Mahone, «Neoliberalism,» in: M. C. Horowitz, ed., The New Dictionary of the History of Ideas (New York: Scribner, 2005), vol. 4

(٩) Richard Peet,«The Neoliberalization of Knowledge,» Clark University (2008), <https://hugeog.com/editorial-the-neoliberalization-of-knowledge/>.

ثالثاً - الأزمة الائتمانية والمصرفية [١٠]

في ٢٠٠٧، صحت الدنيا على حدث غريب: هي أزمة مهدّدة للنظام المالي برمّته؛ الأمريكي وبالتالي العالمي وبشكل ماحق. لسنا هنا في صدد تفسير أسباب إطار هذه الأزمة أو الإمعان في بيان تفصيلاتها. أساساً، يقتصر سعيُنا هنا على الإشارة إلى بعض الآثار المهّمة التي خلّفتها على الكيان النيوليبرالي برمّته.

لقد استطاعت النيوليبرالية أن تخلق أول أزمة كبرى في عصر العولمة، وهي أيضاً الأسوأ منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. فلقد انطلقت الأزمة من ثنايا القطاع الائتماني والمصرفي، الذي يشكّل بدوره أكثر وأقرب القطاعات تجسيداً لـ «السوق الحرة والذاتية التنظيم»، كما تدّعي بذلك العقيدة النيوليبرالية. وبذلك تكون الأزمة خطيرة في طبيعتها وحجمها، ومهمة لأنها أصابت كبد القطاع «الرمز» للكيان برمّته.

يمكن اختصار أهم أبعاد الأزمة وآثارها في الآتي:

- إنّها كشفت عمق الاختلال في كيان النيوليبرالية المهيمن منذ سنين.

- طوّقت حجّة النيوليرالية بتفوّق قدرات السوق.

- وفضحت في ذات الوقت ادّعاء العقيدة بأن آلية السوق هي التي ستوفر تلقائياً المنافع وتضمن الثروة للجميع، ذلك الادّعاء الذي يشكّل «مبرر وجودها» (Reason détre) لموقع السوق في النموذج.

- كانت الأزمة فعّالة في توليد نقيض النيوليبرالية المتمثّل بتعاظم الرفض الفكري والجماهيري، وتأكيداً لارتباكها عقائدياً ومنتسبها أداءً.

- وبذلك تكون الأزمة قد خلقت دوافع قوية للبحث عن نظام بديل يحلّ مكانها.

- وفوق ذلك كلّه، أو قل هي سخرية القدر التي شكّلت «نكاية» فعلية بالنيوليبرالية، تلك الكامنة في حقيقة واقعة أن القوة التي عادتها هي ذاتها التي أنقذتها من كارثتها وهي الدولة.

- أثبتت حماقة قناعة عقيدة النيوليبرالية بترك الأمور للسوق الحرة لتنظيمها.

- أعادت الدولة بعض هيبتها بحكم فاعلية دورها خلال الأزمة.

- كان أثرها إضعاف الثقة والإمكان في قدرة أداء النخب الحاكمة، وهو أمر يؤشر إلى بداية أزمة مالية أكبر.

---

(١٠) Martin Jacques, «The Death of Neoliberalism and the Crisis in Western Politics,» The Observer, 21/8/2016; Kean Birch and Vlad Mykhnenko, The Rise and Fall of Neoliberalism (London: Zed Book, 2010); David M. Kotz, «Globalization and Neoliberalism,» Rethinking Marxism, vol. 12, no. 2 (Summer 2002), and Will Martin, «Joseph Stiglitz Tells us «Why «Neoliberalism is Dead»,» Business Insider, 19/8/2016.

والآن، ورغم ضخامة وعنف الأزمة وخطورة آثارها، يبقى التساؤل المثير للعجب: كيف استطاع النظام النيوليبرالي تجاوز الأزمة ومنع انهياره؟

ترد هنا أسباب عديدة بلا ريب، هي في مجموعها يمكن أن تشكّل تفسيراً واقعياً لاستمرارية بقاء النظام. ومن ذلك، نذكر:

- أن أعظم قوة عسكرية في العالم، يدعمها اقتصاد مهيمن، هي التي تقف ضماناً لهذا النموذج المعولم.

- إنها تسيطر وتحكم توجهات أكبر هيكل منظم للقرار الاقتصادي في العالم، والمتمثل بالحاكمية الاقتصادية الدولية ثلاثية الأبعاد.

- الآليات المتتابعة التي ابتدعتها النيوليبرالية (وبخاصة الحوكمة الجيدة)، تشكّل الكينونة الأكثر شمولاً وسطوة وفاعلية التي تضبط سلوكيات القطاع العام وحكومات الدول في كلّية أبعادها.

- وفوق ذلك، هو أنها تمتلك من هيمنة كبرى على شركات عملاقة، وسطوة إعلام ما يمثّل طوفاناً من جبروت في كل مسار.

- المحاولات الفاعلة التي تعتمدها وسائل النيوليبرالية والهادفة إلى لجم التوجهات المضادة بسلوكية جسورة وعدوانية صارخة يصعب مجاراتها.

- إنها كيان غير مرهون أخلاقياً وإنسانياً في عقيدته وسلوكه، ما يجعله طليقاً في قراره المصلحي بلوغاً لتحقيق غاياته.

- ما زالت النظرية النيوليبرالية تقدم غطاءً أيديولوجياً قوياً للرأسمالية المعولمة، ورغم انكشاف أنانية ومصلحية سطوتها.

- الطبيعة الدينامية للرأسمالية المعاصرة، التي تميل إلى التغطية والتمويه على طبيعتها المدمّرة.

رابعاً - المرحلة الراهنة

بالإشارة إلى الشكل الرقم (٩ - ١)، نورد الملاحظات الآتية:

• الوضع الراهن يعكس بوضوح أن كل طرف في المواجهة قد استكمل تراكمياً بناء مستلزمات «هيكله» وأصبح فعلياً مستعداً للمواجهة.

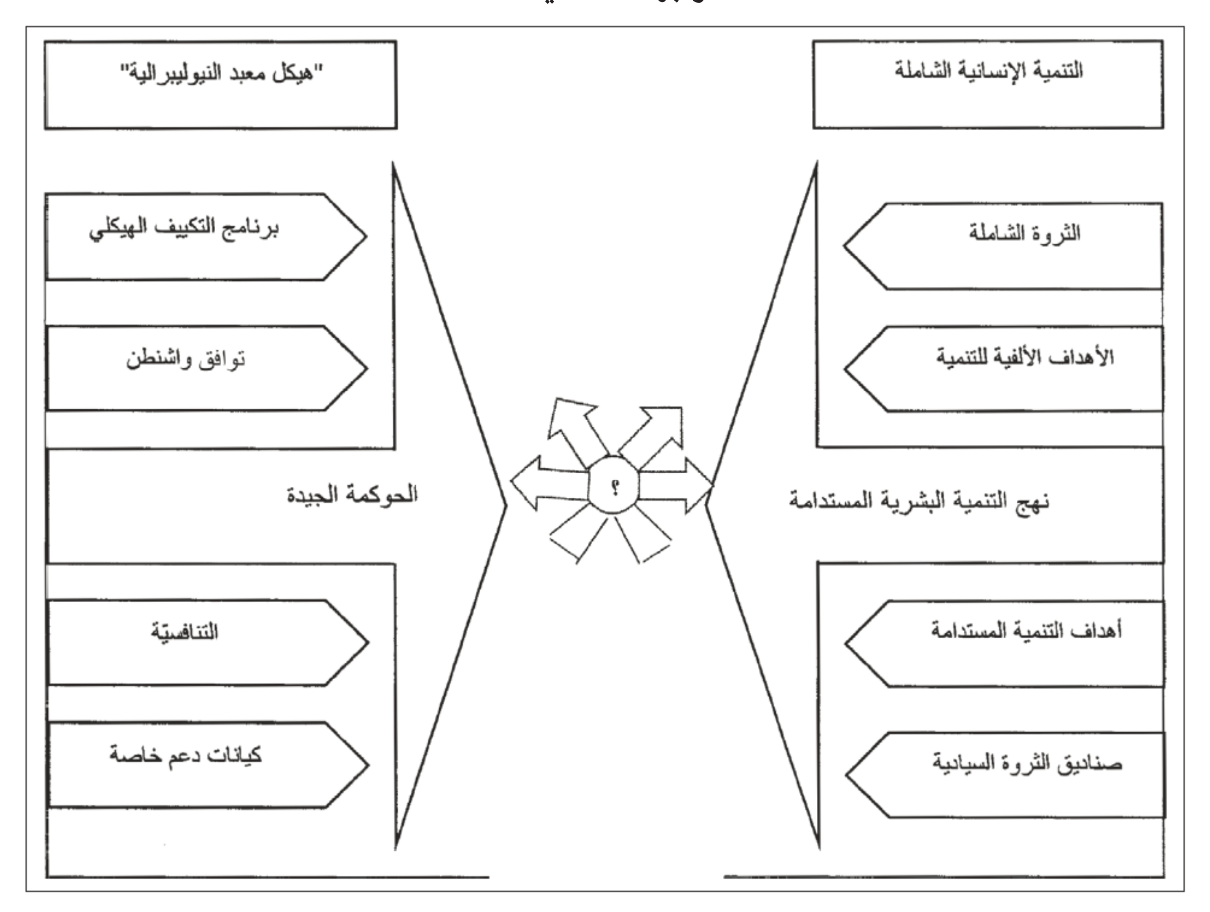
• توازن قدرات كل طرق تظهر تبايناً واضحاً:

- النيوليبرالية: تمتلك ترسانة الزخم، وتفتقد ملكات القيم.

- الإنسانية: ترسانتها مفعمة بالحياة والفلسفة الرصينة، ويغيب عنها اكتمال قدراتها الدفينة.

الشكل الرقم (٩ - ١)

«المواجهة الملحمّية»



- كلا الهيكلين يعتمد على محور لوجوده:

- **النيوليبرالية:** من بعد تطبيقات متتابعة ومتنوعة لوسائلها، استقرت على الحوكمة الجيدة. فقد أضحت هذه أمضى أسلحتها في تحقيق مآربها في الهيمنة. فهي الأخطر والأشمل والأكثر فاعلية في التطبيق الفعلي. إنها الآن فعلياً «الصبغة» التي تكفل تماسك أركان الهيكل بكل أطرافه.

- **الإنسانية:** محورها الشامل هو التنمية البشرية في مرتكزاتها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تجمعها حاضنة الاستدامة. وتميّزها هنا واضح في أنها في كل أجزاء هيكلها تصبّ في مجرى واحد.

والآن، من خلال تقدير طبيعة المحتويات وأبعادها، مع استذكار ما تمّ عرضه من التطورات، يمكننا أن نمهّد لحزمة من الخلاصات:

- هزمت الواقعية ممارسات النيوليبرالية فأربكتها وكشفت عيوبها.

- تحقق حصاد إنجازها بتكلفة في غاية الضخامة، حين اشتملت على: تعظيم المخاطر وتكرارها؛ غياب الأمان البشري؛ تراجع المستويات المعيشية للأغلبية من البشر؛ تركّز الثروات الفاحشة؛ ودمار الطبيعة.

• دوافع الهيمنة في بناء هيكل النيوليبرالية والسلطة التي تمتلكها فرضت العدوانية في توجهاتها، والعنف في وسائلها تصعيداً حتى حدود الحرب.

• سياسات النيوليبرالية المتنوّعة جميعها تستهدف إضعاف قدرات وفاعلية الحكومات الوطنية على صعيد تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الذاتية.

• تكمن القوة الدافعة في اقتصاد النيوليبرالية في تقصية الاستهلاك الكمالي فيه بخاصة، وكذلك صناعة التسلُّح وتجارته، تماشياً مع الدوافع الاستنزافية والعدوانية الكامنة في هيكلها.

• الحاكمية الاقتصادية الدولية المتشبعة بروح العقيدة النيوليبرالية، هي رأس رمح الاختراق في تنفيذ سياساتها.

• منظومة الحاكمية الاقتصادية الدولية، إذ هي تحرص على تطبيق الشفافية والمساءلة على «زبائنها» من الدول، تنسى نفسها حينما تغوص في مكامن السرّية والكتمان في تقرير وتوجيه سياساتها.

• العولمة ليست سيئة بحدّ ذاتها، ولكن الذي حرفها عن طبيعتها هو اختطافها من قبل النيوليبرالية الرأسمالية المعاصرة وتغذيتها بسمومها الاستحواذية.

• في ظل العولمة النيوليبرالية، أصبحت سوق الإعلام أكثر ترابطاً وتداخـلاً، على نحوٍ بدأ يولّد حركة واضحة تجاه التركيز في إطار عولمي. نحن الآن راسخون في عصر ثورة الإعلام. اليوم، سوق الإعلام العالمي تسيطر عليه ٧ شركات متعددة الجنسية، والتي لم يكن أيّ منها موجوداً في حالته الراهنة قبل ١٥ سنة.

• لقد تمّ احتواء الحاكمية الاقتصادية الدولية من قبل النظام النيوليبرالي، وأصبح صندوق النقد الدولي تابعاً مكيناً لمبادئ النيوليبرالية. كما أن خلق منظمة التجارة الدولية في ١٩٩٥عزز من إضعاف الحكومات الوطنية بدعمها تحويل سياسات هذه الدول بشكل كامل إلى الشركات الكبرى.

• الآثار السلبية الواسعة التي كشفها قصور الليبرالية في عقيدتها وفكرها وممارساتها، كانت حاسمة في فضح ما خفي من نيات في «هيكل المعبد النيوليبرالي»، الأمر الذي شكّل دافقاً متنامياً للمعارضة والرفض والبحث عن البديل.

• تؤدي تركيبة النيوليبرالية وتدفقها إلى تعزيز سطوة الشركات الكبرى، وبالتالي تحويل الثروة إلى الطبقات الأعلى مما يزرع إسفيناً في فجوة التوزيع والفقر.

• شيْد النيوليبرالية تمّ على بقايا «المشروع التنموي» في العالم الثالث، فولّد إرثاً عميقاً من المديونية والبطالة وفجوة عدم المساواة والتوزيع. وبذلك تحوّلت سياساتها من محاربة الفقر إلى الحرب على الفقراء.

• حوّلت النيوليبرالية مرتكز البناء في الاقتصاد من التنمية والإنتاج إلى قوة المال، كما تشهد عليه التطورات في حصن النيوليبرالية وهو الاقتصاد الأمريكي.

• أحدث مجيء النيوليبرالية وتغيُّر الاقتصاد تغيراً في الأخلاقيات والقيم، وهذا بدوره جلب تغيراً في الهوية: لقد استجلب أسوأ خبايا النفس البشرية من مكنونها الدفين.

خامساً - في رحاب الآفاق

تؤكد أغلبية الآراء التي ترد حول مستقبل النيوليبرالية أن ما سبّبه وجودها من معاناة ودمار على العديد من الأصعدة لا يمكن قبول استمراره. يقابَل هذا بهيمنة عدم اليقين بالحالة التي سيؤول إليها الوضع من بعد ذلك. يبرزهنا سؤالان مركزيان:

الأول، إذا كان نموذج النيوليبرالية متجهاً فعـلاً إلى الاضمحلال، فمتى سيكون ذلك؟

الثاني، إذا قُدّر للنظام النيوليبرالي أن ينتهي، فما الذي سيأتي من بعده؟

مراجعة الآراء والانتقادات التي وُجهت إلى سجل النيوليرالية منذ بدايته، مع تعدّدها وتنوعها، لا تقرّبنا بحال من أيّ موقف ضامن، فهو معين لاستمرار عدم اليقين. بالعودة إلى المخطط الرقم (٩ - ١)، الذي يظهر الاتجاهات المتضادّة كما تؤيدها التطلّعات، تبدو جميعها ممكنة الوقوع. نشير هنا إلى عدد من الاحتمالات المركزية، منها:

أ - حصول انحسار شامل للنيوليبرالية وصعود نهج «التنمية الإنسانية الشاملة (Inclusive Human Development)» إلى موقع الريادة.

ب - تعزيز النيوليبرالية بشكل أقوى مما هو قائم حالياً، الأمر الذي يعني بقاء نهج الإنسانية مطوّقاً.

ج - استمرار الوضع على حالته الراهنة، بحيث يتضمن بقاءً للنيوليبرالية ولكن في مواجهة متصاعدة من المقاومة.

د - محاولة دعاتها «تليين» همجية النيوليبرالية، بإضافة لمسات «إنسانية» إلى هيكلها وسياساتها.

وفي كلّ الأحوال، يأتي عدم الاستقرار بارزاً في كلّية المواقف، كما تُظهرها المقتطفات الآتية:

• يبدي صندوق النقد الدولي ذاته شكوكاً متزايدة بعدم كفاءة بعض جوانب السوق، وبخاصة في مجال توليد عدم المساواة [١١].

• يؤكد الدليل التاريخي الشك في عدم قدرة النموذج النيوليبرالي على تحقيق تشجيع رأس مال سريع. ومن السخرية أنه خلال السنوات الثلاثين الأخيرة (١٩٨٠ - ٢٠١٠)، أنتجت سياسات

---

(١١) Martin, «Joseph Stiglitz Tells us «Why «Neoliberalism is Dead»».

النيوليبرالية ترليون (١,٣) استرليني، وهي تساوي فقط ضعفي مبلغ الدعم الحكومي المصرفي المنقذ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا [١٢].

• أجزاء كبيرة من السكان في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الآن في حالة ثورة ضد وضعهم السيئ. وتؤكد المؤشرات تلاحمهم لتشكيل حركة في اتجاه الاحتجاج والتي بدأت تربك النخبة الحاكمة [١٣].

• لن تكون النيوليبرالية في زوال قريب بسبب قدرات النظام القائمة فيه وثقل مقاومته [١٤].

• كما أن النيوليرالية لم تصل إلى ذروتها بمحض ليلة؛ كذلك سيكون تراجعها الشامل وإقامة بديل لها من المحتمل أن يطول وقته. ولكن من حيث المبدأ، التغيير قادم ومحتم [١٥].

• ما زالت المقاومة للنيوليبرالية دفاعية، وسياسياً غير هادفة وينقصها التركيز. الصراع طويل وصعب، والمطلوب فيه إحداث تحوّل نوعي اجتماعي راديكالي مستند إلى حركة للتضامن الجماهيري العالمي [١٦].

• فشلت كل وعود النيوليبرالية بزيادة النمو الاقتصادي والاستقرار، وكان بديلها عدم المساواة أعلى، وأزمات مالية أكبر وأكثر تكراراً. الإصلاح الجذري فقط يمكنه أن يغيّر من هذا الوضع. وتتعلق أهم مواقع الإصلاح المطلوب بإصلاح النظام المالي، والحاكمية الاقتصادية الدولية [١٧].

• الاحتمال الأغلب في مستقبل النيوليبرالية هو أن تسود حالة من «الركود الدوري» (Secular Stagnation)، كما يمكن أن يتحول استمرار التردي إلى أزمة مالية كبرى [١٨].

• استمرار استغلال الأيدي العاملة المولّدة للثروة، وهي تسلط على نطاق عالمي للتنافر فيما بينها، ما يؤدي إلى استمرار معاناتها في البطالة وتردي ظروف المعيشة والعمل. كل ذلك لا بد من أن يشكّل دافعاً وأملاً بوجوب التغيير، رحمة بالبشرية وخدمة لمستقبلها [١٩].

• النيوليبرالية، النهج المهيمن للفكر الاقتصادي للسنوات الثلاثين الأخيرة، هي الآن في آخر مرحلة من حياتها، كما ورد على لسان ستيغلز (Stiglitz)[٢٠].

---

(١٢) Birch and Vlad Mykhnenko, Ibid.

(١٣) Jacques, «The Death of Neoliberalism and the Crisis in Western Politics».

(١٤) Candace Smith, «A Brief Examination of Neoliberalism and its Consequences in Sociology,» Sociology Lens (2 October 2012), <http://www.sociologylens.net/topics/political-economic-sociology/neoliberalism-consequences/10869>.

(١٥) Jan A. Scholte, The Sources of Neoliberal Globalization (Genève: UN Research Institute for Social Development, 2005).

(١٦) Martin Hart-Landsberg, «Neoliberalism: Myths and Reality,» Monthly Review, vol. 57, no. 11 (2006).

(١٧) Ha-Joon Chang, «The Failure of Neoliberalism and the Future of Capitalism,» in: S. Fujii [et al.], eds., Beyond Global Capitalism (Tokyo: Springer, 2015).

(١٨) Smith, «A Brief Examination of Neoliberalism and its Consequences in Sociology».

(١٩) Jacques, «The Death of Neoliberalism and the Crisis in Western Politics,» and Birch and Mykhnenko, The Rise and Fall of Neoliberalism.

(٢٠) Martin, «Joseph Stiglitz Tells us «Why «Neoliberalism is Dead»».

• تبرز أدبيات كثيرة الآن تنتقد مفاهيم النيوليبرالية الجارية، وأخرى تحاول تقريب وتأهيل النموذج كفكرة وكطريقة مفيدة لتحليل الدمار الذي أحدثه الاقتصاد السياسي المعاصر للعديد الهائل من الناس [٢١].

• الصورة الكّلية الراهنة للنظام النيوليبرالي يمكن أن نلخصها في الآتي: يخلق النموذج عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلّي بسبب رفضه قيام الدولة بتطبيق السياسات المطلوبة. بهذا يكون النظام عرضة بصورة متزايدة لأزمات مالية كبرى وكساد واسع. ويتجه النموذج نحو تكثيف الصراع الطبقي الذي يمكن أن يثبّط الاستثمار الرأسمالي. وعولمته حوّلت الشركات الكبرى من داعم للدولة إلى معارض لها. فإذا بقيت النيوليبرالية مهيمنة كعقيدة وموقف، فيمكن حينها المحاججة بأن الرأسمالية والعالمية تواجه مستقبـلاً من الركود وعدم الاستقرار، وحتى قد يؤدي هذا إلى انهيار في الهيكل الاجتماعي. فلا خيار يبدو هنا إلّا بقيام الدولة بتنظيم الإنقاذ ما يفتح الآفاق واسعة أمام بروز الدولة الاشتراكية [٢٢].

• كما قدم بلير (Blair) مقترحاً يحاول فيه تقليص هيمنة النيوليبرالية على السياسة العامة، متضمناً أساساً السعي إلى الدمج بين طريق التنمية البشرية المستندة إلى الرأسمالية الليبرالية واقتصاد التخطيط المركزي للدولة [٢٣]. بعبارة أخرى، هو مقترح يسعى إلى التوفيق بين النيوليبرالية والديمقراطية الاجتماعية.

• تحت «ظلال النيوليبرالية»، يختال خيال: «لم نكن قط أحراراً إلى هذه الدرجة، وأيضاً لم نكن نشعر هكذا أننا مسلوبو الإرادة»![٢٤].

ويستمر زخم الرفض ..

لم يعد هناك أدنى شك في أن النظام النيوليبرالي يعاني الآن مرحلة رفض شاملة، داخل حصنه الأمريكي وخارجه. المؤشرات الراهنة طاغية وفي إزدياد مؤكّدة بأن النيوليبرالية ما عادت نظام المستقبل. فالقيادات الفكرية، والعمالية، ومنظمات المجتمع المدني، وفئات واسعة من تياره تنقلب ضده. يقابل هذا إصرار الداعمين على ترصين مرتكزاته، وبخاصة الشركات الكبرى والقطاعين المالي والإعلامي، وكلّهم حلفاء عولمته.

---

(٢١) Kean Birch and Simon Springer, «Peak Neoliberalism? Revisiting and Rethinking the Concept of Neoliberalism,» Ephernera (June 2017), <http://www.ephemerajournal.org/content/peak-neoliberalism-revisiting-and-rethinking-concept-neoliberalism>.

(٢٢) Palley, From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics.

(٢٣) G. Mahone, «Neoliberalism,» encyclopedia.com (2005), <http://www.encyclopedia.com/philosophy-and-religion/other-religious-beliefs-and-general-terms/miscellaneous-religion-9>.

(٢٤) Paul Verhaeghe, «Neoliberalism Has Brought out the Worst in Us,» The Guardian, 29/9/2014.

دولياً، تمتلئ الساحة بذات التيارات المضادة، التي ما زالت إدارة ترامب تغذيها انفعالاً وتعميقاً. فخروج أمريكا من اتفاقية المناخ (المعقودة في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، وسياساتها التجارية، وموقفها تجاه اللاجئين والزائرين أمريكا، تلمسها كلّها تصدح في حناجر الجماهير الغاضبة خلال اجتماع مجموعة العشرين (G20) لكبار دول العالم في هامبورغ (تموز/يوليو ٢٠١٧).

وإذ يقف اليقين صلباً ضد بقاء واستمرار النظام النيوليبرالي وممارساته، فإن القلق لمّا يزّل قائماً تجاه مستقبله. فالأغلبية لمّا تزل تتساءل: هل حجز النظام لتوّه مقعده على طريق الانهيار، الترميم، الاحتواء، أم الاستبدال. لدى الزمن وحده، في قريبه وبُعده، تكمن الإجابة عن هذه التساؤلات. وفي كل الأحوال، هي منازلة قادمة، ما يتبقى هو مجيء الواقعة الحاسمة؟

الخاتمة

تطور المسارات: كما سبق بيانه، فإن جميع ممارسات النيوليبرالية قد ولدت من رحم الحاكمية الدولية التي تسيطر على الدول الغنية، فلسفة وفكراً وممارسة ومتابعة. في مطلع الثمانينيات، جاء تطبيق أولى حلقات السلطة باعتماد بدايات صور «توافق واشنطن» في دول صناعية رائدة (ثاتشر ١٩٧٩ - ١٩٩٠)، (وريغان ١٩٨١ - ١٩٨٩). أعقب ذلك تطبيق قواعد التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي على الدول النامية المدينة أثناء حدوث أزمة المديونية في ١٩٨٢.

ورغم المعاناة البشرية والدمار المادي الهائل الذي أحدثته وصفة برنامج التكييف الهيكلي، استمرت الحاكمية الاقتصادية الدولية في تجاربها استحواذاً للقرار والمسار. كانت فرصتها الجديدة في أواسط التسعينيات حينما استقلت الدول السابقة في الاتحاد السوفياتي. عند ذلك، وجدت الحاكمية الاقتصادية الدولية ضالتها في تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة على الدول الشاردة، ولكي تُعمم من بعدها على بقية الدول الواردة، بلوغاً للعالمية والعولمة الصاعدة.

ولكن لماذا «الحوكمة الجيدة»؟

الحوكمة الجيدة: هذه الكينونة الجديدة تحتضن في «خصوصيتها» ملكات رهيبة:

أ - الشمولية: أنها كلّية في التغطية من حيث المواقع (الدول)، وكذلك تفصيلية من حيث المواضع (القضايا).

ب - الاستهداف: وهي أداة تفتقد الحيادية لاحتوائها عقيدة عدوانية واستحواذية.

ج - المعلوماتية: لها القدرة الكاملة على الحصول على ما تبتغيه من معلومات من «زبائنها» بحكم قواعدها الفارضة.

د - الاستيعابية: تسخير المعلومات المتاحة في إعادة صياغة «أجندات» فكرية وتطبيقية خدمة لتوجيه المصالح النيوليبرالية.

هـ - المرونة الذاتية: وتلك تنبع من القدرة على التكيُّف حسب الأحوال حيث تكمن فيها إمكانات «تفصيل المطلوب حسب المقام المرغوب».

و - العالمية: ويصدر ذلك من انسجام طبيعتها مع انفتاح النيوليبرالية نحو العالمية بوصفها الآلية الموجهة راهناً للعولمة.

ز - «الاستدامة»: لقد وفّرت آلية «الحوكمة الجيدة» الفرصة لتعزيز أفضل السبل لاستدامة الكيان النيوليبرالي.

في إطار تقييم الحوكمة الجيدة، لا بد من التشديد على حقيقة أن هذه كينونة لا تشكّل بحدّ ذاتها أكثر من وسيلة فعّالة لفعلٍ منظمٍ من حيث المبدأ. غير أن القضية الجوهرية تكمن هنا في واقعة قيام الماكنة النيوليبرالية باستغلالها واستخدامها بكثافة وكفاءة عالية خدمة لمصالحها بالمقام الأول.

المقارنة «الموضوعية»: نحن اليوم ولا ريب نعيش تداخل عالمين:

- غني وفقير: في معيار المنافع.

- مهاجم ومدافع: بمعيار المواقع.

هما جبهتان في نقيض قائم: النيوليبرالية والإنسانية.

• النيوليبرالية

- العقيدة: مصلحة فردية ذاتية.
- الإطار: عولمة اقتصادية.
- الوسائل: سلطوية تدميرية.
- التوجّه: تعظيم رأس المال والربحية.
- القيم: عدوانية واستحواذية.
- الآثار: نقيض لمتطلبات الإنسانية.

• الإنسانية

- العقيدة: كلّية تكاملية واندماجية.
- الإطار: الشمولية (اقتصادية واجتماعية وبيئية في حاضنة الاستدامة).
- الوسائل: خصوصية اختيارية.
- التوجه: حرية القرار.
- القيم: مسالمة وأخلاقية.
- الآثار: إنعاش الطبيعة والإنسانية.

كل هذا يكرّس واقعة أننا نواجه حالة من «التموضع الجبهوي» كظرف قائم، ولكن بفرق حاسم: فالنيوليبرالية تتحكم بتوجيه القرار، رغم ما تفتقده من رصانة فكرية وتحليلية وحاضنة إنسانية. يقابلها جبهة قاعدة منطلقها إنسانية فكرية، ولكنها لما تزل بعيدة عن امتلاك قدرات السلطة التوجيهية.

ومن يملك السلطة، يصبح معرّضاً للتقييم في مسار ممارستها.

رصد الممارسة: «هفوات» النيوليبرالية الفكرية والتطبيقية عديدة. هنا، نرصد اختصاراً أهمها وتتضمن: دور الدولة، البيئة، القاعدة الإنتاجية، عدالة التوزيع، والاستدامة.

• **الدولة**	حاولت النيوليبرالية، فكرياً وممارسة، تقليص دور الدولة وإحلال السوق مكانها. في التطبيق الفعلي، لا السوق صدقتها بحكم محدودية فاعليتها، والدولة أخفقت عندما حُجّم دورها.
الجوهر	من العبث استعداء دور السوق على الدول، أو العكس. كلاهما خلقٌ اجتماعيٌ رصينٌ لا يمكن الاستغناء عنه.
• **البيئة**	تركيز سياسة النيوليبرالية على النمو في الجانب الاقتصادي وحسب، يجيء بافتراض أن لا حدود قائمة للموارد، الأمر الذي ينتج عنه بالفعل محدودية نمو وتدمير للطبيعة. فالنيوليبرالية، حينما اعتمدت النمو الاقتصادي باعتباره وسيلة وغاية في ذات الوقت، أضحى نتاجها مطوّقاً وعلى حساب تطوره.
الجوهر	النمو الاقتصادي هو وسيلة وحسب، أما الغاية فهي تحقيق التنمية البشرية في أوسع مداها الممكن.
• **القاعدة الإنتاجية**	الأولوية في عملية الإنتاج النيوليبرالي تنصبّ على تراكم رأس المال مع الربحية، على حساب تراجع الإنتاج الحقيقي المولّد للثروة. هنا، النيوليبرالية الرأسمالية تتعايش مع نقيضها، وهو ما يؤديه هذا التمييز من تخفيض معدلات النمو الحقيقية.
الجوهر	افتقاد النموذج الليبرالي للرؤية الشمولية في دور الإنتاج وارتباطه بالنمو، وكذلك بالدخول وعدالة توزيع المنافع.
• **عدالة التوزيع**	تركيز العقيدة النيوليبرالية في قضية عدالة توزيع الدخل على الادّعاء، بأن حصول الطبقة الغنية على الأرباح وقيامها باستثمارها، سيؤدي بالظروف إلى دعم «أثر الترشيح» إلى الطبقات الأدنى في الدخول.
الجوهر	كل الدراسات التي اختبرت هذه الآلية المدعاة، قد أثبتت فشلها التام في تحقيق ظرف ترشيح المنافع.
• **الاستدامة**	تأكيد النموذج النيوليبرالي على أولوية النمو الاقتصادي ومنافعه المالية والنقدية، مع إهمال آثاره السلبية من خلقٍ للمديونية والبيئة والاجتماعية، يؤكد طبيعته في ترسيخ الأنانية والمصلحة الفردية.
• الجوهر	هذا النمط من «التنمية» لا يمكن استدامته لأنه يفضّل مصلحة الجيل الحاضر على حساب الأجيال القادمة. بعبارة أخرى، أنه يكرّس عملية «الاقتراض على حساب المستقبل»، وما يؤديه هذا من وهنه وتعميق أعبائه.

خلاصة المطلوب: إن السعي لمواجهة محدودية «النموذج النيوليبرالي»، فلسفة وفكراً وممارسة، تشمل بُعدين:

الأول، ثبوت فشل هذا النموذج في ضمان رفاهية مبرر وجوده، وهو الإنسان، الآن وفي كل زمان.

الثاني، إن الدعوة هنا لا تتحدّد بمجرّد محاولة إصلاح النموذج، فتلك محاولة مرهونة بالفشل. استمرار النيوليبرالية كنموذج وتطبيق تعني القبول بإطالة ممارسات باطلة على حساب إدامة ضياع الحقوق الإنسانية. وهذا ظرف لا ينبغي له أن يكون.

المطلوب، وفي المعايير كافة، هو البحث عن «البديل» الذي يمتلك سمات النقيض من النموذج النيوليبرالي. هذا البديل يمكن أن يطلق عليه نهج «التنمية الإنسانية الشاملة (Inclusive Human Development)؛ فهذا النهج هو القادر على أن يعيد للإنسانية حقوقها، وللطبيعة صروحها، وللحياة انتعاشها. وهذه كلها تتحقق باعتماد محتوى «الجبهة» المواجهة للنيوليبرالية التي تمتلك، كما برز في سياق فصول هذا الكتاب، كل ملكات الكينونة الإنسانية المتوازنة والشاملة.

الوسائل: منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، ما فتئت المجتمعات المختلفة تنتهي من تجربة تطبيق نظام اقتصادي واجتماعي، إلّا لتدخل في أخرى. ولو تتبعنا الأنظمة الأساسية، التي اشتملت على الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية بما فيها تفاصيلها وتنوعها، لم يكتب لها الاستقرار على نظام يكون جديراً بالقبول والاستمرارية. بالمقابل، الذي تحقق فعلاً نتيجة لهذه الممارسات من إنجازات هائلة على الصعيدين المادي والتقني، جاءت تكلفتها على حساب العدالة والمساواة والاستقرار لغالبية سكان العالم.

أما الآن، فقد بلغ السيل الزبى بحق، وحان الوقت للاختيار والقرار. حالياً، الفكر التنموي والتحليل المرافق قد وصل بالفعل إلى مستوى من الإنجاز ما يُقنع بإمكان بناء كيان تنموي عالمي يصبح متاحاً إلى الأقطار كافة من دون قسر أو إرغام. كيان قادر على تحقيق الرفاهية والعدالة والاستدامة للإنسانية والطبيعة معاً، حفظاً لوجودها واستمرارية جعلها القائم امتداداً لمستقبله القادم. وما يدعم ذلك هو تعاظم القناعة المؤشرة إلى أن مسار النيوليبرالية كنظام مهيمن هو إلى الزوال.

واضح إذاً أن المرحلة الراهنة تتفتح بإمكانات التماس السبيل نحو البديل. وهذا البديل في جوهره جاهز ليصبح الأصيل، ممثلاً بنهج «التنمية البشرية الشاملة». ذلكم السبيل هو بذل الجُهد المطلوب لتحقيق المرغوب. فكفى للبشرية أن تستمر في المعاناة، ملامح الاختيار والاستقرار باتت على قاب قوسين أو أدنى. ما تحتاج إليه هو اتخاذ القرار.

ذلكم هو الطريق. ولكي لا يضيق، آن للإنسان أن يفيق من عجزه الراهن العميق.

الملحق الرقم (١)

إعلان أجندة أهداف التنمية المستدامة (*)

نظراً إلى الأهمية المتميّزة لأجندة أهداف التنمية المستدامة باعتبارها الاستراتيجية التنموية المستقبلية؛ نرفق أدناه تفاصيل محتويات وأهداف الإعلان الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وبالخاص بإطلاق الأجندة. البدء بالتطبيق جاء في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ ويستمر حتى نهاية ٢٠٣٠.

نقدم محتويات الوثيقة على مستويين:

الأول، توزيع الفقرات بحسب عناوينها.

الثاني، عرض مختصر لمحتويات الفقرات بحسب ترتيبها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن وثيقة الإعلان تضم ٩١ فقرة مستقلة موزعة على ١٤ عنواناً.

عنوان الوثيقة: «تحويل عالمنا: أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠».

(١) توزيع الفقرات بحسب عناوينها

المقدمة (١ - ٦)

١ - الرؤية: (٧ - ٩)

٢ - المبادئ والالتزامات المشتركة (١٠ - ١٣).

٣ - عالمنا اليوم (١٤ - ١٧).

٤ - الأجندة الجديدة (١٨ - ٣٨).

٥ - وسائل التطبيق (٣٩ - ٤٦)

(*) United Nations, Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development (New York: United Nations, 2015), RES/70/1.

٦ - المتابعة والمراجعة (٤٧ - ٤٨).

٧ - دعوة للفعل لتغيير عالمنا (٤٩ - ٥٣).

٨ - حول أهداف الأجندة (٥٤ - ٥٩).

٩ - وسائل التطبيق والشراكة العالمية (٦٠ - ٧١).

١٠ - المتابعة والمراجعة (٧٢ - ٧٧).

١١ - المستوى الوطني (٧٨ - ٧٩).

١٢ - المستوى الإقليمي (٨٠ - ٨١).

١٣ - المستوى الدولي (٨٢ - ٩١).

(٢) مختصر لمحتوى الفقرات بحسب ترتيبها

المقدمة: أدناه نقدم العناوين والفقرات بشكل مختصر، حيث وردت تفصيـلاً في الوثيقة.

(١) قرار رؤساء الدول في اجتماع قمة (٢٥ - ٢٠١٧/٩/٢٧)، تمّ فيه إقرار الأجندة.

(٢) نيابة عن الناس الذين نمثّلهم، لقد اعتمدنا قراراً تاريخياً لمجموعة أهداف عالمية وقاريّة شاملة وبعيدة المدى.

- نلزم أنفسنا ببذل الجهد لإتمام تطبيق هذه الأجندة بحلول عام ٢٠٣٠.

- نقّر بأن القضاء على الفقر في كل أشكاله وأبعاده، بضمنها الفقر المدقع، هو أعظم تحدٍ ولكنه لا ينفصل عن التنمية المستدامة.

- نحن ملتزمون تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثية: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بطريقة متوازنة ومتكاملة.

- نقوم بالبناء على أساس الأهداف الإنمائية للألفية، ونكمل ما لم تفعله.

(٣) إصرارنا، بين الآن و٢٠٣٠، إنهاء الفقر والجوع في كل مكان، محاربة عدم المساواة بين وفي الدول، تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستديم، وغيرها من الأهداف المتنوعة (مذكورة).

(٤) سنبدأ مهمتنا في مرحلتنا الجماعية الكبرى هذه، ولا نترك أحداً متخلّفاً. محتويات الأهداف والأغراض تشمل جميع الأمم وكل الناس.

(٥) هذه الأجندة غير مسبوقة من حيث السعة والأبعاد، وتجمع دول العالم كافة، الغنية والنامية. لقد قُبلت من قبل جميع الدول، وأن تطبيقها على جميع الأقطار، وتأخذ بنظر الاعتبار اختلاف الواقع الوطني، والقدرات ومقوّمات التنمية، مع احترام السياسات والأولويات الوطنية.

(٦) استغرق إعداد هذه الأجندة أكثر من سنتين، تمّ خلال حملة استشارات واسعة المستويات من مجتمعات وسلطات حول العالم.

- قام بهذه الاستشارات وبشكل متميّز «مجموعة العمل المفتوح» التابعة للجمعية العامة المتعلقة بالأجندة، التي من بعدها قدم السكرتير العام تقريره التوافقي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

رؤيتنا

(٧) في هذه الأهداف والأغراض، نقدم رؤية في غاية الطموح والتحويلية. هي رؤية تسعى إلى التحسين الجدي في كل الأبعاد الإنسانية والمادية.

(٨) نصوّر عالماً يشعّ فيه احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

(٩) عالم تتمتع فيه الأقطار كافة بنمو اقتصادي مستديم وشامل ومستمر، مع فرص عمل كريمة للجميع. عالم تسوده الديمقراطية، والحوكمة الجيدة وحكم القانون وكل متطلّبات التنمية المستدامة.

مبادؤنا المشتركة والتزاماتنا

(١٠) يوجه الأجندة الجديدة أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، من ضمنه الاحترام الكامل للقانون الدولي.

(١١) نؤكد حيوية وأهمية المؤتمرات والقمم كافة التي أدت إلى خلق هذه الأجندة.

(١٢) نؤكد مبادئ ريو حول «إعلان البيئة والتنمية».

(١٣) إن المبادئ والتحديات والالتزامات كافة، التي أوردتها هذه اللقاءات تشكل وحدة متكاملة وداعمة.

عالمنا اليوم

(١٤) نحن نتلقي في وقت تسود فيه تحديات هائلة تواجه التنمية المستدامة.

(١٥) وفي نفس الوقت هو لفرص هائلة أيضاً.

(١٦) خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة لحياة أجندة الأهداف الإنمائية للألفية، حصل إنجاز في جوانب متعددة، ولكن التقدم لم يكن متناسقاً وخاصة للدول الأكثر فقراً، إضافة إلى انحراف بعض الأهداف عن مساراتها المرسومة.

(١٧) الأجندة الجديدة المعلنة اليوم في إطارها تتجاوز بشكل بعيد أهداف رفيقتها السابقة.

الأجندة الجديدة

(١٨) تتضمن هذه الأهـداف السبعة عشر (١٦٩) غرضاً Targets، وهي تأتي بشكل متكامل وغير منفصل. لم يحصل من قبل أن رؤساء العالم التزموا بعمل مشترك ومجهود في هذه السعة

وشمولية السياسات. طريقنا هو التنمية المستدامة، مع التأكيد أن كل بلد يحتفظ بسيادته يمارسها بكل حرية تجاه ثروته، ومصادره الطبيعية والفعالية الاقتصادية. حصاد منافعها للجميع، الجيل القائم والقادم.

(١٩) نؤكد أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كل أبعاده.

(٢٠) واثقون بأن مساواة الجندر وتمكين النساء والفئات يُحدث مساهمة حاسمة للتقدم عبر محتويات الأجندة.

(٢١) الأجندة تصبح سارية المفعول إبتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ولمدة ١٥ سنة قادمة.

(٢٢) الأقطار الأكثر فقراً وما شاكلها، التي تمر بمرحلة الصراعات والنزاعات، سيتم الاهتمام بها بصورة خاصة.

(٢٣) جميع الناس الذين يواجهون مصاعب، سيتم الاهتمام والرعاية بحقوقهم.

(٢٤) ملتزمون بإنهاء الفقر في كل أشكاله وأبعاده، بما فيه الفقر المدقع والجوع بحلول ٢٠٣٠.

(٢٥) ملتزمون بتوفير التعليم الشامل والنوعي على كل المستويات.

(٢٦) تشجيع الرعاية والظروف الصحية لتحقيق حياة أطول للناس.

(٢٧) نسعى إلى بناء أسس اقتصادية قوية لجميع الأقطار. فالنمو المستمر والمستديم ضرورة لتحقيق الرخاء.

(٢٨) ملتزمون بإحداث تغييرات أساسية في الطرق التي تتبعها المجتمعات حالياً في أنتاج واستهلاك السلع والخدمات.

(٢٩) نقر بمساهمة المهاجرين الإيجابية للنمو الشامل والتنمية المستدامة.

(٣٠) نحثّ الدول بقوة للتوقف عن إطالة وتطبيق الإجراءات الأحادية الاقتصادية والمالية والتجارية المخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، التي تمنع تحقيق كامل المنجزات الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وبخاصة في الدول النامية.

(٣١) نعترف باتفاقية الأمم المتحدة حول «إطار التغير المناخي» باعتباره المرجع للقواعد والممارسات والمباحثات بهذا الصدد.

(٣٢) نؤيد قرارات مؤتمر باريس المتوقعة حول المناخ.

(٣٣) نقّر بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في كوكبنا.

(٣٤) نقرّ بأن التنمية الحضرية المستدامة وإدارتها تشكّل عاملاً حاسماً لنوعية الحياة للناس.

(٣٥) لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة من دون السلام والأمن، وكلاهما سيبقيان في خطر من دون تنمية مستدامة.

(٣٦) نعمل لدعم التفاهم المتبادل، والتحمّل، والاحترام المتبادل وسياق أخلاقي للمواطن العالمي، مع المشاركة في المسؤولية.

(٣٧) الرياضة أيضاً تشكّل داعماً للتنمية المستدامة.

(٣٨) نؤكد، بالتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، الحاجة لاحترام وحدة الأراضي والاستقلال السياسي للدول.

وسائل التطبيق

(٣٩) درجة وطموح الأجندة الجديدة يتطلب إعادة الحياة «للشراكة العالمية» لضمان تطبيقها، بما فيه التضامن العالمي.

(٤٠) جميع الأهداف والأغراض تقع في مستوى واحد من الأهمية.

(٤١) نقرّ أن كل دولة لها المسؤولية الأساسية لما يتعلق باقتصادها وتنميتها الاجتماعية.

(٤٢) ندعم تطبيق الاستراتيجيات والبرامج التطبيقية ذات العلاقة.

(٤٣) نؤكد أن المالية الدولية تلعب دوراً مهماً ومكّملاً لمجهود الدول في تحريك الموارد العامة الداخلية، وبخاصة لدول المعاناة.

(٤٤) نؤكد أهمية دعم المؤسسات المالية الدولية، بالتوافق مع صلاحياتها، وفق السياسات لكل بلد، وبخاصة للدول النامية.

(٤٥) نعترف بالدور الحاسم للبرلمانات الوطنية في تطوير الأُطر التشريعية والمالية والمحاسبية.

(٤٦) تأكيد الدور الإيجابي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم أهداف التنمية المستدامة والتنمية المستدامة.

المتابعة والمراجعة

(٤٧) هذه هي مسؤولية الحكومات على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. سيقوم بهذا الدور «المنتدى السياسي عالي المستوى» المرتبط بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

(٤٨) يجري تطوير المؤشرات الخاصة بالأجندة.

الدعوة للفعل لتغيير عالمنا

(٤٩) إنشاء منظومة الأمم المتحدة وميثاقها يعزز الثقة على الصعد كافة، دعماً للسلام، والحوار والتعاون الدولي.

(٥٠) لقرارنا أهمية تاريخية كبرى يمكن أن نكون أول جيل نجح في إنهاء الفقر، وبالتالي إنقاذ الكوكب. كل ذلك مرهون بنجاحنا.

(٥١) ما نعلنه اليوم - أجندة للفعل العالمي للسنوات الخمس عشرة القادمة - هو ميثاق للناس والكوكب للقرن الحادي والعشرين.

(٥٢) شعار «نحن الناس» يتضمن الجميع وعلى المستويات كافة.

(٥٣) مستقبل إنسانيتنا وكوكبنا يعتمد على أيدينا.

أهداف وأغراض التنمية المستدامة

(٥٤) ولادة الأجندة اكتنفها عملية مباحثات واستشارات كبرى.

(٥٥) الأجندة هي وثيقة متكاملة وغير منفصلة، عالمية بطبيعتها وشمولية التطبيق، تأخذ بعين الاعتبار إدراك الواقع الوطني للدول المختلفة، والقدرات ومستويات التنمية، مع احترام سياسات الأقطار وأولوياتها.

(٥٦) لكل قطر خصوصية ظروفه وبالتالي قراره في تطبيق الأجندة.

(٥٧) نعترف بنقص البيانات الأساسية للعديد من الأغراض، ما يدفع إلى ضرورة بناء قاعدة البيانات والمطلوبات اللازمة لتحقيق مستلزمات الأجندة.

(٥٨) لا تحتاج الدول إلى موافقة للبدء بتنفيذ التزاماتها نحو الأجندة.

(٥٩) مع الاعتراف باختلاف التوجهات، والرؤى، والنماذج والأدوات المتوافرة لكل بلد، ولكننا جميعاً نشترك معاً في العيش في وطن واحد «الأرض الأُم».

وسائل التطبيق والشراكة العالمية

(٦٠) نعيد تأكيد التزامنا القوي بالتطبيق الكامل للأجندة الجديدة. ضرورة إعادة إحياء الشراكة الدولية التي تضم الحكومات، المجتمع المدني، القطاع الخاص، منظومة الأمم المتحدة، وآخرين.

(٦١) الوسائل تأتي بأهمية الأهداف والأغراض.

(٦٢) أسس الشراكة الوطنية تتوافر لها أطرها في قرارات القمم والمؤتمرات الموثّقة.

(٦٣) التمكين الوطني المتماسك لاستراتيجيات التنمية المستدامة، مدعومة بأطر تخطيطية مالية وطنية، تقع في الصميم من مجهودنا.

(٦٤) ندعم إجراءات داعمة في التطبيق إضافة إلى ما ورد في الأجندة.

(٦٥) نعترف بوجود صعوبات خاصة تواجه الدول متوسطة الدخل في تطبيق الأهداف.

(٦٦) ضرورة وحيوية تحريك الموارد ضمن إطار الملكية الوطنية ودعماً لتحقيق التنمية المستدامة ودعم القطاع الخاص ضروري ومهم.

(٦٧) فعاليات القطاع الخاص، والاستثمارات والاختراعات تشكل محرّكات أساسية للإنتاجية، والنمو الاقتصادي الشامل، وتوليد فرص العمل.

(٦٨) التجارة الدولية تمثل ماكنة شاملة للنمو الاقتصادي وتقليص الفقر، كما تسهم في تشجيع التنمية المستدامة.

(٦٩) ضرورة ضمان استدامة المديونية، مع تشجيع تمويل الدين، والتخفيف من أعبائه، مدعومة بإدارة كفؤة وفاعلة للدين.

(٧٠) نعلن هنا إطلاق «آلية تسهيلات للتقنية» دعماً للأجندة.

(٧١) نعيد تأكيد أن هذه أجندة أهداف التنمية المستدامة والتقنية، بضمنها وسائل التطبيق هي عالمية، وغير منفصلة، ومتشابكة.

(٧٢) سنقوم بعملية متابعة ومراجعة حيوية ونوعية وفاعلة وتشاركية وثقافية ومتكاملة.

(٧٣) تأكيد المساءلة أمام المواطنين، وكذلك تشجيع التعاون الدولي.

المتابعة والمراجعة

(٧٤) إقرار ٩ قواعد لدعم وتوجيه مبادئ المتابعة.

(٧٥) ستتم متابعة ومراجعة الأهداف والأغراض باعتبارها مؤشرات عالمية.

(٧٦) سيتم دعم الأقطار ذات الظروف الخاصة في تطوير أنظمتها الإحصائية وغيرها.

(٧٧) نلتزم بإجراء مراجعات منتظمة وشاملة لرصد التقدم على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

المستوى الوطني

(٧٨) نشجّع الدول الأعضاء كافة على تطوير بالسرعة الممكنة استجابات وطنية طموحة وعملية لتطبيق عموم الأجندة.

(٧٩) نشجعّ الدول الأعضاء كافة بإجراء مراجعات منتظمة وشاملة حول التقدم الحاصل على المستويات الوطنية والمحلية المدفوعة والموّجهة من قبل الدولة.

المستوى الإقليمي

(٨٠) المتابعة والمراجعة على المستويات الإقليمية وما دونها كلّما كان مناسباً، لتوفير فرص نافعة لزيادة تأهيل وكفاءة المشاركين في العملية.

(٨١) نشجع الدول الأعضاء كافة على تشخيص أكثر المنابر المناسبة التي ينبغي العمل في إطارها.

المستوى العالمي

(٨٢) المنبر السياسي العالمي المستوى سيكون له دور مركزي للإشراف على شبكة عمليات المستوى العالمي، والتعاون التنسيقي مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كما يقتضي التفويض.

(٨٣) المتابعة والمراجعة من قبل المنبر السياسي العالمي سيتم إعلامه بتقارير على أسس سنوية بما يحصل في أهداف التنمية المستدامة، ويقدم تقاريره إلى السكرتير العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

(٨٤) المنبر السياسي العالمي، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيقوم بإعداد مراجعات منتظمة وفقاً للمقررات القائمة.

(٨٥) مراجعات التقدم بحسب المواضيع الخاصة بالأجندة والقضايا ذات العلاقة، ستكون من مسؤولية المنبر السياسي العالي.

(٨٦) نرحب بمراجعة التطورات المالية، وكذلك وسائل تطبيق الأجندة والمدمجة مع متابعتها ومراجعتها.

(٨٧) يقوم المنبر السياسي العالمي بعقد اجتماع كل أربع سنوات، يعرض فيها التطورات المتعلقة بالأجندة من حيث التطبيق، وبيان التقدم، وبروز التحدّيات، مع تحريك أفعال إضافية للتعجيل بالتطبيق.

(٨٨) نؤكد على أهمية وجود نظام واسع للتخطيط الاستراتيجي، والتطبيق وتقديم التقارير من أجل ضمان التماسك والدعم الاندماجي لتطبيق الأجندة من قبل منظومة الأمم المتحدة.

(٨٩) سيقوم المنبر السياسي العالمي بدعم المشاركات في عمليات المتابعة والمراجعة من قبل المجاميع الرئيسية والمشاركين الآخرين.

(٩٠) نرجو السكرتير العام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتهيئة تقرير يقدم للاجتماعات اللاحقة ذات العلاقة بمسيرة الأجندة.

(٩١) نعيد تأكيد التزامنا الثابت في إنجاز الأجندة واستخدامها الكامل لتحويل عالمنا إلى الأفضل بحلول عام ٢٠٣٠.

(نهاية وثيقة الإعلان)

المراجع

١ - العربية

كتب وتقارير

الأمم المتحدة. **تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٢.**

ــــــــ . **تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٣.**

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠: الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية.** نيويورك: البرنامج، ٢٠١٠.

ــــــــ . **تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٤: المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر.** نيويورك: البرنامج، ٢٠١٤.

البستاني، باسل. **تطور المديونية الخارجية العربية.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٧.

ــــــــ . **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

ــــــــ . **معضلة المديونية الخارجية للدول النامية.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٧.

٢ - الأجنبية

Books

Abed, George T. and Sanjeev Gupta (eds.). Governance, Corruption, and Economic Performance. Washington, DC: IMF, 2002.

Birc, Kean and Vlad Mykhnenko. The Rise and Fall of Neoliberalism. London: Zed Book, 2010.

Bourdieu, Pierre and Richard Nice. Acts of Resistance: Against The Tyranny of the Market. New York: The New Press, 1999.

Caliari, Aldo. Analysis of Millennium Development Goal 8: A Global Partnership for Development. Cambridge, MA: Harvard University, 2013.

Clark, Gordon L., Adam D. Dixon and Ashby H. B. Monk. Sovereign Wealth Funds: Legitimacy, Governance and Global Power. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013.

Deneulin, Séverine and Lila Shahani (eds.). An Introduction to the Human Development and Capability Approach to Freedom and Agency. Canada: Earthscan, IDRC, 2009.

Encyclopedia of Educational Philosophy and Theory. Auckland, NZ: University of Auckland, 1999.

Easterly, William R. How the Millennium Development Goals on Unfair to Africa. Washington, DC: Brookings Global Economy and Development, 2009.

———. The White Man's Burden. London: Penguin Press, 2006.

Friedman, Milton. Capitalism and Freedom. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1962.

Fujii, S. [et al.]. (eds.). Beyond Global Capitalism. Tokyo: Springer, 2015.

Giroux, Henry A. Neoliberalism War on Democracy. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014.

Harrison, Graham. The World Bank and Africa: The Construction of Governance States London; New York: Routledge, 2004.

Hanners, Ulf. Transnational Connections: Culture, People, Places. London: Routledge, 1996.

Harvey, David. A Brief History of Liberalism. Oxford: Oxford University Press, 2007.

Hayek, F. A. The Road to Serfdom. London: Routledge, 1944.

Holzhacker, Ronald L., Rafael Wittek and Johan Woltjer, eds., Decentralization and Governance in Indonesia. New York: Springer International Publishing, 2016.

Horowitz, Maryanne Cline. New Dictionary of the History of Ideas. New York: Charles Scribner's Sons, 2005.

Hulme, David. The Millennium Development Goals: A Short History of the World's Biggest Promise. Manchester: Manchester University, 2009.

———. A Short History of the World Biggest Promise. Manchester: Brooks World Poverty Institute, 2009.

Klein, Naomi. The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism. New York: Picador, 2008.

Langford, Malcolm, Andy Sumner and Alicia Ely Yamin (eds.). The Millennium Development Goals and Human Rights. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013.

Manning, Richard. Using Indicators to Encourage Development: Lessons from Millennium Development Goals. Copenhagen: Danish Institute for International Studies 2009.

Marglin, Stephan A. The Dismal Science: How Thinking Like an Economist Undermines Community. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2008.

Millennium Ecosystem Assessment. Ecosystems and Human Well-Being. Washington, DC: World Resources Institute, 2005.

The Oxford English Dictionary. Oxford: Clarendon Press; Oxford; New York: Oxford University Press, 1989.

Palley, Thomas I. From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics. London: Pluto Press, 2004.

Poluha, Eva and Mona Rosendahl. Contesting «Good» Government. London: Routledge, 2002.

Rodrik, Dani. One Economics, Many Recopies: Globalization, Institutions, and Economic Growth. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008.

Saad-Filho, Alfredo and Deborah Johnston (eds.). Neoliberalism: A Critical Reader. London: Pluto Press, 2005.

Scholte, Jan A. The Sources of Neoliberal Globalization. Genève: UN Research Institute for Social Development, 2005.

Stiglitz, Joseph E. [et al.]. Mismeasuring Our Lives: Why GDP Doesn't Add Up. New York: The New Press, 2009.

UNEP, UNU-IHDP. Inclusive Wealth Report: Measuring Progress toward Sustainability. 2012 and 2014.

United Nations. Indicators for Monitoring the Millennium Development Goals. New York: United Nations, 2003.

———. Millennium Development Goals: Background. New York: United Nations, 2015.

United Nations Development Program [UNDP]. Human Development Report, 2001: Making New Technologies Work for Human Development. New York: UNDP, 2001.

———. Human Development Report, 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World. New York: UNDP, 2002.

———. Human Development Report, 2003: Millennium Development Goals: A Compact Among Nations to End Human Poverty. New York: UNDP, 2003.

———. Human Development Report, 2005: International Cooperation at a Crossroads: Aid, Trade and Security in an Unequal World. New York: UNDP, 2005.

———. Governance and Sustainable Human Development. New York: UNDP, 1997.

Weiss, Martin A. Sovereign Wealth Funds: Background and Policy Issues for Congress. Washington, DC: Congressional Research Service, 2009.

World Bank. The Changing Wealth of Nations. Washington, DC: The Bank, 2011.

———. Where is the Wealth of Nations?. Washington, DC: The Bank, 2006.

World Commission on Environment and Development. Our Common Future. Oxford: Oxford University Press, 1987.

Periodicals

Amin, Samir. «The Millennium Development Goals: A Critique from the South.» Monthly Review: vol. 57, no. 10, March 2006.

Aziz, John. «Does the United States Need a Sovereign Wealth Fund?.» The Week: 20 January 2014.

Barens, Amy and Garrett W. Brown. «The Idea of Partnership within the Millennium Development Goals: Context, Instrumentality and the Normative Demands of Partnership.» Third World Quarterly, vol. 32, no. 1, 2011.

Bernstein, Shai, Josh Lerner and Antoinette Schoar. «The Investment Strategies of Sovereign Wealth Funds.» Journal of Economic Perspective: vol. 27, no. 2, Spring 2013.

Boas, Taylor C. and Jordan Gans-Morse. «Neoliberalism: From New Liberal Philosophy to Anti-Liberal Slogans.» Studies in Comparative International Development: vol. 44, no. 2, June 2009.

Bond, Patrick. «Global Governance Comparing and MDG's.» Third World Quarterly: vol. 27, no. 2, 2006.

Bressas – Pereira, Luiz Carlos. «Assault on the State and on the Market: Neoliberalism and Economic Theory.» Estudos Avançados: vol. 23, no. 66, 2009.

Csoma, Robert. «Appreciation of the Role of Sovereign Wealth Funds in the Global Economy.» Public Finance Quarterly: February 2015.

Curtis, Donald and Yeow Poon. «Why a Marginalist Pursuit will not Necessarily Lead to Achievement of MDG's.» Development in Practice: vol. 27, no. 6, 2009.

Davis, Thomas W. D. «The MDG's and the Incomplete Relationship between Development and Foreign Aid.» Journal of the Asia Pacific Economy: vol. 11, no. 4, November 2011.

Dar, Osman A. and Mishal S. Khan. «Millennium Development Goals and the Water Target.» Tropical Medicine and International Health: vol. 16, no. 5, May 2011.

Easterly, William. «How the MDG's are Unfair to Africa.» World Development: vol. 37, no. 1, 2009.

Falemi, Ali, Iraj Fooladi, and Nargess Kayhani. «Sovereign Wealth Funds: An Exploratory Study of their Behavior.» The Journal of Entrepreneurial Finance: vol. 15, no. 2, 2011.

Fehling, Maya, Brett D. Nelson, and Sridhar Venkatapuram. «Limitations of the Millennium Development Goals: A Literature Review.» Global Public Health: vol. 8, no. 10, December 2013.

Ford, Liz. «Sustainable Development Goals, All You Need to Know.» The Guardian: 19/1/2015.

«Goals, Goals, Goals.» The Economist: 13 November 2014.

Gore, Charles. «The MDG Paradigm, Productive Capacities and the Future of Poverty Reduction.» IDS Bulletin: vol. 41, no. 1, January 2010.

Grindle, Merilee S. «Good Governance, RIP: A Critique and an Alternative.» Governance: vol. 30, no. 1, January 2016.

Al-Hashel, Bader. «Sovereign Wealth Funds: A Literature Review.» Journal of Economics and Business: March 2015.

Harvey, David. «Neoliberalism as Creative Destruction.» Society of Anthropology and Geography: vol. 88, no. 2, 2006.

Hart-Landsberg, Martin. «Neoliberalism: Myths and Reality.» Monthly Review: vol. 57, no. 11, 2006.

Herrara, Rémy. «The Neoliberal «Rebirth» of Development Economics.» Monthly Review: vol. 58, no. 1, May 2006.

Hickel, Jason. «The Problem with Saving the World.» Jacobin Magazine: February 2016.

Hill, Peter S., Ghulam Farooq Mansoor and Fernanda Claudio. «Conflict in Least-Developed Countries: Challenging the Millennium Development Goals.» Bulletin of the World Health Organization: 2010.

Iglesias, Carolyn. «Massive, Mysterious and Misunderstood: SWF's.» IR Magazine: May 2008

Jacques, Martin. «The Death of Neoliberalism and the Crisis in Western Politics.» The Observer: 21/8/2016.

Keyzer, Michiel and Lia van Wesenbeeck. «The Millennium Development Goals: How Realistic are They?.» De Economist: vol. 155, no. 1, March 2007.

Kimmitt, Robert M. «In Praise of Foreign Investment.» The International Economy: Spring 2008.

Lam, Raphael W. and Marco Rossi. «Sovereign Wealth Funds: Investment Strategies and Financial Distress.» Journal of Derivatives and Hedge Funds: vol. 15, no. 4, 2010.

Martin, Will. «Joseph Stiglitz Tells us «Why «Neoliberalism is Dead».» Business Insider: 19/8/2016.

Maserumule, Mashupye Herbert and Shadrack B. O. Gutto. «A Critical Understanding of Good Governance.» International Journal of African Renaissance Studies: vol. 3, no. 2, 2009.

McChesney, Robert W. «Global Media, Neoliberalism, and Imperialism.» Monthly Review: vol. 52, no. 10, March 2001.

Mukono, Andrew. «Good Governance Answer to Corruption.» The Herald: 26/3/2014.

Ortner, Sherry B. «On Neoliberalism.» Anthropology of this Century: no. 1, May 2011.

«The New Liberal Approach to Economic Development.» Politics of Developing Nations: Spring 1999.

Polasby, Stephen [et al.]. «Inclusive Wealth as a Metric of Sustainable Development.» Annual Review of Environment and Resources: vol. 40, November 2015.

Ravallion, Martin, Shaohua Chen and Prem Sangraula. «Dollar a Day.» World Bank Economic Review: vol. 23, no. 2, June 2013.

«The Real Wealth of Nations.» The Economist: 30 June 2012.

Saith, Ashwani. «Universal Values to MDG's: Lost in Transition.» Development and Change: vol. 37, 2006.

Sashs, Jeffery D. «From Millennium Development Goals to Sustainable Development Goals.» Lancet: vol. 379, June 2012.

Schawartz, Herman. «Political Capitalism and the Rise of Sovereign Wealth Funds.» Globalizations: vol. 9, no. 4, 2012.

Schiavo, L. L. «Good Governance, Neoliberalism, Inequality within International Organizations Discourse.» Journal of Social Science for Policy Implications: vol. 4, no. 2, December 2016.

Shah, Anup. «Structural Adjustment: A Major Cause of Poverty.» Global Issues: 24 March 2013.

Toye, John and Richard Toye. «From New Era to Neo-Liberalism: US Strategy on Trade, Finance and Development in the United Nations, 1964-82.» Forum for Development Studies: no. 1, 2005.

United Nations. Road Map towards the Implementation of UN Millennium Declaration (Report of the Secretary General, New York, 2001.

Van Noreen, Dorine E. «The Wheel of Development: The Millennium Development Goals as a Communication and Development Tool.» Third World Quarterly: vol. 33, no. 5, 2012.

Vries, M. S. de. «The Challenge of Good Governess.» The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal: vol. 18, no. 1, 2013.

Xiang, Jing [et al.]. «Investment Analysis of Sovereign Funds in the World.» International Journal of Economics and Finance: August 2009.

Verhaeghe, Paul. «Neoliberalism Has Brought out the Worst in Us.» The Guardian: 29/9/2014.

Watts, Jonathan. «Riots and Hunger Feared as Demand for Grain sends Food Costs Soaring.» The Guardian: 4/12/2007.

Welch, C. and J. Oringer, «Structural Adjustment Programs.» Foreign Policy in Focus, vol. 3, no. 3, April 1998.

Ziai, Aram. «The Millennium Development Goals: Back to the Future?.» Third World Quarterly: vol. 32, no. 1, 2011.

Studies on the Internet

«2015 Preqin Sovereign Wealth Fund Review: Exclusive Extract.» (June 2015), <https://www.preqin.com/docs/reports/2015-Preqin-Sovereign-Wealth-Fund-Review-Exclusive-Extract-June-2015.pdf>.

Aguirre, Maria Sophia. «The Millennium Development Goals.» 2005, <http://integraldevelopment.cua.edu/res/docs/Aguirre/Integral-Approach/MDG-Short-Paper.pdf>.

Alaoui, Idriss M. «Sovereign Wealth Funds.» HEC (12 June 2012), <http://www.vernimmen.com/ftp/Sovereign_Wealth_Funds_Thesis_Idriss_Mrani_Alaoui.pdf>.

Ampuja, Marko. «The Media and the Academic Globalization Debate.» University of Helsinki, 2010, <http://www.helsinki.fi/crc/Julkaisut/Media_and_the_Academic_Globalization_Debate.pdf>.

Aoun, Marie-Claire and Quentin Baulanger. «The New Challenges for Oil-based Sovereign Wealth Funds.» French Institute of International Relations (Ifri) and OCP Policy Center (February 2015), <https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/note_mca_ifri-ocppc_en.pdf>.

Berger, Gerog. «Was the Good Governance Agenda Politically Neutral?.» 8 March 2013, <http://www.e-ir.info/2013/03/08/was-the-good-governance-agenda-politically-neutral/>.

Bernstein, Shai, Josh Lerner and Antoinette Schoar. «The Investment Strategies of Sovereign Wealth Funds.» (Harvard Business School 2009), <http://www.hbs.edu/faculty/Publication%20Files/09-112.pdf>.

Bevir, Mark. «Governance: Politics and Power.» Encyclopedia Britanica (2016), <https://www.britannica.com/topic/governance>.

Birch, Kean and Simon Springer. «Peak Neoliberalism? Revisiting and Rethinking the Concept of Neoliberalism.» Ephernera (June 2017), <http://www.ephemerajournal.org/content/peak-neoliberalism-revisiting-and-rethinking-concept-neoliberalism>.

Borst, Nicholas. «The Rise of Asia Sovereign Wealth Funds.» Federal Reserve Bank of San Francisco (March 2015), <http://www.managersofwealth.com/article/28500/the-rise-of-asian-sovereign-wealth-funds-by-nicholas-borst-federal-reserve-bank-of-san-francisco>.

«Brooklyn – Education. Neoliberalism: The New Global Order.» <http://academic.brooklyn.cuny.edu/education/progler/writings/published/neoliberalism.html>.

Burger, Andrew. «Report Reveals Startling Differences in GDP and Inclusive Wealth.» 12 December 2014, <http://www.triplepundit.com/2014/12/2014-report-reveals-startling-differences-gdp-inclusive-wealth/>.

Caliari, Aldo. «Analysis of Millennium Development: Goal 8: A Global Partnership for Development.» (May 2013), <https://cdn2.sph.harvard.edu/wp-content/uploads/sites/5/2013/09/MDG8_Caliari-Working-Paper_92413.pdf>.

Chhaochharia, Vidhi and Luc Laevon. «Sovereign Wealth Funds: Their Investment Strategies and Performance.» (October 2008), <https://www.researchgate.net/publication/24016515_Sovereign_Wealth_Funds_Their_Investment_Strategies_and_Performance>.

Chossudovsky, Michel. «Neoliberalism and the Globalization of War.» America's Hegemonic Project (19 June 2016), <http://www.geoengineeringwatch.org/neoliberalism-and-the-globalization-of-war-americas-hegemonic-project/>.

Clarke, Simon. «The Neoliberal Theory of Society.» <https://marxismocritico.com/2012/11/07/the-neoliberal-theory-of-society/>.

Collingwood, Vivien (ed.). «Good Governance and the World Bank.» (2003), <http://www.ucl.ac.uk/dpu-projects/drivers_urb_change/urb_economy/pdf_glob_SAP/BWP_Governance_World%20Bank.pdf>.

Committee for Development Policy. «The United Nations Development Strategy Beyond 2015.» (June 2012), <https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/cdp-policy-note-2012/>.

Davies, Will and Stephen Dunne. «The Limits of Neoliberalism.» (2016), <http://www.ephemerajournal.org/sites/default/files/pdfs/contribution/16-1daviesdunne.pdf>.

Drexhage, John and Deborah Murphy. «Sustainable Development: from Brundtland to Rio 2012,» paper prepared for consideration by High Level Panel on Global Sustainability at its first meeting 19 September 2010.

Duggar, Elena. «Sovereign Wealth Funds Expanded Assets Support Sovereign Creditworthiness.» Jenniferwlacombe (November 2015), <https://jenniferwlacombe.wordpress.com/2015/11/13/moodys-sovereign-wealth-funds-expanded-assets-support-sovereign-creditworthiness/>.

Duraiappah, Anantha. «GDP and the Uncounted (82) Percent of National Wealth.» Edited by Kitty Stapp, Inter Press Service (19 December 2014), <http://www.ipsnews.net/2014/12/gdp-and-the-unaccounted-for-82-percent-of-national-wealth/>.

Easterly, William and Claudia R. Williamson. «Rhetoric Versus Realizing: The Best and Worst of Aid Agency Practices.» (July 2014), <https://williameasterly.files.wordpress.com/2010/08/61_easterly_williamson_rhetoricvsreality_prp.pdf>.

Edwards, Brain. «A Short History of Sustainable Development.» (February 2010), <https://www.thenbs.com/knowledge/a-short-history-of-sustainable-development>.

Ellwood, Patrick J. «MDG's Essay.» 2015, <https://www.ukessays.com/essays/economics/the-millennium-development-goals-of-the-millennium-summit-economics-essay.php>.

Essay Writers/Provide. «Custom, The Millennium Development Goals, 2015, <https://essayswriters.com/essays/Research/the-millennium-development-goals.html>.

Fukuda-Parr, Sakiko, Alicia Ely Yamin and Joshua Greenstein. «Synthesis Paper: The Power of Numbers.» (May 2013), <http://sakikofukudaparr.net/wp-content/uploads/2016/06/Synthesis-paper-Power-of-Numbers.pdf>.

Gaffney, Owen. «10 Facts about Sustainable Development Goals.» World Economic Forum, 16 September 2015, <https://www.weforum.org/agenda/2015/09/10-things-to-know-about-the-sustainable-development-goals>.

Gauri, Varun. «MDGs that Nudge: The Millennium Development Goals, Popular Mobilization, and the Post-2015 Development Framework.» (November 2012), <https://www.researchgate.net/publication/255724975_MDGs_that_Nudge_The_Millennium_Development_Goals_Popular_Mobilization_and_the_Post-2015_Development_Framework>.

George, Susan. «A Short History of Neoliberalism.» paper presented at: Conference on Economic Sovereignty in a Globalizing World, 24-26 March 1999, <http://www.calculemus.org/lect/07pol-gosp/dyn-cyw/materialy/anti-lib.htm>.

Gisselquist, Rachel. «What Does «Good Governance» Mean?.» United Nations University (January 2012), <https://www.wider.unu.edu/publication/what-does-good-governance-mean>.

Grindle, Merilee S. «Good Governance: The Inflation of an Idea.» (May 2008), <https://dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/4448993/grindle_goodgovernance.pdf?sequence=1>.

Gude, Shawn. «The Failures of Neoliberalism.» 2 October 2012, <http://ordinary-gentlemen.com/shawngude/2012/10/the-failures-of-neoliberalism/>.

Al-Hassan, Abdullah [et al.]. «Sovereign Wealth Funds: Aspects of Governance Structure and Investment Management.» IMF Working Paper (November 2013), <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Sovereign-Wealth-Funds-Aspects-of-Governance-Structures-and-Investment-Management-41046>.

Harris, Jonathan M. «Sustainability and Sustainable Development.» International Society of Ecological Economics (February 2003), <http://www.isecoeco.org/pdf/susdev.pdf>.

Hentov, Elliot. «How Do SWF's Invest?.» Office Institutions Group (December 2015), <http://www.ifswf.org/sites/default/files/Publications/How%20do%20Sovereign%20Wealth%20Funds%20Invest_0.pdf>.

Human Rights Council. «Good Governance and Human Rights: Panel on Anti-Corruption.» 13 March 2013, <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/AntiCorruptionPanel.aspx>.

International Working Group of Sovereign Wealth Funds. «Generally Accepted Principles and Practices: «Santiago Principles» (October 2008), <http://www.ifswf.org/sites/default/files/santiagoprinciples_0_0.pdf>.

Kabeer, Naila. «The Beijing Platform for Action and the MDG's: Different Process, Different Outcomes.» United Nations (2005), <http://www.un.org/womenwatch/daw/egm/bpfamd2005/experts-papers/EGM-BPFA-MD-MDG-2005-EP.11.pdf>.

Kalb, Scott E. «Sovereign Wealth Funds in the Global Capital Markets.» CFA Institute (April 2015), <https://www.cfainstitute.org/learning/products/multimedia/Pages/120446.aspx>.

Kalter, Eliot. «Sovereign Wealth Fund Investment Trends.» Tufts University (January 2016), <http://fletcher.tufts.edu/~/media/Fletcher/Microsites/SovereigNET/Kalter_SWF%20Investment%20Trends.pdf>.

Kenny, Charles. «The MDG's Report: Taking far More Credit than is Due.» Center for Global Development, 7/7/2015, <https://www.cgdev.org/blog/mdg-report-taking-far-more-credit-due>.

Korea Investment Corporation. «Sovereign Wealth Funds.» (August 2016), <http://www.sovereignwealthcenter.com/fund/16/Korea-Investment-Corporation.html#.WdH2_zYVj5o>.

Lele, Uma. «Measuring Poverty and Hunger Can Raise more Questions than Answers.» Brookings, 15 June 2015, <https://www.brookings.edu/blog/future-development/2015/06/15/measuring-poverty-and-hunger-can-raise-more-questions-than-answers/>.

The Levin Institute, «Conclusion: The Millennium Development Goals/Globalization.» 2015, <http://www.globalization101.org/conclusion-the-millennium-development-goals/>.

Mahone, G. «Neoliberalism.» encyclopedia.com (2005), <http://www.encyclopedia.com/philosophy-and-religion/other-religious-beliefs-and-general-terms/miscellaneous-religion-9>.

Makwana, Rajesh. «Neoliberalism and Economic Globalization.» Neoliberalism and Economic Globalization (23 November 2006), <http://www.stwr.org/information-centre/articles/neoliberalism-and-economic-globalization>.

Martinez, Elizabeth and Arnoldo Garcia. «What is Neoliberalism?.» CorpWatch (1996), <http://www.corpwatch.org/article.php?id=376>.

McElwee, Sean. «The Inclusive Wealth Report Can Help Guide Policymakers.» 20 November 2013, <http://www.demos.org/blog/11/20/13/inclusive-wealth-report-can-help-guide-policymakers>.

Mehrpouya, Afshin. «Sovereign Wealth Funds: The Struggle for Accountability.» (September 2015), <http://www.hec.edu/Knowledge/Finance-Accounting/Financial-Institutions/Sovereign-wealth-funds-the-struggle-for-accountability>.

Miller, Terry and Brett Schaefer. «UN Repeating Past Mistakes in Sustainable Development Goals.» Heritage Foundation (23 July 2014), <http://www.heritage.org/report/un-repeating-past-mistakes-new-sustainable-development-goals>.

Munford, Kevin J. «Wealth Accounting is Critical for Measuring Sustainability.» East Asia Forum (16 February 2016), <http://www.eastasiaforum.org/2016/02/16/wealth-accounting-is-critical-for-measuring-sustainability/>.

«Neoliberalism,» Investopedia, 9/2015, <http://www.investopedia.com/terms/n/neoliberalism.asp>.

O'Brien, Clare [et al.]. «Sovereign Wealth Funds: Evolving Perceptions and Strategies.» Bloomerg (January 2013), <https://www.bna.com/sovereign-wealth-funds-evolving-perceptions-and-strategies-by-clare-obrien-tania-mattei-and-naveen-thomas/#!>.

OECD. «A Post-2015 Information System for International Development and Climate Finance» (May 2013), <https://www.scribd.com/document/168567756/A-Post-2015-Information-System-for-International-Development-and-Climate-Finance>.

Osborn, Derek, Amy Cutter and Farooq Ullah. «Universal Sustainable Development Goals.» Stakeholder Forum, 2015, <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1684SF_-_SDG_Universality_Report_-_May_2015.pdf>.

Peet, Richard. «The Neoliberalization of Knowledge.» Clark University (2008), <https://hugeog.com/editorial-the-neoliberalization-of-knowledge/>.

Philoguy. «What is Neoliberalism.» 16 August 2011, <https://www.dailykos.com/stories/2011/8/16/1007496/->.

Powell, Daniel. «The Inclusive Wealth of Nations.» (24 August 2012), <https://ourworld.unu.edu/en/the-inclusive-wealth-of-nations>.

Renwick, Danielle. «Sustainable Development Goals.» Council on Foreign Relations, 23 September 2015, <https://www.cfr.org/backgrounder/sustainable-development-goals>.

Sengupta, Mitu. «The Sustainable Development Goals: An Assessment of Ambitions,» E-International Relations, 18/1/2016, <http://www.e-ir.info/2016/01/18/the-sustainable-development-goals-an-assessment-of-ambition/>.

Shah, Anup. «World Hunger and Poverty.» Global Issues (22 August 2010), <http://www.globalissues.org/issue/6/world-hunger-and-poverty>.

Smith, Candace. «A Brief Examination of Neoliberalism and its Consequences in Sociology.» Sociology Lens (2 October 2012), <http://www.sociologylens.net/topics/political-economic-sociology/neoliberalism-consequences/10869>.

Smith, Nicola. «Neoliberalism: Political and Social Science.» Encyclopedia Britannica (7 October 2017), <https://www.britannica.com/topic/neoliberalism>.

Sun, Tao and Heiko Hesse. «Sovereign Wealth Funds and Financial Stability.» International Monetary Fund (October 2009), <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.556.8125&rep=rep1&type=pdf>.

«Supreme Essays Millennium Development Goals.» (July 2015), <https://supremeessays.com/samples/research/millennium-development-goals.html>.

Sustainable Development Solutions Network. «Getting Started with SDG's.» (December 2015) <http://unsdsn.org/wp-content/uploads/2015/12/151211-getting-started-guide-FINAL-PDF-.pdf>.

Taylor, Timothy. «Sustainability and the Inclusive Wealth of Nations.» 27 July 2012, <http://conversableeconomist.blogspot.com/2012/07/sustainability-and-inclusive-wealth-of.html>.

Teslik, Lee H. «Sovereign Wealth Funds.» Council on Foreign Relations (28 January 2009), <https://www.cfr.org/backgrounder/sovereign-wealth-funds>.

Thinking Made Easy. «Millennium Development Goals.» (May 2010), <http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/MDG%20Report%202010%20En%20r15%20-low%20res%2020100615%20-.pdf>.

Thiry, Géraldine and Philippe Roman. «The Inclusive Wealth Index: A Critical Appraisal.» 2012, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/1011250/filename/FMSH-WP-2014-71_Thiry.pdf>.

Thorsen, Dag Einar and Amund Lie. «What is Neoliberalism?.» University of Oslo (2007), <http://folk.uio.no/daget/What%20is%20Neo-Liberalism%20FINAL.pdf>.

United Nations Development Group. «The Sustainable Development Goals Are Coming to Life.» (December 2016), <https://undg.org/wp-content/uploads/2016/12/SDGs-are-Coming-to-Life-UNDG-1.pdf>.

United Nations University. «UNDP on Monitoring and Evaluation of Sustainable Development Goals.» 2015, <https://unu.edu/events/archive/seminar/undp-on-monitoring-and-evaluation-of-the-sustainable-development-goals.html#overview>.

UK Essays. «Challenges of the Millennium Development Goals.» (23 March 2015), <https://www.ukessays.com/essays/education/challenge-of-the-millennium-development-goals-education-essay.php>.

UNESCAP. «What is Good Governance.» 10 July 2009, <http://www.unescap.org/resources/what-good-governance>.

Vellacott, Chris. «Analysis: Tsunami of Sovereign Funds Threatens World Markets.» Reuters (8 September 2014), <https://www.reuters.com/article/us-sovereign-investment/analysis-tsunami-of-sovereign-funds-threatens-world-markets-say-investors-idUSKBN0H31P620140908>.

Verret, Carolyne. «The Role of the Neoliberal State.» (2012), <http://neoliberalismeducation.pbworks.com/w/page/50845304/The%20Role%20of%20the%20Neoliberal%20State>.

Wiki Progress Organization, «Millennium Development Goals.» 2010, <http://wikiprogress.org/articles/poverty-development/millennium-development-goals/>.

Wilson, Richard. «An Introduction to Sovereign Wealth Funds.» Investopedia (January 2016), <http://www.investopedia.com/articles/economics/08/>.

The World Bank, «Eradicate Extreme Poverty and Hunger by 2015.» (2015), <http://www5.worldbank.org/mdgs/poverty_hunger.html>.

World Bank. «Poverty and Inequality Analysis.» (2011), <http://povertydata.worldbank.org/poverty/home/>.

World Hunger Organization. «World Hunger and Poverty Facts and Statistics.» (2015), <http://www.worldhunger.org/2015-world-hunger-and-poverty-facts-and-statistics/>.

Yonglong, Lu [et al.], «Policy: Five Priorities for the UN Sustainable Development Goals.» (23 April 2015), <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/970828_Lu%20et%20al._Five%20priorities%20for%20the%20UN%20Sustainable%20Development%20Goals.pdf>.

Young, Kevin. «The Strange Non-death of Neoliberalism.» The Young Universities Summit, 29/9/2011, <https://www.timeshighereducation.com/books/the-strange-non-death-of-neoliberalism/417568.article>.

فهرس

- ت -

- ث -

- ح -

- خ -

مختصر السيرة الذاتية

- أكاديمياً

١٩٥٧ بكالوريوس تجارة (العراق)
١٩٦١ ماجستير اقتصاد ومالية (أمريكا)
١٩٦٩ دكتوراه اقتصاد ومالية (أمريكا)

- تدريساً

بعد البكالوريوس (العراق، سنتان)
بين الماجستير والدكتوراه (أمريكا، أربع سنوات)
بعد الدكتوراه (أمريكا/خمس سنوات)
أستاذ جامعي (العراق، أربعة عشر سنة)
أستاذ جامعي وعميد (الأردن، ست سنوات)

- ممارسة عملية

دولية: مستشار اقتصادي (البنك الدولي، أمريكا، ثماني سنوات)
عربية: مستشار اقتصادي (السعودية - الأمم المتحدة، سنتان)
كبير المستشارين الاقتصاديين (الإمارات، ست سنوات)
مستشار اقتصادي (الجامعة الأردنية - الأردن، سنة)

- ممارسة عملية في العراق

مدير عام الأبحاث (البنك المركزي، سنتان)
مستشار اقتصادي (البنك المركزي، سنة)
مجلس الإدارة (البنك المركزي، ست سنوات)

- الإنتاج العلمي والثقافي - خزين لمّا يزل يتراكم

- المشاركة العلمية والثقافية - فعاليات لمّا تزل تتقادم